محاكمة الشيوعيين المصريين

قضية سنة ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدقى ضد العناصر الوطنية والديمقراطية

الأستاذ

عادل أمين

المحامى

الطبعة الأولى ١٩٩٦

القاهرة



محاكمة الشيوعيين المصريين

قضية سنة ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدقى ضد العناصر الوطنية والديمقراطية

الأستاذ

عادل أمين

المحامى

(الطبعة الأولى ١٩٩٦)

القاهرة



مقدمة

بقلم الأستاذ/ سعيد خيال

بداية الثورة الوطنية المصرية حقاً ثورة ١٩١٩ ، فقد نشبت هذه الثورة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة وكانت مصر جاهزة لها بقيادة سعد زغلول واستعداد الشعب المصرى على قدم وساق ، ووحدة المسلمين والأقباط مسلم بها ، وبهذه المناسبة أروى خبراً سمعته من أبى - رحمة الله عليه - قال : انه عند مروره على قرية استيت مركز كفر شكر رأى الفلاحين يفكون قضبان سكة حديد الدلتا - خط كان يربط بنها بمدينة ميت غمر - ويحطمون الخط ، لم يكن هذا عجيباً فى زمن الثورة ، لكن العجيب أنه شاهد سيدة تحزّم وسطها بحزام وتمسك بيدها عكازاً وتسوق الفلاحين تدفعهم لتحطيم السكة الحديدية ، وهذه شهادة أقدمها لمن لا يعلمون ان الثورة لم تقتصر على سيدة المدينة بل شاركت فيها ببطولة الفلاحة المصرية .

وبثورة ١٩١٩ سبقت مصر بلاد المنطقة بل ربما سبقت العالم الثالث فنالت دستوراً واستقلالاً غير كامل ، لكنها استطاعت أن توظف مكاسبها فى خدمة طموحاتها ، حتى لاحت الحرب العالمية الثانية فعقدت مصر معاهدة ١٩٣٦ وبذلك تحقق على طريق الاستقلال نجاح كبير . والأمر المهم ان التطور شمل المجتمع المصرى كله ، إذ قام بنك مصر وأقام الصناعات الوطنية فتكوّنت الطبقة العمالية والمهنية حيث التحمت مع الحركة السياسية مع الشباب والمثقفين ، مع النساء ومع الأحزاب الوطنية ، وانصهر المجتمع كله فى وحدة وطنية تطالب بالاستقلال التام والديمقراطية والحريات واحترام الدستور ، كما تطالب بحقوق العمال والفلاحين والعاملين .

وساعد على ذلك ان الحرب العالمية الثانية كانت بين الفاشية والديمقراطية ، وانحازت مصر للديمقراطية بحكم شيوع الثقافة الفرنسية وبحكم مصالحها التجارية وبخاصة تجارة القطن .

ان انتصار الشعوب يعنى انتصار حقوق الانسان حرية اخاء مساواة، وما تطورت اليه هذه الحقوق بعد ذلك وبخاصة فى الحصول على الدستور وحق الانتخاب وحكم الأغلبية وسيادة السلطة القضائية وسلطان القانون .

حقاً شملت مصر صحوة وطنية عظيمة تنبهت لها انجلترا فقد شملت الحركة الوطنية كل فئات الشعب وطالب الجميع أن يحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل . قامت الحكومة البريطانية بلفت نظر الحكومة المصرية لذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لضرب الصحوة الوطنية . ويقول تقرير الأمن ان النقراشى باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت أجل الموضوع ، فلما ذهبت حكومته وتولى رئاسة الوزارة اسماعيل صدقى باشا قام بالمهمة . ولكن على اى أساس دخلت السلطة هذه المعركة ؟ على أساس واحد لا غير هو أن فرسان الحركة الوطنية المصرية يروجون للشيوعية الروسية - وهذا غير صحيح ، كل ما فى الأمر ان الاتحاد السوفيتى أعلن تأييده لحركات الشعوب وحقوقها وانه يرفض الاستعمار والاستغلال وبهذا كسب عطف الشعوب وحركات التحرر الى صفه، وبدأ الشباب فى محاولات للتعرّف على هذه الدولة الجديدة .

لم تكن مصر صالحة لتطبيق الشيوعية ، لا المجتمع ولا الشعب يرضى بذلك ولا المثقفون . وكل من سُئل فى تحقيقات القضية قرر بغاية الوضوح انه لا يعمل على تطبيق الشيوعية فى مصر وان المجتمع غير صالح لهذا وان اصلاح مصر يكون طبقاً للدستور المصرى .

ولو كانت الحكومة المصرية على شىء من العلم لأدركت هذه الحقيقة ولراجعت نفسها فى توجيه التهمة ، ولكن حكومة صدقى

الرجعية كانت مصممة على ضرب الحركة الوطنية . وقد شملت الضربة لجنة نشر الثقافة الحديثة وكُنت رئيساً لها ، وكانت أغراض اللجنة كما جاء بتقرير القلم السياسي تنقسم قسمين : مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية وان الغرض الباطن هو نشر الدعاية الشيوعية . كذلك شملت الحملة هيئات ومنظمات أخرى بلغ عددها ١٦ منظمة تقريباً منها دار الأبحاث العلمية واتحاد خريجي الجامعة ولجنة الطلبة والعمال ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى . كما شملت الحملة ٦٩ مناضلاً وطنياً ، وكان من بين المقبوض عليهم الدكتور محمد مندور والأستاذ سلامة موسى وعدد من الوفديين من بينهم الدكتور محمد بلال ومصطفى موسى ومن النساء انجى أفلاطون ولطيفة الزيات وثريا أدهم وأسماء حليم وسعاد كامل ، ومن العمال الفرسان الثلاثة يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سيد عثمان مؤسسي لجنة العمال للتحرر الوطنى ، وارتكز هذا البرنامج على التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادى النيل بأجمعه ، وبذلك توحدت الحركة المصرية مع السودانية ، كذلك نص هذا البرنامج على التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبى والثقافى واطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد البطالة والشيخوخة ورفع مستوى التعليم وضمانة لكل فرد من أفراد الشعب والنهوض بالمستوى الصحى وتقوية الاقتصاد القومى واستيلاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس بنك صناعى وطنى والتحرر من الرجعية السياسية والفكرية وجعل الأمة مصدراً للسلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة فى الانتخاب وتوسيع سلطة مجلس النواب .

لقد كانت حركة وطنية خالصة ، ولم يكن أمام الحكام سوى وسيلة وحيدة هى اتهام هذه الحركة بالشيوعية والزج بالوطنيين الديمقراطيين فى السجون ، والمستفيد من ذلك ليس الوطن بل أعداء الوطن ، فالانجليز والطبقة المستغلة هم المستفيدون .

لقد سبق أن أثبتنا ان السلطة المصرية لم تكن تعلم انه من المستحيل قيام حكم شيوعى فى مصر فى هذه الفترة ، وتلك جهالة ما بعدها جهالة ، والآن ثبت أيضاً أن العمال والنقابات والمثقفين والفلاحين لا يشغلهم إلا العمل لتحقيق الاستقلال الوطنى .

ومن هذا الكتاب القيّم للأستاذ عادل أمين يتبيّن ان كل من سُئل فى التحقيقات أنكر التهمة وقرر ان مصر لا تصلح لهذه الدعوة وان الاصلاح يجب أن يتم طبقاً للدستور وفى حدود النظام الرأسمالى القائم.

ان حملة حكومة اسماعيل صدقى شملت مصادرة الكتب المترجمة والمؤلفة ، ومن هذه الكتب الشيوعية فى الاسلام ومؤلفه الشيخ محمد أبو الحسن الغنيمى الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين بالأزهر ، كما شملت حملة السلطة مصادرة مجلة « أم درمان» السودانية التى كانت تعبّر عن توحد الحركة الوطنية بين مصر والسودان واعتقلت السلطة المناضل السودانى عبده ذهب . كذلك صادرت الحكومة كتاب الأستاذ أبو سيف يوسف الذى قرر فى التحقيقات انه استهدف من هذا الكتاب كشف بعض أفكار الأستاذ عباس العقاد ، وأما عن التهمة التى وجهت اليه فقد رفضها جملة وتفصيلاً وقرر أنه يناضل من أجل جلاء الانجليزى والنهوض بالوطن وتحقيق الديمقراطية ، أما الأستاذ نعمان عاشور فقد قرر فى التحقيقات ان له ميولاً اشتراكية وان مفهومه للاشتراكية هو توسيع الديمقراطية وان عنوان المقال الذى حوكم من أجله وهو « الشمس تبزغ من الشرق» هو مثل شائع فى أوربا وما هو إلا استعارة أدبية .

أما الأستاذ محمود فتحى الرملى فكان من اكفأ العاملين فى الحقل الوطنى ومن الكتب التى أصدرها كتاب « أهداف الاشتراكية» ، وقد قرر فى التحقيقات أن نظام الحكم فى مصر ديمقراطى وان الذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاة الأمور فى مصر من العناصر الرجعية والفاشية التى تطارد الديمقراطيين بالارهاب .

وكذلك قرر الأستاذ أنور عبد الملك رئيس دار الأبحاث العلمية أنه يدعو للجلاء والديمقراطية . وأما الأستاذ أنور كامل عثمان فقد رد على المحقق بأن الملكية الخاصة محترمة ولا يجوز أن تمس إلا للمنفعة العامة.

كما كانت قصائد الأستاذ كمال عبد الحليم السبب فى اغلاق مجلة الفجر الجديد وأم درمان ومن شعره :

يوم ميلادى الذى أعرفه يوم كافحت فأحببت الكفاح

وقصيدة :

أخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان

وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان

سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران

إذا كنا شرارات فنحن اليوم بركان

والأستاذ فتحى احمد المغربى اتهم أيضاً بالشيوعية لأنه صاحب ديوان «أنا العامل» . وكان فى طليعة هؤلاء الوطنيين مصطفى كامل منيب ، وقد رد على اتهامه بالشيوعية بقوله – ان تقرير الواقع لا يعنى اننى أدعو الى الأخذ بالنظام الشيوعى السوفيتى فى مصر . ان النظام الشوعى قد تحقق هناك لظروف خاصة به ، وان ظروف وطننا لا تلائمه.

وهنرى كورييل معروف عنه أنه لعب دوراً رئيسياً فى الترويج لليسار فى مصر ، ولكنه أنكر فى التحقيق انه يدعو لاقامة النظام الشيوعى الروسى فى مصر لاختلاف نظام المجتمعين ، بل قال انه لا يرى صلاحية مصر لهذا النظام .

لقد جاء فى تقرير للأمن العام عنه أن اجتماعاً عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ حضره هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على اصدار بيان الى الشعب لا الى الملك ولا الى الحكومة وقد ورد فيه : لا الى

عابدين تتوجهون ولا الى الحكومة وإنما الى الشعب الى الطبقة العاملة الى شبرا الخيمة الى كرموز الى العمال والفلاحين ، وتكررت هذه الفكرة فى منشور بعنوان « فلتسقط الرجعية الارهابية » .

وهنرى كورييل هو مكوّن الجبهة الاشتراكية لتأييد المرشحين فى الانتخابات التى أصدرت بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٠ بياناً بذلك جاء فيه – نحن نريد أن نتولى مصيرنا فلنبدأ يا رفاق بالجهاد .

ان التطور الاجتماعى والطبقى قد تأصل فى مصر ابتداء من ثورة ١٩١٩ حتى وصلت الأوضاع لدرجة اعداد برنامج سياسى لحزب العمال المصرى بعد اتحاد مؤتمر عمال الشركات والهيئات الأهلية مع مؤتمر عمال مصر . والثابت من مشروع البرنامج وفى المقدمة المطالبة بالجلاء عن وادى النيل . والحق ان هذا البرنامج يحمل نهضة مصرية هائلة . يكفى أن يُسأل الطالب ماذا لو طبق هذا البرنامج منذ هذا الزمان ؟ لقد ظل مهملاً محارباً حتى قطعت ثورة ١٩٥٢ شوطاً فى الحكم ثم تنبهت اليه ونفذت منه ما ارتأت أن تنفذه .

ولكن تبقى مسئولية السلطة المصرية صاحبة الاهمال المتعمد فى اغفال النهضة المصرية وضربها لصالح الاستعمار البريطانى .

لم يكن الوطنيون الشرفاء الذين شملهم الاعتقال فى هذه القضية المعروضة هم العملاء المتهمون بل ان التهمة حقاً موجهة فى الأساس ويحكم التاريخ الى السلطة المصرية .

ذلك تصحيح تاريخى قام به الأستاذ عادل أمين حين أصدر هذا الكتاب فلننصت اليه ولنستمع الى كل كلمة كتبها فى مؤلفه الممتاز الذى يكشف لشباب مصر مرحلة هامة من مراحلها التاريخية والتى يجب العلم بها فالماضى يرشدنا الى الحاضر ويجعلنا نخطط لمستقبل زاهر لبلادنا وشعبنا .

٥ مارس سنة ١٩٩٥ .

الباب الأول

البلاغات واذون التفتيش والتحريات

بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ تقدم القسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية الى النائب العمومي لدى المحاكم الوطنية بخمس بلاغات ومعها كشوف بأسماء أشخاص تتضمن انه قد تبيّن للبوليس من تحريات موثوق بها ان أولئك الأشخاص الواردة أسماؤهم بتلك الكشوف يقومون بحركات وأعمال ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وطلبت الاذن بتفتيش منازلهم وأماكن عملهم لضبط ما يوجد بها مما له صلة بهذه الجرائم . وهؤلاء الأشخاص هم طبقاً لما ورد بالكشوف :

١- الأستاذ سعيد عبد المعطى خيال ، محامى بالحراسة الألمانية .

٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب ، محامى ببنك التسليف الزراعى.

٣- الأستاذ احمد رشدى صالح صاحب مجلة الفجر الجديد .

٤- الأستاذ محمد عبد الرحمن الناصر ، معيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة .

٥- الأستاذ شهدى عطية الشافعى ، مدرس اللغة الانجليزية بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية .

٦- الأستاذ محمد عبد المعبود الجبيلى ، معيد بكلية العلوم .

٧- الشيخ محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، طالب بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية ورئيس اللجنة العلمية لطلبة الجامعة الأزهرية .

٨- الأستاذ محمود فتحى الرملى ، صحفى وصاحب مكتبة الوعى .

٩- الدكتور محمد عبد الحميد مندور ، صحفى .

١٠- الأستاذ أسعد حليم ، صحفى .

١١- جمال الدين غالى ، طالب بكلية العلوم .

١٢- الأستاذ لطف الله حنا سليمان ، مدير مكتبة كادموس .

١٣- صادق سعد الشهير بايزاك ، صحفى .

١٤- الأستاذ أبو سيف يوسف ، سكرتير تحرير مجلة الفجر الجديد .

١٥- ريمون دويك ، صاحب دار القرن العشرين .

١٦- الأستاذ رمسيس حنا عوض ، خريج كلية الزراعة وعضو دار الأبحاث العلمية .

١٧- الأستاذ لبيب حنا جرجس ، مدرس بمدرسة الايمان الثانوية.

١٨- الأستاذ أنور كامل عثمان ، محرر بجريدة الوفد المصرى .

١٩- نحوم مناحم منشه ، موظف بشركة التسليفات .

٢٠- عبد اللطيف ذهب حسنين ، مدير ادارة مجلة أم درمان ومدير دار النشر السودانية .

٢١- هنرى دانييل كورييل ، صاحب مكتبة الميدان .

٢٢- الأستاذ أنور عبد الملك ، موظف بالبنك العقارى المصرى وعضو دار الأبحاث .

٢٣- حسام الدين محمد شرف ، طالب بكلية العلوم .

٢٤- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، مدرس الصيدلة بكلية الطب.

٢٥- الأستاذ أبو بكر نور الدين ، خبير حسابى بقسم الخبراء بوزارة العدل .

٢٧- الأستاذ سلامة مرسى ، صحفى .

٢٨- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة .

٢٩- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ، محامى بمكتب شقيقه النائب عبد المجيد الشرقاوى المحامى .

٣٠ - الأستاذ رمسيس يونان ، صحفى ومصور .

٣١- الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنك التسليف الزراعى وعضو لجنة الثقافة ومحرر بمجلة الفجر .

٣٢- الأستاذ سعد لبيب مكاوى ، موظف بالحراسة الألمانية وعضو لجنة نشر الثقافة الحديثة .

٣٣- الأستاذ محمد فوزى طه ، موظف بادارة الميزانية بوزارة الداخلية وعضو مجلس ادارة اتحاد خريجى الجامعة .

٣٤- فتحى أحمد المغربى ، عامل نسيج سابقاً بشبرا الخيمة .

٣٥- الآنسة سعاد كامل واصف ، طالبة بمعهد التربية العالى .

٣٦- الآنسة لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب ومن متزعمات اللجنة التنفيذية للطلبة .

٣٧- السيدة لطيفة فتحى وشهرتها صفية فتحى ، مدرسة بمدرسة الليسيه الفرنسيةوزوجة ابراهيم فؤاد المانسترلى الموظف بالجيش البريطانى وعضو دار الأبحاث .

٣٨- الآنسة انچى أفلاطون ، مدرسة بمدرسة الليسيه الفرنسية .

٣٩- الآنسة ثريا أدهم ، طالبة بقسم الليسانس بكلية الآداب وسكرتيرة رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

٤٠- الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى ، صاحب مجلة الضمير .

٤١- حكمت الغزالى ، عضوة بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

٤٢- الأستاذ أحمد يوسف الجندى المحامى ، محام تحت التمرين بمكتب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وعضو اللجنة القومية للطلبة والعمال .

٤٣- محمد مدبولى سليمان ، براد بشركة انجلو أميريكان للبواخر بشبرا الخيمة سابقاً .

٤٤- روبير ستون ، طالب بكلية الهندسة وعضو بدار الأبحاث العلمية.

٤٥- محمد عبد الحليم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

٤٦- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد وعضو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال .

٤٧- عز الدين على عامر ، طالب بكلية الطب .

٤٨- داڤيد ناحوم ، موظف بالبنك التجارى .

٤٩- عبد الماجد حسبو ، طالب بكلية الحقوق ومحرر بمجلة أم درمان .

٥٠- عصام الدين حفنى ناصف ، موظف بدار الكتب .

٥١- عمر رشدى ، صحفى .

٥٢- محمد خليل قاسم ، طالب بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

٥٣- زكى مراد ، طالب بكلية الحقوق .

٥٤- كمال محمد عبد الحليم ، طالب بكلية الحقوق .

٥٥- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة ، عضو مؤتمر نقابات عمال مصر .

٥٦- ابراهيم أبو الخشب ، من خريجى الأزهر .

٥٧- محمد أمين حسين ، صاحب امتياز مجلة أم درمان .

٥٨- حامد حمدان ، طالب بمعهد التربية بالأورمان وعضو دار النشر السودانية .

٥٩- عدلى المهيلمى ، طالب بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

٦٠- عبد المجيد محمود المهيلمى ، طالب بكلية الهندسة .

٦١- أبو شادى عبد الحميد الكيلانى ، طالب بكلية الحقوق وعضو لجنة الطلبة التنفيذية بجامعة فؤاد .

٦٢- عبد المحسن حموده طالب بكلية الهندسة .

٦٣- سعد زغلول فؤاد ، طالب مفصول من كلية الحقوق .

٦٤- محمد زكى عبد القادر ، صاحب مجلة الفصول ومحرر بجريدة الأهرام .

٦٥- أحمد كامل قطب ، رئيس حزب الفلاح الاشتراكى .

٦٦- مدام كلارا عزمى ، زوجة الأستاذ محمود عزمى .

٦٧- الدكتور محمد بلال ، طبيب بالاسعاف .

٦٨- مصطفى موسى ، طالب مفصول من كلية الهندسة .

٦٩- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة .

وقد أمر النائب العام محمد منصور بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) الساعة السابعة مساء بتفتيش الأشخاص المبيّنة أسماؤهم بتلك الكشوف وكذلك تفتيش منازلهم ومحال أعمالهم ومكاتبهم وذلك لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق ، أو مكاتيب أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو محررات أو غير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية أو التحريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها .

كما تقدمت وزارة الداخلية (ادارة عموم الأمن العام ، القسم المخصوص) بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) ببلاغ آخر الى النائب العام مرفق به كشفين بالأماكن التى ترى ادارة الأمن العام انها مركز للدعاية الشيوعية ، تطلب فيه الموافقة على غلقها وختمها بالجمع الأحمر ، ووضعها تحت حراسة البوليس توطئة لتفتيشها تفتيشاً دقيقاً وفحص ما يوجد بها من مطبوعات أو نشرات أو غير ذلك .

وفى ذات التاريخ أمر النائب العام بعرض الأوراق على رئيس محكمة مصر ليأذن بتفتيش المكتبات ودور التعاون والأبحاث والثقافة والمجلات وغيرها من المؤسسات المبيّنة تفصيلاً بالكشوف لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق أو مكاتبات أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو أدوات وغير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية أو التحريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها مع الأمر بغلقها وختم ابوابها بالجمع الأحمر ووضعها تحت حراسة البوليس حتى يتسنى تفتيشها فى غضون ثلاثة أيام من تاريخ صدور الاذن .

وفى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ١٩٤٦/٧/١٠ اذن عبد الحميد وشاحى رئيس محكمة مصر الابتدائية بتفتيش الأماكن المشار اليها فى خلال ثلاثة أيام من تاريخه ، وهذه الأماكن هى :

١- مكتبة الميدان ، صاحبها هنرى كوربيل .

٢- مكتبة دار القرن العشرين ، صاحبها ريمون دويك .

٣- مكتبة كادموس ، صاحبتها ليلى بتريدس .

٤- دار التعاون الصحفى ، صاحبها مصطفى محرم الرملى .

٥- مكتبة الوعى ، صاحبها محمود فتحى الرملى .

٦- جماعة دار الأبحاث العلمية .

٧- لجنة نشر الثقافة الحديثة .

٨- اتحاد خريجى الجامعة.

٩- الجامعة الشعبية الأهلية .

١٠- جماعة أو أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد .

١١- دار القرن العشرين .

١٢-رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

١٣- مجلة أم درمان .

١٤- مركز الثقافة الشعبية .

١٥- مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

١٦- نادى الشرقية .

وعقب ذلك أمر النائب العام باغلاق المحلات والأمكنة المشار اليها وختمها بالجمع الأحمر ووضع الحراسة عليها حتى يتسنى اجراء التفتيش فى خلال المدة المحددة لتنفيذ هذا الأمر .

وقد أثبت النائب العام بعد ذلك انه بالنظر الى ما تبيّن من هذه الكشوف من أن أولئك الأشخاص مقيمون فى مدن القاهرة والجيزة والاسكندرية وبورسعيد والسويس فقد دعونا حضرات المحامى العام ورؤساء نيابات شمال وجنوب القاهرة والجيزة والاسكندرية ونائبىّ

بورسعيد والسويس اليوم الى مكتبنا وندبنا حضراتهم كل فيما يخصه لتنفيذ هذا الأمر بمعرفتهم أو من يندبونهم من حضرات أعضاء النيابة وضباط البوليس فى دوائر اختصاصهم مع تحرير محاضر بنتائج التفتيش .

وقد انتدب المحامى العام ابراهيم خليل العديد من رؤساء ووكلاء النائب العام لتفتيش المذكورين وأضاف فى محضر الانتداب أنه بناء على أمر سعادة النائب العام بتحديد الساعة الواحدة صباحاً لاجراء هذا التفتيش فى وقت واحد فقد سلمنا كلاً من حضراتهم الأوامر الخاصة به قبل الموعد المحدد بوقت كافٍ .

على انه بمراجعة الأسماء المحررة بالمحضر بمعرفة النائب العام بالكشوف المرسلة الى نيابتىّ شمال القاهرة وجنوب القاهرة ، نلاحظ ان هناك بعض الأسماء لم ترد فى المحضر الأول وهى :

١- الخواجة قسطنطين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٢- مدام چان زوجة قسطنين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشها وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٣- الدكتور پول چاكوف ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضه .

٤- المسيو باسيل افيمشنكو ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضه .

٥- چان رابتويك ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد حسن العتيق .

٦- ايفانجلوس سامبوس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة محمد تاج الدين يسن .

٧-پول الكسندر چاكوب دى كومب ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة وجدان طاهر .

وبتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٤٦ انتدب المحامى العام بناء على الاذن الصادر من رئيس محكمة جنوب القاهرة بعض وكلاء النائب العام لتفتيش المكاتب والدور الواردة بهذا الاذن وضبط ما يوجد بها من أوراق وتحريزها ، وكان البوليس قد قام بغلقها وختمها بالشمع الأحمر فى اليوم السابق ١٩٤٦/٧/١١ .

وكان القسم المخصوص تقدم بتحرياته الخاصة بهذا الجماعات ، وجاء بها :

(١) جماعة دار الأبحاث العلمية :

انشأها بعض أعضاء اتحاد خريجى الجامعة ممن يعتنقون المبادئ الشيوعية فى أول مايو سنة ١٩٤٣ ، وأغراض هذه الجمعية الظاهرة هى بث الروح الثقافية بين أعضائها والدعوة الى تنظيم حياة الأفراد والجماعات على أسس علمية صحيحة ، وكذا العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وان لا دخل لها بالمسائل السياسية أو الدينية . ولكن الغرض الحقيقى المستتر هو نشر المبادئ الشيوعية بين الشباب الجامعى تحت ستار البحث العلمى والثقافى ومحاربة الفاشية والنازية والاستعمار وبرنامج هذه الجماعة شيوعى ستالينى ومبدؤها التدرج فى اثارة شعور الطبقات الفقيرة وخاصة الشباب المثقف ضد النظام الراسمالى وتشكيك الشعوب فى كل حكومة تولّت أو تتولى الحكم على اختلاف ألوانها السياسية وتفهيم الجمهور انه لا يمكن اصلاح الحال بالمعنى الصحيح إلا إذا تولت الحكم حكومة شيوعية . وتضم هذه الجمعية فى الوقت الحاضر حوالى ٣٠٠ عضو منهم حوالى ٥٠ فتاة ومعظمهم من طلبة كليات الجامعة أو خريجيها ، ويشترط فى قبول العضو تزكية عنصرين بالدار له وموافقة مجلس الادارة ، ويتردد عليها من وقت لآخر فى مناسبات سياسية مختلفة بعض أعضاء اتحاد خريجى الجامعة ولجنة نشر الثقافة الحديثة وجماعة أم درمان وأسرة تحرير الفجر الجديد ورابطة فتاة الجامعة والمعاهد ، كما أن القائمين بأمر هذه

الدار يترددون على هذه الجمعيات ويشتركون فى حفلاتها . واجتماعات هذه الدار تعقد بعد ظهر يومىّ الأحد والخميس من كل اسبوع ويحضرها الأعضاء ومن يدعونهم من أصدقائهم ، ويكون حضور الزائرين بتذاكر دعوة خاصة ويحضر هذه الاجتماعات عدد يتراوح بين مائة وثلاثمائة شخص ، ويلقى فى هذه الاجتماعات محاضرات معظمها سياسية الغرض منها توجيه الحاضرين توجيهاً اجتماعياً يتفق مع الأغراض الحقيقية للدار والاستعداد للثورة والجهاد . وتصدر هذه الدار نشرة دورية كل شهر تقريباً تحوى بعض الأبحاث والمحاضرات التى ألقيت فى الدار وهذه النشرات كل منها عبارة عن كتاب يتألف من حوالى خمسين صفحة يوزع على الأعضاء والزائرين مجاناً ، ويباع فى اجتماعات هذه الدار نسخ من أعداد مجلة أم درمان والطليعة والفجر الجديد كما تباع الكتب التى يصدرها الأشخاص ذوى الميول الشيوعية ، وقد تقدم عبد الرحمن الناصر عضو الدار فى ١٩٤٥/١٢/١٧ - باخطار لوزارة الشئون الاجتماعية عن تكوين هذه الجمعية ولم يبت الى الآن فى قبول تسجيلها . والقائمون بأمر هذه الدار النشطون والخطرون على الأمن العام هم كل من :

١- محمد عبد الرحمن الناصر ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية .

٢- محمد عبد المعبود الجبيلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .

٣- الدكتور محمد الشحات أبو العطا ، المدرس بكلية الطب وعضو اتحادخريجى الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .

٤- شهدى عطيه الشافعى ، المدرس بمدرسة التجارة بالجيزة وعضو اتحاد خريجى الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .

٥- أبو بكر نور الدين ، خبير بوزارة العدل ورئيس اتحاد خريجى الجامعة .

٦- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة .

٧- مصطفى كامل العيوطى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة .

٨- جمال الدين غالى ، الطالب بكلية العلوم وعضو اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال .

٩- سعاد كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية العالى وإحدى المشتركات فى تأسيس الجامعة الشعبية الأهلية .

١٠- لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطلبة وللعمال وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية وملمون بالأبحاث الخاصة بها الماماً تاماً وقد حصلنا بصفة سرية على ملخص المحاضرات التى ألقيت فى اجتماعات الدار المذكورة منذ ١٩٤٥/١١/٢٧ حتى الآن ومرفق طيه عدد ٤٧ نسخة من التقارير التى أبلغناها لادارة الأمن العام بهذا الشأن . وسبق أن تولى حضرة صاحب العزة ابراهيم بك نور الدين وكيل نيابة مصر تفتيش دار هذه الجماعة يوم ١٩٤٥/١٢/٢٠ وضبط بها بعض المطبوعات .

(٢) اتحاد خريجى الجامعة :

انشئ هذا الاتحاد فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، والغرض من انشائه ايجاد رابطة بين الأعضاء وتنظيم جمهودهم لرفع شأنهم وترقية حالتهم الأدبية والمادية والاجتماعية وكان من ابرز الداعين الى تكوينه الأستاذ حسين دياب خريج مدرسة التجارة العليا ويضم هذا الاتحاد فى الوقت الحاضر حوالى ألف شخص من خريجى الجامعة والاشتراك الشهرى للعضو عشرة قروش ، ويتردد على مقره فى مساء كل يوم حوالى ٥٠ شخص ، وتلقى فى مساء كل يوم خميس عادة محاضرة اجتماعية يسمعها حوالى مائة عضو . وقد استمر حسين دياب رئيساً للاتحاد منذ انشائه حتى أواخر سنة ١٩٤٥ حيث اتهم بالقاء محاضرة تتضمن

عيباً فى الذات الملكية خلال اجتماع عقد بدار الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ وتولت النيابة التحقيق وأمرت بالقبض عليه وبعدئذ أسندت رياسة الاتحاد الى الأستاذ أبو بكر نور الدين . ومن بين القائمين بأمر الاتحاد بعض أشخاص من ذوى الميول الشيوعية ويعملون على ترويج هذه المبادئ بين الأعضاء فى أحاديثهم الخاصة أثناء وجودهم فى الاتحاد .

والنشطين من بين هؤلاء والخطرون على الأمن العام هم كل من :

١- حسين دياب (محاسب) ، ٢- أبو بكر نور الدين (الخبير بوزارة العدل) ، ٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا (المدرس بكلية الطب) ، ٤- محمد فوزى طه - الموظف بادارة الميزانية بوزارة الداخلية) ، ٥- عبد الرحمن الشرقاوى (المحامى) .

وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية عن عقيدة . وكثير من أعضاء ادارة الاتحاد أعضاء أيضاً بدار الأبحاث العلمية .

ويصدر اتحاد خريجى الجامعة مجلة شهرية باسم « الطليعة» ورئيس تحريرها حالياً الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى المحامى ، وهذه المجلة تحبذ المبادئ الشيوعية فى كثير من مقالاتها تحت ستار مكافحة الجهل والفقر والمرض والمطالبة بالعدالة الاجتماعية .

(٣) لجنة نشر الثقافة الجديدة :

أغراض هذه اللجنة تنقسم الى قسمين :

١- أغراض ظاهرة وهى مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية ونشر الثقافة العامة وذلك بالقاء محاضرات أسبوعية واصدار كتب .

٢- الغرض الباطن نشر الدعاية الشيوعية تحت ستار العدالة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار . وزعماء اللجنة المذكورة هم :

١- الأستاذ سعيد عبد المعطى خيال المحامى بالحراسة الألمانية .

٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى ببنك التسليف الزراعى

وهو شيوعى خطر لديه مكتبة بمنزله عامرة بالمؤلفات الشيوعية الأفرنجية والعربية ويصدر كثيراً من الكتب الشيوعية التى يقوم بتأليفها، وهو يقوم بدراسة واسعة لحالة العمال بمصر ، وقد زار فى شهر مارس سنة ١٩٤٦ مصانع النسيج بالمحلة الكبرى الخاصة ببنك مصر ، كذا الخاصة بالأهالى ونشر عنها بجريدة الفجر الجديد وبجريدة الحوادث .

٣- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى محامى بمكتب شقيقه حضرة النائب المحترم عبد المجيد الشرقاوى المحامى ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويحرر كثيراً من المقالات التى ترمى الى نشر الدعاية الشيوعية وذلك بمجلة الطليعة لسان حال اتحاد خريجى الجامعة وبمجلة الفجر الجديد لصاحبها الأستاذ أحمد رشدى صالح .

٤- نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنك التسليف الزراعى وهو من الشيوعيين الخطرين ومحرر بمجلة الفجر الجديد التى تدعو للنظام الشيوعى .

٥- رؤول اسكندر شاهين مكاريوس ، صحفى بجريدة الجازيت وهو من الشيوعيين الخطرين .

٦- اسعد حليم ، صحافى بجريدة منبر الشرق ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويقوم باصدار كتب شيوعية وهؤلاء جميعاً هم الأيدى المحركة لادارة نشر الثقافة الجديدة ومصدر النشاط فيها .

(٤) الجامعة الشعبية الأهلية :

أنشأها بعض أعضاء اتحاد خريجى الجامعة ودار الأبحاث العلمية والمعروفين للبوليس باعتناقهم المبادئ الشيوعية وذلك فى أوائل سنة ١٩٤٦ . والغرض الظاهر لهذه الجماعة هو العمل على محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية بين طبقة العمال ، وأما الغرض الحقيقى فهو نشر الوعى الشيوعى بين طبقة العمال رجالاًونساء واثارة حرب الطبقات والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وتهيئة النفوس للتخلص من

الحالة الحاضرة . وقد بدأ العمل بهذه الجامعة بعد الحصول على ترخيص من قسم الأزبكية بادارتها باعتبارها مدرسة ليلية غير خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وأعدت بها شعبة لتعليم اللغة العربية للأميين وشعبة لتعليم اللغة الفرنسية أو الانجليزية وشعبة للثقافة الاجتماعية . وبهذه الجامعة حوالى عشرة فصول كل فصل يضم حوالى ٢٠ طالباً ، وعدد المشتركين بها فى الوقت الحاضر حوالى أربعمائة شخص من طبقة العمال فيهم حوالى مائة فتاة من عاملات المصانع ، وقيمة الاشتراك الشهرى بها خمسة عشر قرشاً واجتماعاتها يومياً بين الساعة السابعة مساء والتاسعة مساء ، والقائمون بأمر هذه الجماعة يوجهون عناية خاصة نحوهم أكبر عدد ممكن من عمال المصانع بشبرا الخيمة ورجال الجيش المصرى .

والقائمون بأمر هذه الجماعة النشطون والخطرون على الأمن العام هم :

١- محمد عبد المعبود الجبيلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .

٢- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجى الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .

٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، المدرس بكلية الطب وعضو اتحاد خريجى الجامعات وعضو دار الأبحاث العلمية .

٤- مصطفى كمال درويش ، الموظف بمصلحة التليفونات وعضو دار الأبحاث العلمية .

ومن بين الأشخاص الذين يقومون بالتدريس فى هذا الدار كل من:

١- مصطفى كامل منيب المحامى ببنك التسليف وعضو اتحاد خريجى الجامعة وعضو لجنة نشر الثقافة الحديثة .

٢- سعاد كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية وعضوة دار الأبحاث العلمية وعضوة رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

وجميعهم يعتنقون المبدأ الشيوعى عن عقيدة وعلى قسط وافر من الثقافة الشيوعية العالية .

(٥) رابطة فتيات الجامعة والمعاهد :

تكوّنت هذه الرابطة باتحاد بعض أعضاء اتحاد خريجى الجامعة ودار الأبحاث العلمية ذوى الميول الشيوعية ، وقد أعلن عن تكوينها أواخر سنة ١٩٤٥ قبل سفر كل من الآنسة سعاد كامل والسيدة لطيفة فتحى والآنسة انجى أفلاطون مبعوثات دار الأبحاث العلمية الى فرنسا لحضور المؤتمر النسائى . وتضم هذه الرابطة الان حوالى خمسين فتاة من المصريات والسودانيات ومقرها بدار اتحاد خريجى الجامعة ، وهذه الرابطة لازالت بدور التكوين ويطالبن بمساواة المرأة بالرجل . وهذه الرابطة لازالت فرعاً لدار الأبحاث العلمية وقد أخطرت الرابطة وزارة الشئون الاجتماعية بتكوينها ولم يبت بعد فى قبول تسجيلها والعضوات البارزات النشيطات فى هذه الرابطة الخطيرات على الأمن العام هن :

١- سعاد كامل واصف ، خريجة كلية العلوم وطالبة بمعهد التربية العالى وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٢- صفية عبد الحميد فاضل وشهرتها لطيفة فتحى ، مدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٣- لطيفة عبد السلام الزيات ، الطالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٤- انجى أفلاطون ، المدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٥- احسان محمد على ، عضوة دار النشر السودانية .

٦- زين المال رزق السعيد عضوة دار النشر السودانية .

وجميعهن يعتنقن المبادئ الشيوعية وعضوات بدار الأبحاث العلمية ودائماً يحضرن اجتماعاتها وسبق أن ألقيت منهم كلمات فى مناسبات

مختلفة كما يترددن على دار النشر السودانية ، كما يساهمن فى التدريس والاشراف على الجامعة الشعبية الأهلية .

(٦) مركز الثقافة الشعبية :

وهو مركز يديره رمسيس يونان المصور والصحافى ، وهو شيوعى خطر وكان يصدر بمركز الثقافة الشعبية مجلته المسماة «المجلة الجديدة» لنشر الأفكار الشيوعية المتطرفة ، وكان يموّل هذه المجلة الشيوعية چورچ صادق حنين الموظف بشركة مياه القاهرة وعضو هذه الجماعة ، وقد الغى اصدار هذه المجلة فى ١٩٤٤/٥/٨ لدأبها على الدعوة الى المبادئ الشيوعية .

ويعاون رمسيس يونان شخص يُدعى لطف الله حنا سليمان وهو شيوعى خطر ويشتغل مديراً لمكتبة كادموس . وقد أوقفت الاجتماعات بمركز الثقافة الشعبية فصارت مكتبة كادموس مركزاً هاماً لاتصالات أعضاء هذه الجماعات سواء بالمكالمات التليفونية أو بالحضور للمكتبة . وقد سهلت الظروف للطف الله حنا سليمان هذه الاتصالات لأن صاحبة المكتبة وتُدعى مدام ليلى بتريدس تعتنق المبادئ الشيوعية .

وقد أيدت هذه الجماعة الشيوعى فتحى الرملى بترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب فى أوائل يناير سنة ١٩٤٥ عن دائرة قسم السيدة زينب ، وكان أعضاء الجماعة وأعوانهم يدعون له بين أهل الحى ويساعدونه مادياً وأدبياً ويحضرون اجتماعاته الانتخابية كما كانوا يوزعون نشراته الانتخابية . وقد سقط المذكور فى الانتخابات ، ومع أنهم كانوا يعلمون بهذه النتيجة فإنهم كانوا يبغون من هذا التأييد والمساعدات دعاية قوية لنشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعى بين الطبقات الفقيرة ، كما أنهم تمكنوا من الدعاية لمذهبهم المتطرف . وقد قام أحد أعضاء هذه الجماعة ويُدعى بخور مناحم منشه بكتابة بعض عبارات الدعاية لمحمود فتحى الرملى والنظام الشيوعى على بعض الحوائط بمنطقتىّ قسم السيدة والوايلى وقد ضبط متلبساً بتاريخ

٢٨/١٢/١٩٤٤ وصدر أمر عسكرى باعتقاله وافرج عنه بتاريخ ١٣/٥/١٩٤٥ وانقطع عن الاتصال بهذه الجماعة فترة يسيرة ثم عاد الى عضويتها .

وقد كان من بين أعضاء هذه الجماعة شخص يُدعى أنور كامل عثمان وهو محرر بجريدة الوفد المصرى وهو شيوعى خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل اتصاله بهذه الجماعة وقد اتهم وأخرين فى يوم ١٥/١/١٩٤١ فى قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافى الاجتماعى وقد حفظت النيابة القضية اداريا . كذا اتهم أنور كامل وأخرين بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٢ فى قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنايات عسكرية سنة ١٩٤٢ والتى أجلت لدور مقبل لم يحدد بعد وهى خاصة بجمعية الخبز والحرية .

وفى أوائل سنة ١٩٤٥ حدث نزاع بين لطف الله حنا سليمان وأنور كامل عثمان بسبب وقوع مخالفات ادارية من الأخير خاصة بالاتصال بالخلايا كذا اتصال أنور كامل بالدكتور محمد مندور الوفدى وقد حرر لطف الله حنا سليمان تقرير اتهام ضد أنور كامل عثمان عن هذا النزاع ولدينا صورة فوتوغرافية من هذا التقرير حصلنا عليه بصفة سرية وموقّع عليه من لطف الله حنا سليمان .

وهذه الجماعة كانت تقوم بعقد اجتماعات مساء يوم الثلاثاء من كل أسبوع بدارها وقد أوقفت لالتزامها الحذر الشديد ، كما تحدث اتصالات بين بعض الأعضاء وبين رمسيس يونان بدرب اللبانه .

وقد أوفد المركز رمسيس يونان أخيراً الى فرنسا للاتصال بالهيئات الشيوعية بها ودراسة الأنظمة الشيوعية الجديدة ، وقد غادر ميناء بورسعيد يوم ٦/١١/١٩٤٥ الى فرنسا وعاد الى الوطن عن طريق ميناء بورسعيد يوم ٢٤/٣/١٩٤٦ .

وهذه الجماعة فى حالة قيامها بنشاط ستكون أخطر جماعة

شيوعية إذ أنهم يعتنقون المذهب الشيوعى التروتسكى الذى يبرر القيام بأعمال العنف والقوة فى سبيل نشر الدعوة الشيوعية .

وقد ألّف أنور كامل عثمان كتاب (لا طبقات) وحققت النيابة معه بشأن هذا الكتاب المذكور حيث يحوى دعاية للشيوعية وأخلى سبيله فى يوم ١٩٤٦/٢/١٧ ونظراً لخلافه مع لطف الله سليملن فقد انقطع عن هذه الجماعة ونشط فى الكتابة عن شئون العمال والعمل على اثارتهم وذلك بجريدة الوفد المصرى حيث يعمل محرراً بها .

(٧) جماعة أو أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد :

هذه المجلة أسبوعية حصل على تصريح باصدارها أحمد رشدى صالح المعروف بميوله الشيوعية فى أوائل سنة ١٩٤٥ ، وقد كان المذكور موظف بمحطة الاذاعة واستغنى عن خدمته لتطرف أرائه وأفكاره ، والغرض الذى يرمى اليه من اصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى واثارة حرب الطبقات ويوجه عناية خاصة لترغيب طائفة العمال فى قراءتها فتذيع أخبارهم وتؤيدهم فى حركاتهم وتكتب عن أطماعهم، ويطبع منها فى الوقت الحالى عشرة آلاف نسخة ترسل منها للأقطار الشرقية حوالى ألف نسخة وتوزع يوم الأربعاء وثمن النسخة الواحدة قرشان .

والأعضاء البارزين فى هذه الجماعة النشطين والخطرين على الأمن العام هم :

١- أحمد رشدى صالح .

٢- أبو سيف يوسف أبو يوسف .

٣- صادق سعد وشهرته ايزاك .

٤- محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، الطالب بقسم التخصص بكلية اللغة العربية وهو مؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام ودورنا فى الكفاح .

وهؤلاء يعتنقون المبادئ الشيوعية ومثقفون ومطلعون سبق أن أخطرنا ادارة الأمن العام بكتابنا رقم ٩٩٤ سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٣/١٧ وبكتابنا رقم ٢٠٧٠ سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢ عن مقالات خطيرة نُشرت بهذه المجلة وسبق للنيابة العمومية أن فتشت دار المجلة وتولت التحقيق مع صاحبها وبعض محرريها .

(٨) مكتبة الميدان :

تقع بميدان مصطفى كامل ، وصاحبها الشيوعى الخطر هنرى نسيم دانيال كورييل وتحوى هذه المكتبة جميع المجلات والجرائد والمؤلفات الأجنبية الشيوعية الواردة من موسكو ومعظمها محرر باللغة العربية ، كما أنها تحوى كثير من المجلات والمؤلفات التى تدعو للشيوعية ، كما يرد اليها كثير من هذه المؤلفات من البلاد الشرقية . ويتردد على هذه المكتبة كثير من الشيوعيين المصريين لشراء الكتب والمجلات الشيوعية . ويتخذ هنرى كورييل من هذه المكتبة مركزاً للاتصال بالشيوعيين المنتمين له على أن يكون اتصالهم فى أوقات غير منتظمة ولفترات قصيرة جداً .

وفى يوم ١٩٤٢/٨/٥ صدر أمر من الرقيب العام حسن فهمى رفعت باشا بتفتيش مكتبة الميدان ،وكذا سكن هنرى كورييل ، وقد ضبط بهذين المكانين عدد كبير من الكتب الشيوعية وصار مصادرتها وقد اعتقل هنرى كورييل فى يوم ١٩٤٢/٨/٥ وذلك بأمر الحاكم العسكرى وأفرج عنه يوم ١٩٤٢/١٠/١١ .

وقد قام هنرى كورييل بمناصرة محمود فتحى الرملى الشيوعى الذى رشح نفسه لعضوية مجلس النواب فى أوائل سنة ١٩٤٤ ، وقام بدفع جزء كبير من مبلغ التأمين وقد سقط المذكور فى الانتخابات ومع أن هنرى كورييل كان يعلم بهذه النتيجة إلا أنه كان يبغى من هذا عمل دعاية لنشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعى لدى الطبقات الفقيرة .

ويعتبر هنرى كورييل أنشط الشيوعيين حالياً بالقاهرة ويقوم بالانفاق بسخاء لنشر هذه الحركة وأعوانه المقربون هم :

١- حزقيل ابراهيم متالون ، خريج كلية الحقوق الفرنسية بالقاهرة وتاجر مانيفاتورة .

٢- الدكتور عبد الفتاح محمد القاضى ، طبيب بوزارة المعارف ، وتحدث اجتماعات بمنزله أحياناً .

٣- عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، محاسب .

٤- عبد اللطيف دهب حسانين الشهير باسم عبده دهب ، مدير مجلة أم درمان ، وهو دائم الاتصال يومياً بهنرى كورييل ، وهو نشط جداً .

٥- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا ، وهو على اتصال دائم بهنرى كورييل .

٦- حسين عبد الهادى كاظم ، مستخدم سينما وخالى عمل وسكرتير عام مؤتمر العمال وليس له مسكن ثابت وهو شيوعى خطير ويتصل بهنرى كورييل لتعبئة حركات العمال .

٧- ابراهيم توفيق حافظ العطار ، صول طيار ، وهو كثير الاتصال بهنرى كورييل ومن الشيوعيين الخطرين على الأمن .

ويعتبر هنرى كورييل الممول الظاهر للحركة الشيوعية بالقاهرة .

(٩) مجلة أم درمان :

مقدم اخطارها الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وهو سودانى الأصل ، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٠ ثم اشتغل بالمحاماة ثم التحرير فى مجلة مصر ، وقد صدرت الموافقة على اصدار هذه المجلة فى ١٩٤٤/١٢/٣١ . وقد تمكن الشيوعى هنرى كورييل من استغلال هذه المجلة لنشر الدعاية الشيوعية واستأجرها سراً من الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وعيّن تابعه عبد اللطيف حسانين دهب الشهير بعبده دهب السودانى الشيوعى المبدأ لإدارة هذه المجلة واصدارها . ويقوم عبده دهب وزملاؤه من الشيوعيين بكتابة مقالات بمجلة أم درمان تتضمن دعاية سافرة لاثارة الرأى العام ضد

النظام الحاضر . ويقوم عبده دهب بالاتصال يومياً بالشيوعى هنرى كورييل وذلك لاخباره بنشاط مجلة أم درمان الشيوعى وكذا الحصول على التعليمات اللازمة بشأن ما يكتب من مقالات بهذه المجلة ، ويتقاضى عبده دهب من هنرى كورييل ما يكفيه من المال للقيام بحركته . وقد اتخذ عبده دهب من دار مجلة أم درمان مركزاً للاتصال بالشبان السودانيين والشابات السودانيات وذلك كى يعاونوه على بث الدعاية الشيوعية .

ونظراً لنشاط عبده دهب فقد أصدرت ادارة عموم الأمن العام بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٦أمراً بمنع عقد اى اجتماعات بدار مجلة أم درمان بدون ترخيص . وقد لوحظ أخيراً أن عبد الماجد أبو حسبو الطالب بالسنة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول وهو عضو هيئة التحرير بمجلة أم درمان يقوم بالاتصال بالشيوعى هنرى كورييل لنفس الأسباب التى يعمل من أجلها عبده دهب .

وعبده دهب شاب غير مثقف مستهتر لا أخلاق له وفاسد الأخلاق ولا يبغى من وراء حركته الشيوعية إلا الحصول على المادة من هنرى كورييل ، وهو خطر على الأمن العام .

(١٠) دار القرن العشرين :

أنشأها ريمون دويك الشيوعى المعروف وعضو دار الأبحاث العلمية وذلك فى أواخر سنة ١٩٤٥ ، لبيع ومشترى الكتب ، ويرمى من وراء انشائها علاوة على الفائدة المادية العمل على نشر المبادئ الشيوعية عن طريق بيع الكتب والمطبوعات الشيوعية ، وتعرض بهذه الدار جميع مؤلفات أعضاء لجنة نشر الثقافة الحديثة ومؤلفات كثيرين من الأشخاص الشيوعيين . وهذه الدار على اتصال بمكاتب شيوعية فى لبنان والعراق وفلسطين لتبادل المطبوعات الشيوعية ، ومن بين هذه المكتبات :

١- جميعة أصدقاء الاتحاد السوفيتى ببيروت .

٢- الحزب الشيوعى اللبنانى .

٣- مكتب اليقظة ببغداد .

٤- مكتب دار البعث ببغداد .

٥- مكتب دار الحكمة ببغداد .

٦- المكتبة العصرية لصاحبها فؤاد لقمان ، الناصرة ، فلسطين .

٧- مكتبة بغداد لصاحبها ضياء عبد الوهاب ، بغداد .

وتقوم هذه الدار باستيراد وتوزيع مجلات الشعب والرأى العام والرابطة والوطن والطليعة والطريق من بيروت وصوت الشعب والأديب من لبنان والاتحاد من يافا بفلسطين وكل هذه المجلات شيوعية المبدأ .

ويتعاون هنرى كورييل الشيوعى المعروف وصاحب مكتبة الميدان مع ريمون دويك فى توزيع الكتب والمجلات والصحف . كما أن أحمد رشدى صالح الصحفى يشترك فى ادارة هذه الدار وهم جميعاً من الشيوعيين الخطرين على الأمن العام .

(١١) مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى :

أنشىء هذا المؤتمر فى أوائل سنة ١٩٤٥ باسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، وقد رشح المؤتمر المذكورين بعد لتمثيل العمال المصريين لدى مؤتمر النقابات العالمى وهو مؤتمر شيوعى عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ بباريس وهم :

١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر .

٢- مراد القليوبى رئيس نقابة عمال ومستخدمى دور السينما .

٣- داڤيد ناحوم نائب رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية .

وقد سافر المندوبون الثلاثة الى باريس لتمثيل عمال القطر المصرى بالاشتراك مع محمد يوسف أحمد المدرك رئيس اللجنة

التحضيرية ، ولما عاد المندوبون الثلاثة من باريس ازداد نشاط هذا المؤتمر وكان يشرف عليه فى هذا الوقت كل من :

١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر وعامل بها وهو رجل متهور ومشاغب ومحب للظهور وقد اشترك فى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وسبق أن تردد على دار لجنة نشر الثقافة الجديدة وهى لجنة تعمل على نشر المبادئ الشيوعية .

٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ونشاطه محدود وهو سكرتير المؤتمر .

٣- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما وخالى عمل الآن وعضو بنقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير المؤتمر وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتنق المبادئ الشيوعية ومن المتصلين بكل من الأستاذ زهير جرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المعروف بميوله الشيوعية والمهيمن على لجنة دار الأبحاث العلمية . وحسين كاظم يتصل أيضاً بالثرى المعروف هنرى كوريل الشيوعى الخطر وصاحب مكتبة الميدان . وهو من المتصلين أيضاً بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد ، كما يقوم بتحرير بعض مقالات عمالية فى هذه المجلة .

٤- مراد القليوبى ، مستخدم بسينما مترو ورئيس عمال ومستخدمى دور السينما وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب وخطر على الأمن العام ويعتنق المبادئ الشيوعية .

٥-دافيد ناحوم ، موظف بالبنك التجارى ونائب رئيس نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية وهوشاب مثقف ومتهور ومشاغب

وخطر جداً ويعتنق المبادئ الشيوعية وسبق تفتيش منزله يوم ١٩٤٦/١/٢٩ بأمر زكى بك دياب وكيل نيابة الاستئناف للبحث عن منشور معنون « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية »والذى يتضمن تعريضاً بالحكومة

والاحتجاج على اعتقال محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان .

٦- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة وسكرتير نقابة عمال شركة ترام القاهرة وهو شخص أهوج متحمس فى آرائه لإنجاح الحركة العمالية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومحب للظهور ويتظاهر دائماً بالاخلاص وبالتحمس للحركة العمالية بقصد العمل على جمع عمال نقابته حوله .

٧- حسين على ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة ورئيس نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو رجل متزن ويميل لاصلاح حالة العمال .

٨- محمد علام ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة وسكرتير نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو شخص هادئ ومتزن .

٩- عبد الظاهر محمد الشاهد ، كمسارى بشركة ترام القاهرة ورئيس نقابة عمال شركة ترام القاهرة وهو متزن وهادئ ويميل لاصلاح حالة العمال بالطرق المشروعة .

١٠- محسن حافظ بهى ، مستخدم بمحلات العرائس وسكرتير نقابة عمال فن التطريز والرسم . وهو شاب متزن ويميل لاصلاح حالة العمال .

١١- عبد الحميد أبو زيد ، رئيس نقابة عمال شركة كوتسكا بطره ونشاطه محدود .

١٢- محمود حسن الدمرانى ، عامل نسيج بمصنع سباهى ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه لاصلاح حالة العمال بمصانع النسيج الميكانيكى ومشاغب ويعتنق المبادئ الشيوعية وقد قبض عليه فى حوادث الاضراب الحالية بشبرا الخيمة وأفرج عنه .

١٣- سيد خضر ، عامل بمصانع سباهى بشبرا الخيمة وعضو

لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متطرف جداً فى آرائه لاصلاح حالة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وهو مشاغب وخطر جداً على الأمن العام ويعتنق المبادئ الشيوعية .

١٤- أحمد العجمى ، عامل بمطبعة شركة الاعلانات الشرقية وعضو نقابة عمال هذه الشركة وهو شخص هادئ ونشاطه محدود ورجل متزن .

١٥- عبد الفتاح حموده ، عامل بشركة النور ورئيس نقابة عمال شركة النور وهو شخص متزن ونشاطه محدود . وعلى أثر القبض على محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف أحمد المدرك وطه سعد عثمان فى القضية رقم ٤٨٤ جنايات قسم الخليفة سنة ١٩٤٦ لنشرهم مقالات بمجلة الضمير تحَض على كراهية النظام الحاضر أصدر المؤتمر بالاشتراك مع اللجنة التحضيرية نشرة مطبوعة بعنوان « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية » تتضمن تعريضاً بالحكومة لاستمرار قبضها على الثلاثة المذكورين وان الحكومة توجه موجة من الارهاب نحو الطبقة العاملة .

وقد دعا المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يوم ١٤/٤/١٩٤٦ لتكريم أعضاء الوفد السودانى الذى حضر للقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى ، وقد تصرح باقامة هذا الاجتماع وأقيم فعلاً فى الموعد المحدد .

كذلك سعى المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يحضره مندوبو نقابات العمال بالقاهرة وبالأقاليم فى الساعة السابعة من مساء يوم أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر أمر الوزارة بمنع اقامة هذا الاجتماع لأنه اجتماع عام لم يقدم عنه اخطار للبوليس ، وفعلاً اتخذت الاجراءات اللازمة لمنع هذا الاجتماع وقامت القوة اللازمة لملاحظة نادى الشرقية لتنفيذ ذلك ، ولما منع العمال من الاجتماع توجه بعض مندوبيهم وهم : محمود حسين الدمرانى وحكمت الغزالى ومراد القليوبى وحسين

كاظم ومحمد عبد الحليم وسيد على و حسين على وعبد الحميد أبو زيد ومحمود حمزه وعبد الهادى يوسف مندوب عمال المنصورة وحسن محمد حسن مندوب عمال المحلة الكبرى وزكريا حسن عبد السميع مندوب عمال الزقازيق ، وعلى شلبى الخولى مندوب عمال بورسعيد ومحمد شحاته مندوب عمال دمنهور ، للاجتماع بمنزل المرحوم يوسف الجندى بقسم السيدة زينب حيث عقدوا اجتماعاً مساء يوم أول مايو سنة ١٩٤٦ ، وكان أهم القرارات التى اتخذت فى هذا الاجتماع هو الغاء مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية وتكوين مؤتمر جديد باسم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وقد عيَن حسين كاظم سكرتيراً عاماً للمؤتمر الجديد ولم يُعيَن أحد رئيساً له .

ويتكوّن المؤتمر الجديد من مجموع نقابات عمال القطر المصرى المنضمة اليه ، ويسمح للنقابات العمالية فقط بالانضمام اليه ولكل نقابة منضمة للمؤتمر الحق فى الاحتفاظ باستقلالها الداخلى من حيث التنظيم بشرط الا يتعارض هذا الاستقلال مع أغراض ولوائح المؤتمر . ويكون المؤتمر هو المسئول وحده فيما يتصل بالمسائل العامة للعمال كالتشريعات العمالية ، كما سيقوم المؤتمر بالاشراف على تنظيم الاتحادات المهنية التى تكون من بين النقابات المنضمة اليه مع اندماجها الكلى فى تنظيمه ، كما سيعمل على انشاء روابط وتنظيمات للعمال المحرومين حالياً من الحقوق النقابية ، وسيعمل على انشاء روابط للعاملات لتوجيههن الى الكفاح النقابى .

وعقب تكوين مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى كانت تشرف عليه نفس الهيئة التى كانت تشرف على مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . وقد أبدى المؤتمر نشاطاً ملحوظاً فى بحر شهر مايو سنة ١٩٤٦ حيث قام بارسال مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء تتضمن المطالب الآتية :

المطالبة بالجلاء التام عن وادى النيل - تطبيق كادر عمال الحكومة

على جميع عمال مصر - مكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من غلق مصانعهم - منع توفير أى عامل من عمله - الافراج عن العمال المقبوض عليهم بسبب نضالهم الوطنى والنقابى - المطالبة بايقاف تشريد وطرد عمال شبرا الخيمة - تحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور الحالية - تقرير يوم عطلة أسبوعية لجميع العمال - اعتبار يوم أول مايو من كل عام عيداً عاماً لجميع العمال - تحقيق هذه المطالب فى خلال شهر ينتهى يوم ١٩٤٦/٦/٩ حتى يتسنى للمؤتمر تحديد موقفه .

وقد اهتم المؤتمر بمشكلة اضراب عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وجعلها فى مقدمة المسائل التى يعنى بها كذا اهتم بمسألة تطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال مصر . ولما أفرج عن محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان وهم المشرفون حقيقة على اللجنة التحضيرية جرت مفاوضات بينهم وبين أعضاء الهيئة التنفيذية للمؤتمر لادماج الهيئتين فى هيئة واحدة وقد سارت هذه المفاوضات شوطاً بعيداً نحو الاتفاق وكان كل من حسين كاظم ومراد القليوبى وداشيد ناحوم من العاملين على نجاح المفاوضات .

وقام المؤتمر بنشر دعوة بجريدة الوفد المصرى بالعدد الصادر يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٧ لتحريض جميع العمال فى القطر المصرى على الاضراب يوم ١٩٤٦/٦/١٠ لاهمال الحكومة وتسويفها فى مطالب العمال وانتهاء المدة المحددة فى المذكرة التى أرسلها المؤتمر لرئيس مجلس الوزراء . وقد عمل حسين كاظم سكرتير عام المؤتمر ومراد القليوبى وداشيد ناحوم لنجاح هذا الاضراب فى الموعد المحدد ولكنه لم ينجح لأسباب خارجة عن ارادتهم وهو أن بعض ممثلى نقابات عمال شركة ترام القاهرة وشركة ترام مصر الجديدة وشركة سيارات القاهرة وشركة ثورنيكروفت وشركة السيارات الأهلية وشركة سبرتو كوتسيكا وعمال مطبعة مصر وعمال نسيج شبرا الخيمة

توجهوا فى صباح يوم ١٩٤٦٧/٦/٨ لوزارة الداخلية وقابلوا حسن فهمى رفعت باشا وكيل الوزارة وبعد أن ناقشهم فى هذه المطالب وعد بعرضها على رئيس مجلس الوزراء واقتنع ممثلو النقابات بذلك وانصرفوا بعد أن أعلنوا ارجاء تنفيذ قرار الاضراب الذى كان محدداً له يوم ١٩٤٦/٦/١٠ .

وبعد أن فشل هذا الاضراب ظلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الجديد مستمرة فى اجتماعاتها لبحث هذه المطالب كما أن بعض أفراد هذه الهيئة كانوا يتصلون بولاة الأمور بوزارة الشئون الاجتماعية لمعرفة ما تم فى هذه المطالب فى يوم ١٩٤٦/٦/١٥ حيث عقد اجتماع بدار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وحضره أعضاء النقابات المنضمة للمؤتمر وتكوّنت هيئة جديدة للمؤتمر مكوّنة من المذكورين ، عبد الظاهر محمد الشاهد ، حسين على ، محمد علام ، محمد عبد الحليم ، سيد على ، جلال مهنا ، مراد القليوبى ، حسين كاظم ، حكمت الغزالى ، محسن حافظ بهى ، عبد الفتاح حموده ، عبد الحميد أبو زيد ، محمود حسين الدمرانى ، سيد خضر ، محمد يوسف أحمد المدرك ، طه سعد عثمان ، محمود حمزة ، عبد الفتاح قنديل ، محمد مدبولى سليمان ، شلبى الخولى من نقابة اللنشات ببورسعيد .

وقد وافق الحاضرون على قرار الاضراب العام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ إذا لم تُحل مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة ومسألة كادر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . كما اتفقوا على ارسال مذكرة بذلك لرئيس مجلس الوزراء ووزير الشئون الاجتماعية ووكيل وزارة الداخلية وحددوا يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ – لاجتماع الهيئة التنفيذية للمؤتمر لمناقشة ما تم فى هذه المطالب . وقد عقدت الهيئة التنفيذية للمؤتمر اجتماعاً الساعة السابعة وخمسة واربعون دقيقة مساء يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ بدار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وقرروا الاضراب العام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ بدعوى ان الحكومة لم تعمل على تحقيق مطالبهم وقرروا ارسال صورة هذا القرارات لادارات الصحف .

والمؤتمر هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية والذى أوجدها هو حسين كاظم ومراد القليوبى وداقيد ناحوم الشيوعيين بقصد السيطرة على نقابات العمال بالقاهرة تحت ستار المطالبة بحقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحهم ، ويرمون من وراء ذلك التدرج بالعمال نحو الشيوعية مع الاحاطة ان نقابة عمال ومستخدمى دور السينما التى يمثلها مراد القليوبى وحسين كاظم لا تضم أكثر من ثلاثين مشتركاً وغير معترف بها رسمياً للآن إذ انها لم تسجل بعد بوزارة الشئون الاجتماعية وهى فى الواقع نقابة صورية يتخذها حسين كاظم ومراد القليوبى تكأة للاتصال بطوائف العمال والنقابات علماً بأنهما غير عاملين . أضف الى ذلك ان الهيئة شكلت تحت ستار المطالبة بحقوق العمال والدفاع عن مصالحهم وتنظيم شئونهم النقابية ولكن فى الواقع خرجت على هذه الأهداف واشتغلت بالمسائل السياسية كخطوة نحو تأليف حزب سياسى عمالى .

(١٢) الشيوعيون المثقفون الخطرون على سلامة الدولة والغير منتمين لجماعة معينة :

١ - سلامة موسى :

محرر بجريدة البلاغ وجريدة مصر وحالته المالية متوسطة وهو كاتب اجتماعى ويعتنق المبدأ الشيوعى ودائماً يحمل فى أحاديثه وكتاباته على الاستعمار ونظام تقسيم الثروة العقارية والدين ويعمل على نشر دعوته بالتحرير بالصحف وإلقاء المحاضرات بدور الجمعيات أو النوادى وقد منع البوليس عقد هذه الاجتماعات وقد لجأ أخيراً الى المناداة بفصل الدين عن الدولة وحرر عن ذلك مقالاً بجريدة مصر يوم ١٩٤٦/٥/٢٠ .

٢ - الدكتور محمد عبد الحميد مندور :

صحفى بجريدة الوفد المصرى ومجلة البعث وهو يعتنق المبادئ

الشيوعية وصديق لأنور كامل عثمان الشيوعى والمحرر بجريدة الوفد المصرى . وقد سبق أن صرّح الدكتور مندور عند اجتماعه بالشيوعيين أتباع أنور كامل عثمان بمنزل الأخير ان الوفد هو الطريق الوحيد لتحقيق المبادئ الاشتراكية التى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية . والدكتور مندور يحرر مقالات بالجرائد والمجلات الوفدية عن الحركات التقدمية ونشاط العمال واضراباتهم .

٣ ـ أنور كامل عثمان :

محرر بجريدة الوفد المصرى وهو شيوعى خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل انضمامه لجماعة الشيوعى رمسيس يونان بمركز الثقافة الشعبية وقد اتهم هو وآخرين فى يوم ١٥/١٠/٤١ فى قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافى الاجتماعى وقد حفظت النيابة القضية اداريا ، كذا اتهم أنور كامل وآخرين بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٢ فى قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنايات عليا سنة ١٩٤٢ التى أحيلت لدور مقبل لم يحدد بعد وهى الخاصة بجمعية الخبز والحرية .

وقد انقطع أنور كامل عن تردده على جماعة مركز الثقافة الشعبية فى أواخر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان الشيوعى الذى حرر تقريراً اتهم فيه أنور كامل عثمان بارتكابه مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذا اتصاله بالدكتور محمد مندور الصحفى الوفدى ولدينا صورة فوتوغرافية لأصل هذا التقرير موقّع عليه من لطف الله حنا سليمان . وقد ألّف أنور كامل عثمان كتاب « لا طبقات» حارب فيه نظام الطبقات بقصد اثارة الطبقات الفقيرة ضد أصحاب الأموال وقد تولت نيابة مصر التحقيق معه بهذا الخصوص وقبض عليه بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٥ وأفرج عنه بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٦ ، ويعاون أنور كامل عثمان شخص يدعى عمر رشدى صحفى وهو شيوعى خطر .

٤ - عصام الدين حفنى ناصف :

موظف بدار الكتب المصرية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومثقف ثقافة شيوعية عالية ، وهو خال الشاب جمال الدين غالى الطالب بكلية العلوم عضو دار الأبحاث العلمية ، ويقوم عصام الدين حفنى ناصف بتغذية جمال الدين غالى بالمبادئ الشيوعية وما يلقيه من محاضرات بدار الأبحاث العلمية وجميع نشاط عصام الدين حفنى ناصف سرى وسبق اتهامه فى ثلاث قضايا شيوعية .

٥ - محمود فتحى الرملى :

رقيق الحال لم يتم دراسته الثانوية وكان عضو بجماعة مصر الفتاة فى سنة ١٩٣٩ واشتغل محرراً بجريدتها ثم اشتغل بمجلة الشعلة وأخيراً بمجلة آخر ساعة والحوادث . يعتنق المبادئ الشيوعية

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٤ رشح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة دائرة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية وقد شجعه فى ذلك الهيئات الشيوعية المختلفة وهى لجنة الثقافة الحديثة وجماعة هنرى كورييل وجماعة مركز الثقافة الشعبية وقد اتحدوا جميعاً تحت اسم «الجبهة الاشتراكية» ، وكان الغرض من هذا الترشيح هو نشر المبادئ الشيوعية عن طريق الدعاية بين الطبقات الفقيرة لاثارتها ضد النظام الرأسمالى وتشكيك الأهالى فى هذا النظام وفى كل حكومة تتولى الأمر مهما كان لونها السياسى وقد فشل محمود فتحى الرملى فى الانتخابات .

وقد ألّف محمود فتحى الرملى عدة كتب تدعو لاعتناق المبادئ الشيوعية ، وبتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٦ افتتح مكتبة له باسم «الوعى» بشارع مجلس النواب وعرض للبيع فيها كثير من الكتب الشيوعية ويحاول المذكور السفر للأقطار الشرقية للاتصال بالشيوعيين ونظراً لأنه غير مرغوب فيه من الجمعيات الشيوعية المصرية المختلفة فإنه لا يجد تأييداً منها ولذلك فإنه يقوم بمجهوده منفرداً وغايته الربح المادى

وقد ألف عدة كتب شيوعية وهى الطريق الى الاستقلال آراء مصطهدة . أهداف اشتراكية تحت الأنقاض

(١٣) اللجنة التحضيرية :

تكونت هذه اللجنة حوالى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ واتخذت مقراً لها بدار نقابات عمال المحلات العمومية . وكان الغرض من تكوينها فى أول الأمر نشر الدعاية لانتخاب محمد يوسف المدرك ممثلاً لعمال القطر المصرى لدى مؤتمر النقابات العمالى الذى عقد فى باريس شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ كذا جمع التبرعات من مختلف النقابات للانفاق منها على سفر محمد يوسف أحمد المدرك الى باريس ومصاريف اقامته بها طوال مدة انعقاد المؤتمر . كما كان الغرض أيضاً انتهاز الفرصة لضم أكبر عدد من النقابات اليها توطئة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال القطر المصرى والذى باشر هذه اللجنة وأشرف عليها هم :

١ - محمد يوسف أحمد المدرك . كاتب تجارى عضو فى نقابة مستخدمى المجلات التجارية وله مكتب باسم « مكتب المحاسب النقابى » لتسوية حسابات النقابات والمحال التجارية كما يقوم بتحرير الشكاوى للعمال التى ترفع لمصلحة العمل والجهات المختصة . وهو رجل متزن ويميل لحب الظهور ويسعى لاصلاح حالة العمال بالطرق القانونية وميوله اشتراكية وقد سافر الى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ لحضور مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو مؤتمر شيوعى وعاد للقطر المصرى حوالى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥

٢ - محمود محمد العسكرى . عامل نسيج ميكانيكى بشبرا الخيمة سابقاً . وهو رجل يحترف العمل النقابى ومتهور ومشاغب ومحب للظهور وخطر جداً على الأمن العام ويعتنق المبادئ الشيوعية وهو محبوب من عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وكان سكرتيراً عاماً لنقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة حتى صدر أمر مصلحة العمل بغلقها وفعلاً أغلقت ومازالت مغلقة حتى الآن . وقد أمر

الحاكم العسكرى باعتقاله فى ١٩٤٣/٩/٢٦ لتحريض عمال النسيج بشبرا الخيمة على الاضراب والشغب واعتقل فعلاً بمعتقل الزيتون وأفرج عنه فى ١٩٤٤/٥/٢٢ . ولما عاد لإحداث شغب مرة أخرى وتحريض عمال النسيج على الاضراب أعيد اعتقاله فى ١٩٤٥/٥/٥ وأفرج عنه فى ١٩٤٤/٥/٢٨ . وهذا العامل يعتنق المبادئ الشيوعية وهو متصل بكل من الدكتور محمد زهير جرانه المحامى وكذا بالأستاذ يوسف درويش المحامى وهنرى كورييل الثرى والشيوعى المعروف وصاحب مكتبة الميدان .

وقد قام محمود العسكرى باستئجار مجلة الضمير وصاحبها الدكتور عبد الكريم السكرى حوالى شهر يوليه ١٩٤٥ ليعمل على ترويج مبادئه بين العمال وكان يقوم بتوزيع هذه المجلة بصفة شبه اجبارية على عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وذلك بسبب نفوذه بينهم وكان يدير هذه المجلة بالاشتراك مع زميله طه سعد عثمان سكرتير التحرير .

٣- طه سعد عثمان ، عامل نسيج بشبرا الخيمة سابقاً وهو رجل متهور ومشاغب ومحبوب من عمال النسيج بمنطقة شبرا الخيمة وقد كان رئيساً لنقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة حتى أصدرت مصلحة العمل أمراً باغلاق دار النقابة ومازالت مغلقة حتى الآن ، ومتطرف جداً فى آرائه . ولما قامت حركة الاضراب والشغب بين عمال النسيج بشبرا الخيمة فقد صدر أمر عسكرى باعتقاله فى ١٩٤٥/٥/٥ وأفرج عنه فى ١٩٤٥/٥/٢٨ .

وقد قام طه سعد عثمان بتأليف كتاب بعنوان « نضال عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة » وهذا الكتاب يتضمن سوء حالة عمال النسيج ومجهود النقابة فى تحسين حالتهم كما يتضمن دعوة العمال الى الالتجاء الى الاضراب كوسيلة للدفاع عن حقوقهم المغتصبة واستخلاصها من الرأسمالية المسلحة بالمال والجاه والنفوذ وان الاضراب

سلاح نافع مضمون النجاح . وقد أشار المؤلف لنجاح هذا الاضراب أن يكون عاماً ويجب توافر النقود اللازمة لمساعدة العمال مدة الاضراب .

٤- محمد مدبولى سليمان ، براد بشركة انجلو أمريكان للبواخر بشبرا الخيمة سابقاً وسكرتير نقابة شركة البواخر النيلية بشبرا الخيمة وخالى عمل الآن وهو مشاغب ومتهور ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه ويعتنق المبادئ الشيوعية وقد ازداد نشاطه بدرجة محسوسة بعد القبض على يوسف المدرك ومحمود العسكرى ، وطه عثمان فى القضية رقم ٤٨٤ جنايات الخليفة ، فقام فى فترة حبسهم احتياطياً بطبع نشرات دورية تتضمن احتجاج اللجنة التحضيرية على القبض على زعمائها وأرسل تلغرافات احتجاج الى رئيس مجلس الوزراء والى مصطفى العريس رئيس اتحاد عمال لبنان وعضو الهيئة التنفيذية للشرق فى الاتحاد العالمى للنقابات والى الاتحاد العالمى للنقابات بباريس .

وقد قام المذكور بطبع منشور بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٦ بعنوان « بيان عن الموقف السياسى» وبتوقيع لجنة العمال للتحرير القومى ويتضمن تحريضاً على كراهية الحكومة الحاضرة ، وقد حاول طبع هذا المنشور بمطبعة المطرقة بشارع الخليج المصرى لصاحبها عبد العزيز حسين خاطر ولما شعر محمد مدبولى سليمان بمراقبة هذه المطبعة امتنع عن التوجه اليها وقام بطبع المنشور فى مطبعة أخرى لم يستدل عليها وقد ضبط المذكور واعترف بطبع هذا المنشور . وتحرر عن هذا الموضوع المحضر رقم ٣٨ أحوال قسم الدرب الأحمر يوم ١٩٤٦/١/٣٠ وأرسل المحضر والمضبوطات والمتهم لنيابة الخليفة وأخلى سبيله وحفظ المحضر اداريا .

وبعد عودة محمد يوسف أحمد المدرك من مؤتمر النقابات العالمى ازداد نشاط هذه اللجنة ازدياداً كبيراً وقام محمود محمد العسكرى باستئجار مجلة الضمير من الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى وتولى

محمود محمد العسكرى ادارتها وأسندت سكرتارية التحرير الى طه سعد عثمان ونقل ادارة الجريدة من بنى سويف الى الجيزة وقام بطبعها بمطبعة المكتب الثقافى الدولى وأخذ يصدر هذه المجلة أسبوعياً ويوزع أعدادها بالاشتراك مع طه سعد عثمان بصفة اجبارية على عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة وقد عمل محمود محمد العسكرى على ضم محمد يوسف المدرك لهيئة تحرير المجلة وأخذوا ينشرون فيها المقالات المتطرفة التى تضمنت دعوة العمال والفلاحين للجهاد لتحرير مصر من المستعمر الأجنبى وتحذير العمال من الثقة بالحكومات والأنظمة الحاضرة واتهام الحكومة باهمال مطالب البلاد القومية والدعوة لحرب الطبقات وفى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ أصدر الأستاذ زكى دياب وكيل نيابة استئناف مصر أمراً بتفتيش مساكن الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى صاحب امتياز هذه المجلة مجلة الضمير ومطبعة المعهد الثقافى الدولى ، وقد فتشت هذه الأماكن فعلاً فعثر بها على بعض أصول المقالات المطلوب ضبطها وضبط المذكورون وتقيّدت ضدهم القضية رقم ٤٨٤ جنايات الخليفة سنة ١٩٤٦ ونسبت اليهم تهمة التحريض على كراهية طائفة من الناس وقدموا للمحاكمة أمام محكمة جنايات مصر بجلستها المنعقدة يوم ١٩٤٦/٥/١٦ بسراى محكمة مصر وتولى الدفاع عن المتهمين كل من الأساتذة/ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زهير جرانه ، وأحمد حسين ومحمد عيسى وصدر الحكم فى هذه القضية بجلسة ١٩٤٦/٥/٣٠ الذى قضى بحبس طه سعد عثمان ثلاثة شهور مع الشغل عن تهمة نشر مقالة تحض على كراهية طائفة من الناس وتبرئته من باقى التهم ، وتغريم الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى مبلغ عشرين جنيهاً لسماحه للمتهم طه سعد عثمان بنشر مقالة بمجلته تحض على كراهية طائفة من الناس ، وبراءة محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف أحمد المدرك ، وأفرج عن المتهمين جميعاً .

ولما كان كل من محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد

العسكرى وطه سعد عثمان وهم المشرفون فعلاً على اللجنة التحضيرية محبوسين احتياطياً فى المدة ما بين ١٩٤٦/١/٢٠ و١٩٤٦/٥/٣٠ - فقد كان يشرف على هذه اللجنة طوال هذه الفترة كل من المذكورين بعد :

١- عبد الفتاح قنديل ، قهوجى بقهوة تريومف ورئيس نقابة عمال المحلات العمومية وهو رجل متهور ومشاغب .

٢- عبد العليم عماره ، عامل نسيج بمصنع النصر رقم ٣ ووكيل لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو رجل مشاغب ونشط فى الحركة العمالية .

٣- سيد محمود شهرته سيد جزر ، عامل نسيج يدوى وعضو نقابة عمال النسيج اليدوى وهو مشاغب .

وهذه اللجنة متصلة بمؤتمر نقابات العمال الدولى بباريس ويصل اليها بطريق البريد من المؤتمر الدولى نشرات باللغة الانجليزية بعنوان مجلة المعلومات ، وتقوم اللجنة التحضيرية بترجمتها الى اللغة العربية لتوزيعها على دور النقابات المختلفة .

وهناك مفاوضات جارية الآن بين أعضاء هذه اللجنة وبين اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى لادماج كل من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى فى هيئة واحدة .

كما علمنا ان محمود محمد العسكرى ومحمد يوسف المدرك وطه سعد عثمان اتفقوا مع الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى على اعادة اصدار مجلة الضمير على أن يتولى الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى رئاسة التحرير ويقوم محمود محمد العسكرى بادارة المجلة ، وسيعاد اصدار هذه المجلة قريباً .

والنقابات التى تؤيد هذه اللجنة هى :

١- نقابة عمال المحلات العمومية ، ٢- نقابة عمال الأحذية ، ٣-

نقابة عمال الصيدليات ومخازن الأدوية . ٤- نقابات عمال شركة سوكونى فاكوم ، ٥- نقابات عمال شركة شل ، ٦- نقابات عمال النسيج اليدوى ، ٧- بعض عمال النسيج ليكانيكى بشبرا الخيمة ، ٨- نقابة عمال شركات البواخر النيلية بشبرا الخيمة .

وقد ظهر أن هذه اللجنة قد خرجت عن الأغراض العمالية والنقابية التى ألّفت من أجلها وأخذت تتدرج فى الاشتغال بالأمور السياسية وتسعى لضم النقابات اليها بقصد تأليف اتحاد عام منها توطئة لتكوين حزب سياسى للعمال بالقطر المصرى .

وهذه اللجنة هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، والمحرك الأول لها هو محمود العسكرى الخالى عمل ولا مورد له حالياً ، وهو اداة فى يد هنرى كورييل الشيوعى الذى يوجهه التوجيه المطلوب ويتولى الانفاق على حركته .

(١٤) لجنة العمال للتحرير الوطنى :

عقب تكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى فكر محمود محمد العسكرى فى انشاء لجنة سياسية للعمال باسم لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة - واتخذ مقراً لها بمكتب محمد يوسف أحمد المدرك ، ويشرف على هذه اللجنة كل من :

١- محمد يوسف أحمد المدرك ، ٢- محمود محمد العسكرى ، ٣- طه سعد عثمان ، ٤- محمود محمد قطب ، ٥- محمد مدبولى سليمان ، ٦- محمود حمزه سعد .

وهؤلاء الستة هم من ضمن المشرفين على اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهم جميعاً معروفين بمشاغباتهم وتعدد حوادث تحريضهم العمال على الاضراب . وقد أدخلوا فى روع العمال انهم الهيئة السياسية للطبقة العاملة وطبعوا كتيبا صغيراً بعنوان

« برنامج لجنة العمال للتحرير القومي – الهيئة السياسية للطبقة العاملة » . وهذا الكتيب يحوي برنامجاً سياسياً مطولاً يهدف الى تحرير الطبقات الشعبية ويبيّن أن أهم أغراض اللجنة ما يأتي :

- التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادي النيل بأجمعه .
- العمل على التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبي .
- رفع مستوى العمال المادي والفني والثقافي واطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة .
- تحديد الملكيات الكبيرة وإلغاء الوقف الأهلي وتنمية الجميعات التعاونية .
- رفع مستوى صغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس .
- رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب .
- النهوض بالمستوى الصحي .
- تقوية الاقتصاد القومي واستيلاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس بنك صناعي وطني .
- التحرر من الرجعية السياسية والفكرية .
- جعل الأمة مصدر السلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة في الانتخابات وتوسيع سلطة مجلس النواب وإلغاء حق حل مجلس النواب وتقرير مسئولية النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والادارية جنائياً ومدنياً وسياسياً وتحريم الاشتغال بأعمال الشركات والبنوك على الوزراء أو أعضاء البرلمان .
- اصلاح السلطة التنفيذية وذلك بالغاء البوليس السياسي وإلغاء المصاريف السرية .
- اطلاق الحريات الفردية وضمانها .

وهذا البرنامج موقع عليه من الستة أشخاص المشرفين على هذه اللجنة وسبق أن ضبط محمود محمد العسكرى فى ليلة ٨/ ١٠/ ١٩٤٥ خارجاً من مكتب محمد يوسف المدرك ومعه عدد ٥٣٠ نسخة من البرنامج ومعه أحمد على خضر عامل نسيج مفصول من مصنع امبابه وتحرر عن ذلك المحضر رقم ٨٧ أحوال قسم الموسكى يوم ٨/ ١٠/ ١٩٤٥ ، وقد اغلق مكتب محمد يوسف المدرك وختم عليه بالجمع الأحمر بختم ضابط مباحث قسم الموسكى لعدم وجود المفتاح وأرسل المحضر والمضبوطات لحضرة حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية .

كما أصدرت هذه اللجنة منشوراً أخر مطبوعاً بعنوان « لجنة العمال للتحرير القومى - نداء وبيان» بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٤٥ ومذيّل بتوقيع محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ، ومحمد مدبولى سليمان ومحمود حمزه . وهذا المنشور يتضمن حثاً للعمال والمواطنين على محاربة الرأسمالية واثارة حرب الطبقات ، ويتهم الحكومات بمساعدة الرأسماليين ، وان العمال لن يتوجهوا بعد اليوم الى الحكومات أو الأحزاب لتحقيق مطالبهم ، وهو يدعو العمال لانقاذ مصر من الاستعمار والرجعية السياسية والفكرية ، ويحث الطبقة العمالية والفلاحين والعمال وصغار المنتجين والموظفين وجنود الجيش ورجال البوليس للقضاء على الرجعية وقد أصدر رئيس نيابة شمال القاهرة مساء يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٤٥ أمره بتفتيش دار نقابة عمال المحلات العمومية لضبط ما يوجد من هذا المنشور ، وقد صار تفتيش دار هذه النقابة وضبطت نسخة واحدة من هذا المنشور وأوراق أخرى واعترف محمود محمد العسكرى ومحمد متولى سليمان بقيامهما بالاشتراك مع باقى المشرفين على لجنة العمال للتحرير القومى بطبع هذا المنشور

وقبض عليهما ، ولما عرضت الأوراق المضبوطة والمقبوض عليهما على حضرة أبو العنين بك سالم رئيس نيابة شمال القاهر أمر بالافراج عنهما ، وقد حضر مع المتهمين الأستاذ بهجت لطفى المحامى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى والمعروف عنه اعتناقه للمبادئ الشيوعية .

وبتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٠ أمر رئيس نيابة شمال القاهرة بفتح مكتب محمد يوسف أحمد المدرك بحضور الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى أو من ينتدبه وتفتيشه وضبط ما يوجد من أشياء ومطبوعات يعاقب على حيازتها قانوناً وقد صار تفتيش مكتب المدرك مساء يوم ١٩٤٦/١/٢٠ بحضور الأستاذ محمد بهجت لطفى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جزانه وضبطت الأوراق الآتية :

- عدد (١١٤٠) نسخة من المكتب المعنوّن « برنامج لجنة العمال للتحرير القومى » .

- عدد (٥٨٦) نسخة من المنشور المعنوّن « لجنة العمال للتحرير القومى - نداء وبيان » .

ووجدت أوراق أخرى وحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٢ أحوال قسم الموسكى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ وأرسلت المضبوطات مع المحضر لرئيس نيابة شمال القاهرة .

وقد طلب صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء استدعاء كل من : محمود محمد العسكرى ومحمود محمد قطب وطه سعد عثمان ومحمود حمزه لمقابلة دولته بدار الرئاسة وقد أنذرهم دولته بالكف عن نشاطهم وحذرهم من سوء العاقبة وصرفهم .

(١٥) اللجنة الوطنية للطلبة والعمال :

كوّنت هذه اللجنة فى أوائل سنة ١٩٤٦ عندما قامت الحركة

الوطنية للمناداة بالجلاء ووحدة وادى النيل وذلك بقصد توحيد جهود كل من الطلبة والعمال ، وليس لها مركز ثابت وتجتمع عادة بمنزل الأستاذ أحمد يوسف الجندى الذى يشرف على هذه اللجنة .

وتتكوّن هذه اللجنة من المذكورين بعد :

١- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب ويعتنق المبادئ الشيوعية .

٢- أحمد السويفى ، طالب بكلية التجارة ويعتنق المبادئ الشيوعية .

٣- الآنسة لطيفة الزيات ، طالبة بكلية الآداب وتعتنق المبادئ الشيوعية .

٤- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة ويعتنق المبادئ الشيوعية.

٥- اسماعيل البديوى ، خريج كلية العلوم ويعتنق المبادئ الشيوعية .

٦- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما سابقاً وخالى عمل الآن ، وعضو نقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهو شاب متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتنق المبادئ الشيوعية ويتصل بكل من الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المهيمن على لجنة دار الأبحاث العلمية وهنرى كورييل ، وجميعهم من الشيوعيين الخطرين جداً وكذلك يتصل بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد .

٧- محمد عبد الحليم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، وهو متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتنق المبادئ الشيوعية وقد سافر الى فرنسا لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عقد فى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ مندوباً عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الذى الغى واستبدل اسمه بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

٨- مراد القليوبى ، مستخدم بسينما مترو ورئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما وعضو فى مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

وهو شاب متهور ومشاغب وشيوعى خطر ، وسافر الى باريس مع محمد عبد الحليم لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عُقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ .

٩- محمود حسين الدمرانى ، عامل نسيج بمصنع سباهى بشبرا الخيمة ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ ، وقد قُبض عليه فى حركة الاضراب والاعتصام الحالية بين عمال النسيج بمصانع شبرا ثم أفرج عنه بكفالة .

١٠- نجيب سوسى ، كمسارى بترام القاهرة وسكرتير نقابة عمال شركة ترام القاهرة وعضو نقابات عمال القطر المصرى ، وهو شخص أهوج ومتحمس فى آرائه لنجاح الحركة العمالية ويعتنق المبادئ الشيوعية وهو من المحبين للظهور ويتظاهر دائماً بالاخلاص والتحمس للحركة العمالية بقصد جمع العمال حوله .

١١- سيد خضر ، عامل نسيج بمصنع سقال بشبرا الخيمة وعضو لجنة العمال بشبرا الخيمة ، وهو عضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ومتطرف جداً فى آرائه وهو مشاغب وخطر على الأمن العام وشيوعى المبدأ .

١٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ، وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

١٣- محمود حمزه سعد ، جزمجى بمصنع أحذية ، عضو اللجنة التحضيرية ، وعضولجنة العمال للتحرير القومى وعضو مجلس ادارة نقابة عمال الأحذية ، وهو شاب متهور ومشاغب ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ .

ولما قامت حركة المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل يوم ١٩٤٦/٢/٢١ وأصيب فيها بعض الوطنيين وقتل بعضهم قامت اللجنة الوطنية بنشر دعوة للاضراب العام بجريدة الأهرام فى العدد الصادر يوم ١٩٤٦/٢/٢٨ باعتبار يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوماً

للحداد العام وناشدت المصريين جميعاً أن يعطلوا كل مرافق الحياة وايقاف دولاب العمل حتى يعتبر هذا اليوم يوم تمجيد للشهداء وحتى يعتبر ذلك اليوم تعبيراً صادقاً عن اجماع الشعب على قضيته وتمجيده لضحايا جهاده، وكانت هذه الدعوة بتوقيع حسين كاظم ، وسيد على عن العمال وفؤاد محيى الدين واسماعيل السيوفى عن الطلبة .

كما أن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت تفكر فى اعداد وثيقة يوقع عليها جميع الزعماء تتضمن تعهدهم بعدم قبول الحكم إلا إذا أعلن الجانب البريطانى من جانبه قبول الجلاء التام عن أرض وادى النيل.

وقامت اللجنة الوطنية بالاشتراك مع مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى باقامة حفل تكريم للوفد السودانى الذى حضر للقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى وهذه الحفلة أقيمت فى الساعة السابعة مساء يوم ١٤/٤/١٩٤٦ بنادى الشرقية بقاعة النيل .

وقد قلّ نشاط هذه اللجنة فى الوقت الحالى نظراً لانشغال الأعضاء من الطلبة بالامتحان السنوى .

٢٤/٦/١٩٤٦ .

الباب الثانى

"دار الفجــر"

انصب الاتهام الموجه الى الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى والأستاذ أسعد حليم الصحفى على قيامهما باعتبارهما ناشرين ومالكين لدار الفجر بطبع ونشر الكتب الآتية :

١- ثمانية أيام فى الصعيد - بقلم السيدة أسما حليم .

٢- الرفيق ستالين - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٣- الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٤- الدين فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٥- مسئولية الهتلريين الجنائية - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٦- الماركسية والحرب - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٧- تقدم الانسان - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٨- من تحت الأنقاض - بقلم فتحى الرملى .

٩- مصر بعد اعلان الحرب - بقلم أسعد حليم.

١٠- جماعة مصر الفتاة - ترجمة أسعد حليم .

١١- الجيش الأحمر - ترجمة أسعد حليم .

١٢- كنت فى ليتوانيا - ترجمة أسعد حليم .

١٣- قضية السودان - بقلم أسعد حليم .

١٤- الثقافة السوفيتية - ترجمة مصطفى اسماعيل سويف .

١٥- اليابان ومشاكل الشرق الأقصى - ترجم أمين تكلا .

١٦- الجنيه المصرى والاسترلينى ومشكلة الأرصدة الاسترلينية - بقلم ابراهيم سعد الدين .

١٧- حرية العقل فى مصر - بقلم سلامة موسى .

١٨- الجلاء وسياسة الاستعمار فى الشرق العربى .

١٩- الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .

٢٠- أنا العامل - بقلم فتحى أحمد المغربى .

وقد أقر الأستاذ أسعد حليم فى التحقيقات بمسئوليته عن الكتب التى أصدرتها الدار سواء كانت باسمه أو أسماء المؤلفين الآخرين باستثناء كتب الأستاذ مصطفى منيب وكتاب فتحى المغربى لأن هذا الكتاب الأخير قدمه وتولى الاشراف عليه وطبعه الأستاذ مصطفى كامل منيب . كما قرر أن دار الفجر أنشأت فى أوائل سنة ١٩٤٤ ، وعندما واجهه المحقق بأنه تبيّن أن من بين العشرين كتاباً التى أصدرتها الدار ثمانية تبحث فى المسائل المتعلقة بروسيا أجاب بأنه يلاحظ أن هذه الكتب صدرت فى أثناء الحرب وكانت روسيا تلعب فيها دوراً كبيراً ، وكانت مجهولة من عامة القراء وكانت جميع الجرائد تكتب عنها ، كما ان كل هذه الكتب أو أكثرها وافق عليها الرقيب على المطبوعات بلا استثناء حيث انها صدرت أثناء الحرب ، وجميع هذه الكتب موضحة فى قائمة بأخر كتاب الزواج والأمومة والعائلة الذى صدر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وكان القسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية قد تقدم بخطاب سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٦/٦ الى النائب العام يبلغه فيه بأنهم اطلعوا على الكتاب المعنوّن« أنا العامل» من مطبوعات دار الفجر بالقاهرة تأليف فتحى أحمد المغربى فوجدوا المؤلف يهدف الى تصوير طائفة العمال فى صورة تثير نفوسهم ضد طائفة أصحاب الأعمال، كما وجدوا فيه تحبيذاً وترويجاً للنظام الشيوعى والتحريض على ارتكاب الجنايات والجنح،وطالبوا التنبيه باتخاذ اللازم قانوناً نحوه .

ولما كان فتحى أحمد المغربى هو أحد الذين قبض عليهم فى ١١

يوليه سنة ١٩٤٦ فقد أحال النائب العام بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٤ البلاغ الى الأستاذ أحمد موافى وكيل النيابة للتحقيق ، وبتاريخ ١٥ يوليه استجوب وكيل النيابة فتحى أحمد المغربى الذى اقر بأنه مؤلف كتاب « أنا العامل» وان دار الفجر هى التى قامت بنشره .

وقد واجه المحقق فتحى أحمد المغربى بأنه نشر بهذا الكتاب افكاراً تغاير مبادئ الدستور الأساسية وتتضمن ترويجاً وتحبيذاً للمذاهب التى ترمى لتغيير مبادئ الدستور ، وذلك بتحبيذه صراحة الحكم فى روسيا ، بأن اورد فى صحيفة ٣٣ من هذا الكتاب بعنوان شىء من التاريخ روسياً عبارة « ترجمة حرفية لقصة شعب تحرر من قيود العبودية» . كما اشاد بنظام روسيا محبذاً ومروجاً هذا النظام وذلك بالأبيات الآتية :

روسيا كانت فى الزمان الأولى
يحكمها قيصر اسمه بطرس له نفوذ
والشعب كان بالظلم دايماً مبتلى
والحكم الأسود اللى كان كله شذوذ

كما جاء فى هذا الزجل :

فى الوقت ده كان عندهم راجل أمين
وامين على مبدأ نضاله فى الحياة
راجل ومحبوب الجميع اسمه لينين
هو طبيب الشعب جهز له دواه
نادى بمبدأ اسمى مبدأ فى الوجود
هو النظام الاشتراكى فى البلاد
أحسن نظام يحمل تاريخ للخلود
ويخلى كل رسامالى كالجماد

وقد اعتبر المحقق ان هذه العبارات غاية فى الوضوح من حيث تحبيذ النظام الشيوعى الذى أقامه لينين .

كما واجه المحقق فتحى أحمد المغربى بما ورد بالصفحة ٣٤ من هذا الكتاب ما يقطع بعلمه ان وصول الحاكم الى الحكم بروسيا كان بطريق المؤامرات والقوة ، إذ قال :

قصره أقول لما نوى على الانقلاب
دبّر مؤامرة علشان موت الطغاة
موت اللى كانوا بينهشوا زى الكلاب
ويعلنوا عالشعب متقولش هواه
٧ نوفمبر شعب روسيا هاج وماج
وجت له قوة فوق عزيمة واندفاع
والثورة قامت دغرى عملت ارتجاج
تبص تلقى يوميها قصر الكرملين
سلخانة فيها الدبح والموت بالرصاص
والشعب كله متبع خطوة لينين
وبسدره داخل عا الولاد دخلة حماس

ثم أثبت المحقق ان هذا الزجل قد قطع فى الدلالة على أن النظام الشيوعى تحقق فى روسيا بالقوة ، فإذا ادعى الكاتب وحبذ المذهب الشيوعى فإنما يحبذ نظاماً يكون الوصول اليه بالقوة وهو الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

كما اعتبر المحقق ان ما ورد بنهاية القصيدة من الأبيات الصريحة فى تحبيذ هذا النظام ونصه :

الاشتراكية عدالة نظامها مش خفى
لها ناس بتكتب للشعوب المظلومين

كما انه قال :

ومن تاريخ روسيا يبان لنا شعبها
أعظم شعوب الدنيا فى الروح والكفاح
علشان كده مبادئها سامية نحبها
والدنيا تعرف انها أم الصلاح

كما اتهم المحقق فتحى المغربى بأنه حرّض طائفة العمال على بغض طائفة الراسماليين وان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ، بقوله فى الصحيفة التاسعة من هذا الكتاب :

وعيت لقيت نفسى فى ورش
لما انعميت وبقيت دبش
من صاحب المال الحنش
عيانى وربالى العلل

وقد رد فتحى المغربى على هذا الاتهام بأنه كان يصف حالته شخصياً وانه كان ينام على حصيرة فى بيته ، وانه مش عيب لما يقول كده وانه شايف أيام بؤس اكثر من كده ، وان هذا الأمر لا يتعلق بحالته فقط بل بحالة باقى العمال الآخرين .

واستفسر منه المحقق عما قصده بعبارته :

لا قانون نزل مالى عينه
ولا مادة بتأثر عليه

فأجاب بأنه يقصد صاحب المال ، ذلك لأن معظم القوانين العمالية غير منفذة فى المصانع ولو كانت منفذة لكانت حالة العمال أفضل .

وواجهة المحقق بأنه صوّر فى كتابة هذا العامل فى صورة بؤس وعرى وجوع وصور أصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال فى

صورة مغايرة بشكل يتضمن تحريض العمال على بغض أصحاب رؤوس الأموال وان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ، إذ قال :

في ناس عيدها حداها الخير
لابسة الحرير والصوف والقطن والكتان
وانا اللى ماشي ذليل جسمي كمان عريان
وولادي وسط البلد مكسيه بالهرابيد
تشم ريحه القصور ابكي واعيش عيان

فرد على ذلك بقوله « انا شخصياً حصل لى كده فى يوم عيد فكتبت البيتين دول » .

كما واجهه المحقق بأنه قال فى صحيفة ١٤ من هذا الكتاب عبارات فيها تحريض صريح للعمال على بغض رجال الأعمال ومحاربتهم مما يكدر السلم العام ، بقوله :

قضيت حياتك ليه فى البؤس والأوهام
وأنت الشريف النبيل بتقضى طول عمرك
تشقى وتتعب لغيرك تتغذى بالأحلام
فاتت سنين وأجيال قضتها فى استعباد
ما تفوق صح النوم حارب فى الاستبداد
اللى بترفع قيمتهم قالوا علينا حمار
يكفى بقى استنطاع وطلوع على أكتافنا
ناقص علينا العروسة والجلدة والجلاد
ليه اتخلقنا لنسعدهم ونتجوع
ونعيش فى ذل الذل وعيالنا تجوع
لحد امتى حنبقى لعبة فى ايديهم

سنين وفاتت ودايسنا برجليهم
اكمننا فقرا ومالهم بيحميهم
ناظرين لنا باحتقار آل هما أسيادنا
بكرة لا بد نكسرهم ونعميهم

وعقب الانتهاء من استجواب فتحى أحمد المغربى طلب وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى احضار الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى لاستجوابه ، وتم هذا الاستجواب يوم ١٦ يوليه سنة ١٩٤٦ ، فقرر انه هو الذى قام بنشر الكتيب المعنوّن « أنا العامل» وهو مجموعة أزجال شعبية ألّفها فتحى أحمد المغربى وأنه قام بكتابه مقدمة هذا الكتيب الذى كان يباع بخمسة قروش وان عدد النسخ المطبوعة خمسة آلاف .

وقد واجهه المحقق انه بنشره لهذا الكتاب يكون قد حبّذ نظاماً يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة فى المملكة المصرية ، فرد بأن هذا الأمر غير صحيح لأنه ليس فى هذا الكتاب ما يدعو الى هذا ، يضاف الى ذلك انه ليس من رأيه ولا من رأى كاتبه على ما يعتقد الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو نظام الهيئة الاجتماعية . كما رأى المحقق أنه بنشر هذا الكتاب يكون ايضاً قد حرّض طائفة العمال على بغض طائفة الرأسماليين بشكل يكدّر السلم العام . فرد عليه الأستاذ مصطفى كامل منيب بأن هذا غير صحيح إذ أن ما كتب فى الكتاب هى الحقيقة وأنه يستطيع أن يقدم ألف دليل ودليل على ان القوانين العمالية غير محترمة ولا منفذة من أصحاب الأعمال أو الحكومة بفروعها المختلفة سواء من مكتب العمل أو من النيابة العامة ، فإذا كانت الحكومة حريصة حقاً على وضع الأمور فى نصابها وإذا كانت تريد الانصاف والاتفاق بين العمال وأرباب الأعمال فقد كان حرياً بها أن تنفذ القوانين القائمة فتعطى العمال حقوقهم الضائعة وترد عدوان أصحاب الأعمال وتأخذ رجال الحكومة المقصرين فى اداءواجباتهم بالعقاب ، واستطيع ان اقدم مثلاً

واحداً على خرق القوانين العمالية فإن قانون الأحداث يحظر تشغيل ما بين التاسعة مساء والخامسة صباحاً ، ومع ذلك فقد شاهدت بعينى رأسى أحداثاً فى مصانع المحلة الكبرى يشتغلون من الحادية عشر والنصف مساء الى السابعة والنصف صباحاً . وقد كتبت عن هذا الموضوع مراراً وقلت فى كتاباتى ان تنفيذ القوانين الموجودة يحل مشاكل العمال ويكفل السلام العام وأبلغت هذه المسائل عن طريق الشيشينى باشا الى صدقى باشا ولكن الحكومة مع ذلك لم تحرك ساكناً . فإذا تكلمت اليوم عن ضرورة انصاف العمال واخراج القوانين العمالية وتنفيذها قيل اننى أحرّض العمال على أصحاب الأعمال وانى استحق العقاب مع انى لم أفعل شيئاً سوى المناداة بتنفيذ القوانين العمالية . والذين يستحقون العقاب فى الواقع هم الدين يخرقون هذه القوانين والذين يتهاونون فى تنفيذها من رجال الحكومة وهى مسئولية خطيرة تستوجب عقابهم لأن القوانين ليست حبراً على ورق بل هى وضعت لتنفيذها وكتاباتى كلها لم تخرج عن هذا الأمر وهو احقاق الحق بتنفيذ القوانين التى لا يحترمها أرباب الأعمال والتى يتهاون فى تنفيذها المسئولون فى الحكومة .

ثم أضاف الأستاذ مصطفى كامل منيب : اما عن تقديمى لكتاب «أنا العامل» ونشره فإنا مسئول عن كل فكرة فيه ولا أرى فيه ما يخالف القانون . ففتحى المغربى قد صوّر الواقع كما حصل فى روسيا ولم يقصد الدعاية والترويج ، وأنا افهم ان الدعاية والترويج هى ان يقول ان نظامنا غير صالح واننا يجب أن نأخذ بالنظام الذى حدث فى روسيا . فإذا قال ان الروس عندهم راجل أمين على مبدأ نضاله فى الحياة وانه محبوب الجميع اسمه لينين وانه طبيب الشعب جهّز له دواه ، فهو لم يقل سوى الواقع ولا علاقة له بما يوجد عندنا فى مصر ولا شأن له بالترويج . وإذا قال انه نادى بمبدأ اسمى مبدأ فى الوجود هو النظام

الاشتراكى فى البلاد ، فليس فى هذا تحبيذ للنظام الذى أقامه لينين لأن هذه الفقرة خاصة بروسيا وانه ليس فيها ما يدعو الى الأخذ بهذا النظام عندنا ، فإن كان هذا النظام قد صلح فى روسيا فليس معنى ذلك اننا ننادى بتطبيقه الآن فى مصر . فقد يعتقد الانسان من الناحية النظرية ان الاشتراكية هى أسمى مبدأ فى الوجود ولكن من الناحية العملية لا يرى ان مصر من مصلحتها تطبيق الاشتراكية فيها لأن لنا وضعاً خاصاً وما نطالب به هو تدعيم الدستور والمحافظة عليه من أعدائه وتنفيذ القوانين القائمة والتى يثبت عدم تطبيقها . وأما عن تقديمى لهذا الكتاب فلا يمكن فصله عن سائر المطبوعات التى أخرجتها وأنا أحيل الى كتاب تقدم الانسان وفيه بيّنت موقفنا من الاشتراكية وواجبنا فى المرحلة الحاضرة فى مصر . واذكر انى بعد نشرى لكتاب « أنا العامل» كتبت مقالاً فى مجلة الشعب عن أحوال العمال فى المحلة الكبرى واستاء صدقى باشا من المقال واتصل بالشيشينى باشا مدير بنك التسليف وقال له اننى أدعو العمال الى الثورة وأبلغنى إذا لم أكف عن الكتابة فإنه سيقدمنى الى المحاكمة فكتبت مقالاً فى العدد التالى من نفس المجلة سجلت فيه اتهام صدقى باشا وقلت اننى لا أهدف الى الثورة مطلقاً أو تحريض العمال على ذلك بل انى أدعو الى تنفيذ القوانين العمالية واحترامها ، ولكن الذين يخترقون القوانين يتحججون بعد ذلك ويتهموننا بأننا نعمل على تغيير مبادئ الدستور والدعوة الى الثورة .

وقد اعتبر المحقق انه ما ورد بقصيدة فتحى المغربى الزجلية من أنه من تاريخ روسيا يبان لنا شعبها أعظم شعوب الدنيا فى الروح والكفاح وعشان كده مبادئها سامية نحبها والدنيا تعرف انها أم الصلاح - اعتبر هذه العبارات واضحة فى التحبيذ والترويج أما التحبيذ فظاهر من عبارة الاشادة بالمبدأ واعلان حبه وأما الترويج فمن نشر الكتاب بين الناس . وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك انه بالنسبة للبيت الأول فلم يفعل فتحى المغربى سوى تسجيل الحقيقة فقد أثبتت الحرب الأخيرة ان روسيا بشعوبها هى أقوى شعوب الدنيا وهذه الحقيقة لا

يجادل فيها انسان بل ان الصحف تذكرها صباح مساء على مختلف الوانها كما يذكرها أصدقاء روسيا وأعداء روسيا على السواء ، أما عن كونه أم الصلاح وان مبادئها سامية نحبها ، ففرّق بين حب الشيئ وهذا يدخل فى حرية الرأى والاعتقاد وبين الدعوة العملية الى الأخذ بهذا المبدأ فى مصر وهذا ما لا تدل عليه الأبيات ، وليس فى بال الكاتب ولا فى بالى التحبيذ بمعنى الأخذ بالنظام فى مصر وانما هى فكرة اعلان الرأى .

وأشار المحقق الى أن مؤلف هذه القصيدة الزجلية قد أشار الى ناحية القوة التى وصل بها لينين الى ايجاد هذا النظام بقوله انه - لما نوى على الانقلاب دبّر مؤامرة علشان موت الطغاة ، ٧ نوفمبر شعب روسيا هاج وماج وجت قوة فوق عزيمة واندفاع ، الثورة قامت دغرى عملت ارتجاج تلقى يوميها قصر الكرملين سلخانة فيها الدبح والموت بالرصاص ، ورأى المحقق ان صياغة الأبيات تد على انها دعوة صريحة لمذهب لا يتحقق إلا بالقوة كما أنه من الواضح ان مذهب لينين لا يتحقق إلا بالقوة ، كما ان المؤلف أشاد بعدالة هذا النظام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن هذه الفقرات كلها لا تعدو أن تكون تسجيلاً للحقائق التى حدثت فى روسيا سنة ١٩١٧ وهى حقائق لا ينكرها أى انسان ولا يستطيع أن يغفلها كما أنها حقائق أصبحت جزء من التاريخ يذكرونها صراحة فى كل كتب التاريخ ولا يفهم بتاتاً من هذه الفقرة انها تدعو الى الأخذ بالطريق الذى حدث فى روسيا .

فعاد المحقق وتساءل أليس فى تحبيذ نظام والاشادة به دعوة الناس الى الأخذ بهذا النظام ومطالبتهم بالعمل على تطبيقه وفيه ايضاً ترويج لهذا النظام ، فرد الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا التساؤل بقوله انه لا يرى فيما كتبه الكاتب تحبيذاً أو ترويجاً فهو من ناحيته قد سجل الحقائق كما حدثت فى روسيا بالضبط ولم يفعل فى هذا سوى ما

يفعله أى انسان ويمكن أن توجه اليه تهمة التحبيذ أو الترويج إذ كان الكاتب قد ذكر صراحة انه يدعو المصريين الى الأخذ بهذا المبدأ على الطريق الذى حدث فى روسيا وهذا ما لم يقله الكاتب كما انى أعرف انه ليس هذا من رأيه بل هو شخص يدعو فى كتاباته ونشاطه الى استقلال مصر وكفالة الحريات التى يقررها الدستور فى حدود النظام الرأسمالى القائم فى مصر ، فإذا كان قد كتب عن حقائق حدثت فى روسيا فقد كتبها من الناحية التاريخية ودون أن يقصد انتهاج نفس الطريق عندنا فى مصر بل هو ضد هذا الرأى كما انى شخصياً ضد هذا الرأى ويثبت ذلك بالنسبة لى كتاباتى الكثيرة وعدم وجود شيء يثبت رغبتى وعملى على تغيير مبادئ الدستور ونظام الهيئة الاجتماعية.

كما قرر المحقق ان قصيدة « أنا العامل » تضمنت وصفاً لحالة البؤس التى يعانيها العمال من جوع وحالة أصحاب رؤوس الأعمال فى صورة مغايرة مما يشكل تحريضاً للعمال على بغض أصحاب رؤوس الأموال ومن شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن كل ما كتب فى هذا الكتاب عن العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال هو فى الواقع أقل من الحقيقة ، بل انى أعرف من المظالم ما تشيب لها الولدان ، ولست أعرف كيف يكون مجرد ذكر الحقائق والجرائم التى تقع على العمال سبباً لأخذ الكاتب بالعقاب ، فى حين ان الذين يستحقون العقاب هم الذين يرتكبون هذه الجرائم ، فإذا اتينا بعد ذلك وكتبنا عن بؤس العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال وهى حقائق واقعة نستطيع أن نقدم عليها أدلة رسمية قيل ان هدفنا هو تحريض العمال على أصحاب الأعمال ، ولكن هذه التهمة غير صحيحة فإننا لا نقصد بتاتاً غير اعطاء العمال حقوقهم فى ظل النظام القائم فى ظل الدستور والقوانين وأخذ المسئولين عن تضييع حقوق العمال بالعقاب الذى تنص عليه القوانين .

واعتبر المحقق ان ما قاله الكاتب موجهاً الخطاب الى العامل ما تفوق صح النوم حارب فى الاستبداد ، وما انتهى اليه بكره لا بد نكسرهم ونعميهم قاصداً بذلك أصحاب رؤوس الأموال هو نوع من التحريض .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه يعتقد ان ما قاله فتحى المغربى يقصد من ورائه تنبيه العمال الى حقوقهم التى تكفلها القوانين ومع ذلك فإنهم عنها فى غفلة وهو يقصد تحقيق مطالبهم بالطرق المشروعة السليمة .

وفى الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ بدأ وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى فى استجواب الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى بخصوص التهمة التى أسندتها اليه وزارة الداخلية وقسمها المخصوص بادارة عموم الأمن العام بعد الاطلاع على محضر تفتيش منزله ، فسأله عما إذا كان يعتنق مبادئ اقتصادية أو اجتماعية معيّنة فنفى اعتناقه لمبدأ معيّن ، فسألة عما إذا كان قد قرأ عن المذاهب الاقتصادية المختلفة فأجاب بالايجاب ، فسأله عن ماهية المذاهب الاقتصادية المختلفة وقراءاته فيها ، فأجاب بالتفصيل ، فسأله عن مدولول الاشتراكية والشيوعية ، فأجاب - بأن الشيوعية غير الاشتراكية - وان كانت الاشتراكية فى معناها العام تشمل الشيوعية . والشيوعية هى إلغاء الملكية الفردية فى وسائل الانتاج وتلاشى الحكومة بكافة فروعها من جيش وبوليس وغيره ، وهى مرحلة لم تتحقق ومن الصعب تصوّر ماذا ستكون عليه الأمور فى الدولة الشيوعية بالضبط ، أما بالنسبة للاشتراكية كما تحققت فى الاتحاد السوفيتى فهى غير الشيوعية ، فالاشتراكية كما هى فى الاتحاد السوفيتى لازالت بعض الأسس الراسمالية قائمة مثل الاحتفاظ بالملكيات الخاصة الصغيرة فى الزراعة والتجارة الى جانب وجود الحكومة بكافة هيئاتها .

ولقد سأل المحقق الأستاذ مصطفى كامل منيب عن الكيفية التى تحقق فيها هذا النظام ، فأجاب بأنه كان هدف الاشتراكيين تحقيق الاشتراكية بالطريق السلمى واستمروا فى هذا الطريق إلا ان الظروف

اضطرتهم الى العنف فى بعض الأحيان . وعندما قرر ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب وجه المحقق له الاتهام بالدعوة للنظام الذى تحقق فى روسيا بالعنف ، فرد على ذلك بقوله انه لم يحدث أن دعوت الى الأخذ بهذا النظام ، ولقد ذكرت فى الكثير من كتاباتى اننا لا نريد تحقيق الاشتراكية فى مصر ، وان ما أراه هو الأخذ ببعض الاصلاحات بالطرق المشروعة فى حدود النظام الرأسمالى القائم عندنا ، وقد ذكرت ذلك صراحة فى كتاب لى عنوانه « تقدم الانسان » .

ثم سأله المحقق عن السبب الذى حمله على ترجمة كتاب عن الرفيق ستالين ، فأجاب بأنه قام بترجمة هذا الكتاب منذ ثلاث أو أربع سنوات وقت أن كان الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات مشتركة فى حربها المشروعة ضد ألمانيا وايطاليا ، وكان ستالين يقوم بدور مهم فى هذه الحرب والكتاب خاص بمزايا ستالين من الناحية العسكرية . وقد لاحظت أن كتباً كثيرة قد نشرت عن القادة الغربيين ولم ينشر شىء عن ستالين فنشرت هذه الترجمة اتماماً للنقص الذى لاحظته فى الثقافة العامة والرأى العام . ومضمون هذا الكتاب تأييد حرب الديمقراطيات ضد دول المحور وهذا التأييد قائم على أسس علمية ومذكورة به أنواع الحروب وهى الحروب المشروعة وغير المشروعة وانتهى كاتب الكتاب الى أن حرب الديمقراطيات ضد خصومها حرب مشروعة بعكس حرب دول المحور ضد الديمقراطيات فهى حرب غير مشروعة باعتبار ان محاربة دول المحور لخصومها هى من أجل الرجوع بالانسان الى الوراء.

ثم سئُل بعد ذلك عن كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى ، فأجاب بأن هذه الأمور تنظمها قوانين واجراءات من أجل حماية الأمومة والعائلة ولم أجد فى هذا النظام ما يختلف فى أسسه عن نظام الزواج كما هو قائم فى جميع الدول المتمدينة بعكس الأقوال التى كنا نسمعها والتى تقوم على غير أساس من الصحة والصدق .

كما سئُل عن كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى فذكر أن موضوع

الكتاب ان الحريات مكفولة لجميع الأديان فى الاتحاد السوفيتى وأن الأديان لا تحارب كما يشيع البعض .

وأما عن كتاب الماركسية والحرب الذى ترجمه الأستاذ مصطفى كامل منيب فهو تأييد لحرب الديمقراطيات . وأضاف ان كل هذه الكتب قد صدرت فى ظل الرقابة على المطبوعات التى لم تجد مانعاً من نشرها. هذا وقد قمت بترجمة كتب أخرى منها رواية فونتمارا وهى رواية عن بؤس الفلاحين الايطاليين والمجتمع الايطالى فى ظل الفاشية وكتاب عن الهند وكتاب عن مسئولية الهتلريين الجنائية وأخر عنوانه تقدم الانسان. وترجمتى لبعض الكتب عن النشاط الروسى هو استكمال للنقص فى الثقافة عندنا فى مصر فقد لاحظت ان هذه النواحى لم يكتب عنها ولم تقدم الى جمهور المثقفين فنقلت هذه الكتب لكى يقف عليها كل انسان وله أن يكون رأيه كما يرى.

ولكن المحقق كان يرى ان تنبيه أذهان الناس الى نواحى النشاط المختلفة فى بلد ما يعتبر دعوة الى اعتناق النظام القائم فى هذا البلد وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه لم يدعو فى كتاباته الى هذا بل انه ذكر فى الكثير من الكتابات انه لا يهدف الى تحقيق الاشتراكية فى مصر بل كنت أشيد بالديمقراطيات . ومن أهم العوامل التى دعتنى الى الاهتمام بهذه الناحية انه كان يؤيد حرب الديمقراطيات قلباً وقالباً وأرى ان نصرتها للانسانية . ولكنى لاحظت ان خصوم الانسانية فى مصر كانوا نشيطين فى الدعاية ضد قضية الديمقراطية ويستغلون الهجوم على الاتحاد السوفيتى بالطعن فى قضية الديمقراطية ومن ثم أخذت أرد على هذا الطعن بتأييد الحرب ورد هذه المزاعم التى لم يكن من هدف لها غير الاضرار بالقضية الديمقراطية وبالتالى بقضية الانسانية بصفة عامة .

وعاد المحقق بعد ذلك لمناقشة الأستاذ مصطفى كامل منيب فى كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى والمقدمة التى قام

بكتابتها لهذا الكتاب والتى جاء بها « يسرنا أن نقدم اليوم الى أبناء البلاد العربية كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى» ، والكتاب الى جانب شموله لكل التطورات التى حدثت فى التشريع فى مسائل الزواج والأمومة والعائلة فى الاتحاد السوفيتى فهو كتاب قيّم يعالج هذه المسائل معالجة علمية واضحة ويؤيدها بأسانيد قاطعة وهى نصوص القوانين السوفيتية ونحن على ثقة من أن الكتاب سيفيد أبناء البلاد العربية فائدة كبرى فى الوقوف على ناحية هامة من نواحى الحياة فى الاتحاد السوفيتى ، هذه الناحية التى يجهلها الكثيرون بحكم عدم وجود أمثال هذا الكتاب فى المكتبة العربية وبحكم الافتراءات الكاذبة عن الاتحاد السوفيتى التى كان الشرق العربى مرتعاً لها لمدة أكثر من ربع قرن والتى لا يزال الرجعيون والمأجورون والمغرضون بيننا يفترونها حتى اليوم مثل قول حسن سرى باشا فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهو يقصد التهجم على الاتحاد السوفيتى « الشيوعية هى الاباحية» .

وقد اعتبر المحقق ان كتابة مصطفى كامل منيب لهذه الفقرات بمثابة دعوة وترويج لنظام قام فى بقعة من الأرض وهى روسيا .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله - لقد سبق أن أوضحت ان من رأيى فهم حقيقة الأحوال فى كل دولة فهماً كاملاً ومنصفاً ، ومن هذه الدول الاتحاد السوفيتى ، ولا يعنى ذكرى لحقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى ذكراً كاملاً منصفاً وضحض مزاعم غير المنصفين ولا يعنى ذلك انى أدعو الى النظام السوفيتى ، لقد سبق أن كررت فى كتاباتى اننا لا نهدف ولا نرمى الى تحقيق الاشتراكية فى مصر.

ولقد أثبت المحقق بعد ذلك اطلاعه على المقدمة الواردة بكتاب الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى والمحررة بقلم مصطفى كامل منيب والتى تقع فى ستة عشر صحيفة والمؤرخة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٤

وواجه كاتب المقدمة بما ورد فيها ما نصه : ولم تلبث شعوب العالم أن ادركت ايضاً ان محاكمات موسكو سنة ٣٦ - ١٩٣٨ لم تكن مؤامرات دموية كما كان يشيع الحكام المغرضون ولكنها كانت العدالة تجتث العناصر الضارة من المجتمع السوفيتى وتطهر وطن الاشتراكية من أصحاب الانحرافات والخونة التروتسكيين وغيرهم ممن كانوا يعملون فى الخفاء لطعن الاتحاد السوفيتى فى اللحظة المواتية طعنة قاتلة ، واعتبر المحقق ان هذه العبارات تعتبر تحبيذاً لنظام تأسس على القوة ويقضى على التروتسكيين الذين كانوا ينادون بالديمقراطية . وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه لا يمكن أن يعنى ذكر حقائق تاريخية أو حوادث معيّنة يعرفها الجميع قد تمت فى الاتحاد السوفيتى تحبيذاً أو ترويجاً لمجرد ذكر هذه الحقائق والأحداث بالصدق ، يضاف الى ذلك انى فى هذه المقدمات وغيرها لم أكن انتهى الى المطالبة بالأخذ بالنظام الاشتراكى أو السوفيتى بل كنت أنادى بتقريب الصلات بين جميع شعوب العالم على أسس السلام والتعاون وتجنب الحروب مع احتفاظ كل دولة بنظامها الخاص ولقد أشرت الى ذلك فى هذه المقدمة لهذا الكتاب .

وعاد المحقق فذكر أنه ورد بمقدمة هذا الكتاب انه قد أصبح بادياً للعيان ولكل الشعوب ان التعليم والثقافة فى الاتحاد السوفتى أرقى وأعظم منها فى أى بلد أخر ، ونشوء ثقافة جديدة لم توجد فى غير الاتحاد السوفيتى وهى الثقافة الاشتراكية ، واعتبر المحقق ان الاشادة بالثقافة فى ظل نظام معيّن والقول بأنها ليست موجودة تحت ظل غير هذا النظام هى فى الواقع دعوة وتحبيذ لهذا النظام .

فرد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله ان هذه حقيقة ودول العالم تختلف درجات فى تقدمها ورقيها ، وإذا كان الاتحاد السوفيتى قد سبق كثيراً من دول العالم كما وجدت به ثقافة اشتراكية فإن مرجع ذلك ظروفه الخاصة ووجود النظام الاشتراكى لأن هذه المسألة تتبع ظروف كل بلد وأحواله وقد أوضحت انى لا أرى ولا أطالب بتحقيق الاشتراكية فى مصر .

فعاد المحقق وأشار الى أنه ورد بهذه المقدمة – لقد كان من أبرز نتائج ثورة أكتوبر التغيير الهائل الذى طرأ على حياة الأسرة بالاتحاد السوفيتى إذ تسامت الأسرة ، واعتبر المحقق ان الكاتب قد استخلص نتيجة طيبة كانت ثمرة تلك الثورة وفى ذلك تحبيذ لنظام كان وليد ثورة اكتوبر أى كان وليد القوة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه قد تحققت الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى لأن الظروف فى الاتحاد السوفيتى وحدها قد اقتضت ذلك وقد قام هذا النظام بالاتحاد السوفيتى لأنه كان ملائماً له ، والذى أفهمه ان التحبيذ للنظام السوفيتى أو الاشتراكية يتحقق إذا كنت انتهى الى المطالبة بالأخذ به عندنا وهو أمر لم ادعِ اليه بل كنت أدعو الى خلافه .

وأشار المحقق بعد ذلك الى ما ورد فى هذه المقدمة – وقد كان الافتراء على الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية فى مقدمة الأسلحة التى تستخدمها الفاشية فى محاربة الحرية والعدالة ، وبذلك تكون قد قرنت عبارة الاشتراكية بالاتحاد السوفيتى وأشدت بالنظام القائم فيه محبذاً بلفظ الاعجاب مما يؤكد تحبيذك وترويجك لهذا النظام .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأنه قد كتب هذه المقدمة إبان الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفيتى مع الدول الديمقراطية الرأسمالية ضد دول المحور الفاشية ، وينصب اعجابى كما ذكرت على الاتحاد السوفيتى فى دوره فى الحرب ضد القوى الفاشية التى كانت تناوئ الديمقراطيات الرأسمالية والاتحاد السوفيتى معاً ، وهذا الاعجاب كان يصدر من كل مؤيد لجبهة الديمقراطية على اختلاف نزعاتهم ، أما ذكر وطن الاشتراكية فقد كان اقراراً للحقيقة وهى ان نظام الاتحاد السوفيتى هو النظام الاشتراكى .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى هذه المقدمة ما نصه – ويأتى فى صدد الافتراءات التى كان تختلق على الاتحاد السوفيتى قولهم بأن الناس هناك

ينبذون الأطفال ويتخلون عنهم كلية للحكومة ، وانه لما كانت الشيوعية عاجزة وسيئة فقد كان مصير الأولاد دائماً هو الهيام على وجوههم فى الطرقات والخلاء - ثم عقبت على ذلك بقولك : والواقع ان هذا الادعاء لا ينطوى على ذرة من الحق - فتكون بذلك قد أشدت صراحة بالحكومة الشيوعية ونفيت ما يقال عنها من أمور تتعلق بمصير الأولاد وعقبت بأن الادعاء غير صحيح بصياغة فيها تحبيذ لنظام الحكم ينفى ما يُقال عنه من أمور غير صحيحة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : ان خصوم الاتحاد السوفيتى عندما يطعنونه كانوا ينعتونه الى جانب طعنهم بأنه شيوعى فى حين ان النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى ليس شيوعياً بل هو نظام اشتراكى ، فأنا أشير الى الدفاع عن الشيوعية بل لقد ورد لفظ الشيوعية كقولة يطلقها أعداء الاتحاد السوفيتى على نظامه وما جاء فى قولى خاص بأن هذه الافتراءات غير صحيحة وان نظام الزواج والأسرة هناك ليس كما يزعمون وهذا من قبيل تقرير الواقع لا غير .

فعاد المحقق وأوضح لكاتب المقدمة انه قد أشار الى أن النظام القائم فى ظل الحكومة الشيوعية من ناحية الأطفال نظام ليس له وجود فى بلد آخر وان هذه الاشارة تفيد معنى الاشادة بالنظام نفسه فقلت بأن هذا النظام قد انطلق يعالج المشكلة باخلاص واقتدار حتى استطاع أخيراً أن تنبعث من أيديهم القوة الهائلة ، بل ان ميزة السوفيت هى ان العلاقات العائلية عندهم أقوى منها فى أى بلد آخر .

وأكد الأستاذ مصطفى كامل منيب انه لم يذكر ان هناك حكومة شيوعية لأن النظام فى الاتحاد السوفيتى ليس شيوعياً ، أما ما جاء بشأن قيام السوفيت بانقاذ الأطفال وتقدمهم وامتيازهم فى ذلك على سائر البلدان فقد كان تقريراً للواقع هناك ، وقد سبق أن ذكرت أن للاتحاد السوفيت ظروفه الخاصة التى مكنته من هذا التقدم الذى لم يعد خافياً والذى ظهر فى فترة الحرب وتحدث عنه الجميع على مختلف

ميولهم وأحزابهم وطبقاتهم . كما انى لم أذكر بتاتاً انى أطالب أو دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا . ومن ثم فلا أرى فى قولى تحبيذاً أو ترويجاً .

على أن المحقق أصَّر على أنه فى سبيل تحبيذ هذا النظام قال كاتب المقدمة ما نصه :

« يستحيل أن يوجد نظام يحترم المرأة ويعطيها كل حقوقها ويعاملها على قدم المساواة مع الرجل ويطبق كل ذلك عملياً بشكل لم تعرفه الانسانية من قبل . فالواقع أن أحوال المرأة فى المجتمع السوفيتى على النقيض من كل هذه الافتراءات فقد ارتفع مركزها بعد أن كانت فى الحضيض » .

وقد استخلص المحقق من ذلك ان المعنى الذى قصده كاتب المقدمة هو رفعة شأن المرأة فى ظل النظام القائم فى روسيا الآن ذلك النظام الذى أصبح حقيقة واقعة نتيجة الثورة مشيراً فى ذلك الى حالتها السيئة قبل هذا النظام . وهذا الأسلوب الذى قارن به الكاتب بين حالتين متناقضتين فى ظل نظامين مختلفين هو فى الواقع تحبيذ وترويج للنظام الذى تحسنت حالة المرأة فيه . فقد ارتفع مركزها طبقاً لأقوال الكاتب بعد أن كانت فى الحضيض .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : ان ما ذكرته هو تقرير للواقع فى الاتحاد السوفيتى . وتقرير الواقع لا يعنى اننى أدعو الى الأخذ بالنظام السوفيتى عندنا . فإن النظام الاشتراكى قد تحقق فى الاتحاد السوفيتى لظروفه الخاصة فإن ظروف وطننا لا تلائمه بل تناقض الأخذ بهذا النظام . وهذا ما ذكرته فى كتابات صريحة حيث قلت اننى لا أرى تحقيق الاشتراكية عندنا حتى ولا بالطريقة السلمية بل اننا يمكننا التقدم بأوضاع وطننا فى ظل النظام القائم وهو النظام الرأسمالى يضاف الى ذلك هذه الحقائق الخاصة بالاتحاد السوفيتى ليست مقصورة على من يدينون بالاشتراكية من مختلف كتاب العالم

بل اننا نجد كثيراً من الكتاب الذين يؤمنون بالنظام الرأسمالى ويعادون الاشتراكية يذكرون هذه الحقائق صراحة وينادون بالأخذ بالاصلاحات التى تمت فى الاتحاد السوفيتى فى حدود النظام الرأسمالى القائم فى بلادهم ، ومع ذلك لا يمكن بداهة أن نقول ان مثل هؤلاء الكتاب يحبذون الاشتراكية ، فمجرد ذكر الحقائق كما هى فى الاتحاد السوفيتى وبيان أوجه النقص فى بلادهم والتى يجب معالجتها لا تثريب عليه . وقد كان ذكر هذه الحقائق عن الاتحاد السوفيتى تنشر فى كثير من الصحف عندنا الى جانب الكتاب الذين كانوا يذكرون هذه الحقائق .

وعاد المحقق الى تقرير ان ما ورد فى هذه المقدمة من انه إذا كان هناك نفر من لناس قد جبلت نفوسهم على الظلم والاستبداد ولا يرون غير الاستغلال فليختصروا وليقولوا صراحة نحن نكره حرية المرأة ونحن نبغض النظام السوفيتى لأنه يوفر الحرية للمرأة - هذا القول يؤدى الى معنى تحبيذ نظام أسس على الثورة لأنه يعترف للمرأة بالحرية .

وقد أوضح الأستاذ مصطفى كامل منيب ان هذه الفقرة كتبها أساساً فى الرد على عباس محمود العقاد إذ كنت قد لاحظت فى كتاباته أنه يدعو الى حرمان المرأة من بعض حقوقها المشروعة وفرض قيود جائرة عليها ، وقد أدى هذا الموقف الى أن يقول ان المرأة فى الاتحاد السوفيتى فى مركز منحط وتعانى الشقاء ، ومن ثم فالفقرة تدور على أن السبب الذى يدفعه الى تقييد المرأة بالقيود الجائرة ، وطعنه فى وضع المرأة لاسوفيتية يشبع رغبته فى حرمان المرأة من حرياتها وحقوقها ، كما ان أرائه فى مجموعها تهدف الى حرمان أبناء الشعب من الذكور من حقوقهم ، وأن من الأسباب التى تجعله يحمل على النظام السوفيتى وغيره من النظم الديمقراطية هو عدم ايمانه بتوفير الحريات والحقوق للمرأة والرجل على السواء .

وبجلسة استجواب تالية ذكر المحقق بمحضره الخاص بالتحقيق مع

الأستاذ مصطفى كامل منيب ان الذى استخلصناه من مقدمة كتاب الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى انك لم تتكلم عن الاتحاد السوفتى مجرداً ولو تكلمت عن ذلك لما نعت النيابة عليك ذلك انما الذى تأخذه عليك انك فى ثنايا الكلام عن هذا الاتحاد تكلمت عن النظام الذى قام فى ظله ذلك النظام الذى أسس على الثورة وحبذت وروجت لهذا النظام بما اشرت اليه من صفات كانت فى نظرك وليدة هذا النظام .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله : لقد ذكرت فى المقدمة حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وان الكاتب المنصف يتحتم عليه أن يذكر الحقائق بصدق وهذه الحقائق من نفسها إذا برزت كمزايا فلأنها كذلك . وأنا اعتقد انى لم افعل شىء سوى ذكر هذه الحقائق بحرية وهى الحرية التى يكفلها الدستور والقانون ، ولا أرى ان ذكر هذه الحقائق وابداء رأيى فيها عند تقريرها ، ولا بدّ لأى كاتب من أن يكون له رأياً واضحاً فى كتاباته ولا يعتبر ذلك تحبيذاً أو ترويجاً للنظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ، لأنى أعتقد ان التحبيذ والترويج يتوافران إذا دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا فى مصر وهذا ما لم اقله صراحة ولا ضمناً ، بل ان النتيجة التى انتهيت اليها هى الرغبة فى معرفة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى معرفة علمية دقيقة هذا الى جانب تعزيز صلات الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى ، كما يجب أن يكون هو الشأن بين مصر وسائر دول العالم وقد ذكرت هذا صراحة فى ختام المقدمة .

ثم انتقل بعد ذلك فى مناقشة كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى الذى قام بترجمته مصطفى كامل منيب الذى كتب مقدمته وتقع فى ٢٤ صفحة مؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى ضوء هذه المقدمة شرع المحقق فى مناقشة كاتبها ، فواجهه بأنه ذكر فى هذه المقدمة أن كل نظام سابق من النظم التى عرفها المجتمع الانسانى وبالتبعية المبادئ والأفكار السائدة اللاصقة بها انما تحترم كلها مجتمعة اناساً معيّنين ،

ثم قلت وإذا نحن عرفنا ان سنة العالم هي التطور فانا لا نعجب بعد ذلك إذا رأينا أن حراس العالم فى كل عصر وأصحاب الأمور فيه يعارضون دائماً ابداً كل تجديد ويحاربون كل دعوة حرة وفكرة تقدمية ، فماذا عنيت بذلك ؟

فأجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب انه قصد من هذه الفقرة ان العالم دائماً فى تقدم مستمر بزيادة الحقوق والحريات التى يتمتع بها أفراد الناس وهى سنة التطور والتقدم الانسانى ولكن التطور والتقدم يلقى مقاومة واعتراضاً من بعض الحكام فيبقى الأمر قائماً بين الناس وهذه الطائفة فى أخذ ورد فى حدود الأوضاع القائمة ثم يتم ظفر هؤلاء الناس بالحريات والحقوق الجديدة بالطرق المشروعة .

فسأله المحقق لقد قلت ما نصه : ويتضح لنا ان محاربة كل تجديد ودعوة حرة وكل فكرة تقدمية إنما يرجع الى مرمى أولى الأمر وأصحاب النظام السائد الى عدم الانتقاص من استقلالهم وامتيازاتهم ولو كان فى التطور وحتماً فيه السيادة والخير للمجتمع الانسانى ، فأى نوع من التطور قصدت ؟

فأجاب : إنى أقصد التطور الطبيعى المشروع فى كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمثلاً إذا كان هناك بلد بها صناعة ولكنها غير متقدمة وبالتالى لا توجد بها نقابات عمال فإن هذا البلد بعد نهوض الصناعة بها وتقدم أحوالها وكثرة عمالها فإن الأمر يقتضى مجاراة لهذا التطور أن تسن تشريعات عمالية تنظم حقوقهم وواجباتهم، ومثل هذه التشريعات تفيد المجتمع ومن ثم فإن تحقيق مثل هذه التشريعات يعتبر ضرباً من التطور الذى أشرت اليه وهو تطور يتم بالطرق السلمية ، وبداهة تجد من يعادون مثل هذا التطور وهم الذين أشرت اليهم فى الفقرة ولكن معاداتهم لا تمنع مع ذلك من تحقيق هذه التشريعات لأنها تعود على المجتمع فى مجموعه بالخير .

فعلق المحقق على هذه الاجابة بأنها تضمنت ان التطور يتم بطريق

سلمى فى حين انه ورد بالصفحة السابعة من هذه المقدمة ما نصه : «افترانا نعجب بعد ذلك إذا كان العالم قد شهد فى السبعة والعشرين سنة الأخيرة فيضاً من الأباطيل والأكاذيب اختلقها الرجعيون عن حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وعن النظام الجديد الذى انبثق مع ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ . » فتكون بذلك قد قرنت النظام الجديد بهذه الثورة ، مما يدل على ان التطور قد يكون بثورة .

وقد أجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله ان التطور فى مجموعه فى رأيى يتم بالطريق السلمى ، وإذا كان قد تم التحوّل فى روسيا بطريق العنف فهذا الى جانب كونه أمراً استثنائياً فإنه خاص بروسيا ولا يمكن أن نقول ان تطور العالم يتم كما حدث فى روسيا .

فواجهه المحقق بأنه قد حبّذ هذا النوع من التطور الذى تم فى روسيا بما حملت فيه على الرجعيين الروس والرجعيين فى كل بقعة من بقاع العالم قائلاً فى صحيفة (٧) : « انهم لم يدْخروا وسعاً فى استخدام كل ما يمكنهم استخدامه للطعن فى الاتحاد السوفيتى وفى نظامه الجديد » . ونقصد ما أشرت اليه من ناحية النظام القائم فى الاتحاد السوفيتى والذى أسس كما قلنا من قبل على الثورة وأخذت تنعى على من يهاجمون هذا النظام بما قلته من أنه قد بلغ بهم الاجرام حداً لم يتورعوا معه عن الاستهانة والعبث بكل أسس الحق والحرية والخير ، الى أن قلت - ولئن كانت الأكاذيب التى اختلقت عن الاتحاد السوفيتى وعن نظامه لا حصر لها وتستوى جميعها فى السخافة والهوان والضعف .

فأجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا الاتهام المستفيض بقوله - ان من عنيت بهم من خصوم الاتحاد السوفيتى هم أفراد معينين . لم أقصد بخصومه غير الاشتراكيين على العموم لأن هناك جانباً كبيراً من الراسماليين على الرغم من عدم ايمانهم بالنظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى إلا انهم لا يعادونه ولا يفترون عليه بل

نجدهم يدعون الى التعاون معه فى حدود احتفاظ كل دولة بنظامها وعلى أساس أن لكل دولة النظام الذى يتفق معها وان النظام السوفيتى هو الذى يتفق مع الأحوال فى هذا البلد . وأنا أقصد الرد على مزاعم النفر القليل وعلى اكاذيبه . ولئن كان قصدى من قولى هو بيان سلامة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى فى نظامه القائم ، فإنى لم أطلب أو أدعو الى الأخذ بهذا النظام عندنا .

ولكن المحقق ذكر له : ولئن لم تطالب بهذا النظام صراحة فعبارتك تؤدى الى معنى المطالبة به ، فقد قلت فى ذم النظام المخالف ما نصه : « لكن كيف يتأتى للجائعة ألا تزنى ؟ وكيف يستطيع الجائع ألا يسرق ، ألا ترى ان جوهر الدين قد خولف هنا أيضاً ان زعماء الرجعيين حكام ذلك المجتمع وحراسه هم المسئولون عن مخالفة تعاليم الدين وقواعده بحكم النظام الذى يفرضونه على الناس ، ثم قلت : بأنه احقاقاً للحق لو ظهرت أخلاق فاضلة بمثل هذا المجتمع الذى تنعيه فإنما تكون وليدة الطبقة الشعبية واشتد ساعدها حتى يأتى اليوم الذى تعصف فيه هذه الطبقة بالحكام وتحكم المجتمع بدلاً منه وهنا تسود الأخلاق الفاضلة والقيّم الصادقة والفهم الصحيح لجوهر الدين .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ما أورده المحقق بأنه يرى ان كتاباته لا تنطوى لا صراحة ولا ضمناً على الأخذ بالنظام السوفيتى وتحبيذه والعمل على تحقيقه عندنا ، فإنى الى جانب ذكرى لمجرد الحقائق فى الاتحاد السوفيتى فإن رأيى الصريح الذى وضحته فى كتابات لى والذى أسجله هنا هو اننى لا أرى الأخذ بالاشتراكية عندنا حتى ولو بالطريق السلمى ، بل ان رأيى الصريح الواضح هو ان ما نطالب به هو مجرد اصلاحات فى حدود النظام الرأسمالى القائم - أما الرجعيون الذين أشرت اليهم وانتقدتهم فإنى قصدت بهم الدكتاتوريين الذى يحكمون بلادهم حكماً استبدادياً ولا توجد نسمة للديمقراطية فيها كما كان الأمر فى ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية ، أما حكام انجلترا

ومصر وغيرهما من الدول الديمقراطية فى الوقت الحاضر فهم مثلاً لا يمكن أن نعتبرهم مثل حكام ألمانيا النازية وايطاليا الفاشية ، لأن النظم القائمة فى انجلترا ومصر هى نظم ديمقراطية ومادام النظام القائم فى بلد ما هو النظام الديمقراطى فإن الشعب هو الذى يكون مسيّر للأمور.

وعاد المحقق فاتهمه بأنه حبّذ الشيوعية فى الصحيفة (١٢) من هذه المقدمة بما نصه : « ومن الاتهامات التى يختلقها بعض الحكام المناوئة للتطور والتجديد زعمهم ان الشيوعية تحارب الدين وان الشيوعيين يحتقرون الأديان ويعملون على نقيضها وانهم يسومون المتدينين العذاب والهلاك وقد لا يكون هناك اتهام أوضح من هذا الاتهام، بل نحن لا يمكننا إلا أن نقول ان مثل هذا الافتراء الغريب هو افتراء ممعن فى المغالطة إذ لم يحدث مطلقاً أن حارب الشيوعيون الأديان لمجرد كونها اديانًا ، بل ليس من أصول الشيوعية مطلقاً محاربة الدين .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأن ما ذكرته هو من باب تسجيل حقائق علمية وقفت عليها من دراساتى ، وهذه الفقرة خاصة بالاتحاد السوفيتى والشيوعية والشيوعيون يطلقها الرجعيون على السوفيت فى معاداتهم لهم ، وكل ما قصدته من هذه الفقرة هو القول بأن السوفيت لا يحاربون الدين .

وأخيراً ذكر المحقق - لقد اختتمت المقدمة قائلاً : وأخيراً ارجو أن يجد هذا الكتاب بشقيه المترجم والموضوع من قراء العربية الاهتمام الذى يعدل أهمية الموضوع الذى يعالجه الكتاب لا سيما بعد أن دلتنا التجارب على أن بعض الحكام سواء الموجودين منهم فى الخارج أو فى الداخل يريدون أن يتخذوا من مسألة الدين فى الاتحاد السوفيتى وغيرها سلاحاً يستخدمونه فى التشهير بالنظام السوفيتى وبالاتحاد السوفيتى ، بل اضفت اليه أيضاً - النظام السوفيتى ذلك النظام الذى قام على أساس من الثورة .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : هناك بعض الناس

يهدفون من وراء حملات على النظام السوفيتى والاتحاد السوفيتى الى الوقيعة بين دول العالم ، وأنا أرى أن هؤلاء النفر يضرون الشعوب وان من مصلحة الانسانية أن يسود التفاهم بين دول العالم وألا يتحامل فريق على نظام فريق آخر بل أن يكون موقف كل فريق هو على أساس ان لكل نظامه الذى يوافقه ، وليس شرطاً إذا قيل ان النظام السوفيتى يتفق مع الاتحاد السوفيتى وان طعنه يضر مصلحة الشعوب ان يقال ان مثل هذا الرأى هو تحبيذ لنظام يهدف من وراء التحبيذ الأخذ به عملياً عندنا .

وعندما سأل وكيل النيابة المحقق الأستاذ مصطفى كامل منيب هل لديك دفاع آخر تريد ابداءه قال : أريد أن أبيّن موقفى فى نشر ما تقدم من رسائل وكتب وهى : الزواج والأمومة والعائلة ، والزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى ، والدين فى الاتحاد السوفيتى . وأوضح أيضاً آرائى بصراحة – فأولاً : ان نشرى لهذه الكتب والموضوعات هو من قبيل استكمال ناحية فى الثقافة والمعلومات العامة كنت قد لمست مدى النقص الكبير فيها ، وأنا أعتقد ان من مصلحة الانسانية أن ترتقى الثقافة وتستوفى جوانب النقص فيها . ثم انى قد كتبت وترجمت هذه الكتيبات فى فترة الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفيتى مع الديمقراطيات ضد دول المحور وقد كنت أؤمن بأن نصرة الديمقراطية هو من مصلحة الانسانية ، وقد لاحظت وقتها ان خصوم الديمقراطيات وتقدم الانسانية يستغلون جهل الناس بالأحوال فى الاتحاد السوفيتى فى محاربة قضية الديمقراطية ، فأخذت اكتب فى هذه الموضوعات كى أرد على هؤلاء الخصوم سلاحهم الذى كانوا قد شهروه للاضرار بقضية الديمقراطية العالمية وبقضية الديمقراطية فى كل دولة من دول العالم ، يضاف الى ذلك ان الكتابة عن الاتحاد السوفيتى كانت قد أخذت تحتل دوراً مهماً فى فترة الحرب نظراً للدور الذى كان يؤديه الاتحاد السوفيتى فكانت الصحف صباحاً ومساءً والكتّاب على مختلف نزعاتهم يشيدون ببطولة السوفيت وبقوة دولتهم نتيجة ملاءمة النظام فى

الاتحاد السوفيتي . وانى أعتقد انه إذا فكرنا فى محاسبة هذه الصحف وهؤلاء الكتاب على كتاباتهم الماضية فإن مثل هذا الموقف خليق بكل انسان الابتعاد عنه لأن الظروف الآن غير ما كانت عليه فى فترة الحرب. وقد كانت الحرب تقتضى الكتابة دائماً عن الاتحاد السوفيتي وغيره من الديمقراطيات الحليفة والاشادة بها والطعن فى دول المحور ، وليست كتاباتي سوى من قبيل هذه الكتابات التى اقتضت الظروف وقتها كتابتها . وأود أن أبيّن موقفى من النظام السوفيتي والاتحاد السوفيتي ، فأنا أعتقد أن لكل دولة نظامها الذى يلائم ظروفها وان كل دولة فى ظل نظامها تسير فى طرق التقدم ، وان النظام السوفيتي يطابق ويلائم الاتحاد السوفيتى كما يتفق النظام الرأسمالى مع أوضاعنا فى مصر ، ولم يكن ذكرى لملاءمة النظام السوفيتي للاتحاد السوفيتي أقصد من ورائه بتاتاً الدعوة الى الأخذ بهذا النظام عندنا ، بل كل ما أبتغيه هو عدم السعى الى الوقيعة بين دول العالم عن طريق التحامل على أنظمة الدول ومن ذلك فقد كان هدفى من كتاباتى عن الاتحاد السوفيتى هو فهم الأمور فى هذا البلد فهماً سليماً والعمل على تقرير صلات الصداقة والتعاون بين الدولتين مع احتفاظ كل منهما بنظامها السائد فيها . وأحب أن أسجل أن ذكرى لحقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى مع ذكرى لملاءمة النظام السوفيتي فى الاتحاد السوفيتى مادمت لا أدعو للأخذ بهذا النظام عندنا هما أمران يكفلهما القانون والدستور عن طريق مواده التى تكفل حرية الرأى . كما يهمنى أن أبيّن أننى لم أذكر مطلقاً فى أية كتابة من كتاباتي تغيير النظام الرأسمالى القائم . وقد ورد ذلك صراحة فى كتاب عنوانه تقدم الانسان ذكرت فيه أننا لا ننشد تغيير النظام الاجتماعى الموجود فى مصر . وقد جاء فى مقدمة هذا الكتاب بصحيفة (٤) ما نصه : « نحن نضع استقلال مصر وتخلصها من الاستعمار فى البند الأول من جدول أعمالنا العاجلة ثم اننا نريد فى حدود النظام الرأسمالى القائم تدعيم وتعميق الديمقراطية فى بلادنا ورفع مستوى معيشة شعبنا ووضع الدولة يدها على رأس المال الأجنبى

الضخم الموجود فى وطننا ولا سيما على الشركات الاحتكارية وحماية الهيئات الشعبية وتقويتها وفى مقدمتها نقابات العمال وعدم محاربة تكوين الأحزاب العمالية والشعبية التى تقتضيها مصلحة مصر وغير ذلك من المطالب التى لا تعدو أن تكون مطالب ديمقراطية ، كما جاء فى صحيفة (٥) قضيتنا الآن ليست قضية قيام الاشتراكية فى مصر بل هى قضية التخلص من الاستعمار البريطانى أولاً وقبل كل شيء وهذا هو حكم الواقع الذى لا يمكننا تجاهله أو تخطيه . وأرى وأعتقد أن مثل هذه الكتابات تقطع بأنه ليس من مبدئى ولا هدفى الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو نظام الهيئة الاجتماعية أو تحبيذ مذاهب تهدف لهذا ، وأضيف الى ما تقدم انى أؤمن بأن تقدم مصر هو فى احترام الدستورى والقوانين القائمة وتنفيذها وان موقفى هو موقف المعاداة لخصوم الدستور والحريات التى تكفلها هذه القوانين كما أنه موقف المطالبة والعمل من أجل احترام الدستورى والقوانين وتنفيذها واجراء اصلاحات فى حدود نظام الحكم القائم . وأود أن أشير ان كتاباتى التى سُئلت فيها فيما عدا الكتاب الأول قد أجازتها الرقابة ولم تر فيها ما يمنع من نشرها ولا أفهم من موقف الرقابة غير أنها لم تر فى هذه الكتابات ما يهدد سلامة الدولة ونظامها الاجتماعى فى ذلك الوقت عند اصدار هذه الكتب . يضاف الى ما تقدم انه ليست كتاباتى قاصرة على ما حقق معى من أجله بل لى كتب تتضمن اشادة وتأييد للديمقراطية والنظم الديمقراطية ومعاداة للنظم الدكتاتورية ، فقد صدر لى كتاب عنوانه « العدو الذى نكافحه» وقد ذكرت فيه صراحة انى ديمقراطى وانى لا أنشد غير المطالبة بالاصلاحات المشروعة وبالطرق السليمة فى حدود النظام القائم . وأخيراً لا اعتقد ان كتاباتى إبان الحرب قد أضرت قضية البلد أو ناحية من نواحيها ، بل ان كتاباتى فى مجموعها كان لها أثرها فى تقوية الديمقراطية عندنا فى مصر ونشوء طائفة من المثقفين المصريين تؤمن ايماناً عميقاً بقضية الديمقراطية . والنظام الديمقراطى وتقوم اليوم بالدفاع عن النظام الدستورى عندنا فى كتاباتها وفى

نشاطها الثقافى . ولم يحدث ابداً أن ترتبت على كتاباتى أضرار تذكر أو أنها استخدمت لأهداف تضر النظام الاجتماعى القائم عندنا .

وقد انتهت النيابة العامة فى تحقيقاتها الخاصة بدار الفجر للنشر الى اتهام كل من فتحى أحمد المغربى ومصطفى كامل منيب وأسعد حليم ، فاتهمت فتحى احمد المغربى بأن الّف كتاباً يحوى ازجالاً وضع مقدمته مصطفى كامل منيب وقد تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ فيه تمجيد للثورة الشيوعية واشادة بنتائجها وتحبيذ لمنهاجها الثورى واستعراض لأعمال القوة والاعتداء والعنف التى تمت خلال تلك الثورة ودعوة للشعوب الى ترسم خطاها لنيل النتائج التى أسفرت عنها .

كما اتهمت مصطفى كامل منيب بأنه ترجم كتب الزواج والأسرة والأمومة والعائلة والدين فى ظل النظم الشيوعى وقدم لكل منها بمقدمة تتضمن تحبيذاً لذلك النظام والثورة التى قام عليها فى عام ١٩١٧ فى صورة دفاع عنه وقد تم طبع هذه الكتب ونشرها على الجمهور خلال سنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ .

كما اتهمت كل من مصطفى كامل منيب وأسعد حليم باعتبارهما ناشرين ومالكين لدار الفجر والنشر قاما بطبع ونشر الكتب المذكورة فى التهمتين السابقتين على الجمهور .



الباب الثالث

الشيوعية فى الاسلام

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها :

أصدر محمد أبو الحسن الغنيمى الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين بشبرا والطالب حاليا بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية بالصليبه نشرة عن دار التحرير الفكرى بعنوان الشيوعية فى الاسلام طبعت بدار مطبعة اللواء بدرب البرابرة ووزعها على المكاتب لبيعها .

وقد ورد فى النشرة المذكورة ما يأتى :

أ- فى الصفحة (٢) تحت عنوان « الدولية الشيوعية كارل ماركس نبى الاشتراكية الأولى »

ب- فى صفحة (٥ ، ٦) تحت عنوان « الفرد والمجموع» لماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيّمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمنا مشتركين فى تحصيل الأرزاق واحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها من كل والى كل . لماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمنا مشتركين فى بنائها واقامة جدرانها وتشييد حجراتها من كل والى كل . لماذا والهواء والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع فى العقار ومصادر الثروة بين الجميع من كل والى كل . العلة فى سوء التوزيع وجشع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون جهدهم على تحطيم الانتاج أملا فى الربح الوفير . فما هو

الحل وما هو المخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة . والجواب عن ذلك سهل ويسير . فتش عنه وابحث عنه . نقب عنه . سوف تجده فى كلمة واحدة هى الشيوعية .

جـ فى صفحة (٧ ، ٨) تحت عنوان « ما هى الشيوعية » :

النظم الراسمالية مسئولة عن النفاق والكذب والرياء والخيانة والتسول والتشرد والزنا وتجارة الأعراض الشائعة فى خمسة أسداس العالم فى حين أن فى السدس الآخر تعسكر قوة النظام الشيوعى وراء نظام اقتصادى ثابت البنيان قوى الأركان لا تزعزعه الأعاصير ولا تزلزله ثورة البراكين . الشيوعية التى ينظر اليها العالم كمبعث للنور وملجأ للتحرير . ان الشيوعية كما أفهمها ويشاركنى فى فهمها كل شيوعى فى أنحاء العالم كمبعث للنور وملجأ للتحرير ترتكز على العمل وإلغاء الملكية فالواجب والحالة هذه بجرة قلم واحدة أن تلغى الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم .

د- فى صفة (١٠) تحت عنوان « الاسلام والعمل » :

ومن ذلك يظهر خطر أولئك الذين وضعوا من الحياة اللصوصية والغصب يستنزفون الثروة ويستنزفون دماء أبناء الشعب تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق درجوا فى أكنافهم وتربوا بين أحضانهم وسموا أنفسهم بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب . فسحقاً لهم وترحاً بعدالتهم كما بعدت ثمود .

هـ - وفى صفحة (١٣) تحت عنوان « نسخ الناسخ والمنسوخ » :

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا أنا ناديت اليوم بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الأولى .

و- وفى صفة (١٥) تحت عنوان « الرد على الشبهة الثالثة » :

والآن قف معى رويداً أيها الرفيق ونادى بما ناديت به والى الأمام نحو الحرية ووادى النور

واختتمت وزارة الداخلية مذكرتها :

« يتبيّن مما تقدم ان المؤلف عمد فى الكتيب المذكور الى تحبيذ النظم الشيوعية والترويج لها الأمر الذى تجرّمه المادة ٢/١٧٤ عقوبات والتى قطعت فى مذكرتها الايضاحية فى انها تحظر تحبيذ النظريات الشيوعية حتى ولو صرح المحبذ بأنه لا يشير الى استعمال القوة .

ولذلك اقترح احالته الى النيابة العمومية .

تحريراً فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد أرفقت وزارة الداخلية مذكرتها بنسخة من هذا الكتيب وهذا نصه :

الشيوعية فى الاسلام

محمد أبو الحسن الغنيمى

مرّت على الاشتراكية فترة من الدهر لم تكن خلالها شيئاً مذكوراً، فلم تخرج عن انها مثال من المثل الخيالية ونظرة من النظرات (الأوتوبية) والتى لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التصوّرات الذهنية .

على أن هذه النظرة الى الاشتراكية لم تمنع بعض أحرار الفكر من عمل تجارب عملية تقربها الى الواقع المحسوس . ففيما بين عام ١٨٠٠-١٨٢٩ انشأ (روبرت اوين) مصنعاً كبيراً للقطن فى (نيولا مارك) فى اسكتلندا كشريك ومدير (٥٠٠ عامل) فنجح نجاحاً باهراً وزاد عدد سكان مستعمرته الى (٢٥٠٠) شخص ، وفى هذه المدينة الروبرتية ساد العدل والشرف فانعدمت الخمر والسرقة وسادت الاستقامة واستغنى عن البوليس ودور الاحسان والقوانين .

هكذا استطاع (روبرت أوين) أن يقرب الاشتراكية الى أذهان الناس ويخطو الى الأمام بهذا الحلم اللذيذ حتى جاء (كارل ماركس) فأخذت الاشتراكية طابعاً علمياً وابتدأ المذهب يأخذ الصيغة الواقعية .

الدولية الأولى :

اسس هذه الدولية : كارل ماركس ، نبى الاشتراكية الأول وهو رجل ألمانى الأصل انحدر من ابوين يهوديين . ابتدأ حياته محامياً بعد أن تخرج من جامعة (مين) ثم انكب على دراسة الفيلسوف الألمانى (هيجل) ولم يلبث حتى أوحت اليه دراسته بنظريته الشهيرة (الجبرية الاقتصادية) التى أصبحت اساس ابحاثه فيما بعد ، ثم درس الاقتصاد وضاقت به ألمانيا فسافر الى انجلترا وهناك بدأ حياة الكفاح والنضال بين طبقة العمال .

وفى سنة ١٨٤٧ أصدر مع زميله (انجلز) البيان الشيوعى محدداً فيه أغراض الماركسية راسماً الخطط للعمال ليتولوا السلطة مستعملاً لفظ الاشتراكية والشيوعية بمعنى واحد فى هذا البيان .

وفى سنة ١٨٦٥ وجه نداء للعمال فى جميع أنحاء العالم ليتحدوا ويكافحوا فى سبيل ثورة (البروليتاريا) إذ أن قضية الحرية واحدة فى جميع أجزاء العالم فيجب أن تكون حركة الطبقة العاملة عامة وشاملة وبعبارة أوضح يجب أن يشترك كل العمال فى جبهة التحرير العالمى ضد طبقة البرجوازيين المنحلة . وكانت هذه هى الصيحة الأولى التى سرعان ما انهارت بسبب التهور والفوضى فانحلت فى عام ١٨٧٤ .

الدولية الثانية :

بعد أن توفى ماركس بدأ زميله (انجلز) الجهاد مرة ثانية حاملاً لواء الماركسية فشكل فى عام ١٨٨٤ الدولية الثانية التى أصابها الفشل فى مهدها بسبب الانتهازيين والوصوليين . ففى مؤتمر اتشمير والد الذى عقد فى سبتمبر سنة ١٩١٥ حيث حضر مندوبو ألمانيا وفرنسا وايطاليا والبلقان والسويد والنرويج وسويسرا وبولونيا وروسيا وهولندا وغيرها . انقسم المؤتمرون بسبب عدم العمل ضد الحرب الى قسمين ، فالجناح الأيسر على رأسه الرفيق لينين الق تبعة الحرب على رأس الجناح الأيمن واقترح تأسيس الدولية الثالثة

وهكذا أصبحت الدولية الثانية فى نظر لينين مجموعة من الأحزاب الانتهازية والتى أصبح من الخطر على الماركسيين وجودها ، فبعد أن كانت تعمل على احباط الماركسية سراً أصبحت تجاهر بمحاربتها فانضم أعضاؤها الى صفوف الرأسماليين وأخذوا يعملون على تحقيق مطامع البرجوازية بتأليب عمال كل قطر لمحاربة اخوانهم عمال الأقطار الأخرى ليكسبوا المستعمرات لأسيادهم البرجوازيين معتمدين على الألفاظ الخلابة والوعود الكاذبة كالدفاع عن أرض الوطن ورد عدوان الأجانب عن بلاد الآباء والأجداد .

وبعد ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ أعلن لينين ان الدولية الثانية قد فشلت فتشكلت الدولية الشيوعية وعقدت مؤتمراً لها فى موسكو سنة ١٩١٩ .

وقبل انعقاد المؤتمر الأول تشكلت لجنة الحزب الشيوعى الروسى المركزية وأمانة الخارج فى ٢٤ ابريل سنة ١٩١٩ وأصدرت منشوراً أوضحت فيه غرض الدولية الشيوعية ومهمتها وهو أن تستولى طبقة البروليتاريا (العمال) على الحكومات وذلك بطريقة محو أجهزة حكومات الرأسمالية واقامة أجهزة حكومة عمالية مع اعلان ديكتاتورية الطبقة العاملة وتشكيل سوفيت (مجلس شورى) للعمال والفلاحين والجيش الأحمر ونزع سلاح الطبقة الرأسمالية لتسليح الطبقة العاملة والعمل على الاعتراف بحركات العمل حتى المسلحة التى تناضل ضد الحكومات من أجل الثورة العالمية الكبرى .

ومنذ هذا التاريخ الذى تأسس فيه الكومنترن (الدولية الشيوعية) أصبحت الشيوعية تطلق عليها اللينينية على أساس المذهب الماركسى وتميّزت الأحزاب الانتهازية الأخرى باسم الاشتراكية وما هى من الاشتراكية فى شىء ولكنها الانتهازية تسمى نفسها ما تشاء .

الفـرد والمجمـوع
فى سنتىّ التعاون والتنازع

يقـول الفـيلسـوف الروسـى الكبـير الـكونت تـولوسـتوى فى كتـابه الآفـات الاجتـمـاعيـة وعـلاجهـا ، رأيت أمـامى فى هـذه الحـياة كـقطيـع من الثيران والبقـر والعـجول داخـل سيـاج من سلـك خارجـه مـرعى أخضـر جـمـيل وعـشـب كـثيـر وداخلـه عـشـب قلـيل غـيـر كـاف فـلـذا تتـزاحـم وتتراكض وتـتناطح للـحصـول على هذا العشـب العسير ، وكـان صاحب الماشـية رجلاً كـريم السـجـايا مـتـبصـراً رآها مرة فـأخذه ما رأى مـن سوء حالـها ، فـفكر فـيمـا يصلـح شـأنهـا ويزيد من انـتاجـهـا ويمنـع قويهـا عن ضـعيفـها وظالمها عن مظـلومـها فابتنى لهـا حظيرة طلقة الهـواء عذبة الماء وجعـل لها مظـلة تقيـها حـر الشـمس وبـرد الشـتـاء وربط أطراف قرونـها منعاً لتناطـحهـا الشـديد عن تزاحـمهـا وتنازعـهـا . وخـصص جـزءاً منهـا للثيران المسنات والبقرات العجاف وطـوقه بالأسلاك لتأمينها فى أخريات ايامـهـا غـائلـة الـزمن وشـر عـدوان فـتـيـانها وشـجـار الأقـويـاء . ولما رأى العـجـول تـتضـوّر جـوعاً حـيث ان الـكثـيـر منهـا يقـتل بـعـضـهـا الـبـعض ويموت، وما تبـقى منها يعيش هـزيلاً غير عامل ولا يصلح للـعمل فكر فى وجـوب اعطـائهـا لبناً تـفطر عـليـه كل يـوم لتـعيـش وتبـقى علـى قيـد الحياة .

والحق يُقال ان صـاحب الماشية بذل طاقـته لاصـلاح حالـها بـيد انى لما سألـت عن اجتنـاب أمر واضح هـو ازالة الـسياج الـتى هـى داخله واطـلاقه ، قال لو فعلت والله ما استطعت حلبها ولما انتفعت بنتاجها .

وهذا مثل طيب يمـثل لنا بجلاء خطر هذا التنـازع والتناطح ووجوب كبح السـفه عن طريق العـمل حرصـاً على الانسـانية وحفظهـا من الفناء . وعلى أن التعـاون هـو الطرق الوحيد للـحد من النظم الفردية وهو العامل الانسـانى لردع لبنة التنـازع لما بينـهمـا من التنـاقض والتبـاين ، فـحيـثمـا

وجد التنافس قل التعاون وإذا زاد التعاون قلت النزعة الفردية . وليس يخفى علينا أن الفرد لا قيمة له فى الحياة بدون الجماعة ، والجماعة هى الرافعة للفرد مادياً وأدبياً ، وان شئت فقل ان تكوين الفرد وبقاءه فى الكون يتوقف على تعاون المجتمع وعلى مقدار مساهمة الجماعة وفى معاونة الانسان ، فالمنزل لا يبنى من نفسه والوقود لا يحترق على ذاته والماء والخبز والملابس لا تنزل من السماء فلا مَن ولا سلوى بل لا بد فى كل ذلك من أيدٍ تعمل وأجسام تتحرك وقوى تنفذ ودماء تحترق .

فالفرد لا أثر له وحده فى الحياة ولا تظهر قوته إلا مع غيره وكلنا يعرف تلك الأقصوصة التى تعبّر عن سنّة التعاون وحاجة الناس بعضهم الى بعض ، فالنجار يريد مسماراً والمسمسار عند الحداد والحداد يريد بيضة والبيضة عند الدجاجة والدجاجة تريد حباً والحب عند الفلاح والفلاح يريد فأساً والفأس يريد ... الخ . وهكذا دواليك سلسلة متصلة وكل يعمل مع غيره فى سبيل المجموع .

فالواجب اذن والحالة هذه ان نقوى سنّة التعاون ونسير بها الى الأمام حتى تحقق الانسانية مثلها العليا وترفعها من حضيض الأنانية الى ذروة الاشتراكية القويمة والمبادئ الاجتماعية السليمة التى توحى الينا بدروس الايثار وتنادينا أن نظل متحدين متعاونين متكاتفين فى استخراج الثروة من الطبيعة وتحصيل الأرزاق من مواردها ، ثم نحن بعد ذلك نستأثر بها دون الجميع . فلماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فيها ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمنا مشتركين فى تحصيل الأرزاق وأحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها وكل والى كل .

ولماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمنا مشتركين فى بنائها

واقامة جدرانها وتشييد حجراتها ، من كل والى كل . الماء والهواء والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع العقار ومصادر الثروة بين الجميع من كل والى كل

سيتقول السفهاء من الناس ان الأرض قليلة لا تكفى حاجة البشر فى حين ان الشمس والهواء لا تحصى ولا تنفذ ، لكن يكفى أن نقول لهؤلاء ان مستر (جودوين) قد أكد منذ قرن ونصف أن فى العالم من الثروة ما يكفى كل الأحياء ، وان معهد جالوب للاحصاء قرر ان الأرض وما فيها تكفى حاجة الأحياء إذا ما اشتغل كل انسان ساعتين فى اليوم ، فالعلة ليست فى الانتاج وقلة الموارد ولكن فى سوء التوزيع وجشع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال وكلنا سمع وعلم بتلك المهازل التى تقع كل يوم تحت بصرنا ونلمسها بحواسنا والتى باتت تهدد الانتاج العالمى بالدمار والرجوع به الى العصور البدائية ، فالشركات الكبرى والمصانع وكبار الملاك يعملون جهدهم على تحطيم الانتاج أملاً فى الربح الوفير وطمعاً فى الخير الكثير إذ ان غرضهم الأول من الانتاج الربح لا اخراج السلع أو نفع الناس . فلذا كثيراً ما نراهم يعمدون الى الانتاج فيحرقونه أو يلقون به فى البحر كى يقل المعروض فيرتفع السعر كما فعلت البرازيل ببنها وأمريكا فى قطنها ، فقد روت الجرائد الأمريكية فى سنة ١٩٠٥ ان فى النية حرق مقدار من القطن لئلا يهبط سعر القطن وقد أيدت التلغرافات هذا العمل . وما لنا نذهب بعيداً وهنا فى مصر كثيراً ما تترك الأرض بوراً ولا تؤجر حتى لا يتعرض الايجار للانخفاض فى حين ان الفلاح يرحب بزراعتها لأنه محتاج وأى محتاج .

فلا حجة بقلة الانتاج . فالانتاج كثير والثروة كثيرة ومصادرها اكثر ولكن العدل قليل . فإذا سلمنا بهذه المظالم وسلمنا بما وصل اليه المجتمع فما هو الحل وما هو المخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة

والجواب عن ذلك سهل ويسير . فتش عنه . ابحث عنه . نقب عنه . سوف تجده فى كلمة واحدة هى الشيوعية

ما هى الشيوعية

لقد تجسدت مبادئ الرأسمالية فى خمسة أسداس العالم تخفى وراءها أغلبية تعانى الفقر والجهل والمرض . وكان النظام الفردى هو المسئول عن هذه الجيوش الجرارة وهو المسئول الأول عن معاناة هذه الجيوش من السرقات وجرائم السلب والنهب والاغتيال والنصب وهو المسئول الأول عن تجسّم الأنانية فى المجتمع الرأسمالى وما يتبعها من نفاق وكذب ورياء وخيانة ، ومسئول عن التشرد والزنا وتجارة الأعراض الى غير ذلك من مظاهر الفساد الشائعة فى خمسة أسداس العالم ، فى حين أن فى السدس الآخر تعكسر قوة النظام الشيوعى وراء نظام اقتصادى ثابت البنيان قوى الأركان لا تزعزعه الأعاصير ولا تزلزله ثورة البراكين . فما هى الشيوعية التى خلقت هذا النظام المتين ؟ ما هى الشيوعية التى كالت الضربات للجيوش النازية المجنونة وردتها خائرة خاسرة تنعى هتلرها وموسولينيها أمام برلين ؟ ما هى الشيوعية التى خلقت من اتحاد الجمهوريات السوفيتية أمة متماسكة البنيان بعد أن كانت تسيطر عليها القيصرية وتغرقها باراجيفها الشيطانية ؟ ما هى الشيوعية التى ينظر اليها العمال فى جميع أنحاء العالم كمبعث النور وملجأ التحرير ؟ ما هى الشيوعية التى هدف جميع الشيوعيين فى أنحاء العالم أن يقفوا فى الطليعة لصد عدوان الاستعمار والاستغلال والمدافعة عن الحرية والأرض ، فقد كانت القوات الشيوعية الصينية وعلى رأسها الجنرال ماوتسى تونج فى مقدمة المدافعين عن الأراضى الصينية ضد الفاشيست اليابانيين . كذلك كان الشيوعيون فى اليونان ويوغسلافيا ورومانيا وجميع بلدان أوربا هم طلائع المقاومة ضد الاستعمار النازى فى أوطانهم فى الوقت الذى ارتمى فيه الملوك والوزراء بين أحضان هتلر وعملائه فى أوربا من أمثال بيتان وفيجان وغاملان وميخائيلو فتش والملك بطرس وبولس وليوبولد .

ان الشيوعية كما افهمها ويشاركنى فى فهمها كل شيوعى فى انحاء العالم ترتكز على مبدأين اساسيين هما هيكل الشيوعية أو بعبارة أوضح هما كل الشيوعية :

الأول : العمل :

فمادامت النظم الراسمالية قد شطرت المجتمع شطرين وكوّنت فيه طبقتين إحداهما تعمل وتكدح فى سبيل الانتاج وإحداث الثروات والثانية كسلى لا تفعل شيئاً فى حين انها تستأثر وحدها بالثروات وتتمتع بجهود الطبقة العاملة ظلماً وعدواناً . وكانت هذه الظاهرة أحد اسباب الانحلال فى المجتمع البرجوازى فإذا أردنا الاصلاح فليكن رائدنا العمل مع الجميع وللجميع وأن « من يعمل يأكل ومن لا يعمل يموت» .

الثانى : إلغاء الملكية الفردية :

لقد اثبتت النظم الفردية عدم صلاحيتها للحياة بسبب ركونها الى سنّة التاريخ وترك حبل الملاك وأصحاب رؤوس الأموال على الغارب فأثرت طائفة وتركت أخرى وأصبح الفقر مخيماً عل معسكر الطبقة العاملة فتعددت الجرائم وانحلت عُرى الأخلاق وانفصلت وشائج المودة بين الناس وأصبح العالم على شفار جرف هاوٍ . يوشك أن يفسد وينهار كما أوضحنا آنفاً فالواجب والحالة هذه وبجرة قلم واحدة أن تلغى الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم وتقدمه وبذا يتحقق صوت العدالة الذى يؤكد لنا ان الحق والشرف يأبيان الا ان يشترك الناس بعضهم بعضاً فى الانتاج مادامو مشتركين فى تحصيل الأرزاق كل بحسب حاجته .

هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس وانجلز ولينين وكما رآها ولا يزال عليها الرفيق ستالين . وليست الاشتراكية أو الشيوعية أمراً وراء هذين الأساسين . وليست الشيوعية فوضى واضطراب أو مجون واباحية كما يريد البرجوازيون تشويه الحقائق وإلباس الحق فى ثوب الضلال .

والآن لعلك فهمت ان الاشتراكية والشيوعية لفظان مترادفان لحقيقة واحدة ومذهب واحد نادى به ماركس وانجلز ولينين . وبعد ذلك فما موقف الاسلام إزاء هذين الأساسين ؟ أو بعبارة أشمل ما موقف الاسلام نحو العمل والغاء الملكية الفردية .

الاسلام والعمل

لقد وفّى الاسلام العمل نصيبه من المدح ما أورده فى غير ما آية . وجاءت السنّة والسلف الصالح مؤيدين لذلك حاثين عليه . أما القرآن فقوله جل ذكره « وان ليس للانسان إلا ما سعى » . وهذه الآية تفيد أن ليس للانسان إلا سعيه وان الذى يعيش على حساب الغير سارق ومجرم أثيم .

والله الذى أوجب العمل وحثّ عليه لم يبح للانسان الكسل فى أشد أوقات مرضه فهو يأمر مريم عليها السلام بالعمل حتى تأكل فيقول : « وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلى واشربى » . وإذا أمر الله مريم بالعمل وهى فى شدة مخاضها فمن باب أولى أن يأمر بالعمل والتعب فى سبيل الرزق كل فرد صحيح الجسم سليم البنية قوى التركيب .

وقال تعالى : « وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً » أى وقت يلزم فيه السعى لتحصيل العيش وترقب الرزق بالعمل .

وقال تعالى : « فابتغوا عند الله الرزق » أى اعملوا حتى تحصلوا على ما يقدم بضروراتكم » .

وقال تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب فى طولها وعرضها رغبة فى العمل والانتفاع بما خلق جلّت عظمته من الخيرات .

وقال تعالى : « فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه واليه النشور » فيجازى كل انسان بمقدار عمله .

أما السنّة فالأحاديث الواردة في فضل العمل أشمل من أن تحد وأكثر من أن تعد ، فمن ذلك ما روى أن النبي ﷺ كان جالساً ذات يوم مع أصحابه فنظروا الى شاب ذى جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله . فقال ﷺ - لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها المسألة فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليغنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله .

وقال : « اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً » .

وقال : « لئن يأخذ أحدكم حبلاً فيحتطب خير من أن يأتي رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه » .

وقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خير من أن يأكل من عمل يده » .

وهكذا فضّل النبي العمل في أية حرفة من الحرف على الاستنامة والكسل وانتظار المن والسلوى والنهب والسرقة باسم القانون .

أما السلف الصالح رضوان الله عليهم فيكفي أن نسجل هنا قول رجل من كبار رجال الاسلام هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « ما من موطن يأتيني الموت فيه أحب الى من موطن اتسوق فيه لأهلي ابيع وأشتري» . وقال : « لا يقعد أحدهم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقني فقد علمتم ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

وبمثل ذلك حضّ الدين على العمل ورغب فيه مراعاة التقدم العمراني وحرصاً على مصلحة البشر وبقاء النوع الانساني ، ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذيين ينامون في بيوتهم يأكلون ويشربون ويتمتعون كما تأكل الأنعام وتتمتع اتكالاً على العبيد المسخرين في مزارعهم ومصانعهم ، أولئك الذين ناموا واستكانوا في غفلة وركود فتحسبهم ايقاظاً وهم رقود رضوا من الحياة باللصوصية والغصب حتى أصبحوا كالكلاب تنبحك لتأكل فضلة خبزك وتلعق بقية أنائك ، أولئك الذين يحل الشقاء بالبلد الذى يحلون فيه إذ يستنفدون دماء أبنائه

تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق درجوا فى أكنافهم وتربوا بين أحضانهم تسموا بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب . وقد نسوا أو تناسوا انهم عالة على المجتمع وجرثومة فساد تنخر فى عظم الحياة بعيدين عن روح الاسلام واوامره ونواهيه الذى ينادى بالمبدأ الذى نادت به الشيوعية « ومن يعمل يأكل ومن لا يعمل يموت» فسحقاً لهم وترحاً كما بعدت ثمود .

الملكية الفردية فى نظم الاسلام

ذكر أهل المغازى والسير وحدث رجال السنّة والأثر ان المهاجرين الأولين من المسلمين عندما نزلوا المدينة كانوا فى فقر مدقع وقلة مال وسوء حال مما جعل الرسول الكريم يفكر تفكيراً سليماً فى تخفيف هذه الضائقة التى حلت بأصحابه ومعالجة هذه المشكلة بنظام اقتصادى متين يضمن للمهاجرين حياة شريفة وعيشاً انسانياً عالياً . هؤلاء المهاجرون الذين تركوا أهلهم وديارهم وأموالهم حباً فى نشر مبادئ الاسلام وفراراً بدينهم من أهل الكفر والفجور ولا عجب فى ذلك فالاسلام دين العدالة والحرية والمساواة يفدى المرء على اراقة آخر قطرة من دمه حباً فى تعاليمه السامية ومبادئه العالية التى سوّت بين المسلمين وحطمت القيّم الجاهلية والمقاييس المادية ، فلا حسب ولا نسب ولا فخر بعدد رجال وكنوز أموال فالناس من آدم وآدم من تراب ولا فضل لعربى على اعجمى إلا بالتقوى « إن اكرمكم عند الله أتقاكم » .

هؤلاء المهاجرون من الذين اعتنقوا الاسلام وهاجروا من أجل الاسلام وجاهدوا للاسلام وعاشوا فى الاسلام وللاسلام .

هؤلاء المهاجرون الفقراء ماذا كان موقف الاسلام منهم « ما هو النظام الذى رآه الرسول حلاً لمشكلتهم ؟ وهل أفلح هذا النظام أم أخفق؟

هذا ما سنعالجه الآن ورائدنا الحق للحق ودليلنا الحديث وكتاب الله الكريم .

الخاء :

ذكر الامام البخارى فى صحيحه عن أبى جحيفة قال : « آخى النبى ﷺ بين سليمان وأبى الدرداء ... » الى أخر الحديث .

واذن فلى الاسلام شيء اسمه « المؤاخاة» حدث بعد الهجرة فى المدينة . فما هى هذه المؤاخاة ؟ وهل لهذه المؤاخاة علاقة بالنظام الاقتصادى الذى نبحث عنه كحل لمشكلة الفقر بين المسلمين ؟

وللاجابة على هذه الأسئلة نحيل القارئ الى ما رواه الإمام البخارى فى صحيحه بالسند المتصل من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال :

لما قدمنا المدينة آخى رسول الله ﷺ بينى وبين سعد بين الربيع «انى أكثر الأنصار مالاً فاقسم لك نصف مالى وانظر أى زوجتى هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجها » الى آخر الحديث .

لعلك قد فطنت ايها الأخ الى الحل الذى عالج به الرسول ﷺ هذه المشكلة المهمة ، وعلمت بعين بصيرتك وبصرك ان الرسول الكريم عندما رأى تضارب القوى الاقتصادية وتناقض المعسكرات الطبقية وان كفة المهاجرين تميل الى الكفاف وان الكفة المقابلة لها التى تمثل الأنصار راجحة غنية رأى الرسول الكريم منعاً لهذا الصراع الطبقى وحلاً لتلك المسألة الملتوية أن يشرك الناس بعضهم بعضاً فى أموالهم وثرواتهم ، فإن الأنصار يقتسمون أموالهم ودورهم وثمارهم ونسائهم مع المهاجرين الفقراء ، ولم يثر أحد من الأنصار على هذا الوضع ولم تقم قائمة الأغنياء حيال هذا الحل ، بل تقبلوه بصدور رحبة وقلوب واسعة ونفوس قانعة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل زاد الى أكثر وأكبر ، فليس هناك مواريث بالرحم والقربى إذ أن طبيعة النظام الاقتصادى الذى أقامه الرسول أملت على المسلمين الارث بالهجرة والدين ، فلا يرث الابن أباه ولا الأب ابنه بل يرث المهاجر الأنصارى والعكس بالعكس «ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله

والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من وليتهم فى شىء حتى يهاجروا » صدق الله العظيم .

هكذا كان المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض إذا مات هذا ورثه ذاك لا أب ولا أبناء ولكن هجرة وإخاء .

وبذلك أفلح الرسول عليه السلام فى محاربة الفقر ومحو آثاره وتهيئة العيش وضمانة لكل مهاجر ، وبذلك الوضع الاقتصادى أمكن للرسول أن يعالج اكبر مشكلة اجتماعية وأن يهدم النظم التنازعية البالية ويقيم نظاماً يحقق العدالة بين الجميع ويسوى بين المسلمين بعضهم مع بعض مما يجعلنا نؤمن بأن أشد المصلحين بأساً وأعظمهم قدراً لا يستطيع أن يعالج الأمر بمثل ما عالج به الرسول هذه المشكلة حتى ليحق لنا أن نسمى هذه الرحلة الاصلاحية فى حياة الرسول بالمجتمع الشيوعى الاسلامى . واذن فالشيوعية طبقت فى الاسلام فى فترة من الزمن كان الظرف الاقتصادى يتطلب هذا النظام .

وليست هذه المشكلة اليوم مشكلة نظام طبق فقط ولكن المشكلة التى تهم كل باحث ومفكر هل يمنع الاسلام أهله من أن يعيدوا بناء المجتمع على أسس الشيوعية الأولى ؟ وهل يمانع الاسلام فى تطبيق هذا النظام مرة ثانية ؟

والجواب طبعاً لا يمنع ولا مانع ، وانى إذ أضع لا ، أعرف ما هى وما الذى يترتب عليها من نقد ولوم وتعنيف ، وانى كعالم اسلامى يعرف ما يقول ويقدر ما ينطق اثبت هنا غاية وما يتفرع على لا ؟ بالرد على من يخالفنى بنعم وأقصى حجته وما يتمسك به ان هذا النظام كان لفترة زمنية ولّت وادبرت وحل محله نظام آخر ، فشرعت الملكية والزكاة واصبح الارث لأولى الأرحام ، فنسخ هذا الحكم سابقه وأبطله بحلوله محله ، ولأجل أن أقول لا واثبت لا وما تدل عليه لا تذكر بكل سرور انه لا ناسخ ولا منسوخ .

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا أنا ناديت اليوم

بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الأولى .

فالاسلام من طبيعته المرونة والصلاحية لكل زمان ومكان ، يأبى أن يقف جامداً أمام هذه المتناقضات الغريبة التى نشاهدها اليوم فى المجتمع الرأسمالى وينادينا بأنه أحكامه اصلاحية وأنظمته عالمية تناسب الأحوال المتقلبة والأزمنة المتجددة ، فإذا وجد ظرف يناسب حكماً من الأحكام أخذ به فى هذا الظرف ، ودين الله يسّر فلا مانع مثلاً من تطبيق نظام المؤاخاة إذا وجدت العوامل الاقتصادية وظهور طبقة غنية وأخرى فقيرة كما كان عند الهجرة وكما هو الحال الآن .

والآن قف معى رويداً أيها الرفيق وانظر بربك الى هذه الشبهة الباطلة واحكم بنفسك عليها وانى لعلى يقين من انك ستضع صوتك بجانب صوتى وتنادى بما ناديت به والى الأمام نحو الحرية ووادى النور.

وقد قامت النيابة العامة بالتحقيق مع محمد أبو الحسن الغنيمى بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ ، وسُئل عما إذا كان كتاب الشيوعية فى الاسلام من تأليفه ، فأجاب بالايجاب وأنه طبعه بمطبعة دار اللواء فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد طبع منه (٣٠٠) نسخة وسعر النسخة (١٥) مليماً .

وعندما سأله المحقق عما قصده باصداره هذا الكتاب ، قال ايقاف العلماء على حكم شرعى دينى .

وعندما سُئل عما يقصده من هذه العبارة ، قال : القصد من ذلك ان الاسلام دين عام جاء بتشريعات مختلفة تناسب الأزمنة المتعددة ، والأوقات المتقلبة وهذا سر اعجاز القرآن على مر الأزمنة الدهور ، فالسر فى اعجاز القرآن هو قبوله لجميع الفرق الاسلامية المختلفة . وقد وجدت عصور فى الاسلام غزت فيه الفلسفة اليونانية الشرق الاسلامى فقام الفلاسفة المتعددون من المسلمين للتوفيق بين الدين الاسلامى وغيره من المذاهب الاغريقية فكان ابن سينا والفارابى وغيرهما من فلاسفة

المسلمين الذين تمكنوا من التوفيق بين الفلسفة والدين . وجوهر الشريعة الاسلامية يتطلب مسايرة الظروف والتطورات والأخذ بالعلوم المستجدة .

وقد تقدم الشيخ محمد مصطفى المراغى بمذكرة اصلاحية قصد بها اصلاح الأزهر وتشكيل كليات مختلفة للمحافظة على الشريعة فانشئت كلية أصول الدين ومن مهمتها التوفيق بين الاسلام والمذاهب الاجتماعية الأخرى ، ولذلك اطلعت على مذاهب اجتماعية متعددة ومن بينها الشيوعية فكتبت هذا البحث لألفت نظر المسلمين عامة والعلماء خاصة الى أن الدين الاسلامى به نظام مشابه للشيوعية الأولى والأجدر الركون اليه بعيداً عن أى مذهب خارج عن الاسلام .

وقد حددت المبادئ التى تتشابه مع الاسلام بالعمل والحض عليه فى كلا المذهبين وقرب المشابهة بين نظام المؤاخاة الاسلامى والتحديدات التى تفرضها الشيوعية على الملكية الفردية . فالمؤاخاة الاسلامية نظام جدّ فى الاسلام مؤداه أن يتنازل الأغنياء للفقراء عن بعض ثرواتهم وان يشارك الفقراء الأغنياء فيما أعطاهم الله من فضله، ولا شك أن هذا تشابه قوى بين الشيوعية والاسلام . وقد سميت هذا النظام الذى أسسه الرسول بالشيوعية الاسلامية الأولى حتى لا يتطرق الشك الى انى أقصد فى كتاباتى المذاهب الشيوعية الأخرى . فانا لا ادعو ولا أروج ولا أحبذ للمبدأ الشيوعى وإنما ادعو الى نظام المؤاخاة الاسلامى . والوسيلة فى ذلك الدعوة بالحسنى من فوق المنابر ومن أئمة الوعظ والارشاد ، وإذا اعترض سبيلى أولو الأمر اقف وأقول كما قال الرسول « ربِّ اهدى قومى» .

وقد واجهه المحقق بما ورد فى صفحتىّ ٥ ، ٦ من الكتاب تحت عنوان : الفرد والمجموع ، حيث جاءت عبارات - لماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيّمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . فرد

على ذلك بقوله انه ذكر بالنصف الأول من الكتاب معلوماته عن الشيوعية عن لسان مؤلفاتهم وكتبهم المتداولة وكل ما ورد فيه ليس إلا من باب النقل عن كتبهم وذلك بقصد المقارنة بين الشيوعية ونظام المؤاخاة الاسلامى ، فقد سردت هذه المذاهب لمجرد البحث التاريخى .

فسأله المحقق إذا كنت تبغى من وراء ذلك مجرد البحث التاريخى فما الذى تقصده من العبارة الواردة بآخر الصحيفة الثامنة من كتابك وهى : هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس وانجلز ولينين ، وكما رآها ولا يزال عليها الرفيق ستالين – وليست الشيوعية فوضى واضطراب ومجون واباحية كما يريد البرجوازيين تشويه الحقائق وإلباس الحق ثوب الضلال» ثم سأله : أليس هذا ترويجاً وتحبيذاً للمذهب الشيوعى .

وقد نفى الكاتب ذلك وأوضح ان هذه من العبارات الواردة فى الكتب التى اطلع عليها .

فعاد المحقق وذكر أنه يفهم من العبارة الأخيرة انك تبدى رأيك بصراحة فى المبدأ الشيوعى وتنفى عنه الفوضى والاضطراب مما يستنتج منه أنك تحبذه . فأصّر الكاتب على ان هذه العبارة مرددة ومعادة فى كتبهم وأنه قد نقلها عنهم .

ولكى يؤكد محمد حسن الغنيمى انه لا يروج أو يحبذ الشيوعية ذكر انه مما ينفى عنه ذلك انه كان منذ سنتين عضواً فى جمعية نهضة القرى لمكافحة الأمية وكان يدرس للعمال وكان الدكتور محمد مظهر سعيد هو المدير للجمعية فكلفه بأن يبحث عن كل انسان يشك فى أمره انه شيوعى ، سواء من العمال الذين يحضرون الدروس أو من الطلبة أو غيرهم – « وفعلاً كنت أذكر له بعض الأشخاص الذى تحوم حولهم الشبهة وكان يؤكد لى ان هذه الأسماء تُبحث من جانبه وترسل الى جهة عليا » .

إلا أن المحقق ذكر انه : « يؤيد تحبيذك وترويجك للمبدأ الشيوعى

ما جاء فى الصحفحة العاشرة من كتابك : ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذين ينامون فى بيوتهم يأكلون ويشربون ويتمتعون كما تأكل الأنعام وتتمتع اتكالاً على العبيد المسخرين فى مزارعهم ومصانعهم .. تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق تربوا بين أحضانهم وسموا أنفسهم بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب » .

واعتبر المحقق ان فى هذا مناداة بالغاء الملكية وتحريض طائفة على أخرى .

فأجاب الكاتب بأنه لم يقصد بهذا الترويج ولا تحريض طائفة على اخرى وإنما قصد أن يتكلم تعريضاً على المستعمرين منهم الذين يوصفون بانهم يحلون بالبلد وأنه لم يقصد طوائف الشعب المصرى .

وذكره المحقق بأنه جاء بالصحيفة الثالثة عشر من هذا الكتاب بالعبارة الآتية :

« ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذ أنا ناديت اليوم بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الأولى » وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب بأنه قد حدد النظام الذى أقامه الرسول وسماه تارة باسم نظام المؤاخاة الاسلامى وتارة باسم الشيوعية الاسلامية الأولى ، فهذه العبارة لا تعنى غير نظام المؤاخاة الاسلامى .

وأخيراً سأله المحقق عما يقصده من عبارة تؤيدهم شرذمة من أرباب النفاق سموا انفسهم بالحكومة ، فأجاب : اقصد بذلك الحكومات التى تتعاون مع المستعمرين أياً كانت تلك الحكومات .

وقد وصل الى المحقق خطاب من مجهول مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٤٦ جاء فيه ان محمد أبو الحسن الفنيمى لم يؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام إلا بقصد التعمية لعلمه ان كثيرين يتربصون به بعد أن حارب المذهب الشيوعى وكان جاسوساً عليه . وقد سُئل المذكور فى

شأن هذا الخطاب فذكر ان الكثيرين كانوا يعرفون عنه انه كان يقاوم الشيوعية ويقوم بالتبليغ عنها للدكتور مظهر سعيد وذلك بأن يقدم له أسماء يسمع أن أصحابها يشتغلون بالشيوعية مثل فتحى الرملى وانور كامل .

وقد استدعى المحقق الدكتور مظهر سعيد الذى قرر أن ابو الحسن أخبره أن بعض الشبان المتعلمين اتصلوا به وتكلموا معه فى المبادئ الشيوعية كلاماً هداماً خطيراً ، فكلفته أن يتصل بهم ويطلعه على احوالهم شفوياً ليتدبر الأمر ، وأنه قد تحقق من صدق تقاريره من مصادر أخرى وكان لهذه التقارير فائدة كبيرة فى تنوير بعض الجهات العليا والحكومية وتنبيه الأذهان الى هذا الخطر الجديد .

وفى نهاية التحقيق الذى أجرته النيابة العامة مع أبو الحسن الغنيمى فى ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ قررت القبض عليه وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام على أن يراعى التجديد فى الميعاد .

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ نظرت المعارضة فى أمر حبس أبو الحسن الغنيمى أمام رئيس محكمة مصر الأهلية الذى قرر الافراج عنه إذا دفع ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

وبتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ كان محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى من بين من اذن - النائب العام بتفتيشهم ووجد بمنزله بأبى تيج كتابين هما روح الاشتراكية لجوستاف ليبون - وما هى الماركسية لا ميل بيرنز . وقد حقق معه بتاريخ ١٤ يوليه ١٩٤٦ فذكر انه حصل على هذين الكتابين من إحدى المكتبات ، وعندما سئل عن الغرض الذى يهدف اليه من الحصول على مثل هذه الكتب ، أجاب - أنا من رجال الدين ويهمنى أن أطلع على كل شيء ثقافى حتى اكون على بصيرة من المذاهب التى تتهجم على الدين أو تتنافى معه .

كما ذكر فى نهاية أقواله انه ألف كتاباً عنوانه الشيوعية فى الاسلام

وكان موضـوع تحقيق معه ولم يتم التصرف فى القضية بعد ، فأمر المحقق بعرض القضية التى أشار اليها المتهم .

وكان القلم السياسى بمحافظة القاهرة قد أشار فى تقريره المقدم عن المتهم أنه كتب وطبع ووزع كتاباً آخرب عنوان « دورنا فى الكفاح الوطنى» فأمر المحقق بالبحث عن نسخة من هذا الكتاب ، وذكر محمد أبو الحسن الغنيمى أن الأستاذ أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد هو الذى قام بطبع هذا الكتاب .

دورنا فى الكفاح الوطنى

وقد مهد المؤلف فى كتابه هذا بالكلام عن نضال مهما اختلفت مظاهره وتنوعت أشكاله وتعددت أسماؤه فإنه متحد الغاية متفق النهاية لاتفاقه فى الهدف وهو تحرير الانسانية من آلام العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل والانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم تحدث بعد ذلك عن نضال الطبقات الشعبية وقرر أنه لا يوجد شىء يمنع الانسانية عن بلوغ هدفها والوصول الى غايتها ، والنضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الاجتماعية الرجعية الأخرى سواء كانت فى الاقتصاد أو السياسة . ثم قال : وقد يدرك القارئ من هذه الكلمة الموجزة صدق النظرية الماركسية وعمقها تلك التى ترى العالم وحدة متماسكة تتأثر كل بقعة فيه بعدت أو قربت بالأحداث والحركات التى تقع فى أى جزء من أجزاء العالم . وأضاف : وقد كان لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية أكبر الأثر فى خلق هذا الصراع الذى تشهده الانسانية بين معسكرات العالم المتباينة .

وقد قام وكيل النيابة المحقق بسؤاله فى هذا الخصوص فأبان له انه فى هذا التمهيد أخذ ينعى على النظم القديمة رجعيتها وأخذ يهدف الى أنظمة اجتماعية تقدمية فى نظره وأشار فى هذا الخصوص الى النظرية الماركسية واعتمد فى هذا الصدد على نضال وكفاح دعامتها القوة ، فهو بذلك قد حبّذ وروّج لنظريات وآراء ومذاهب ترمى الى تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة .

وقد أجاب أبو الحسن الغنيمى على ذلك بقوله - لا يشتم من هذه المقدمة رائحة التحبيذ ، فالتعبير بكلمة نضال أو كفاح لا تعطى معنى القوة مطلقاً ، وليس هناك من نظام تقدمت به لابدال النظام القائم وليس بالكتاب أى شىء يشير الى هذا ، على أن المقصود بالنضال والكفاح الذى أتحدث عنه فى المقدمة هو النضال والكفاح بين مختلف الشعوب الاستعمارية وهذه حقيقة واقعة لا يمكن لانسان انكارها فالنضال بين انجلترا وأمريكا وبين انجلترا وفرنسا حقائق ثابتة ، أما ان هذا النضال يهدف الى تحرير الانسانية من آلام العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل فهى الحريات الأربع التى نادى بها ميثاق الأطلنطى ، وأما الكلام عن اليمين واليسار والرجعى والتقدمى فالمراد من الرجعى كل من يحبذ الاستعمار وأما التقدميين فهم أولئك الذين يكافحون ضد الاستعمار من جميع الشعوب ، أما ان الاستغلال هو العائق للانسانية عن التقدم فالمراد به الاستغلال الذى يقع من جانب الأمم الاستعمارية ضد شعوب المستعمرات ، والمراد بعبارة أن مظهر الاستغلال هو الوقوف فى طريق الطبقات ومنعها من أن تمارس حقها فهو تأكيد لمبادئ الدستور لممارسة حقوقها القانونية ، وأما نضال الشعوب ضد الاستعمار وضد بقايا الاقطاع التى يخلقها الاستعمار فهو كلام عن الاستعمار فى البلدان الخارجية وليس له أى دخل فى نظم مصرو لست أدرى كيف يحارب أو يتهم بقلب وتغيير نظام الدستور من هو فى صف الدستور ، ولست أرى فى كتابى رائحة تغيير النظم الاجتماعية فى البلاد المصرية .

وقد أشار المحقق بعد ذلك الى : ورد بالكتاب الصراع بين طبقتىّ العمال والفلاحين من جهة والملاك من جهة أخرى وما بينهما من خلاف ، فلا غرو إذا وجدنا الصراع الطبقى بين القوتين يكاد يودى بإحداهما ولن يكون البقاء إلا للقوة الفتيّة وهى كما يستفاد من سياق الكتابة قوة العمال والفلاحين . اى أن الكاتب قد تحدث عن صراع بين قوتين سينتهى بانتصار إحداهما على الأخرى بالقوة ، كما يستفاد من

هذه الصياغة ان النظام الاجتماعى بالمملكة المصرية قائم على نظام الطبقات .

وقد رد الكاتب على ذلك بأن كلمة صراع لا تفيد القوة لا لغة ولا عرفاً ، والمقصود بالصراع الذى يستفاد من الكتاب هو الصراع بين بلدان العالم الخارجية بدليل انى لم أذكر مصر مطلقاً وقد ذكرت الصراع فى فرنسا وفى يوغسلافيا وفى أسبانيا وفى الأرجنتين وفى اليابان وفنزويلا والصين وايران وليست هذه البلاد فى مصر ، وهذا الكلام الذى ذكرته كلام مذكور فى جميع الجرائد ، فليس فيه ما يدل على انى أريد تغيير نظام الحكم فى الهيئة الاجتماعية وليس مجرد الحديث عن نزاع قائم فى العالم الخارجى يعد ترويجاً لنظم اجتماعية أخرى .

كما واجهه المحقق بما ورد فى الكتاب تحت عنوان الصراع بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية تضمن اشادة بالاشتراكية والاعيب الرجعية العالمية التى ترمى الى اعاقة القوى الشعبية عن السير الى الأمام، واعتبر المحقق ان عبارة السير الى الأمام يستفاد منها الوصول الى الاشتراكية ، وان فى هذا دعوة الى نظام يختلف عن النظام الاجتماعى القائم فى مصر بواسطة الكفاح الذى هو فى نظر الكاتب هو القوة ، واعتمد المحقق فى هذا التفسير الى الثورات العديدة التى أشار اليها الكاتب .

وقد رد أبو الحسن الغنيمى على ذلك بأن الكتاب ينقسم الى قسمين الأول تحليل للوضع السياسى بعد الحرب العالمية والثانى موقف رجال الدين من القضية الوطنية . أما كلمة السير الى الأمام فلا تعنى النظام الاشتراكى أو الدعوة الى النظام الاشتراكى لأن المراد منها هو استعمال الحروب كأداة لاستغلال البشر واستعمار البلاد وهو كلام عن النزاع القائم بين معسكر الاستعمار البريطانى والأمريكى وبين الاتحاد السوفيتى . وأما حديثى عن الثورات فهو لبيان موقف رجال الدين من القضية الوطنية التى تشملها هذه الثورات .

وقد انتهت النيابة العامة فى تحقيقاتها الخاصة بمحمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى الى توجيه الاتهام اليه لتحبيذه وترويجه مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بأن ألّف ونشر كتاب الشيوعية فى الاسلام الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ حبذ فيه الشيوعية ودعا لالغاء الملكية الفردية زاعماً ان هذا نظام أقره الاسلام وتساءل لِمَ لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون القوامة للحكومة ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فى الأرض فيشتغل كل بحسب طاقته وينال كل بحسب حاجته ولِمَ لا تكون جميع موارد الثروة ملكاً للناس أجمعين ماداموا يساهمون جميعاً فى تحصيل الأرزاق وإحداث الثروات مطالباً بأن تشاع مصادر الثروة والعقار بين الجميع قائلاً : ان الثروة كثيرة ولكن العدل قليل وان الحل والمخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة لا يكون إلا بانتهاج المنهج الشيوعى وان الجواب سهل ويسير تدل عليه كلمة واحدة هى «الشيوعية» .

كما ألّف ونشر كتاب « دورنا فى الكفاح الوطنى» الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ أظهر فيه اعجابه بالنظرية الماركسية وحبذ الشيوعية والكفاح فى سبيلها قائلاً : أنه مهما تعددت أشكاله وتنوعت مظاهره وأسماؤه فهو متحد فى الغاية وهدفه الانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم أشار الى نضال الطبقات الشعبية وقال : ان النضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الرجعية الأخرى سواء فى الاقتصاد والسياسة هو الذى يدعو لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية وله أكبر الأثر فى خلق الصراع الدائم بين طبقتىّ العمال والفلاحين من جهة والبرجوازيين من جهة أخرى وان الانتصار محتوم فى هذا الصراع الطبقى وخص بالذكر ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا ونعى على رجال الدين محاربة تلك الثورة وتوخيهم الرجعية فى ذلك ومناهضتهم عشاق الحرية والمساواة.

الباب الرابع

حول الفلسفة الماركسية

كان الأستاذ أبو سيف يوسف من بين الذين أذن النائب العام بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، وقد تم هذا التفتيش فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يوليه ١٩٤٦ طبقاً لتعليمات النائب العام وقد قام بتفتيش منزل الأستاذ أبو يوسف يوسف ومقر عمله بدار الفجر الجديد وكيل النيابة الأستاذ عدلى بغدادى ، وشرع بالتحقيق معه صباح ذلك اليوم ، وواجهه بالبلاغ الذى قُدم من وزارة الداخلية الى النائب العام والذى يتضمن اتهامه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وان هذا الأمر قد تأيد بما ضبط لديه من أوراق ، فنفى هذا الاتهام وقال : « أنا لم أقم أبداً بنشاط شيوعى ، وإذا كانت بعض النشرات والكتب فيها ما يدعو الى الشيوعية فإنى لم أقم باذاعة هذه الآراء وكان كل مجهودى قاصر على قراءتها » . فأعاد عليه المحقق الاتهام بأنه متهم بالترويج لمذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الاجتماعية بالمملكة المصرية ، فقرر أنه لم يقم بشىء من هذا على الاطلاق وانه يدعو الى عكس ذلك بدليل انه كتب مقالات تدافع عن الدستور المصرى فى مجلة الفجر .

وفى يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٤٦ أرسل القسم المخصوص بوزارة الداخلية خطاب سرى سياسى الى النائب العام أفاده فيه « حول الفلسفة الماركسية» لمؤلف أبو يوسف يشير الى أن الحرية الفردية ارتفعت بالثورات وان النظام الرأسمالى قائم على استغلال الانسان للانسان وان الحريات تحت لواء ذلك النظام ورقية تفسّر لصالح

طبقة معيّنة دون الطبقة الكادحة ويتضمن ترويجاً وتحبيذاً للنظم القائمة فى الاتحاد السوفيتى . وأرفق القسم المخصوص بهذا الخطاب نسخة من هذا الكتاب رجاء التنبيه باتخاذ اللازم قانوناً . وقد أشّر النائب العام فى ذات التاريخ بانتداب وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى لاستكمال التحقيق .

وقد شرعت النيابة العامة فى التحقيق معه بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ حيث أفاد أنه حصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٤٣ واشتغل مدرساً بمدرسة المحلة الكبرى الثانوية لمدة سنة ثم انتقل للاشتغال بمحطة الاذاعة لمدة سنة ونصف ، ثم عمل بمجلة الفجر الجديد كسرتير للتحرير بها حتى تاريخ استجوابه ، وانه بعد التحاقه بهذه المجلة من الطبيعى ان يشتغل بالسياسة إذ أنها مجلة سياسية ، وان الدائرة السياسية التى يشتغل فى حدودها تنحصر فى الاشتغال بالمطالب الوطنية ضد الاستعمار الانجليزى وذلك بالكشف باستمرار عن ألاعيب السياسة الانجليزية فى مصر وفى غيرها من المستعمرات وفى المؤتمرات الدولية وان نربط ذلك كله بالأغراض الاقتصادية التى يرمى الاستعمار الانجليزى الى تحقيقها على حساب هذه الشعوب ، إذ ان هذا الاستعمار يرمى الى أن يبقى البلد المستعمر فى حالة متأخرة صناعياً حتى يضمن توزيع منتجاته فى أسواقها وهو فى هذا السبيل يسيطر على بعض الأدوات الحكومية لينفذ هذه السياسة .

وقد سأله المحقق عن النظام الاقتصادى الذى يرى تطبيقه ، فأجاب بأنه لا يمكن تطبيق نظام اقتصادى فى صالح الشعب المصرى ما لم يتخلص أولاً وقبل كل شىء من سيطرة الاقتصاد الانجليزى ، وفى هذه الحالة يمكن تصنيع البلاد بكيفية يرتفع معها مستوى طبقات العمال والفلاحين . وضرب مثلاً لذلك بمشروع خزان زسوان لتوليد الكهرباء حتى يمكن اضاءة قرى الصعيد ويستفيد منها مجموع الشعب لاستخراج السماد والحديد وغيرذ لك من المشروعات الصناعية وأبعاد

الشركات الاحتكارية وادارة هذه الشركات لصالح الشعب . وليس معنى هذا القضاء على النظام الرأسمالى وإنما معناه ابعاد المشتغلين الأجانب عن الاستبداد بالشعب .

وعندما طلب منه المحقق أن يرسم النظام الاقتصادى الذى يجب أن يسود كما هو مرتسم فى ذهنه ، أجاب بأنه ليس متخصصاً فى الاقتصاد ولا يجب أن يتعرض لأشياء لم تقع بعد وإنما هناك أهداف مباشرة تحقق للبلاد كثيراً من الخير وأول هذه الأهداف هو الاستقلال سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . وقرر أنه ليس متخصصاً فى الاقتصاد ولكن يستطيع أن يحدد أهداف النظام المنشود بأنه يتيح الفرصة لكل مواطن لكى ينمى مواهبه وقواه العقلية .

وقد سأله المحقق عن معرفته للشيوعية ، فأجاب - انه درس بكلية الآداب فى السنة الثانية جميع المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وأنه كلف مع زملائه رسمياً من قسم الفلسفة بعمل بحث فى مادية التاريخ عن كارل ماركس ، وقد قام بعمل هذا البحث ثمانية عشر طالباً وطالبة كان واحداً منهم وقد حصل على بحثه هذا على سبعة عشر درجة من عشرين ، ومن بين ما درسه فى هذا الخصوص النظام الشيوعى ومبناه أن يطلب من كل انسان حسب قوته ويعطى حسب حاجته ، وأضاف - وهذا النظام كما اعتقد لم يتحقق الى الآن فى أى دولة من دول العام حتى فى روسيا ولاتزال هناك سنين طويلة جداً قبل أن يتحقق بشكل تقريبى .

كما طلب منه المحقق أن يذكر خلاصة لما كتبه فى مادية التاريخ فذكر انه قال فى هذا البحث ان ماركس لم يكن هو الفيلسوف الوحيد الذى نبه الى أهمية العوامل الاقتصادية فى التاريخ فهناك يونانيون عاشوا قبل الميلاد وفلاسفة فى عصر النهضة قد أشاروا الى أهمية العامل الاقتصادى فى توجيه حوادث التاريخ ولكنهم لم يتكلموا عنها بطريقة منظمة وعلى العكس من ذلك كارل ماركس، ومع ذلك فقد قلت ان

العوامل الاقتصادية ليست هى كل شىء فى التاريخ وانها تتأثر بالأفكار الدينية والأخلاقية وغير ذلك . وقد انتهيت فى هذا البحث الى انه لا يجب أن تكون نظرتنا الى التاريخ محدودة ، فلكى تعرف جميع العلل والحوادث فى عصر معيّن يجب أن نحيط بجميع العوامل الاقتصادية والفكرية والسياسية والدينية ... إلخ .

وقد سأله المحقق عن الكتب التى قرأها عن المادية التاريخية ، فأوضح ان الاستاذ الذى كلفهم بهذا البحث أشار اليهم بالرجوع الى كتب ماركس وانجلز وهى موجودة فى مكتبة الجامعة . كما قرأ البيان الشيوعى الذى كتبه ماركس سنة ١٩٤٨ ، وكتب هذا البيان فى ظروف وفى بلاد لم تكن فيها ديمقراطية وكان غرضه أن ينشأ حزباً موحداً من العمال ليفوز بالحكم السياسى وهذا واضح فى كلامه فى البيان .

وعندما استفسر المحقق عن كيفية وصول هذا الحزب الى الحكم ، قرر أن ماركس قد كتب ان الحزب العمالى السياسى لا يمكن أن يستولى على الحكم فى ظل الارهاب السائد فى ذلك الوقت إلا بالقوة . واعتقد ان هذه النظرية تلائم العصر الذى كتبت فيه فقط ، فإذا ما وجدت ظروف حكم ديمقراطية كان من المستحسن أن يناضل العمال فى سبيل حقوقهم بالاستعانة بهذه الوسائل الديمقراطية عن طريق تكوين نقابات واتحادات للنقابات وعن طريق ترشيح ممثلين فى مجلس النواب والمجالس البلدية وعن طريق استخدام الصحافة دون التعرض لأى حذف أو قمع واعتقد انه إذا كانت الحكومات المشرفة على تنفيذ مواد الدستور مخلصة فى تنفيذها بالنسبة لجميع طبقات الشعوب فإن هذا كفيل بأن يحقق للعمال ما يريدونه ، على انهم إذا لم يصلوا فليناضلوا نضالاً سلمياً فى سبيل الفوز بمطالبهم ولا أرى أن يلجأوا الى العنف لأنه ليس فى مصلحة الشعوب .

ولكن المحقق أصر على أن البحث الخاص بالمدينة الفاضلة قد اقتبس نظرية كارل ماركس وهى تشير الى استخدام القوة فى سبيل تحقيق المطالب ، فرد على ذلك بقوله انه لا يمكن التسليم بجميع أقوال ماركس

فقد قال بنظرية القوة فى ظروف كانت تستدعى استخدام القوة وجميع المؤمنين بتعاليم ماركس حتى فى الاتحاد السوفيتى لا يطبقونها تطبيقاً حرفياً بمعنى انهم يختارون منها ما يتلاءم وظروف مجتمعهم ودرجة تطوره .

ثم شرع المحقق فى استجوابه عن كتابه « أصول الفلسفة الماركسية» فقرر أنه كتب هذا الكتاب فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وان دار القرن العشرين للنشر وصاحبها الأستاذ أحمد رشدى صالح قد قامت بنشره .

وقد أوضح الأستاذ أبو يوسف أنه هدف من كتابه « حول الفلسفة الماركسية » كما حدده فى مقدمة هذا الكتاب هو الكشف عن الاعيب الأستاذ عباس محمود العقاد وادعائه أنه اكبر عالم واكبر فيلسوف ، وقد رايت ان من يقرأ أراءه عن الفلسفة الماركسية لا يقبلها بأى حال واشك كثيراً فى ان الأستاذ العقاد إنما يتعمد تشويه هذه النظريات لأغراض خاصة . فالفلسفة الماركسية هى مجموعة النظريات التى كتبها ماركس وتلميذه انجلز فى كتبهما عن الطبيعة والاقتصاد والمجتمع ، وقد ذكر الأستاذ العقاد فى كتابه « فى بيتى» ان كارل ماركس كان فيلسوفاً الياً وكان يعامل الناس معاملة الحيوانات ، فى حين ان جميع مؤرخى الفلسفة يتفقون على ان فلسفة ماركس فلسفة دياليكتيكية وليست فلسفة الية ، وقد ذكر ايضاً الأستاذ العقاد أراء لا يمكن أن يسلم بها كل محب للحقيقة ولذلك رأيت أن أرد عليه فى الموضوع الذى تيسر لى فيه بعض الاطلاع .

وطلب منه المحقق أن يفرّق بين الفلسفة الدياليكتيكية والفلسفة الألية حيث انه عمد فى كتابه حول الفلسفة الماركسية الى الكلام عنهما ، فأجاب - للتفريق بين الفلسفتين نضرب لذلك مثلاً بسيطاً ، تقول الفلسفة الألية ان الانسان تتحكم فيه العوامل الطبيعية والجغرافية وعوامل البيئة تحكماً مطلقاً فى حين ان الفلسفة الدياليكتيكية تقول ان

الانسان مسيطر على العالم المادى كما انه يتأثر به ووسيلة سيطرته هى معرفة هذا العالم فعن طريق هذه المعرفة يستطيع أن يحرر نفسه من كل سيطرة مادية أو اجتماعية ، والصراع بين الانسان وبين الطبيعة لا ينتهى أبداً ، وكل معرفة يتوصل اليها الانسان هى نصر على الطبيعة وتحكم النظرية الديالكتيكية المجتمع من الناحية الاقتصادية ، فإذا كان العلم موجهاً فى المحل الأول نحو خدمة المجتمع كان التطور والسيطرة على الطبيعة أسرع ما يمكن وعلى العكس من ذلك عندما يخضع العلم للسيطرة التجارية ويسخّر فى أغراض لا تحترم الانسانية يكون تطور المجتمع بطيئاً جداً .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى الصحيفتين ٢١ ، ٢٢ من كتابه حول الفلسفة الماركسية عن معنى المادية فى الفلسفة الماركسية وانتهائه الى تحليل الفلسفة الماركسية الى انها ترمى من الناحية المادية الى أمور أحدها فهم العالم على حقيقته حتى يتسنى اخضاعه وبقوة ، وتساءل المحقق كيف يكون اخضاع العالم وتغييره ؟ فأجاب - بأن المقصود بالعالم هنا العالم المادى أى الطبيعة نفسها - فعاد المحقق الى تساؤله وهل الانسان يدخل فيها ، فأجاب نعم لأن الانسان جزء من الطبيعة طبقاً لهذه النظرة . فتساءل المحقق - وكيف يتسنى اخضاع الانسان وتغييره ، فأجاب - تقصد النظرية فهم الأحوال المحيطة بالانسان والمؤثرات التى تؤثر فيه ودراسة أساليب تفكيره وطرق معيشته وطبيعة جسمه وغير ذلك . فتساءل المحقق ، وهل تتناول فيما تتناوله هذه الطبيعة نظام الانسان الاجتماعى والاقتصادى وكيف يتغيّر هذا النظام ، فأجاب - نعم تتناوله ، وأما عن كيفة تغييره فذلك يكون بدراسة واقعه دراسة علمية ، فدراسة الأرض التى يعيش عليها وطبيعتها ودراسة العلاقات الانسانية نفسها والأسس التى يقوم عليها كل هذا يساعدنا على تغيير حياة الانسان أو على الأصح تحسينها .

ثم قرر المحقق ان الانسان الآن فى مصر فى وضع معيّن وعلى حال معيّن فكيف يتحسن وما هو السبيل لذلك ؟ فأجاب - أولاً يتحسن

وضع الانسان فى مصر بفهم الأحوال التى يعيش فيها ، واقصد الأحوال المادية التى يعيش فيها ، هذا الفهم يساعدنا على تشخيص الأمراض الاجتماعية التى تحط من أحوال المصريين . فتساءل المحقق عن الأحوال المادية التى يعيش فيها الانسان فى مصر ، فأجاب - الشعب المصرى يعيش فى ظل استعمار أجنبى يرمى الى ابقائه جاهلاً وفقيراً لكى يستفيد على حساب الشعوب الأخرى ، فمعرفة هذه الحقيقة المادية الأولى تعلمنا ان أول شىء يجب التخلص منه لتحسين حالة الشعب المصرى هو الاستعمار الانجليزى .

ثم انتقل المحقق بعد ذلك الى مناقشة الأستاذ ابو سيف يوسف فيما ورد بكتابه حول الفلسفة الماركسية فى صحيفتىّ ٣٦ ، ٣٧ عن الحرية والفلسفة والماركسية والتى أشاد فيها بفضل الثورات فى القضاء على نظام الطبقات ، وما ورد بصحيفة ٣٧ ما نصه : « التاريخ اذن يعلمنا أنه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وان هذه الحريات ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، وقد أجاب على ذلك بقوله انه لم يقصد بالاشارة الى الثورات كعامل فى القضاء على نظام الطبقات وإنما كل ما فعله هو أنه سجل بعض أحداث تاريخية تحققت بالفعل فى بعض الدول كفرنسا وانجلترا من القرن السابع عشر والثامن عشر فى ظل النظم الاستبداية .

فعاد المحقق وواجهه بما قال بعد ذلك « اننا نعلم حق العلم انه فى ظل النظام الرأسمالى القائم على استغلال الانسان لا يمكن أن توجد حرية حقيقية بالنسبة للغالبية العظمى لسببين أولهما هو ان الحريات فى المجتمع البرجوازى حريات ورقية وهى تفسر فى هذا المجتمع لصالح طبقة معيّنة دون الطبقة الكادحة ، واعتبر المحقق هذا القول انه بمثابة تحبيذ وترويج لنظام أساسه القضاء على نظام قضاء يعتمد على الثورات .

وقد أجاب الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بأن قال : « لم أتكلم عن النظام الرأسمالى على الاطلاق وإنما قلت النظام الرأسمالى القائم على استغلال الانسان للانسان ، فكأنى هنا أنتقد ناحية الاستغلال فى النظام الرأسمالى فهذه هى التى تحول بين بعض الحكومات غير الديمقراطية وبين تحقيق الحرية المنصوص عنها فى الدستور لكل انسان .

وسُئل بعد ذلك عما يراه فى نظام الطبقات ، فأجاب بأن كل نظام يبقى ويزول بحسب صلاحيته أو فساده وبغض النظر عن رغبات الأشخاص فإذا كان نظام معيّن يوصم بطابع الاستبداد فإنه يكون من غير المتوقع أن يدوم هذا النظام طويلاً وذلك بحكم طبيعة الأشياء .

فسُئل عن معنى نظام الطبقات فى ذهنه ورأيه فيه ، فأجاب بأنه هو النظام القائم على الملكية الفردية واستغلال الملاك لنشاط غير الملاك فى غالب الأحيان ، أما عن رأيه فيه فإذا كان هذا النظام يتيح للطبقات الفقيرة فرصاً متكافئة فإنه يكون نظاماً فاضلاً .

فنبهه المحقق الى أنه قد ورد فى كتاب حول الفلسفة الماركسية ان التاريخ قد علمنا انه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وان هذه الحريات ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، فيكون الكاتب بذلك يحبذ كفاحاً ينتهى الى القضاء على نظام المجتمع فيه طبقتين طبقة مالكة وطبقة غير مالكة . فأجاب بأنه لم يكن الهدف من كلامه عن الطبقات ازالة طبقة أو سيطرة أخرى وإنما كان يتكلم عن ظاهرة الاستغلال فحسب ، هذا الى أن الكفاح قد يكون عنيفاً وقد يكون سلمياً وكلمة الكفاح لا تفيد العنف إلا فى الموضع الذى تستغل فيه .

وسأله المحقق عما ورد فى صحيفة (٥٣) من الكتاب عن الماركسية فى التطبيق ما نصه : « وقد زعم العقاد ان قادة الاتحاد السوفيتى

الماركسيين قد آمنوا ببعض مبادئ ماركس ثم عدلوا عنها عندما فشلوا فى تطبيقها فعادوا وأقروا حق التملك والتوريث والفروق فى المعاش واعلان العصبية القومية ، ولكن العقاد يستغل للأسف ثقة قارئه به عندما يتحدث عن العشرين سنة من التجارب الفاشلة ولكن يحق لنا أن نسأله أية تجارب فاشلة » . وأخذت تتكلم عن الملكية الخاصة ثم أشرت الى طريقة تطبيقها فى الاتحاد السوفيتى وتكلمت عن الملكية الاشتراكية التى تتناول وسائل وأدوات الانتاج والملكية الخاصة التى تتناول أدوات ووسائل الاستهلاك ثم عن أجرة العامل ثم قلت أن الماركسية اذن لم تنكر هذا الحق المقدس فى التملك ولكنها تنكر ان تؤدى الى استغلال الانسان للانسان وفى هذه الصياغة تحبيذ للماركسية وقد قلت إنها نظام اقتصادى يختلف عن نظامنا الاقتصادى فى مصر والسبيل الى تحقيقه يكون بالقوة .

وقد رد الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بقوله : يلاحظ اننى لم أكن بصدد تحبيذ نظام اجتماعى معينّ إنما كنت أناقش المبادئ العامة فى الفلسفة الماركسية ، وقد أوردت هذه النقطة بالذات لأن العقاد حاول أن يوهم القارئ بأن الثورة الروسية قد حققت النظام الشيوعى وألغت الفوارق بين الطبقات فى حين أن هذا لم يحدث وأنا لم أحبذ النظام السوفيتى ولكنى أؤيد المبدأ القائل بعدم استغلال الانسان للانسان .

فعاد المحقق الى تذكيره بأن قال : بصراحة أنه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقتين وان الوصول الى الحريات عن طريق الكفاح ، فرد على ذلك بأنه قال انه عندما ينقسم المجتمع الى طبقتين مستغلة والثانية مستغَلة أعنى اننى خصصت الحكم وقصرته على وجود الاستغلال لاعلى وجود الطبقات ، ثم قلت ان الكفاح ليس من الضرورى أن يعنى العنف أو الثورة فنحن نكافح فى الحياة بأساليب شتى .

فقرر المحقق ان عبارة الكفاح كانت مسبوقة بالاشارة الى ثورات

حدثت بالفعل فى انجلترا وفرنسا فكرر الأستاذ أبو سيف يوسف ما سبق أن قاله ان هذه الثورات قد حدثت منذ مئات السنين وقد ذكرتها على سبيل المثال لتقرير وقائع حدثت ولا يعنى ذلك اننى أدعو الى القيام بثورات مماثلة .

وقد سئُل الأستاذ أبو سيف يوسف عن علاقته بمجلة الفجر الجديد التى يرأس تحريرها الأستاذ أحمد رشدى صالح وعن المقالات التى نشرها فى هذه المجلة ، فذكر أنه يعمل كسكرتير تحرير هذه المجلة منذ خمسة شهور وانه نشر منذ هذا التاريخ حوالى خمسة عشر مقالاً وقبلها حوالى عشرة مقالات وكان معظم هذه المقالات فى الفلسفة وبعضها فى الأدب والبعض الآخر فى السياسة . وكنت أهتم بمواقف الأحزاب فكتبت مقالتين عن الوفد أحدهما مؤيداً وثانيهما مهاجماً وكانت كتاباتى فى الغالب عن السياسة الداخلية . وعن الأغراض التى تهدف اليها مجلة الفجر الجديد ، ذكر انه يبدو من المقالات المنشورة بها انها ترمى الى هدفين الأول التحرر القومى والثانى التحرر الفكرى ، فالتحرر القومى ينحصر فى تعريف المواطنين حقوقهم السياسية وتنبيههم الى الدفاع عنها والتمسك بها ومقاومة الاحتلال الانجليزى والتحرر الفكرى يتم عن طريق نشر الآراء الحديثة شرقية كانت أم غربية ومحاولة القضاء على كل مذهب فكرى يساعد على انحلال الأخلاق او الأفكار القومية . كما نقوم بشرح السياسة المصرية شرحاً عقلياً ومعنى ذلك القضاء على الخرافات والأوهام التى تحول بين الشعب وبين فهم الحوادث السياسية ومجريات الأمور .

وقد سئل الأستاذ أبو سيف يوسف عن أحد الكتب التى وجدت بمنزله عند تفتيشه وهو كتيب بقلم أبو الحسن الغنيمى وعنوانه «الاسلام والشيوعية» ، فقال ان هذا الكتاب غامض جداً لا يدل على فهم كاتبه لا للشيوعية ولا للاسلام إنما هو بحث متعسف ليس له قيمة علمية .

الباب الخامس

مجلة الفجر الجديد

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم المخصوص بادارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها ان مجلة الفجر الجديد التى يصدرها الأستاذ أحمد رشدى صالح دأبت على تحبيذ وترويج النظم الشيوعية ، فمن ذلك أنه ورد فى العدد الثالث عشر الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

أولاً : فى الصحيفة الثالثة كلمة بعنوان « تراثنا الوطنى بين حُماته وأعدائه » مذيّلة باسم أحمد رشدى صالح ورد فيها ... والواقع ان جماهير شعبية كثيرة قد ساهمت فى هذه الثورة (يُقصد ثورة ١٩١٩) مساهمة فعالة ، فلما انتهت الثورة لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة انما كان نصيب الطبقة البرجوازية أكبر نصيب فأصدر الدستور وفى جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة وأوجد البرلمان ولم يدخله عضو من الطبقات الشعبية وأصدرت القوانين فإذا بها فى معظمها للطبقات الرأسمالية ، ولعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامى الذى أشعلته فى ثورتها ان الفلاحين قد حرموا من حق تكوين النقابات وان عطل قانون انتخابات العمد ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذى نادت به جموع الفلاحين والثائرين من الثورة العرابية وان حرم العمال من تكوين اتحاد نقابات وان شرد الاشتراكيون المصريون .

وأوضح القسم المخصص ان العبارات الواردة فيما تقدم كلها تحريض على كراهية النظم الأساسية للدولة كالدستور والقوانين

وتوجيه لمجموع الشعب لوضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الأعمال المنوطة بها بما يدخل تحت حكم المادة (١٧٤) عقوبات التى تحظر التحريض على قلب نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى أو على كراهيته أو الازدراء به .

ثانياً : فى الصحيفة السادسة بعنوان « ثورة أكتوبر» مذيّلة باسم أحمد سعيد جاء فيها ان ثورة اكتوبر (يقصد ثورة روسيا الاشتراكية) تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة ، وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن ترتشى .

وقد أوضح القسم المخصوص ان فى هذا المقال تحبيذ السوفياتيه التى قامت فى روسيا والثورة التى قام ذلك النظام على أكتافها وهى ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، الأمر الذى ينطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثاً : فى الصحيفة العاشرة تحت عنوان «كلمة » مذيّلة باسم نعمان عاشور جاء فيها – فى سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب وأقرت الأخذ ببرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ تكلم لينين فى المؤتمر وقال أيها الرفاق سنشرع فى تحقيق الثورة ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء وقضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى وتنشد الحق وتأمل الخير وتروم للانسان حياة كريمة على الأرض . وبنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد، وأشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية وها

هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً ، والشمس تبدو من الشرق .

وأوضح القسم المخصوص ان فى المقال تحبيذاً لمذهب لينين وترويجاً لقيامه فى الشرق بما يقع تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ويرى القسم المخصوص ان الروح التى تملى على أحمد رشدى صالح حشو مجلته بالاشارة الى الثورات روح كلها خطر على الأمن العام فى المملكة المصرية ، واقترح احالة الأمر الى النيابة العمومية .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أصدرت النيابة العامة أمرها بتفتيش منازل الأستاذ أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ونعمان السيد عاشور والبحث عن شخص اسمه أحمد سعيد يحرر فى مجلة الفجر الجديد ويرجح حسبما تحرت ادارة القلم السياسى ان هذا اسم مستعار .

وفى يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قام وكيل النيابة الأستاذ مختار قطب بمصاحبة ضباط ادارة القلم السياسى لتنفيذ اذن رئيس النيابة ، وقد اثبت فى صدر محضره وقد علمنا قبل مغادرتنا القلم السياسى ان نعمان عاشور موجود بادارة لجنة نشر الثقافة فأمرنا بالقبض عليه وارساله الى بندر الجيزة ريثما يتم التفتيش المطلوب ، وكنا قد علمنا من حضرة رئيس النيابة ان هؤلاء متهمون بالترويج للمذاهب الشيوعية .

وانتقلت النيابة الى ادارة مجلة الفجر فوجدت بها الأستاذ أحمد رشدى صالح والأستاذ صادق سعد وعلى الراعى والأستاذ أبو سيف يوسف ، وقد شرع وكيل النيابة فى التفتيش فوجد مقالاً بتوقيع أحمد سعيد وباستفساره من الأستاذ رشدى صالح عن كاتب هذا المقال فأخبره ان كاتبه هو الأستاذ صادق سعد الذى يوقع مقالاته أحياناً باسم احمد سعيد ، وقد اقر الأستاذ صادق سعد ذلك ، وقد تم تفتيش من اذن بتفتيشه ثم شرع وكيل النيابة فى سؤالهم .

وقد استجوبت النيابة العامة الأستاذ أحمد رشدى صالح فى يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وسألته عن الغرض الذى انشئت من أجله مجلة الفجر الجديد فقال انها مجلة ثقافية غرضها ان تنشر مقالات فى الأدب والفكر والاقتصاد والسياسة من الناحية النظرية وفيما يتعلق بالاقتصاد فالمجلة ليس لها أهداف عملية وإنما هى تريد أن توضح من الناحية النظرية المذاهب والمدارس المختلفة فى أوجه الحياة المختلفة ومنها الناحية الاقتصادية . والمجلة تتناول المسائل الاقتصادية بشكل ثانوى وتتناولها فى مختلف أوضاعها ونظمها وليس لها هدف معيّن فى تحقيق نظام اقتصادى معيّن .

وعندما أشار المحقق الى أن المجلة تعنى فيما يتعلق بالمذاهب الاقتصادية بالمذهب الاشتراكى ، رد الأستاذ أحمد رشدى صالح بأن عنده توضيح بسيط لماهية الاشتراكية التى تتعرّض لها المجلة . فالاشتراكية كأى نظام اقتصادى آخر تتناولها المجلة من الناحية النظرية وهى تعنى بالسير فى الاتجاه العام ، ووجهت المجلة عناية عامة للأنظمة الاقتصادية المختلفة فإذا درست مقالات الخمسة عشر عدداً التى صدرت من مجلة الفجر الجديد يظهر أن المجلة تناولت النظم الديمقراطية والديمقراطية الاشتراكية والاشتراكية والنظم الاقتصادية السائدة فى الشرق الأقصى والأوسط

ولكن المحقق عاد وأشار الى أن المجلة تتعرّض للماركسية بالمدح فأجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بأن المجلة تعرضت للماركسية كنظرية علمية وقد أثبتت فى مقالات متعددة الأساس العلمى النظرى للماركسية . هذا الأساس الذى يدرس الآن فى الجامعة فى معهد الصحافة بكلية الآداب وبعض أقسام كلية الحقوق .

ثم استجوبه المحقق بخصوص المقالة المعنوّنة «ثورة أكتوبر» التى كتبها وهى خاصة بثورة روسيا الاشتراكية وفيها مدح للنظام السوفيتى والطبقة العاملة ووصفت هذه الطبقة انها هى الطبقة التى

تستطيع أن تحمل الشعلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن ترتشى .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله - المجلة مدحت وتمدح التيار الديمقراطى الذى ساد معظم بلاد العالم عقب هزيمة الفاشية وقد كتبت المجلة صفحتين بعد انتصار العمال فى انجلترا تظهر من الناحية النظرية هذا الحادث الديمقراطى ، فهى إذا مدحت الديمقراطية بشكل عام فليس من أهدافها أن تختص ديمقراطية دون غيرها بالثناء ، والمجلة كتبت فى مناسبات عدة منها ذكرى الثورة الفرنسية ومنها ذكرى تصريح فبراير فى مصر ومنها ذكر وعد بلفور وفى هذه المناسبات وغيرها كانت تظهر الجانب المناهض للاستعمار

وعاد المحقق فذكر انه جاء بالمقال أنف الذكر العبارة الآتية : « هذه الثورة أى ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى النهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة » مما يستفاد منه ان الاشتراكية هدف .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله : الاشتراكية هنا معناها الحريات الديمقراطية كما عبّرت عنها مقررات المؤتمرات الدولية الأخيرة فى طهران ومالطة وسان فرانسيسكو وهدفت الى تأمين حياة الفرد والشعوب ضد الخوف والجهل إذ هدفت الى رفاهية الشعوب

فتساءل المحقق عما إذا كانت هذه المؤتمرات قد أسمت هذه الأشياء لفظ الحرية الاشتراكية فأجاب بأنها استعملت كلمات مرادفة للاشتراكية مثل عبارة « المصلحة العامة الجماعية » . وفى هذا المعنى كتبت الفجر الجديد .

فسأله المحقق : إذا كانت المؤتمرات الدولية قد أخذت بعبارة المصلحة العامة الجماعية فلم اخترت فى التعبير عنه بالمجلة لفظ الاشتراكية .

فأجاب : لأن الاشتراكية إذا اقتصرت على معانيها وهى تأمين الفرد من الفقر والمرض والخوف واستهداف المصلحة العامة للمجتمع فهى تهدف تماماً لمعنى الكلمة

ثم سأله المحقق عن مقاله الذى نشره بالعدد الثالث عشر فى الصفحة الثالثة بامضائه وعنوانه « تراثنا الوطنى بين حُماته وأعدائه» والذى ذكر فيه الثورة المصرية وأسفت أن ثمراتها لم تقسّم قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وقلت ان من نتائجها ان شرد الاشتراكيون المصريون فأجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله – ان هذه حقيقة ذكرت فى كتب التاريخ ومنها كتاب الاستعمار البريطانى فقد قال هذا الكتاب : ان حزب الوفد لما ولى الحكم بطش بمواطنين مصريين منهم الاشتراكيون ، وهم على الأغلب الديمقراطيون الذين كانوا يريدون توسيع الحقوق الديمقراطية .

وأخيراً واجهه المحقق بتحريات رجال البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويج النظام الشيوعى فى مصر ويعمد من هذا الى قلب نظام الحكم ، فنفى ذلك قال هذا غير صحيح بالمرة وإنما اعمل فى الفجر الجديد وفى كتبى ومنها مشكلة قناة السويس التى ظهرت فى سنة ١٩٤١ وكتاب كرومر فى مصر الذى ظهر فى ظل الرقابة وكتاب الاستعمار البريطانى فى مصر الذى يطبع الآن وفى مقالاتى عن الحركة الوطنية أعمل كوطنى ديمقراطى يريد توسيع الحقوق الديمقراطية ولا أهدف الى قلب نظام الحكم .

ثم استجوبت النيابة العامة بعد ذلك المهندس صادق سعد ، فسألته عن مقاله المنشور بمجلة الفجر الجديد عن « ثورة أكتوبر» التى تضرب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية .

فأجاب بأنه يؤيد المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية ، وأقصد بالمنهج العلمى الدراسة العلمية للمجتمع وتطوره ،

وقد اعترفت الثورة الروسية بحقوق القوميات ومنها الحقوق السياسية والاقتصادية الأمر الذى أدى الى تحسّن الانتاج ورفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وهذه هى الحرية الاشتراكية التى أقصدها .

ولما واجهه بتحريات البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويج المذاهب الشيوعية وقلب نظام الحكم رد بأنه يعمل على استقلال مصر ضد الاستعمار الأجنبى وعلى اشاعة الحقوق الديمقراطية للشعب المصرى .

ثم استجوبت النيابة الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر ان له ميولاً اشتراكية وان المبادئ التى يعتنقها فى هذا الصدد ان الاشتراكية عبارة عن توسيع الديمقراطية وكفالة حرية الرأى والعقيدة واجراء الاصلاحات الاقتصادية التى تعود بالفائدة على المجموع وتحقيق الديمقراطية السياسية ، وأقصد بالاصلاحات الاقتصادية تعميم الصناعة فى مصر وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب رؤوس الأموال ، وهذا هو انسب تطبيق للاشتراكية فى مصر . والحقوق الديمقراطية هى حق الفرد فى ابداء رأيه بحرية ومنع اعتقاله أو القبض عليه دون وجه حق .

ولكن المحقق نبهه الى أن هذه الحقوق موجودة فعلاً فى القوانين المصرية ، فأجاب بأنه يقصد أن هناك عيوباً فى التطبيق ، كما انه رغب فى توسيع نطاق هذه الحقوق ، إذ انى اعتقد ان حرية الفرد ليست مجرد حرية فكرية وإنما هى حرية اقتصادية وسياسية . والحرية الفكرية معناها ان الانسان يعتقد المبدأ الذى يشاؤه ، والحرية السياسية أن يكون للانسان كلمة فى سياسة بلاده ، والحرية الاقتصادية أن يكون لكل انسان الحق فى العمل ، وأعتقد أن الحرية الاقتصادية غير مكفولة فى القوانين المصرية لأن كل انسان ليس له الحق فى العمل ، وكذلك الحرية السياسية غير مكفولة الكفالة الكافية لأنه ليس لكل انسان الحق فى اعتناق ما يشاء من النظريات أو النظم السياسية .

وعندما سأله المحقق ما إذا كان ينعى على القوانين المصرية

قصورها عن هذا الغرض أجاب بالايجاب ، وعندما سُئل عن الطريق الذى يريد أن يسلكه لهذا الغرض ، أجاب الطريق الديمقراطى . فواجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى انه يعمل على قلب نظام الحكم فنفى ذلك .

وعقب انتهاء الاستجواب أمر المحقق بالقبض على كل من أحمد رشدى صالح وصادق سعد ونعمان سعد الدين عاشور وحبسهم أربعة أيام احتياطياً .

وفى صباح يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أعيد سؤال الأستاذ أحمد رشدى صالح والمهندس صادق سعد والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور بمعرفة وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ امام الخريبى .

وقد استفسر المحقق من الأستاذ أحمد رشدى صالح عن تاريخ التصريح له باصدار مجلة الفجر الجديد ، فذكر ان ذلك كان فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ . فسأله المحقق عما إذا كان يدين بالمبادئ الاشتراكية ، فأجاب بأنه سبق أن سُئل فى التحقيق السابق هذا السؤال وأجاب ان البرنامج الذى يعبّر عن عقيدته الاجتماعية والسياسية موضح فى مقالاته بالفجر الجديد وفى كتبه ، وخلاصته انى أستهدف توسيع الديمقراطية ورفع مستويات الطبقات الشعبية واشاعة الحريات السياسية وخاصة حرية الفكر وقبل هذا أو بعده التحرر من الاستعمار الانجليزى ، فإذا سميت هذه المبادئ بالمبدأ الاشتراكى فأنا أدين به .

ثم واجهه المحقق بما جاء فى إحدى مقالاته المنشورة بمجلة الفجر الجديد بعنوان « تراثنا الوطنى بين حُماته وأعدائه – جاء بها – والواقع ان جماهير شعبية كثيرة ساهمت فى هذه الثورة مساهمة فعالة فلما انتهت لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وإنما كان نصيب الطبقة البرجوازية أكبر نصيب فأصدر الدستور . وفى جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة وأوجد البرلمان فما دخله عضو من الطبقات الشعبية ، وسأله المحقق عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله : أنا أستقرئ واسجلها تاريخياً ففى ذكرى لنتائج الثورة المصرية استعرضت بعد هذه الفقرة ما عنيته بها فقلت لعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامى الذى أشعلته فى ثورتها ان الفلاحين قد حرموا حق تكوين النقابات وان عطل قانون انتخاب العمد ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذى نادت به جموع الفلاحين والثائرين فى الثورة العرابية ، أى اننى قصدت الى ابراز أن الثورة المصرية التى قام بها الشعب ضد الاستعمار واشتركت فيها جموع العمال والفلاحين والمثقفين وكبار ملاك الأراضى والرأسماليين قد انتهت الى حالة نال منه فريق أكثر مما نال الفريق الآخر ، هذه هى الحقائق التاريخية . ولا يفهم من ذلك مطلقاً انى أنتقد مواد الدستور لأن كون بعض الفئات استفادت أكثر من غيرها من تطبيق الدستور لا يعنى ان الدستور فى ذاته فيه مطعن ولذلك فإننى أطالب بأن يتمتع المصريون جميعاً بالحقوق الدستورية كاملة . وأما عن قولى « فأصدر الدستور فى جوهره ضمانات عظيمة للطبقة البرجوازية » فلا يعتبر انتقاداً للدستور وإنما اقيّمه ، اى اننى لا أنقده فأظهر معانيه فقط ، وليس معنى قولى هذا ان ليس بالدستور ضمانات عظمى للطبقات الأخرى وهذا واضح من سياق تمجيدى للثورة المصرية والنظام البرلمانى الدستورى - وأما عن سبب العيوب التى ظهرت بعد تطبيق الدستور فيرجع الى ان القوانين التى صدرت استناداً الى الدستور لم تسايره فى مستواه واتساعه فمثلاً الدستور ينص على حرية الفكر فى حدود القانون بينما قانون المطبوعات الذى يعمل به صدر فى سنة ١٨٨١ أى قبل صدور الدستور بأربعين عاماً ، ومثلاً نص فى الدستور على أن حق الانتخاب والترشيح مكفول لكل مصرى فى حدود القانون بينما وضع حد للترشيح فى مجلس الشيوخ ، والذى اقصده بالذات هو ان القوانين المستندة الى الدستور تضع حدوداً هى التى انقدها وأريد أن توسع هذه القوانين .

ثم سأله المحقق عما يعنيه من قوله ان الاشتراكيين المصريين شردوا . فأجاب بأنه قد سئل هذا السؤال فى التحقيق السابق فقال ان هذه حقيقة تاريخية ذكرها الأستاذ محمد رفعت بك فى مذكراته عن مصر وكذلك ذكرها بالنص « اميل بيرنز» عضو حزب العمال البريطانى فى كتابه الاستعمار البريطانى فى مصر ، وقلت ان هؤلاء الاشتراكيين الذين شردوا أوردتهم كحقيقة تاريخية فقط .

كما سُئل عن سبب نشره لمقال « ثورة اكتوبر» مذيلاً باسم أحمد سعيد رغم ان فى هذا المقال تحبيذاً للشيوعية ، فأجاب بأن نشر هذا المقال وغيره بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وهى كغيرها من الأحداث التاريخية العامة قد تعرض لها الفجر الجديد ، فقد كتبت الفجر الجديد مقالات عن الثورة الفرنسية قبل هذا ومجدتها ، فالتعرض للثورة الاشتراكية كان على أساس أنها حدث تاريخى هام يهم جمهور القراء أن يعرفوا جوانبه المختلفة خاصة ونحن فى أعقاب حرب انتصر فيها الحلفاء وعلى رأسهم انجلترا وأمريكا وروسيا السوفيتية .

ولكن المحقق أشار الى أنه قد وردت عبارات فى مقال ثورة أكتوبر تدل على أن الناشر يمجد ويحبذ المبدأ الشيوعى ، فقد جاء فى هذه المقالة « وقد أظهر النظام السوفيتى منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الانسانية التى لا يمكن أنَ ترتشى » .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله – أعتقد ان هذا المقال واحد من عشرات بل مئات المقالات والكلمات التى قيلت عن روسيا خاصة بعد الحرب الأخيرة وفى أثنائها والتى انصب معظمها على النظام والتى قالها رجال لا يحبذون الشيوعية من أمثال تشرشل ومن رجال مسئولين أخرين عرفوا بكراهيتهم للمبادئ الشيوعية . ثم ان هذه الفقرة تقريرية وتستطيع أن نرجع الى مثلها أو اكبر فى كتب

أسقف كنتبرى وهو من رجال الدين فى انجلترا ومعروف أيضاً انه لا يحبذ المبادئ الشيوعية والذى تباع كتبه هذه فى مصر وهى تحمل أوصافه للنظام السوفيتى ، وهذه الكتب توجد فى مكتب الجامعة .

ولكن المحقق أصر على ان مما يؤيد تحبيذ رشدى صالح للمبدأ الشيوعى نشره لمقال معنوّن « ستالين فى الثورة الاشتراكية » والمذيّل باسم نعمان عاشور ، فقد جاء فى هذا المقال العبارة الآتية « فى سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب وأقرت الأخذ ببرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وكانت شمس اكتوبر قد أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برياسة لينين ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس عن الحرية التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للانسان حياة كريمة على الأرض . وبنجاح الثورة الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد وأشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبدو من الشرق .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح بقوله : ان هذه المقالة استعراض تاريخى لحوادث الثورة يبدأ من سنة ١٩١٤ ويتقصى الحوادث المختلفة فى روسيا حتى وقوع الثورة الاشتراكية وقد قصد به كما هو واضح من سياقه أن يعطى صورة تاريخية لما حدث ، ولا أظن ان هذا المقال يحمل أى تحبيذ للشيوعية ، فهو يبدأ باعلان الحرب سنة ١٩١٤ وبموقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه الحرب وبنشوب المظاهرات ويثنى بقيام حكومة كرينسكى الديمقراطية ويعرض الى وصول لينين من المنفى ثم يستطرد الى انشاء مجلس السوفيت وبرلمانات فى مناطق الحدود والوسط يشير الى موقف ستالين من هذه

الأحداث جميعاً ، هذا هو جوهر المقال فإذا استعمل الكاتب استعارات في الفقرة موضوع المؤاخذة ، فإنه قد استعمل في بقية المقال نفس الأساليب ، فقال مثلاً حينما دقت طبول الحرب الاستعمارية تقدمت الجيوش نحو خندق الجنود وأطفئت أنوار أوربا المتأججة ... الخ .

ولكن المحقق استمر على اصراره من ان الفقرة التى أوردها فى سؤاله السابق لا تعتبر سرداً تاريخياً وإنما هى من عمل كاتب المقال وفيها تحبيذاً ظاهر للمبدأ الشيوعى .

وقد أوضح الأستاذ أحمد رشدى صالح ان هذه الفقرة تقول : كانت شمس أكتوبر قد أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين » . فهذه حقيقة . ثم ورد بالمقال « وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان» فواضح ان الكاتب يعنى بعبارة «يبدأ تاريخ الفقراء من اليوم» ان حقيقة جديدة من التاريخ قد ولدت تماماً كقول المؤرخين ان تاريخ الرأسمالية قد بدأ مع الثورة الفرنسية فهذه حقيقة تاريخية وضعها الكاتب فى استعارة قريبة جداً من الحقيقة وعبارة تحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للانسان حياة كريمة على الأرض ، وواضح ان الكاتب قد قال ان ثورة الاشتراكية كانت حلم أجيال من النفوس البشرية ، ومن درس التاريخ يعرف ان الانسانية بعد عهد أفلاطون الى الآن وهى تحلم بتحقيق الاشتراكية . ثم ان الكاتب قال حلم الأجيال من النفوس البشرية ولم يقل حلم كل الناس فهذا نوع مما يفكر فيه الناس ويقرره المؤرخون، وأما جملة تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتقيم للانسان حياة كريمة على الأرض فقد انصبت على هذه الأجيال من النفوس الحرة . وأما قول الكاتب التاريخ البشرى السحيق ، فلا بد أنه عنى فى التاريخ الماضى، وأما نشدان الحق والخير والحياة الكريمة

على الأرض فكانت من أهداف الحالمين باقامة الاشتراكية ، أى أن الكاتب فى كل هذه الفقرة حسب كلامه انصب على حلم الاشتراكية قبل قيامها . أما جملة بنجاح الثورة الاشتراكية البروليتارية دخلت الانسانية فى عصر جديد فيعنى بالضبط ان مرحلة لم تكن موجودة قبل قيام الثورة الاشتراكية قد بدأت ، أما جملة أشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبدو من الشرق ، فمرتبط بالرد الذى قيل أعنى انه قال أشرقت شمس أكتوبر وبدأت مرحلة جديدة وأشرف ليل الراسمالية على النهاية وبدأ نهار الاشتراكية فى البزوغ والشمس تبدو من الشرق ، كل هذا فى روسيا إبان الثورة الاشتراكية . وأما استعمال كلمتىّ نهار الاشتراكية تبزغ والشمس تبدو من الشرق ، فواضح ان الشرق هنا هو روسيا كما هى معروفة لكثير من علماء السياسة وأيضاً واضح الاستعارة فى كلمتىّ نهار والشمس والشروق من الشرق .

وعقب الانتهاء من استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح للمرة الثانية ، بدأ المحقق فى استجواب المهندس صادق سعد للمرة الثانية التى قرر أنه يكتب فى كل عدد من أعداد مجلة الفجر الجديد من غير أجر ، وان هدفه من ذلك هو البحث العلمى وخدمة الوطن ، وعندما سُئل عن اعتناقه مبدأ اجتماعى معيّن ، أجاب - أعتقد أن حالة المجتمع المصرى السيئة الآن ترجع بشكل رئيسى الى قبضة الاستعمار على جميع نواحى الحياة فى مصر اقتصادية واجتماعية وسياسية وان تحسين هذه الحالة إنما يأتى أولاً وقبل كل شىء برفع مستوى الطبقات الفقيرة وبتوسيع الديمقراطية .

وعندما سأله المحقق عن الوسيلة التى يراها موصلة الى رفع مستوى الطبقات الفقيرة ، أجاب بأن الوسيلة التى أؤيدها وأدعو اليها لها ناحيتان مرتبطان الأولى نقل الاحتكارات الكبرى الى ملكية الدولة مثل شركة المياه والترامواى والنور والبنك الأهلى وتمكين الدولة من مراقبة

الانتاج الكبير وتوجيهه مثل تحديد زراعة القطن وانتاج النسيج والسكر ، والثانية اجتماعية وسياسية أى الاعتماد على الطبقات الفقيرة ومنظماتها فى الحكم السياسى والتشريع والدفاع عن البلاد ، ويمكن ادراك نظرتى الى المجتمع المصرى والطريقة التى أدعو اليها للنهوض به من مجموعة المقالات التى نشرتها فى مجلة الأسبوع ومجلة الفجر الجديد ومن كتابى مشكلة الفلاح ومأساة التموين الذى ظهرا خلال هذه السنة .

وعندما سُئل : هل معنى هذا أنك تدعو الى إلغاء الطبقات ، أجاب : أدعو الى تحسين حالة الطبقات الشعبية الفقيرة وهى الغالبية الكبرى فى المجتمع المصرى والى محاربة قبضة الاستعمار على بلادنا تلك القبضة التى اعتبرها السبب الرئيسى لمشاكلنا جميعاً . وأنا لا أدعو الى الغاء الملكية الفردية وإنما أطالب بنقل ملكية الاحتكارات الكبرى الى الدولة ، كما انى أوضحت فى كتابى مشكلة الفلاح مطالبتى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فداناً ، كما أيدت مشروع خطاب بك فى مقالة لى فى الفجر الجديد .

وأما عن نشره فى مجلة الفجر الجديد عن ثورة أكتوبر ، فقد قرر انه كتب هذا المقال بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وقد قصد أن يحلل حدثاً تاريخياً علمياً وقد ظهر هذا المقال فى العدد الثالث عشر من مجلة الفجر الجديد بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد سأله المحقق عن تفسيره لما جاء فى هذا المقال من ان النظام السوفيتى قد أظهر منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الطبقة الانسانية التى لا يمكن أن ترتشى فقرر أن هذا لا يخرج عن اقرار علمى لحوادث وقعت وأشياء وجدت ، فالطبقة العاملة كانت فى طليعة الحركات التحريرية التى قامت فى أوربا ضد الاستعمار النازى وفى طليعة المجهود الحربى الذى بذلته الدول الحليفة وهى تكون الأغلبية الكبرى من الاتحاد السوفيتى . وقد أبرزت فى هذا المقال دور الطبقة العاملة فى الكفاح التحريرى .

وقد اعتبر المحقق ان مما يؤيد تحبيذ وترويج صادق سعد للمبدأ الشيوعى ما ذكره فى هذا المقال من أن ثورة اكتوبر ذات مغزى أوسع وأعمق مما يحاول أن يلصقه بها الرجعيون فهى تؤكد للشعوب ان الحصول على الحرية ممكن وان الحرية ليست بعيدة عن البشرية وان ثورة اكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة . فرد صادق سعد على ذلك بقوله - انه ليس فى هذه الجملة ترويج للاشتراكية فقد ذكرت الحرية الاشتراكية ثم فسرتها بالحرية الكاملة ، وقد ذكرت فى محضر التحقيق السابق ان المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع منصب على تحسين الانتاج ورفع مستوى الطبقات الشعبية ، كما أقصد بلفظ الحرية الكاملة بشكل رئيسى تحرر القوميات من الاستعمار الأجنبى . كما ذكرت فى هذا التحقيق انه فى ظل النظام القيصرى الروسى كانت توجد قوميات متعددة مظلومة وانها الآن تتمتع بحرية كاملة فى اقتصادها وادارتها وثقافتها .

فسأله المحقق هل معنى ذلك انك لا ترى التخلص من الاستعمار إلا بانتصار المبدأ الاشتراكى أو الشيوعى ، فأجاب - بأنه يرى ان التخلص من الاستعمار لن يتأتى إلا إذا تمتعت الطبقات الشعبية بحريات ديمقراطية واسعة ومستوى مرتفع فى معيشتها وانه قد أوضح ذلك فى العديد من مقالاته ، ومقتضى ذلك أن تبيح الدولة تأسيس النقابات للعمال الزراعيين وعدم إلغاء النقابات العمالية أو تحديد نشاطها وعدم استبداد صاحب الأرض بمستأجريها وعدم فرض شروط مالية للتصريح باصدار الصحف أو للترشيح فى الانتخابات المختلفة النيابية والقروية والبلدية .

ثم استجوب المحقق بعد ذلك الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور للمرة الثانية ، فقرر انه يؤمن بالديمقراطية ، وذكر ان المقال الذى كتبه فى مجلة الفجر الجديد عن دور ستالين فى الثورة الاشتراكية ، وانه لا

يخفى ان روسيا أصبحت الآن من الدول الحليفة وليس هناك ما يمنع من كتابة مقال عن زعيم دولة حليفة .

غير ان المحقق رأى ان هذا المقال لم يكن مجرد سرد تاريخ حياة ستالين بل انه تضمن تحبيذاً وترويجاً للمذهب الشيوعى ، فأنكر الأستاذ نعمان عاشور هذا النظر .

فسأله المحقق عما يعنيه من قوله انه قد قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقق فى النهاية حلم الأجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتضمن للانسان حياة كريمة على الأرض ، وبنجاح الثورة الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد وأشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية ، وها هو نور الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبدو من الشرق .

وقد رد الأستاذ نعمان عاشور على ذلك بقوله – ان عبارة من اليوم وما بعده قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان يجب تفسيرها على أساس المضمون الكلى للمقال ، فواضح من سياق هذا المقال انه عرض تاريخى علمى لحقائق تاريخية ثابتة ، فمن المعروف علمياً ان وسائل الانتاج فى روسيا انتقلت الى يد الدولة وبذلك ، انتفى وجود من يملكون وسائل الانتاج أو من يشتغلون فيه فأصبح الانسان لا يستغل الانسان وهذه مسألة علمية معروفة . أما عبارة وتحقق فى النهاية حلم أجيال ... فقد كتبت هذا المقال بأسلوب أدبى فاستعملت هذا التشبيه للتعبير عما كتبه المفكرون والفلاسفة منذ أفلاطون حتى الآن . وأما عبارة بنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد فهى شرح لحقائق تاريخية ، فالمعروف أن التاريخ الانسانى مراحل والمرحلة التى حدثت فيها هذه الثورة ليست هى المرحلة التى حدثت فيها الثورة الفرنسية مثلاً ، فإذا قلت ان هذه الثورة تعبر عن مرحلة جديدة فهو من باب التحليل العلمى التاريخى .

وأما عن عبارة أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً ، فهذا التشبيه اختتم به هذا المقال للتعبير عما حدث فى روسيا وهو أيضاً من الحقائق التاريخية ، وأما عبارة الشمس تبدو من الشرق فهى خاتمة تفيد ان الاشتراكية نجحت فى روسيا نتيجة للثورة التى عرضت لها عرضاً علمياً صرفاً فى طول المقال وكان من المحتم ان اختم المقال بهذه الجملة لأنى عرضت فى سياق المقال لوجهتىّ نظر مختلفتين ، وهو لا يعدو أن يكون تشبيهاً معبراً عن ذلك .

وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ وبعد عرض وكيل النيابة المحقق الأوراق على رئيس النيابة قرر الافراج عن المتهمين الثلاثة : أحمد رشدى صالح وصادق سعد ونعمان سعد الدين عاشور إذا دفع كل منهم ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

ولما كانت قائمة الأسماء التى تقدمت بها وزارة الداخلية الى النائب العام فى العاشر من يوليه سنة ١٩٤٦ والتى أصدر أمراً بتفتيشها فى ذات التاريخ قد تضمنت أسماء كل من الأستاذ أحمد رشدى صالح والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور والمهندس صادق سعد وتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، فقد استجوبوا بمعرفة النيابة وصدرت أوامر بحبسهم احتياطياً .

وقد نفى الأستاذ نعمان عاشور فى التحقيق الذى أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/١١ تهمة الترويج للمذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية وقرر انه يحترم الدستور وان هذه التهمة توجه اليه من وقت لآخر وكلها باطلة ولا أساس لها .

كما نفى الأستاذ أحمد رشدى صالح فى محضر تحقيق النيابة الذى حرر فى ذات التاريخ مثل هذا الاتهام ، وأوضح انه سبق أن حقق معه فى مثل هذا الاتهام وأفرج عنه ولا يعرف ما تم فى هذا التحقيق .

وبتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٤٦ أعيد سؤال أحمد رشدى صالح وسُئل عن عضويته فى جماعة نشر الثقافة الحديثة ، فقرر انه ليس عضواً بها الآن ولكنه كان عضواً بها خلال سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٥ وان هدفها هو نشر الثقافة الحديثة بواسطة القاء المحاضرات واصدار الكتب ، والذى يذكره انها لم تتناول شيئاً عن الشيوعية – وسُئل عن ملاحظاته على نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى وعلى نظام الملكية الفردية الذى نص عليه الدستور ، أجاب : ان ما كتبته من مقالات وما أصدرته من كتب يدل بوضوح على أنى أدعو دائماً الى رعاية الدستور وتدعيم الحكم النيابى الديمقراطى المبنى عليه وليس لى ملاحظات على الملكية الفردية .

كما سُئل عن المراكز التى شغلها فى جماعة نشر الثقافة أجاب : انه كان عضواً فى مجلس الادارة لحوالى ستة أشهر . وعن سبب تركه هذه الجماعة ذكر أنه انصرف عنها فى سنة ١٩٤٥ لتحسين حالته المالية فعمل فى مكتب الانباء الحديثة الأمريكى وملء اسطوانات الدعاية الأمريكية بالاضافة الى عمله الرئيسى فى الاذاعة التى التحق بها فى أكتوبر سنة ١٩٤١ واستقال منها فى يونيه ١٩٤٥ بعد أن انشأ مجلة الفجر الجديد فى مايو سنة ١٩٤٥ .

وعندما واجهه المحقق بما جاء فى تحريات البوليس السياسى من أن الغرض الذى يرمى اليه من اصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية المتطرفة وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى واثارة حرب الطبقات ، قرر ان مقالاته الثلاثة والأربعين التى نشرها فى مجلة الفجر الجديد تظهر انه يدعو الى استقلال مصر واحترام الدستور وأنه لا يوجد مقال واحد من بينها فى غير هذه المواضيع ، أما عما نشرته المجلة من أخبار تتعلق بالعمال ، فقد تم نشر مقالات عن مطالب العمال النقابية ولم تتعرض لغير هذه المطالب فى شىء يتصل بحركات العمال، وكان يأتينا فى بريد المجلة خطابات نقابية بمطالب مختلفة كتعديل ساعات العمل وهذه المطالب كان ينشر معظمها فى الجرائد اليومية .

كما قرر انه لم يلحظ بالمقالات التى كانت تنشر بالمجلة ويطلع عليها أى شىء يتعلق بالغاء الملكية الفردية او تغليب طبقة العمال على طبقة أصحاب الأعمال وقرر ان المجلة كانت تصدر نصف شهرية واستمرت كذلك لمدة ستة أشهر ثم أصبحت تصدر اسبوعياً نتيجة لزيادة نصيبها من ورق التموين .

وقد واجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى التى تفيد ان اذاعة المجلة لأخبار العمال ونشرها مقالات عن أطماعهم وتأييد المجلة للعمال فى حركاتهم هى من أسباب الرواج ، فرد على ذلك بقوله ان كشوف التوزيع تدل على كذب تقارير البوليس السياسى إذ أن مصدر الرواج كان فى الأقاليم حيث لا توجد تجمعات عمالية إنما يوجد مثقفون .

وقد واجهته النيابة العامة بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ٢١/١٠/١٩٤٥ ان المجلة نشرت بعددها الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ نص نداء لجنة العمال للتحرير بتوقيع محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان ومحمود محمد ومحمد مدبولى ومحمود حمزه ، وانه نشر بنفس العدد مقالاً بعنوان « بل قيادة شعبية » من تأليفه تضمن طعناً فى الرأسمالية فطلب أن يواجه بالمقال .

كما واجهته النيابة العامة بتقرير هذا القلم المؤرخ ١٩٤٥/١١/٢٣ بأنه كان يقوم بتأليف جمعية شيوعية تحت ستار انها جمعية ديمقراطية باسم جمعية أصدقاء الفجر الجديد . فأجاب بقوله انه فعلاً قام ببعض خطوات نحو انشاء جمعية ثقافية بهذا الاسم ولم يكن لها أى اتجاه سياسى شيوعى ولا ديمقراطى وقد توقفت هذه الخطوات لعدم وجود أعضاء . وقد فكرت فى انشاء هذه الجمعية بقصد تزويد الفجر الجديد بمقالات لنقص عدد المحررين بالمجلة .

وسأله المحقق عما ورد بذات التقرير من أن المجلة نشرت بالعدد الثالث عشر مقالات تحت عنوان ثورة أكتوبر ، ستالين فى الثورة

الاشتراكية ، شاعر الثورة الاشتراكية فلاديمير ماياكوفسكى ، صورة من حياة لينين ، تراثنا الوطنى بين حماته وأعدائه . وقد انتهى التقرير الى ان هذه المقالات تتضمن تحبيذاً للأنظمة السوفيتية واثارة لطبقات العمال والفلاحين . فأجاب بأن النيابة قد سبق وحققت معه فى ثلاث من هذه المقالات فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأطلق سراحه بعد احتجازه عشرة أيام .

وقد سأله المحقق عما جاء فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ من انه نقل مقر الادارة الى مكان متسع وانه كان يفكر فى اصدار مجلة الفجر الجديد كجريدة يومية يشترك معه فى تحريرها بعض الأعضاء المتفقة معه فى ميوله الشيوعية وان تكون هذه الجريدة اليومية لسان حالكم ، فأجاب انه فعلاً نقل مقر المجلة عدة مرات إلا أن بقية ما ورد فى تقرير القلم السياسى لا صحة له اطلاقاً .

كما واجهه المحقق بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ ان مقالاً نشر بالعدد الصادر فى ١٥ مايو ١٩٤٦ بتوقيع محمد كمال تضمن عبارات مثيرة ، فقرر ان هذه قصيدة وليست مقالاً وطلب أن يواجه بها .

ثم طلب منه المحقق أن يذكر شيئاً عن المقالات التالية : ١- نتهم الاستعمار وشركاه ، ٢- هذه الوزارة يجب أن تستقيل ، ٣- نريد حكومة ديمقراطية ، ٤ - وحدة المواطنين هى الهدف ، ٥- يخدعون الشعب بكلمات الحرية الوطنية الديمقراطية ، ٦- بوادر خطرة ، ٧-الوطن ولحن المجاهد ، ٨- لنتحد فى المطالبة بحكومة ديمقراطية ، ٩- أيها العمال قاوموا محاولات التفرقة . وقد ذكر الأستاذ أحمد رشدى صالح فى خصوص هذه المقالات ان كلها ما عدا الأخيرة من كتابته وطلب مواجهته بها .

ثم سألته النيابة العامة عما ورد فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ من ان اجتماعاً كان مزمعاً عقده دعت اليه رابطة فتيات

الجامعة والمعاهد وأسرة الفجر الجديد ولجنة نشر الثقافة وأسرة تحرير أم درمان ودار الأبحاث العلمية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩٤٦ بدار - الأبحاث العلمية ، فهل تذكر شيئا عن هذا ؟ فأجاب : تسلمت برقية بصفتى رئيس تحرير الفجر الجديد من الدكتور خليل البديرى عضو اللجنة العليا بفلسطين وقد أرسل مثلها الى جميع المجلات الوطنية وحزب الوفد والحزب الوطنى طبقاً لما جاء فى رأس هذه البرقية ، ومضمون هذه البرقية الذى نشرته مجلة الفجر الجديد طلب المساعدة من الهيئات والصحف الوطنية لعرب فلسطين فى سعيهم لعرض قضيتهم على مجلس الأمن ، فنشرت هذه البرقية ودعوت الى عقد اجتماع وطنى ودعوت هيئات أخرى غير التى أشرت اليها ولكن الاجتماع صودر بدعوى انه اجتماع عام لم يأخذ تصريحاً . وقد أبلغنى المحافظ كتابياً بأمر المصادرة لعدم اخطار المحافظة بالاجتماع وكنا نظن انه مادامت الدعوة ستوزع على أعضاء هذه الجمعيات فقط ان الاجتماع سيكون خاصاً .

ثم سُئل فى الكتاب المعنوَن « دفاع عن فلسطين» وعما إذا كان من تأليفه ، فذكر ان هذا الكتاب تضمن مجموع الكلمات التى كانت ستلقى فى الاجتماع المشار اليه وكانت كلمتى المنشورة فيه عن الحركة الوطنية الفلسطينية وباقى الكلمات هى أيضاً عن الحركة الوطنية وضد الاستعمار والصهيونية وكان المتفق أن يلقيها على التوالى عبد الرحمن الناصر ومصطفى كمال العيوطى ولطيفة الزيات وصادق سعد وسعيد عبد المعطى خيال وعبد الرحمن الشرقاوى وعبده دهب حسنين .

وواجهه المحقق بما هو ثابت من تحريات البوليس السياسى انه على اتصال بلجنة نشر الثقافة الحديثة ودار الأبحاث العلمية وهنرى كوريل الشيوعى المعروف وعبده دهب رئيس مجلة تحرير أم درمان الشيوعية ، فأجاب : هذا غير صحيح لأنى تركت لجنة نشر الثقافة من سنة ونصف ومنذ هذا التاريخ لم اذهب الى هناك ولم ألق محاضرة فيها،

وأما دار الأبحاث فقد ذهبت اليها فى السنتين أو الثلاث الماضية مرتين أو ثلاث على ما أذكر ، وكوربيل لم أره إلا فى سجن الاستئناف فى هذه القضية وعبده دهب ليس لى به اتصال اطلاقاً وكنت أحب ان أواجه بأدلة على وجود هذا الاتصال .

وكان قد ضبط بمنزل الأستاذ أحمد رشدى صالح أوراق كرتون بشكل بطاقات تعرف اصطلاحاً بفيشات ومثبت عليها مقتبسات من كتب مختلفة ، وقد سئل عن هذه الفيشات وعددها ٤١ صفحة فى التحقيق الذى أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٤ - وعما إذا كان مؤلفها ، فقال : ان هذه الأوراق بخطى وهى مذكرات خاصة وهى تلخيص لبعض الكتب وانه قد حررها من سنتين أو سنة ونصف إذ كان يزمع نشر كتاب بعنوان : ما هى الديمقراطية .

وبتاريخ ٢ اغسطس ١٩٤٦ نوقش بالتفصيل فيما ورد بهذه الفيشات ، فقد جاء فى الصفحة التاسعة ان الديمقراطية البرجوازية مختلة فاسدة فيها طغيان الفرد على الفرد وظلم الطبقة للطبقة فسئل عما يقترح علاجاً لما ذكر عن الطبقات ، فأجاب - ان هذا البحث العلمى لم تتح له العلانية بأى شكل من الأشكال وهو كما هو واضح يتناول نظرى لماهية الديمقراطية وليس عندى اقتراح بالنسبة لعلاج ما تعرضت له صفحة تسعة .

ثم أوضح المحقق للأستاذ أحمد رشدى صالح انه بعد استعراضه لكيفية بدء الديمقراطية الحديثة والثورة الفرنسية ذكر فى الصفحة ١٦ ان « بابوف» وتلاميذه يرون ان ما تدعو اليه البرجوازية من حرية واخاء ومساواة لن تقوم مادامت هناك فوارق اقتصادية بين الطبقات لأن هذه الفوارق تسبب اختلافاً فى الميزات الاجتماعية وكانوا يرون ان واجب الشعب أن يتسيد ولكن لا على أن تكون سيادته السياسية غاية لذاتها بل وسيلة الى المساواة الاقتصادية . وهذه هى البذرة الأولى للاشتراكية. وأضاف المحقق انه يبين من ذلك انك استطردت فى سياق هذا البحث الى

الاشتراكية . فرد على ذلك بقوله : رأى « بايوف» وغيره ممن يمثلون مدرسة فكرية ظهرت فى أوائل القرن التاسع عشر حقيقة سردتها وكان لا بد فى الكلام عن نشوء الديمقراطية الفرنسية أن استطرد الى هؤلاء المفكرين بوصفهم أصحاب آراء كانت موجودة أنئذ كباحث علمى استقرأ التيارات المختلفة وقد ذكرت بالفعل هذه التيارات المتضاربة كما ذكرها عشرات الكتاب ممن تعرضوا للديمقراطية الحديثة فى نشأتها ، وقد جاء ذكر « بايوف» عرضاً أثناء الحديث وفى الصفحة السادسة عشر مما يدل على أن رأيه ثانوى جداً فى البحث .

ثم سأله المحقق بعد ذلك عما ورد فى صفحة ٢٢ فى نظام الراسماليين انه إذا قامت حرب انخرط أبناء الشعب فى القتال وفى السلم يدفعون ضرائب باهظة تكفى للصرف على مستلزمات الامبراطورية ثم إذا جاء دور الحقوق والأنصبة كان نصيب البرجوازيين نصيب الأسد وحظ الآخرين الفتات ، الى أن جاء فى صفحة ٢٣ لأن أصحاب الأموال أو المصانع يستثمرونها على نطاق واسع فتتكاثر أرباحهم وبالتالى تزيد سطوتهم ، إنما المحرومين من المال والعمال والذين يعملون بالمزارع والمنشآت المالية لا يحصلون إلا على القليل التافه .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله انه واضح من صفحة ٢١ وما بعدها ان هذا الكلام جميعه منصب على الاستعمار إذ قلت فى دور الاستعمار نرى الديمقراطية تجتاز دوراً لا يتصل بطبيعتها الحقة بأى رباط ، فدعاة التحرير الذين دافعوا عن حرياتهم فى وطنهم وثاروا لحريات غيرهم فى الأوطان الأخرى لا يرون بأساً فى أن يحاربوا الحرية فى المستعمرات ، وأنصار الديمقراطية الذين ملأوا الكتب ودبجوا الصفحات ونمقوا الكلام والخطب لا يرون شيئاً عجيباً فى مقاومتهم للحركات الديمقراطية فى البلاد المستعمرة ، الى أن قلت ثم هؤلاء الداعين للمساواة والحرية فى أوطانهم يضعون باستعمارهم للغير

قيوداً على حرية مواطنيهم فيكثروا من واجباتهم وبعد ذلك تأتى الجملة التى اقتبستها النيابة مباشرة مما يقطع بأن الكلام الآتى كله منصب على الاستعمار أى اننى لم أتعرض للراسمالية كراسمالية وإنما تعرضت لها كمستعمرة .

فسألة المحقق لماذا عنيت باثبات ما قاله ستالين لمستر « روى هوايت» فى صفحة ٢٦ : ما هى تلك الحرية التى يتمتع بها شخص متعطل يهيم على وجهه جوعاناً ولا يجد وسيلة لاستثمار عمله . ان الحرية الحقة تعيش حيث لا يكون استغلال حيث لا يوجد ظلم حيث لا توجد بطالة ولا يكون فقر وحيث لا يرتعد المرء فرقاً من غده الذى سوف يحمل له تعطلاً أو سوف يأتيه بحرمان من بيته وطعامه .

وقد رد على ذلك بقوله انه لم يعن باثبات هذه العبارة بشكل خاص وإنما ذكرها فى الكلام عن معانى الديمقراطية المعروفة الثلاثة وهى الحرية والاخاء والمساواة وقد أوردت فى كل معنى أقوالاً مختلفة ، وفى معنى الحرية بالذات ذكرت أقوال « چون ستراتشى» فى صفحة ٢٥ قبل ذكرى لكلام ستالين ، وچون ستراتشى هذا كاتب انجليزى معروف بأنه من نقاد النظام السوفيتى وآراء ستالين وغيره .

فسأله المحقق : الا يفُهم من ذلك انك تحبذ النظام الشيوعى خاصة وانك نددت فى صفحة ٣١ بالرأسماليين يملكون وسائل الانتاج ثم قلت فى صفحة ٣٣ فليس عجيباً اذن أن يحس المفكرون الأحرار ان الحرية المتوافرة للفرد فى ظل الديمقراطية البرجوازية ليست حرية صحيحة .

فأجاب على ذلك بقوله : لا يفُهم من ذلك اطلاقاً اننى أحبذ النظام الشيوعى خاصة وان ما أوردته النيابة من انى قلت فى صفحة ٣١ ان الرأسماليين يملكون وسائل الانتاج لا يدل على شىء ذكرت هذه الفقرة التالية بالنص فالذين يملكون وسائل انتاج السلع لا يملكون وسائل انتاج الآراء ، وقلت بعد ذلك فى أيديهم الصحافة والاذاعة والسينما ودور النشر والمطابع ، والفقرة التى اقتبستها النيابة من ص

٣٢ واردة بعد الكلام عن وسائل انتاج السلع أى لا تمس النظام الرأسمالى الاقتصادى وهو واضح من هذه العبارة بأنى كنت أهدف الى أن تكون وسائل انتاج الآراء فى يد الحكومة كالاذاعة كما هو حادث فى مصر .

فسُئل ما الذى تقصده من الديمقراطية البرجوازية ، فأجاب : واضح ان البحث فرق بين الديمقراطية اليونانية وديمقراطية المدن التجارية الايطالية فى العصور الوسطى والديمقراطية الاسلامية والديمقراطية البرجوازية او الحديثة أى التى نشأت فى القرن التاسع عشر والعشرين بعدما تشبعت العقول بآراء المفكرين والفلاسفة .

فسأله المحقق ولماذا ذكرت فى صفحتىّ ٣٦ ، ٣٧ انه عندما أخرجت حكومة «فون باين» الديمقراطية من وزارة بروسيا دعاهم الشيوعيين ليعملوا ضد الخطر الفاشى ، فأجاب : أوردت هذا بصدد الواقعة التاريخية المعروفة عندما كان الفاشيون وهم أعداء كل أنواع الديمقراطية يحضرون للاستيلاء على الدولة الألمانية .

واخيراً واجهه المحقق بما ذكره فى نهاية هذا البحث ان الذى ينقص الجبهة الديقراطية فى العالم كله انما هى الديمقراطية الصحيحة وسأله فما هى الديمقراطية الصحيحة ؟ أجاب : هذا جزء من كلمة معروفة لمدام « صن يات سن» زوجة الفيلسوف والمفكر الصينى الديمقراطى الدكتور « صن يات سن» ، وقد ذكرتها فى الحديث عما يعوز الجبهة الديمقراطية فى كفاحها ضد الفاشية ، وقد فسرت مدام « صن يات سن» الديمقراطية الصحيحة فى صدر كلمتها بأنها المزيد من الحرية للأفراد المزيد من الثقة بالشعب والمساواة بينهم .

وعندما سُئل عن كيفية تحقيق هذه المساواة ، أجاب ان مدام « صن يات سن» لم تذكر هذا الأمر ، ويغلب على ظنى انه بالوسائل البرلمانية لأن دكتور « صن يات سن » هو أول من دعى الى انشاء برلمان فى الصين .

وفى يوم الاثنين ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ أعيد استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح بعد أن أرفقت بالمحضر أعداد مجلة الفجر الجديد التى أشير اليها فى تقرير البوليس السياسى . فسُئل أولاً عن المقال المنشور بالعدد السادس عشر الصادر فى ١١ يناير سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « نتهم الاستعمار وشركاءه» حيث وردت العبارات التالية : فإذا كانت أبواق الاستعمار قد وصفت طليعة الحركة الوطنية فى مصر بأنهم شيوعيون خطرون .... لقد عودتنا أبواق الاستعمار أن تكيل للوطنيين المخلصين التهم وترميهم بالاشاعات الدنيئة – لقد أرجفت الصحف المأجورة حولنا الاشاعات فقيل اننا نحاكم لأننا نذيع آراء خطيرة ونوغر فى صدور شعبنا روحاً ثورية . فلماذا ذكرت هذه العبارات ؟

فأجاب بأنه كتب هذا المقال فى ١١ يناير سنة ١٩٤٦ بعد أن أُطلق سراحه فى قضية حققت معه النيابة فيها وكانت بعض الجرائد كروز اليوسف وبعض الكتاب قد كتبوا اننا نحاكم لاذاعتنا ما أسمته آراء ثورية فرددت عليها بهذا المقال واتهمتها بأنها أبواق الاستعمار وقلت بالنص : نحن نذيع آراء خطيرة عن الاستعمار ومؤيديه أى اننا نروج دعاية وطنية . وأضاف : ان موضوع المقال الذى حققت معى النيابة بسببه بعنوان « حركة الوطنية بين أعدائها وأنصارها » .

ثم سُئل بعد ذلك عن مقال نشر بالعدد السابع عشر الصادر فى ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « نريد حكومة ديمقراطية» وقد جاء به العبارة الآتية : ولعل القراء مازالوا يذكرون تعريضه بالعامل المصرى واتهامه له بالتأخر عن زميله الأوربى ثم دعوته الى عقد مؤتمر عمل للشرق الأوسط وهذه هى غاية ما يتمنى الاستعمار وما يطلبه إذ أنها تحطيم لوحدة الطبقات العاملة العالمية ، وتلك الوحدة التى تجلت فى مؤتمر النقابات العالمى فى لندن وباريس والتى حاربها الاستعمار أشد

محاربة لأنها الخطر الداهم على مصلحته . فما الذى تعرفه عن اتحاد العمال العالمى ؟

فأجاب : قرأت فى الصحف اليومية أخبار المؤتمرات العالمية ومنها مؤتمر نقابات العمال العالمى ، ومن تتبعى لأخبار هذا المؤتمر عرفت القليل من غاياته كتقليل ساعات العمل والقضاء على بقايا الفاشية فى البلاد التى كانت فيها فاشية ويلاحظ ان جميع هذه المؤتمرات الدولية عقدت فى انجلترا أو فرنسا أو أمريكا واشتركت معها معظم بلاد العالم وأوفدت الحكومة المصرية ممثليها اليها ، كما ان هذا المقال بالذات كتب بمناسبة انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن التابع لمنظم الأمم المتحدة.

ثم سُئل عن المقال المنشور بالعدد الرابع والعشرين الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « وحدة الوطنيين هى الهدف من تكوين اللجنة الوطنية من العمال والطلبة » ، والتى اعتبرها هى الجبهة الوطنية الشعبية وهاجم فيها مصر الفتاة والاخوان المسلمين ثم أورد فى نهاية المقال العبارة الآتية : ويؤكد فشل القيادة الحزبية الرأسمالية وجريانها فى ذيل الحوادث وأبرز الحاجة الوطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية تكون أهدافها واضحة جلية ويكون يعنيها أهداف المناضلين الوطنيين وهم الآن الطبقات الشعبية ، ثم سأله المحقق هل لك رأى فى قيادة الأمة فى النظام الحاضر ؟

فأجاب على ذلك بقوله : كتبت الصحف وتكتب عن فشل القيادات الحزبية القائمة ودعت الى جمع الشباب من كل حزب واستعملت شعارات لا حزبية بعد اليوم ، وهذا اتجاه عام أخذت به فى هذا المقال . فالمقابلة بين قيادة لجنة الطلبة والعمال المكوّنة من ممثلين لجميع الأحزاب وبين القيادات الحزبية القائمة هى التى أقصدها من هذا المقال .

فسُئل : ولماذا قرنت القيادة الحزبية التى تراها فاشلة بالرأسماليين وأيدت من الناحية الأخرى القيادة الشعبية وقوامها العمال والطلبة .

فـرد على ذلـك بقـوله : قلتُ بالحـرف يؤكـد فشـل القيادة الحـزبيـة الرأسمـالية واسـتعمال كـلمة رأسمـالية هنا وصـف للقيادة كـقولنا قـيادة طلابيـة أو قـيادة عـمـالية أو قـيـادة صـناعـيـة ، وفـشـل القـيـادة الحـزبيـة الرأسمـالية فكرة تتـردد دائماً عل لسان الـصـحفيين ، وبالنسبة لـلشطر الثانى وهـو - أيـدت من الناحية الأخرى الـقيادة الشـعبية وقوامها الـعمال والطلبة ، فتلاحظ انى أيدت تكوين جبهة من الوطنيين وقلتُ فى عنوان المقالة جبهة وطنية واحدة ، وفى ثنـايا المقال دعوة الى جميـع الشباب من كل حزب وكل هيـئة للنضـال ضد الاسـتعـمار بعيداً عن القيـادات الحزبية وأبرزت فى نهاية المـقال الحاجة الوطنية الى قـيادة شعبية ديمـقراطية مما يظهـر اننى لم أركز تأييدى على لجنة الـطلبة والعـمال بدليل ان خـلاصة المقال هـو ابراز الحاجة الوطـنية الى قـيام قيادة شـعبيـة لـم تكن قائـمة فى ذلك الوقت .

غير أن وكيل النيابة المحقق استفسر بقوله : ألـم تر ان القيادة الحالية قيادة رأسمالية ؟ فـأجاب : القيادة الحالية مـختلطة بين رأسـمـالية وغيرها اى فى كل مـحيـط كالطلبة والعمال ، فـهناك قيادات كلجان الـطلبة ولجان العـمال وهـى تشـترك دون شك فـى توجـيه وقـيادة الجـماهـير المـنضـمـة اليـها، وقـد دعوت فـى هذا المـقال وغـيـره الى جـمـع كـل الوطـنـيين سـواء تحت القـيادات الحـزبية القـائمة أو الـلجان المنعـزلة منهـا فى جبـهة وطنـية واحدة .

وعندمـا سُئل عمـا إذا كـان يعتقـد ان من بين القيـادات الحزبية قـيادة غيـر راسمـالية ، اكد أن القيـادة الوفدية تعـتبر قـيادة شـعـبية ، كمـا أنه لـم يتعرض فى المقال لقيادة الأحزاب .

وسُئل عـن اسـتعـمـال القـوة والـعنف كـوسـيلـة من وسـائل الـكفـاح الشـعبـى ، فأجاب بأنه لـم يتعـرض فى أى مقال من مقالاته لـهذا الأمر بل العـكس دعى الى اسـتعمال الأسـاليب الـديمقراطية السـلمية ، بل انه ذكر

فى هذا المقال بالذات ان هناك حاجة وطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية أى تستعمل الوسائل الديمقراطية فى الكفاح .

ولكن المحقق نبهه الى أنه ذكر فى التحقيق ان كلمة رأسمالية وصفاً للقيادة وان فشل القيادة الحزبية الرأسمالية فكرة تتردد دائماً على ألسنة الصحفيين مما يدل على انه كان يقصد الطعن على القيادة الحزبية الرأسمالية .

وقد رد على ذلك بقوله : أنا لم أقصد الطعن فى الرأسمالية وإنما قررت وبمعنى أدق استعملت بشكل تقريرى القيادة الحزبية الرأسمالية.

ثم انتقل التحقيق بعد ذلك الى المقال المنشور بالعدد السابع والعشرين الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « يخدعون الشعب بكلمات الحرية الوطنية الديمقراطية » ، والذى جاء به ان أبسط مظاهر الحياة الديمقراطية أن يتمتع العمال الصناعيون والزراعيون بحق تأليف النقابات والاتحادات ، فهل ترى ان العمال محرومون من هذا الحق فى ظل نظام الحكم القائم ؟ فأجاب بأن : الحكومة الوفدية فى سنة ١٩٤٢ اعترفت للعمال الصناعيين بحق تكوين النقابات ولم يتعرض القانون للعمال الزراعيين وقد طالب غيرى من الكتاب باعطائهم هذا الحق القانونى كاخوانهم العمال الصناعيين عن طريق التشريع ، بل ان دولة صدقى باشا نفسه قد تعرض لحالة العمال الزراعيين فى أكثر من مرة ودعى الى العناية بهم .

وذكر المحقق انه جاء بهذا المقال « ومن أسس الحياة الديمقراطية أن يضمن للطبقات الشعبية مستوى من الحياة لائق بها حتى يمكنها أن تمارس حقوقها الديمقراطية » . وسأله عن وسائل تحقيق هذا الأمر فى نظره . فأجاب : بتنفيذ الاصلاحات وسن القوانين وبغير هذا من الطرق التى يراها البرلمان والتى أخذت تلوح بوضوح فى حياتنا فى السنين الأخيرة كالتشريعات التى سنتها حكومة الوفد وما بعدها من تأليف

اللجان والقيام بالأعمال الانشائية واستغلال المرافق مثل كهربة خزان أسوان .

ولكن وكيل النيابة المحقق ذكر له انه حينما تعرض لمعنى الوطنية فرّق بين نوعين الأول وهو الذى تأخذ به الحكومة ، والمعنى الثانى هو الذى يراه ملائماً وقلت ان النوع الأول معناه ابقاء الحالة الاجتماعية على ما هى عليه وقتل الروح الديمقراطية والمعنى الثانى اعطاء الطبقات الشعبية مكانها الاجتماعى الجديد بها وتعميق الديمقراطية بحيث لا يمنع الأحرار من النشاط وبحيث تحطم براكين الفاشية والطائفية المرذولة ، ومعنى الأولى الدفاع عن مصالح أقلية قليلة ومعنى الثانية الدفاع عن مصالح جمهرة شعبنا ، وسأله : فما هى اعتراضاتك بالتفصيل على الحالة الاجتماعية الراهنة ؟

أجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله : ملاحظاتى على الحالة الاجتماعية الراهنة ان هناك جهلاً تشقى به الملايين وهناك مرضاً متفشياً وهناك فقراً ، وقد أحس المسئولون خطورة هذه الأمراض الاجتماعية فبدأوا يعالجونها وأنا أدعو فى هذا المقال الى تعميق وتوسيع العلاج بالطرق الديمقراطية وهى التشريعات والاصلاحات ومجانية التعليم وتعميم الخدمة الطبية وما الى ذلك .

ثم انتقل التحقيق بعد ذلك الى مناقشة ما ورد فى المقال المنشور بالعدد الثامن والعشرين الصادر فى ٣ ابريل سنة ١٩٤٦ تحت عنوان : «بوادر خطيرة ! ! هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية» والذى جاء فيه ما يلى : تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة فى الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية أخذت تعبّر عن استقلاليتها تعبيراً قوياً ، استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة . ان أهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفى المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع أهداف بعض الفئات ، أصبحت تعنى ان التحرير هو التحرير الكامل عن الاستعمار والاستغلال . وقد سأله المحقق لماذا ذكرت البرجوازية وأشرت الى بعض الفئات ونوّهت عن الاستقلال ؟

وقد رد على ذلك بقوله : فى الفقرة التى اقتبستها النيابة فكرتان مستقلتان ، الأولى ان الطبقات الشعبية أخذت تعبّر عن استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة ، والمقال مكتوب فى ابان حوادث الحركة الوطنية عندما كانت جموع الشعب من مختلف الأحزاب تخالف أوامر القيادات الحزبية المتضاربة وتنضم كتفاً لكتف فى مكافحة الاستعمار ، أى ان مخالفة هذه الجماهير لتعليمات القيادات الحزبية المختلفة هى دليل على استقلاليتها عن هذه القيادات . وأما الفكرة الثانية وهى ان أهداف الحركة الوطنية أصبحت تناقض أهداف بعض الفئات فتعنى ان حركة الجماهير الشعبية الى التحرير والديمقراطية تناقض مصالح أعداء الديمقراطية والدستور من الفاشيين وأعوان الاستعمار ، أما الفكرة الثالثة وهى ان التحرير هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال فتوضحة الجملة التى تلتها وهى الانعتاق من الاستبداد أى الاستعمار ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب أى التحرر من الاستغلال ، هو الديمقراطية التى وصفتها بأنها هى السبيل للاستقلال . ويبدو من كلامى عن الاستعمار فى هذا المقال اننى أقصد التحرر من الاستغلال والتحرر من ربقة الاحتكارات الاستعمارية والأجنبية التى بحت أصوات الوطنيين بمطالبة الحكومة بالاستيلاء عليها كشركة النور والترام ... إلخ .

ثم ساله المحقق : لماذا ذكرت فى هذا المقال ان الحكومة تترك العمال العاطلين دون أن تعمل لهم شيئاً جاداً ثم انها سمحت لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور وان العمال يستهدفون الى مظالم وأن سياسة الحكومة تهدف الى تحطيم صفوف العمال وتفكيك الحركة النقابية .

وقد رد على ذلك بأن ورد بهذا المقال مؤاخذات على تصرفات الحكومة ومقسم الى عناصر منها عنصر قائم بذاته بعنوان « ويحاولون تفريق صفوف العمال» والهدف واضح من هذه الملاحظات وهو أن تقلع الحكومة عن ما اعتبره خطأ ، أى الهدف اصلاحي كما هو واضح .

وقد واجهه المحقق بأنه قال بصدد استعراض الأدوار الاجتماعية : السنا نرى اليوم أن الحكومة الحالية هى التى لم ينتخبها الشعب والتى يشترك فيها رئيس اتحاد الصناعات هى التى تدعى انها ستقضى على الفقر ، وساله هل من رايك تشكيل حكومة على وجه معيّن ؟ فأجاب- طالبت فى مقال آخر باقامة حكومة منتخبة أى اجراء انتخابات حرة تنجلى عن قيام حكومة لم أحددها .

ولكن المحقق ذكر ان سياق المقال يدل على انك ترى أن يشترك العمال فى الحكم ، إذ قلت ثم اننا نشاهد تكتل الرجعيين يشتد يوماً بعد يوم فتتقارب الأحزاب التى تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين وتقف فى وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتتآمر على ابعادها عن الحكم .

وقد اجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله : ان سياق المقال يدل على عكس ما ذهبت اليه النيابة إذ دعوت الى تكوين حكومة ديمقراطية منتخبة وقد قلت فى نهاية المقال وهو خلاصة ما معناه : أيها الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر واقامة حكومة ديمقراطية منتخبة ، وهذا يعنى اجراء انتخابات بين الأحزاب القائمة ومن تكن له الأغلبية يشكل الحكومة ولا شك انها ستكون من العمال ، اما عبارة الأحزاب التى تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين فهى تعنى ان هذه الأحزاب تقف فى وجه الوفد وهو ما وصفته بالهيئات السياسة الأكثر شعبية ، اما الأحزاب الرأسمالية فهى الأحزاب الأخرى وأنا لا اقصد العمال لأنهم ليسوا هيئة سياسية ولا حزباً ، والكلام هنا منصب على الهيئات السياسية .

فسئُل - ولماذا قلت تحت عنوان « تحذير» ان هناك ترتيبات تعمل للقيام بانقلاب أشد رجعية من الحالى ودعوت العمال الى تدعيم نقاباتهم والالتفاف حول هيئتهم السياسية لجنة العمال للتحرير القومى ؟ فأجاب بأنه : أشيع أثناء كتابة هذا المقال ان البرلمان سيحل وان النقابات ستحل

وان بعض الأحزاب وهى الوفد سيتعرض للحل أو التعطيل وان غير هذا من الهيئات الوطنية ستوقف . ولذلك دعوت الطلبة ان يؤيدوا اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال الى أن يلتفوا حول نقاباتهم والموظفين الى أن يجتمعوا حول اتحاداتهم ودعوت الى التمسك بهذه الهيئات الديمقراطية التى يقرها الدستور ايماناً منى بأن الديمقراطية هى عصب مقاومة الاستعمار ، فأنا لم أخص العمال بالنداء أن يلتفوا حول منظماتهم ، وانما ذكرتهم ضمن الجماعات المختلفة .

ثم انتقل الاستجواب بعد ذلك الى المقال المنشور بالعدد الثامن والثلاثين من مجلة الفجر الجديد الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « أيها العمال قاوموا محاولات التفرقة» والذى جاء به لقد أحس خفراء الطبقة الرأسمالية ان الوعى بين العمال قد ازداد وان التنظيم فى صفوفهم قد اشتد وان نضالهم فى المصانع والنقابات واللجان العمالية قد بلغ مرحلة خطيرة ، فتساءل المحقق - آلا ترى فى هذا التعبير حضاً على كراهية الرأسمالية ؟ فأجاب : لا أرى ذلك لأن المقال موجه ضد بعض المحاولات التى قام بها بعض الوزراء والصحفيين والعمال انفسهم لتكوين حزب عمالى ، أى ان الكلام فى هذه الفقرة منصب على جميع من ساهم فى هذه المحاولات عاملاً أو صحفياً أو وزيراً وليس موجهاً ضد الطبقة الرأسمالية فليس هناك من حض على كراهيتها . وكل ما فى المقال نقد لتصرفات أفراد يمثلون الطبقات المختلفة .

وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ واصلت النيابة استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح فواجهته بالمقال الذى ورد بالعدد الحادى عشر من مجلة الفجر الجديد الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٥ تحت عنوان «بل قيادة شعبية» والذى جاء به ان القيادة الحاضرة قيادة طبقة واحدة من طبقات الشعب قيادة الرأسماليين وكبار الملاك . هذه القيادة فشلت فى توجيه الشعب الى غاياته الوطنية ، وسأله المحقق : لماذا تعتبر ان قيادة الشعب الحاضرة هى قيادة الرأسماليين وكبار الملاك ؟

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقول انه : ذكر فى معرض التحقيق أمس ان القيادة البرجوازية هى قيادة الأحزاب الموجودة على الساحة يستثنى منها الوفد ، وفى هذا المقال يتضح من السياق ان الوفد أيضاً مستثنى ، ومعنى الجملة التى بدأنا بها المقال يحدده سياق المقال نفسه فإذا هذا المعنى هو بعينه ما ذكرته أمس انى أعنى القيادة الحزبية غير الوفدية ، وقد ذكرت الجملة التى أوردتها النيابة استهلالاً بتحليل وضعية سياسية كانت موجودة منذ عشرة أشهر حينما كتبت المقال وكنت أقصد فى ذلك الوقت القيادات الحزبية باستثناء الوفد .

فأشار المحقق الى ما ذكره فى سياق المقال ان القيادة الراسمالية حاربت حرياتنا الديمقراطية مراراً وتكراراً ففريق منها عمل جاهداً لتحطيم نهضتنا الديمقراطية وفريق منها هادن بقايا الاقطاع للقضاء على الحركة البرلمانية والفريق الأكبر الممثل فى الوفد لم يعمل دائماً على تدعيم نهضتنا الديمقراطية ولم يتخذ موقفاً صلباً من الاستعمار واعداء الديمقراطية من المصريين وأكثر من هذا لم تقدم القيادة الراسمالية إلا فى حالة الوفد أخيراً على القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة ... الخ ، وقرر المحقق ان هذا يدل على انك قصدت ادراج قيادة حزب الوفد ضمن القيادة الراسمالية .

فرد رشدى صالح على ذلك بقوله : ان هذه الفقرة لا تغيّر ما كتبته عن الوفد واعتبارى له قيادة شعبية ، وهذه الفقرة تعتبر نقداً لتصرفاته بل ان فيها ابرازاً لما قام به من اصلاحات اجتماعية وأنا أعنى بالقيادة الراسمالية قيادة بعض الأحزاب ولا أعنى انها تمثل طبقة معيّنة ، فقد أوضحت فى هذا المقال مثلاً ان بين القيادات الحزبية التى وصفتها بالراسماليين اقساماً راسمالية لم تتجه اتجاه هذه القيادات وانها أقرب الى اتخاذ موقف الوفد وغيره من القيادات الشعبية ، أى اننى لم أقصد اطلاقاً بهذه التسمية انها قيادة تمثل طبقة معيّنة .

وأشار المحقق بعد ذلك الى ما قاله الأستاذ أحمد رشدى صالح فى

سياق المقال ما نصه : بدأت القيادة البرجوازية قيادة الرأسماليين المصريين توجه حركتنا الوطنية بشكل ظاهر منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، والقيادة البرجوازية التى تمثل الطبقة الراسمالية لم تقضِ نهائياً على الاقطاع عندنا ، فالطبقة الرأسمالية عندنا متداخلة مع الاقطاع ، ثم قلت فى نهاية المقال : لئن خابت القيادة البرجوازية الحاضرة فى توجيه حركتها ولئن بدى عليها الانهيار والجمود ، والطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار فى تحرك الى الأمام ، افليس من رأيك ان الطبقة العاملة يجب أن تكون على راس الطبقات الشعبية التى تتولاها القيادة ؟

وقد رد رشدى صالح على هذا بقوله : لم أتعرض لمكان الطبقة العاملة من القيادة والذى قلته هو الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار فى تحرك الى الأمام وهذا التحرك لا يعنى القيادة بأية حال ولكن يعنى الحركة الى الأمام فى ظل قيادة أخرى ليست بالضرورة عمالية أو قيادة مثقفين ، وقد اشركت مع العمال المثقفين الأحرار وهؤلاء من مختلف الطبقات رأسماليين ومتوسطين وشعبيين مما يدل على انى لم اكن أعنى أن تقود الطبقة العاملة الطبقات الشعبية .

وعاد المحقق فذكر ان عنوان المقال هو « بل قيادة شعبية» ومفهوم هذه العبارة انك تتطلب شعبية خاصة وانك طعنت على القيادة الحاضرة التى وصفتها بانها قيادة راسمالية . وأجاب على ذلك بقوله : قيادة شعبية أى قيادة تمثل المصالح الشعبية وليست بالضرورة مكوّنة من الطبقات الشعبية وقد يشترك فى هذه القيادة فئات رأسمالية أو متوسطة أو مثقفين . ... الخ .

وانتقل المحقق بعد ذلك فى مناقشة ما ورد بالعدد الرابع والثلاثين الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ من بعض أبيات من الشعر تحت عنوان « المنحدر» صور فيها مؤلفها حالة صائم على الرغم من تعود

حالة البؤس من الصغر حتى كاد أن ينفجر ، وسأله المحقق - هل اطلعت على هذه الأبيات وأجزت نشرها ؟ فأجاب : اطلعت عليها وأجزتها . فسئل : وهل ناقشت المؤلف فى سبب نشر هذه الأبيات ؟ فأجاب : لم أناقشه ولعلها جاءتنى بالبريد فنشرتها .

فتساءل المحقق ؟ ألا ترى ان هذه الأبيات تنصرف الى حالة العمال والطبقات الفقيرة ؟ فأجاب : لم أفهم منها هذا والصور الشعرية التى أوردها الشاعر مطلقة غير مرتبطة بأشخاص أو مكان ولا تستهدف الحديث عن شىء معيّن بذاته فقد قال : هنا صائم لم يرد أن يصوم ، ولم يقل من تراه هذا الصائم وفى أية بلد هو . وكذلك قال : هنا صابر ضل فى صبره ، ولم يقل أى فرع من الصبر يقصده ، ولا فى أى بلد يعيش هذا الصابر ، وقال هنا مارد عاش فى قمقم ولم يفسّر من هو هذا المارد ، وقرن الانفجار بالمارد وليس بالصائم .

وأخيراً ذكر المحقق انه قد لاحظ من مراجعة أعداد مجلة الفجر الجديد انها تكتب فى المسائل المتعلقة بالعمال من حيث الدفاع عن مصالحهم وتأليف نقابات واتحادات وقد جاء فى تقرير البوليس السياسى ان هذه المجلة تهدف الى نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى ، فرد الأستاذ أحمد رشدى صالح بأن : النيابة قد تعرضت فى التحقيق لعشرة أو إحدى عشر مقالة كتبتها عن الحركة الوطنية وجاء ذكر العمال فيها بشكل ثانوى جداً وليس بشكل دائم ثم ان هذه المقالات موضوع التحقيق تمثل جزءاً يسيراً جداً مما كتبته أنا فى مجلة الفجر الجديد فضلاً عن انها تمثل جزءاً يسيراً تافهاً مما نشرته المجلة فى أعدادها الثلاثة والأربعين أى بمقالاتها حوالى الخمسمائة وقد استجوبتنى النيابة فى أسطر معدودة من هذه المقالات . وأما دفاع المجلة عن مصالح الشعب وعن حقه فى تكوين هيئاته ومنظماته التى أقرها الدستور واعترفت بها القوانين فإن هذا الدفاع بالذات عن الحقوق القانونية لدليل واحد من أدلة كثيرة على

أن اتهام البوليس السياسى للمجلة بأنها تروج لآراء ضد أنظمة الحكم اتهام باطل ، فنحن نتمسك بالدستور والقوانين والحياة الديمقراطية وندافع عنها فى كل صفحة عن أسس نظام الحكم الحاضر .

وكان وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى قد قام بتاريخ ٢٥ يوليه سنة ١٩٤٦ باستجواب المهندس صادق سعد روفائيل الذى قرر انه يكتب فى مجلة الفجر الجديد منذ العدد الثانى أو الثالث ، وينشر بها خلاصة بعض الأبحاث الاقتصادية التى يقوم بها إذ انه عضو فى الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ويقوم ببحث عن النظام الاقتصادى المصرى وخاصة النظام الزراعى وأنه قد قرأ عن كل المذاهب الاقتصادية ومنها المذهب الاشتراكى ، وعندما سأله المحقق عن معلوماته العامة عن الشيوعية ، أجاب : هو نظام اجتماعى يحقق شعار من كل حسب قوته ولكل حسب حاجته ولم يطبق هذا النظام فى أى بلد حتى الآن .

وأما عن النظام الاجتماعى المطبق فى روسيا فهو النظام الاشتراكى.

وقد سأله المحقق عن مقاله المنشور فى مجلة الفجر الجديد تحت عنوان « ثورة أكتوبر » وأن يكون قد روج لنظام أصبح حقيقة واقعة عن طريق الثورة والقوة وهو نظام يختلف فى أسسه وقواعده ومبادئه عن المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب : ليس فى هذا المقال ترويج وإنما تحليل علمى لحوادث تاريخية معروفة للجميع .

فقرر المحقق انه قد ورد بالمقال المذكور عبارة « لقد حاول الرجعيون ذوى الألوان السياسية المختلفة أن يخفوا المميزات الفريدة لثورة أكتوبر» وتعبير اخفاء المميزات الفريدة للثورة تحبيذ لما أسفرت عنه هذه الثورة. فأجاب صادق سعد بأنه لم يقل مزايا وإنما قلت مميزات أى الخطوط الرئيسية للعناصر المختلفة التى تداخلت فى هذه الثورة وأعطتها هذا الشكل وتلك النتائج .

كما قرر المحقق أنه وردت بهذا المقال العبارة الآتية : « ان انتصارات الاشتراكية هى النتيجة التى لا مفر منها للثورة الاشتراكية نقطة التحوّل فى طريق البشرية » . كما اعتبر الاشارة الى انتصارات الاشتراكية تحبيذاً لهذا النظام .

وقد رد على ذلك صادق سعد بأن قال : هذا طبيعى إذ أنه يربط بين الأسباب ونتائجها ومثل هذا القول يمكن أن يقال عن النازية فى ألمانيا ، وأنا لم أفعل شيئاً سوى تقرير حوادث تاريخية معروفة .

وذكر المحقق انه : قد ورد أيضاً بهذا المقال ما نصه ان ثورة أكتوبر قد افسحت لأول مرة فى التاريخ المجال أمام الحكم البروليتارى ليحقق مجتمعاً جديداً يتميّز أساساً عن جميع المجتمعات الأخرى فى التاريخ . واعتبر المحقق ان فى هذا الأسلوب تحبيذاً لنظام تحقق بالقوة ويغاير مبادئ الدستور الأساسية ، وقرر صادق سعد انه مجرد سرد لحوادث تاريخية وتحليل وبيان لميزاتها لا المزايا التى تظهر عند التحليل العلمى للتاريخ .

وأشار المحقق الى ماورد فى هذا المقال « ففى المجتمع الاشتراكى الذى أسسته ثورة أكتوبر لا تستولى طبقة طفيلية على نتيجة جهود الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج ويشرف عليه حيث ان وسائل الانتاج ملك له وليس ملكاً لغيره ، واعتبر هذا القول تحبيذاً لهذا النظام . إلا أن صادق سعد قرر انه ليس فى هذا تحبيذ للمجتمع الاشتراكى . ثم أشار المحقق الى خاتمة المقال حيث ذكر الكاتب : غير أن ثورة اكتوبر ذات مغزى آخر للشعوب مغزى اوسع وأعمق مما يحاول أن يلصقه بها الرجعيون ، فهى تحاول أن تؤكد للشعوب ان الحصول على الحرية ممكن وان الحرية ليست بعيدة عن البشرية . ان ثورة اكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة » واعتبر المحقق ان مثل هذا القول يشير صراحة الى المنهج الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية وهو منهج ثورة أكتوبر .

وقد رد صادق سعد على ذلك بأنه : فسرّ الحرية الاشتراكية بالحرية الكاملة ، والحرية ليست شيئاً مجرداً بل يتوقف تحقيقها على تحقق عناصر مادية ، وهى هنا خاصة بالوضع فى روسيا ، وهذه الفقرة تتعلق بمغزى الثورة لا بالثورة نفسها .

وبتاريخ ٢٦ يوليه سنة ١٩٤٦ قام ذات المحقق باستجواب الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر انه كتب فى مجلة الفجر الجديد ثلاث مقالات الأولى عن ستالين فى الثورة الاشتراكية والمقال الثانى عن القصة فى الأدب المصرى المعاصر والمقال الثالث تكملة للمقال الثانى . كما قرر أنه نشر مقالاً آخر فى مجلة الطليعة التى يصدرها اتحاد خريجى الجامعة وموضوع هذه المقالة عن برنارد شو و هـ .ج . ويلز .

وعندما سئُل عن مقال ستالين فى الثورة الاشتراكية ، قرر ان هذا المقال تضمن عرضاً تاريخياً وأدبياً للدور الذى لعبه ستالين فى الثورة الاشتراكية ، فقد اشترك فى قيادة الثورة مع بقية الزعماء أمثال لينين وتروتسكى وانتهت الثورة بتأسيس الاتحاد السوفيتى وهذه معلومات واردة فى كل الكتب وهى حقائق تاريخية لا تعتبر تحبيذاً ولا ترويجاً .

وقد أثبت المحقق ان المقال اختتم بالعبارة الآتية : وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبدو من الشرق - واعتبر المحقق ان هذه العبارة صريحة الدلالة فى اعتبار النظام الذى تحدث عنه الكاتب كنتيجة للثورة البروليتارية الاشتراكية كالشمس وقد بدت من الشرق .

وقد رد الأستاذ نعمان عاشور على ذلك بقول ان : عبارة والشمس تبدو من الشرق ، هى مثل لاتينى مشهور فى الأدب الأوربى كله ، وانه وجد انه مناسب جداً كخاتمة لهذا المقال وليس فيه ما يشعر بالتحبيذ أو الدعوة الى نظام مخالفة للدستور ، وإنما هو مجرد استعارة أدبية .

وبعد أن انتهت النيابة العامة من تحقيقاتها مع الأساتذة نعمان سعد الدين عاشور وصادق روفائيل وأحمد رشدى صالح ، اتهمت الأول (نعمان عاشور) بأنه ألّف مقالاً بعنوان « ستالين فى الثورة الاشتراكية»

نُشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور وقد حبّذ المتهم فى هذا المقال الشيوعية وكفاحها الثورى ودعا لهما مشيداً بالثورة الروسية التى قام بها الشعب الروسى فى أكتوبر سنة ١٩١٧ وبالنتائج التى نجمت عنها هذه الثورة وقال انها أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين واعتبرها بدءاً لتاريخ الفقراء وقضاء نهائياً على استغلال الانسان لأخيه الانسان وانها فى الواقع تحقيق حلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتضمن للانسان حياة كريمة على الأرض ويرجع ذلك حسب ادعائه الى نجاح الثورة فى روسيا حيث أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، ثم قال : ها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيراً والشمس تبزغ من الشرق .

واتهمت النيابة العامة صادق سعد بأنه ألّف مقالاً بعنوان « ثورة أكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية » وقد نُشر هذا المقال بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور ، وقد حبّذ المتهم فى مقاله هذا الشيوعية وكفاحها الثورى عن طريق امتداد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قائلاً ان طبقة العمال وطبقة الكادحين استولت فى هذه الثورة على الحكم السياسى فى روسيا وأفسحت هذه الثورة لأول مرة فى التاريخ المجال أمام العمال وخلق مجتمع جديد لا تستولى طبقة طفيلية فيه على جهد الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج الاجتماعى ويشرف عليه لأن وسائل الانتاج ملك له لا لغيره ، وقد استطاع الحكم البروليتارى بتحطيمه الاستغلال والطغيان وازالة نظام الطبقات أن ينظم الانتاج المادى والأدبى وأن يوفر التعليم والراحة والطمأنينة للشعب ومن ثم فإن ثورة أكتوبر تتصل اتصالاً وثيقاً بتاريخ البشرية فهى أعمق فى مغزاها من تصورات الرجعيين لأنها تؤكد للشعوب ان الحرية ليست بعيدة المنال ، وتضرب للشعوب - كما يقوله

- المثل التاريخي في المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أي الحرية الكاملة .

كما اتهمت النيابة العامة أحمد رشدي صالح بصفته رئيساً لتحرير مجلة الفجر الجديد أنه نشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المقالين سالفيّ الذكر .

مقال

نؤيد حكومة ديمقراطية

المنشور بجريدة نور الفجر الجديد العدد السابع عشر الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤٦

وافتنا البرقيات بانتخاب مصر عضواً في مجلس الأمن الدولي وبتأييد دول الجامعة العربية لمصر ومساندتها لها في وجه منافسة تركيا التي سعت حثيثاً كي تمثل الشرق الأوسط .

كانت هذه الأنباء دليلاً نيراً ساطعاً على ما قلناه مراراً على صفحات الفجر الجديد وهو ان دول الجامعة العربية لا تريد أن تتكتل مع دول سعد اباد ... وكيف تتقارب اليها ولواء الاسكندرونة لم يندمل جرحه بعد في سوريا ومشكلة الأكراد لم تسو حتى الآن بين العراق وايران وتركيا ، ثم ان دول الجامعة تعلم جيداً ان تكتلها مع دولتيّ سعد أباد ليس في صالحها وإنما هو في مصلحة الرجعيين في هاتين الدولتين ومن مصلحة الاستعمار الذي يريد أن يتخذها سياجاً يقي امبراطوريتها.

ولكن لانتخاب مصر عضواً في مجلس الأمن دلالة أعمق من ذلك وله نتائج ابلغ وأشمل ، فمصر تلعب دوراً رئيسياً في الجامعة العربية وعلى عاتقها تقع مسئولية جسيمة في سير هذه الجامعة في الطريق القويم الذي تبغيه الشعوب العربية وهو طريق التحرر من الاستعمار وتدعيم الديمقراطية وتلافي انحراف الجامعة الى التفاهم مع

الاستعمار والبطش بالحريات وتشجيع العناصر الفاشية فى البلاد العربية كما حدث بالفعل أخيراً فى مصر والعراق ولبنان والواقع ان مصر كانت ولا تزال أميل الى الانحراف بالجامعة العربية عن الطريق الذى تستهدف الشعوب العربية ، وليس هذا غريباً من مصر الآن وفيها وزارة عُرفت بالمماطلة ازاء المستعمر ، والتردد والضعف إزاء المشاكل والعلاقات الدولية . ولعل آخر مثل على تأثير مصر السيىء فى سير الجامعة العربية هو هذا القرار بتأجيل دورة الجامعة العربية المقبلة الى مارس دون مراعاة الظروف الدقيقة التى تمر بها بلادنا العربية الآن ودون تقدير التطورات العالمية التى باتت تطالعنا كل يوم بشىء جديد يستوجب الدقة والسرعة من البت .

ولعل القراء كذلك لم يغرب عن بالهم المحاولات المكشوفة التى قام بها بعض ساسة المتصلين بالجامعة العربية لربطها اكثر فأكثر بالاستعمار البريطانى وعزلها باستمرار عن محيط العلاقات الدولية .

وآخر ما وافتنا به البرقيات عن تذبذب الجامعة وتخاذلها هذا الذى اذاعته وكالة الأنباء الفرنسية فى صبيحة ١٩٤٦/١/١٤ من أن الجامعة العربية ستنقض القرار الذى اتخذته لمقاطعة البضائع الصهيونية وهذا نزولاً على الرغبات التى تبذلها بريطانيا ، فانتخاب مصر فى هذه الظروف الدقيقة الحرجة يجب أن يثير فى نفوسنا أشياء كثيرة . وأول هذه الاعتبارات ان امكانيات جديدة قد فتحت أمامنا لتصل بين قضيتنا الوطنية والتطورات العالمية وان نكسر الحلقة الفولاذية التى ضربها الاستعمار حولنا فنخرج بعلاقتنا عن المحيط الثنائى بيننا وبين بريطانيا الى المحيط العالمى .

والاعتبار الثانى هو ان دول الجامعة العربية قد برهنت هذه المرة كما برهنت فى بعض المناسبات على امكانية سيرها فى الطريق الذى لا يفيد الاستعمار وان فى يدها الآن فرصة واسعة لتدعيم أسس التقارب بيننا وبين دول العالم الأخرى فقد انتخبت العراق ولبنان وسوريا أعضاء

فى لجان أخرى ، كما انها برهنت على تقديرها لدور مصر ورغبتها فى شد أزرها فى المحيط الدولى .

لهذا نحن نرى ان انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن الدولى والثقة الجديدة التى منحت لها والفرصة الواسعة التى فتحت أمامها كى تناضل الاستعمار فى ميدان لم ييسر لها قبل الآن . كل هذا يحتم قيام وزارة أوسع تمثيلاً لمصر من الوزارة الراهنة وأعمق ديمقراطية وأشد اقداماً وأصلب فى الكفاح الوطنى . ان الوزارة القائمة أضعف وأعجز من أن تؤدى رسالة مصر وتلعب الدور المطلوب الآن . الحكومة الراهنة تغاضت عن ألاعيب الاستعمار لا فى مصر وحدها بل فى الشرق العربى ، والحكومة الراهنة أوفدت مندوباً فى مؤتمر سان فرنسيسكو فكان من أشد المندوبين رجعية . وكانت مواقفه بما رضى عنها الاستعمار أشد الرضا وما يضّر الكفاح الوطنى أبلغ الضرر . ولسنا نظن أن القراء قد نسوا معارضته فى تمثيل النقابات العمالية فى المؤتمرات الدولية رغم ان هذه النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية هى القوى التحريرية الأولى فى كفاح البلاد الوطنى .

والحكومة الحاضرة أرسلت مندوبها الى مؤتمر مكتب العمل الدولى فكانت مواقفه مثل موقف زميله فى مؤتمر سان فرانسيسكو مواقف رجعية يؤيدها الاستعمار ويرضى عنها ويتحمس لها ، ولعل القراء مازالوا يذكرون تعريضه بالعامل المصرى واتهامه بالتأخر عن زميله الأوربى ثم دعوته الى عقد مؤتمر عمل للشرق الأوسط ، وهذه هى غاية ما يتمنى الاستعمار وما يطلب ... إذ أنها تحطيم لوحدة الطبقات العاملة العالمية تلك الوحدة التى تجلت فى مؤتمر النقابات العالمى فى لندن وباريس التى حاربها الاستعمار أشد محاربة لأنها الخطر الداهم على مصالحه . هذه الحكومة الخائبة فى محيط العلاقات الدولية هى بعينها التى تصادر الاجتماعات السياسية والثقافية رغم انتهاء الأحكام العرفية ، وهى التى تقبض على الصحفيين والمفكرين

الأحرار وتقدمهم للمحاكمات وتترصد حركاتهم وتعد عليهم كلماتهم ، وهى بعينها التى شردت زعماء النقابات وقفلت بعضها بالقوة ، وهى أيضاً التى خابت فى المحافظة على الأمن أشد الخيبة فتكررت الاغتيالات السياسية وتضاعف عدد الجرائم فى ظلها .

هذه الحكومة الضعيفة الخائبة لا تستطيع أن تنهض بالتبعات الجديدة الملقاة على عاتق مصر لأنها لا تمثل الشعب ولا تحترم ارادته ولا تؤمن بالديمقراطية وليس من شك ان الشعوب العربية تريد أن تتعاون مع مصر وانها تريد أن تعطى مصر مكانتها القيادية . ولكن هى تتعاون معها وتقدمها على أساس حر وعلى أساس تمكين الحرية واحترام ارادة الشعوب العربية . ولقد برهنت الحكومة الراهنة انها ليسوا كفؤاً للقيام بمسئوليتها الجديدة .

الحكومة الراهنة حجر عثرة فى طريق بلادنا وهى عقبة فى سبيلنا الى التحرر من الاستعمار كما انها عقبة كأداء فى طريقنا الى التعاون مع الشعوب العربية الشقيقة . ثم انها حكومة ارهابية استبدادية لا تقوم على أساس الديمقراطية ولا تحترم الحريات التى كفلها الدستور، لذا ونحن نستقبل هذه الأنباء الطيبة بانتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن نرفع أصواتنا احتجاجاً على استمرار الوزارة النقراشية فى الحكم رغم فشلها وتخاذلها أمام الاستعمار .

ونطالب بقيام حكومة ديمقراطية تحترم حرياتنا وتنهض بتبعاتها الوطنية .

أحمد رشدى صالح

مقـال

هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية

المنشور بمجلة الفجر الجديد بالعدد الثامن والعشرين

بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٤٦

يحاولون تحطيم اللجان الوطنية :

تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة فى الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية أخذت تعبّر عن استقلالها عن القيادات البرجوازية القائمة واستقلاليتها فى أسلوب نضالها فقد ألّفت اللجان المشتركة من الطلبة والعمال لأول مرة فى تاريخ مصر وأظهرت أنها أشد حياة ، فقد بدأت هى الحركة وجرت خلفها الفئات والطبقات الأخرى ، وهذا كله يعنى كما قلنا فى الفجر الجديد مراراً أن أهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفى المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع أهداف بعض الفئات وأصبحت تعنى أن التحرر هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال ، هو الانعتاق من الاستبداد ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب ، أصبحت تعنى ان الديمقراطية هى سبيلنا الى الاستقلال وان الجماهير الشعبية وعلى رأسها العمال هى محور النضال . وعلى ذلك حدث ما توقعناه من قبل من محاولات حكومية واستعمارية وفاشية للقضاء على اللجان الوطنية ، وكان من قيام الحكومة والاستعمار والفاشست بهذه المحاولات مضمون معيّن ومغزى واضح هو أن هذه الجهات جميعاً تتعاون من وعى أو غير وعى وأنها تتساند عن اتفاق أو غير اتفاق وان الاستقلال من الاستعمار وتحطيم الفاشية واقامة حكومة ديمقراطية وحدة واحدة لا تتجزأ .

لجان الطلبة :

ولعلنا أن نفهم ما ذهبنا اليه تمام الفهم متى ربطنا المحاولات المتكررة ضد لجان الطلبة بالمحاولات الدائمة ضد اللجان العمالية ، فقد

وضحنا كثيراً ان الحكومة ومؤيديها والعناصر الفاشية قد التقت رغباتهم عن تكوين لجنة يناهضون بها لجنة العمال والطلبة الوطنية وقد كونوها بالفعل باسم اللجنة القومية ثم لما فشلت هذه اللجنة تحت ضغط الحركة الوطنية وبوعى العناصر المكافحة تعرّضت اللجنة الوطنية لمضايقات الحكومة فأخرجت الوزارة القوانين الخاصة بالنشر واستعملتها لتعوق تسرب أنباء هذه اللجنة الوطنية الى الرأى العام . أما بالنسبة للجنة التنفيذية العامة للطلبة فقد وضعتها الحكومة ومؤيدوها والفاشيون موضع المعاداة وهدفاً للضغط . وآخر ما تجلت عنه حركة التخريب التى يقومون بها ان انسحبت بعض العناصر من اللجنة وأعلنت ان هناك يداً أجنبية فيها ، ولقد فصلنا السبب الذى دعاها الى أن تقول مثل هذا الكلام ، فقد قلنا ان مثل هذه العناصر هالها وأفزع الحكومة معها أن تتولى انتصارات اللجنة التنفيذية العامة واقبالها على تكوين اتحاد عام للطلبة مما جعل هذه العناصر تسارع باتخاذ موقف عدائى وخطوات ايجابية لتحطيم وحدة الطلبة ، ولكن فاتهم ان الحركة الوطنية المخلصة سائرة معها سواء قاوموها أو تخلوا عنها .

ويحاولون تفريق صفوف العمال :

وكما انهم عملوا على تحطيم وحدة الطلبة فكذلك يعملون بين العمال فقد تركت الحكومة العمال العاطلين دون أن تعمل لهم شيئاً جاداً بل سمحت لبعض أصحاب المصانع كمصنع النيل بشبرا أن ينتقل الى الاسكندرية فيشرد عماله . وها هى تسمح لبعض المصانع الأخرى بأن تقفل أبوابها فيشرد عمال جدد . وها هى ذى تسمح لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور . ومعنى هذا أن السياسة الهادفة الى عزل جماهير العمال فى محيط قضاياها الخاصة سائرة الى الأمام . أضف الى هذا أن بعض زعماء العمال النقابيين المعروفين بصلاتهم ومواقفهم الوطنية مسجونون منذ أشهر . ثم ان لجنة العمال للتحرير القومى وهى لسان الطبقة العمالية السياسى تتلقى كل يوم

اضطهاداً جديداً . ثم ان معظم الصحف لا تنشر شيئاً عن هذه المظالم التى تصب على العمال ومعنى هذا ان السياسة الهادفة الى تحطيم صفوف العمال مستمرة بل مدعمة . وهناك ايضاً اتجاهات الى تفكيك الحركة النقابية وهذه هى اتجاهات الحكومة والاخوان المسلمين ، فقد أرادت الحكومة أن يكوّن العمال نقابات مصنعية ينعزل بعضها عن بعض بدلاً من النقابات العامة التى تجمع كتل العمال ، فلما فشلت فيما أرادت قام الاخوان المسلمون يدعون الى نفس الفكر وتأخذ شكلاً طائفياً منعزلاً وسيحبط العمال هذه المحاولة لا شك لأنها ضد مصالحهم وضد كفاحهم النقابى .

ويحاولون استغلال حالة الضجر العام :

فإذا أضفنا الى مجهوداتهم فى اضعاف الجبهة الشعبية للعمال والطلبة انهم يحاولون استغلال حالة الضجر العام ليقيموا حكماً اشد رجعية إن لم يكن فاشياً فى الحكم الحالى تمكنا من معرفة مدى خطورة الأدوار التى تمر بنا الآن ، فمثلاً نعلم ان هناك ضجراً عاماً ضد الاستعمار فيحاول الفاشيون أن يستغلوا هذا الضجر لتكوين الكتائب كما يقول الاخوان وفرّق الفلانج كما يقول صالح حرب ، ويحاولون أن ينشروا الحقد العرقى ضد الأجناس الأخرى فتقع حوادث نوفمبر .... الخ ، ونعلم أن هناك سخطاً على الفساد فى محيط السياسة ولذا يحاولون أن يقضوا على الأحزاب وهى مظهر من مظاهر النظام الديمقراطى البرجوازى بأن ينادوا لا احزاب بعد اليوم وبأن يشيعوا فكرة الحزب الواحد بل أن تكون جبهة تضم كل الأحزاب فى كتلة واحدة . ونعلم أن هناك سخطاً على المآسى والمظالم الاجتماعية والفقر والجهل والمرض فيحاول الفاشيون أن يستغلوا هذا السخط فى ابعاد الأذهان وصرف الانتباه عن هذه الأمراض الاجتماعية وصرفها عن المظالم السياسية وعن الضغط الارهابى الذى تقوم به الحكومات غير الديمقراطية فيهددون الطريق الذى يؤدى الى أى نظام حكم يعالج هذه

الأمراض الاجتماعية . ألسنا نرى اليوم ان الحكومة الحالية وهى التى لم ينتخبها الشعب والتى يشترك فيها رئيس اتحاد الصناعات هى التى تدعى أنها ستقضى على الفقر ... الخ ؟ ثم اننا نشاهد تكتل الرجعيين يشتد يوماً بعد يوم فتطالب الأحزاب التى تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين وتقف فى وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتتآمر على ابعادها دائماً عن الحكم . وهذا التكتل من جانب والتفكك الذى يبذرونه فى صفوف العمال والطلبة من جانب آخر يساعدهم كثيراً على الوصول الى أهدافهم خاصة وأنهم يحاربون الحريات الديمقراطية باستمرار حتى أصبح الحصول عن بعض الحقوق المقررة فى الدستور والقوانين كحق الاجتماع تتفضل بها الحكومات على الشعب ، ويفرقون الفاشيين بالتأييد وفى ذات الوقت تتلقى العناصر الفاشية كل تأييد ، فقد رأينا بعضها يسافر الى الاسكندرية ليضرم الروح الاستفزازية بين الجماهير وتعود تحت أنف الحكومة سليماً حراً ، ورأينا بعضها يصرح له باصدار صحيفة ، بل سمعنا ان التموين أجزل لها كمية الورق ، بل سمعنا انه قد جرت مفاوضات قبل تولى صدقى الحكم على اجراء انتخابات ، بل سمعنا ان هناك اتفاقاً بين الحكومة وبعض الجهات المعروفة بنزعاتها غير الديمقراطية على مقاومة الحكومة الديمقراطية وعلى مهاجمة اللجان الوطنية وتفكيك وحدة الطبقة العاملة .

ونحذر ان هذه البوادر تدل جميعاً على ان هناك ترتيبات تعمل للقيام بانقلاب أشد رجعية من الحالى . ولكن هذه التدبيرات فاشلة لا محالة متى أقبل المخلصون الوطنيون على مسئولياتهم فى ادراك تام ، متى أيد الطلبة اللجنة التنفيذية العامة وقوموها ، متى تمسكوا باللجنة الوطنية ، متى دعم العمال نقاباتهم . متى التفوا حول هيئتهم السياسية «لجنة العمال للتحرير القومى» . متى التف الموظفون حول اتحاداتهم

التى تدافع عن مصالحهم . متى وجدت الرابطة بين هذه الجهات جميعاً، تلك الرابطة التى تخدمها وتضع أمام شعبنا المناضل بداية طيبة مخلصة جديدة يمكن أن نلتف حولها ونعمل بتوجيهاتها .

اننا نؤمن ومعنا الوطنيون المخلصون بأن تكتيل الجماهير الشعبية فى منظماتها وفى لجانها الوطنية ، فى هيئاتها السياسية ، فى اتحاداتها المهنية ، فى نقاباتها ، وتعميق الصلة بينها والمثابرة فى مناهضة المستعمر على أساس مصلحة شعبنا وعلى مستوى ديمقراطى هو الذى سيفشل كل هذه المناورات والتدبيرات .

فيا أيها العمال قوموا نقاباتكم والتفوا حول هيئاتكم السياسية .

ويا أيها الطلبة قودوا لجانكم وانضموا اليها .

ويا أيها الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر واقامة ديمقراطية سليمة .

أحمد رشدى صالح

قصيدة المنحدر

نُشرت بالعدد الرابع والثلاثين من جريدة نور الفجر الجديد بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦

تعالوا الى ذلك المنحدر   نمرغ أعيننا فى الحفر
تعالوا نمزق هذه السجو   ن ببنصر عالمنا المندثر
كهوف ينام بها الأبريا   ء ونحسب ان ليس فيها بشر
وبؤس يحملق فى القائمين   ويصرخ فى جنبات الحجر
وهم فى مضاجع لاتستريح   اليها الجنوب ولا تستقر

هنا صائم لم يرد أن يصوم   ولكن تعود منذ الصغر
هنا صائم ضل فى صبره   وأمعن فيه الى أن كبر
هنا ساعد مثقل بالحديد   افاق وأقسم أن ينتصر
هنا مارد عاش فى قمقم   ولكنه شاء أن ينفجر
تعالوا نحرك هذا الرما   د فبين الرماد وميض الشرر
ولا تنفروا من كفاح الظلا   م فقد آن لليل أن يندثر
وهذى طلائع فجر أطل   علينا وأوشك أن ينتشر

ولا بد للفجر أن ينتشر

محمد كمال

الباب السادس

ماذا علمتنا هذه الحرب

بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بادارة القسم المخصوص بوزارة الداخلية مذكرة أثبت فيها كاتبها ان جماعة دار الأبحاث العلمية قد اعتادت تحبيذ النظم الشيوعية والترويج بها ، وأخيراً قامت بنشر وتوزيع نشرات دورية ترمى الى هذا الغرض . فقد جاء بالنشرة رقم (٣) صفحة ٨٣ تحت عنوان كلمة التحرير « وهذه الأبحاث المتواضعة التى تقوم بها لجان الدار ان كان يقصد بها من شىء فهو انارة السبيل للعمال» .

كما جاء بذات النشرة صفحة (١٠١) تحت عنوان : الاصلاح الزراعى» لقد أصبح يستدعى مبضع الجراح وليس مسكناته ، فالأرض يجب أن يعاد توزيعها وأن يعطى من لا أرض لهم نصيباً منها يقومون بزرعه .

وورد بالنشرة رقم (٥) صفحة ١٨١ تحت عنوان اللجنة السياسية للعمال « فى أوائل أكتوبر شكّل العمال هيئة سياسية لوضع برنامج عام لهم بما يدل على وعيهم ونضجهم السياسى . وترى ان اتحاد العمال فى اتحاد نقابى عام لهو الخطوة الأولى فى سبيل جمع شمل الطبقة العاملة طليعة الشعب فى كفاحه التحريرى وحينئذ تستطيع الطبقة العاملة بهذا الاتحاد تحقيق برنامجها السياسى والاقتصادى والاجتماعى » .

كما جاء بذات النشرة صفحة ١٩٣ تحت عنوان « مسرحية هزلية ... الخائنون » بتوقيع شين « الخائنون هم أصحاب الألوف ومئات الألوف من الأفدنة ، هم حملة الألوف من الأسهم فى الشركات البريطانية والمصرية ، هم الذين لا يعملون شيئاً وإنما يعيشون على كسب الملايين » .

وكذلك ورد بذات النشرة صفحة ٢٢٢ تحت عنوان « ماذا علمتنا هذه الحرب» بتوقيع أحمد شكرى سالم : لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية كبيرة ، قوة ترمى الى تدعيم سليم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، فنظرة العالم الآن الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف اختلافاً بيّناً عما كانت قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة ، والذى لا يأخذ من التاريخ فى تطوره الدروس المختلفة يكون شخصاً يعيش خارج التاريخ . أما نحن فلسنا نرى التاريخ يمر أمامنا ونحن مكتوفون ولكننا مشتركون فيه متأثرون به ومؤثرون فيه» .

وانتهى كاتب المذكرة الى أن كل ما تقدم فيه تحبيذ للنظريات التى تجرمها المادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

وقد أرفقت بمذكرة القلم السياسى قائمة بأسماء أعضاء دار الأبحاث العلمية التى تصدر هذه النشرات والمسئولين عن ادارة دار الأبحاث العلمية وهم الدكتور محمد الشحات مدرس الكيمياء بكلية العلوم وأبو بكر نور الدين خبير بوزارة العدل .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ افتتح وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين محضره الذى أثبت فيه تكليف رئيس النيابة بالبحث عن كاتبى هذه المقالات أو ناشرى هذه النشرات مع تفتيش دار الأبحاث وضبط ما قد يوجد بها من أوراق أو أشياء لها علاقة بالجريمة .

وقام وكيل النيابة بتفتيش دار الأبحاث العلمية فوجد بعض النشرات التى تصدرها الدار ، وبعض أوراق مطبوعة بالآلة الكاتبة تتضمن ملخصاً لاخبار الدول الأجنبية ومن بينها مقالة عنوانها

الاشـتراكـية التـى يريدهـا أغنيـاؤهـا لمصـر للزمـيل كـمال الـعيـوطى فقـام بضـبطها ، كماوجد الكتب الخاصة بالحياة فى الاتحاد السوفيتى .

وقـام وكـيل النـيابة بسـؤال شـهـدى عطيـة الـشافـعى الـذى قـرر انه عضـو فى دار الأبحاث وان غرضـها القيام بالأبحاث العلمية وتطبيقها على المجتمع ، وان لكل عضـو أن يـنشر مـا يشـاء من أبحاث فـى النشـرة التى تصدرها الدار ، ونفـى معرفته أسمـاء أعضاء هيئة تحرير هذه النشرة . وعندما سُئل عن شـكرى سالم أجاب انه من أعضـاء الدار ، وعندما سُئل عن عنوانه قال انه لا يذكره لأنه ليس مسئولاً عن الادارة الآن .

كمـا قام وكـيل النـيابة المحقـق بسؤال الأسـتاذ ظريـف عبد الـله الذى أجاب بما أجاب به الأسـتاذ شهدى عطية وأضاف انه مـن شـروط الالتحاق بـالدار عـدم اشـتـغـال الأعـضـاء بـالسـيـاسـة وعـدم الانـضـمـام لأى حـزب سياسى .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سُئل الأستاذ احمد شكرى سالم بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ الإمام الخريبى فقرر انه عضو بدار الأبحاث العلمية وانـه هـو كاتب المقال الذى نُشر فى العـدد الخامس من نشـرة دار الأبحاث العلـميةوالمعنوّن « ماذا علـمتنا هذه الحرب» ، وعندمـا سُئل عما قـصـده من نـشـر هذه المقالة ، أجـاب – مـا تراءى لى من دروس عـلمتنا اياها هـذه الحـرب ، وعنـدمـا سـأله المحقـق عمـا يقصـده مـن أن الحـرب أظهـرت لنا الاتحاد السـوفـيـتى بشـكله الحقيـقى كقـوة شعـبية كـبيرة لـها وزنها فى الموقـف العالمى ، أجاب انه قصـد بشكله الحقيقـى ان الناس قبل هذه الحرب كانوا يعتقدون انه فاشـستى وظهر لنا خلال هذه الحرب انه معـاد للفاشيـة وكل قوة تعادى الـفاشية فـهى شـعـبية ، أما عن لهـا وزنها فى الموقف الـعالمى فالاتحـاد السـوفـيتى هـو أحـد الدول الكبيـرة المشـتـركة فى مـجلس الأمـن الدولـى .

فاسـتفسـر منه المحـقق عما يـقصده مـن قوله ان الاتحـاد السوفيـتى هـو قوة ترمى الـى تخليص الانسان من استـعباد أخيه الانسـان ، فأجاب

انه يقصد انها ترمى الى القضاء على الفاشية التى تعمل ضد مصلحة الانسان وكانت ترمى الى استعباد الانسانية .

فسئُل وماذا تقصد من ذلك بأنها ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك أو مملوك ، فأجاب انه بالنسبة للجزء الأول أى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم آخر فأظن على ما أتذكر ان هذا التعبير قد جاء فى ميثاق الأطلسى ، أما عن ليس فيها مالك ولا مملوك فهى كقوة من القوى الديمقراطية المعادية للفاشية ترمى الى تخليص العالم من الفاشية التى ترمى الى استغلال الانسانية .

وقد فسّر المحقق بأن عبارة « ليس فيها مالك ومملوك» تتضمن تحبيذاً يرمى الى الغاء النظام الراسمالى إلا أن الأستاذ أحمد شكرى سالم أوضح ان هذا تفسير خاطئ لأن هذا التعبير لا يعنى عدم وجود الملكية الفردية أو شيئ من هذا القبيل ، لأن التعبير اللغوى الذى يعبّر عن هذا قد يكون مالك أو غير مالك ، ونحن نعرف أن المملوك لم يكن موجوداً إلا فى عهد العبودية وليس هناك عبودية الآن فالذى رمى اليه هو عدم وجود دولة تملك الدولة الأخرى .

فعاد المحقق فاستفسر منه عما يقصده اذن من قوله ان نظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيّناً عما كانت عليه قبل الحرب ، فأجاب بأنه سبق أن قال ان العالم كان ينظر الى الشيوعية أو الاشتراكية معتبراً إياها فاشستية تقف جنباً الى جنب مع الفاشية الألمانية مثلاً ، ولقد ظهرت الآن ان البلد الشيوعية تحارب الفاشية فنظرتنا الآن تخالف النظرة السابقة وأضاف انه لا يمكن أن يستنتج من ذلك مطلقاً اننى احبذ المبادئ الشيوعية ، كما ان الشيوعية تقف معادية للفاشية لأنها إحدى الدول المشتركة فى هيئة الأمم المتحدة .

ولما كان أحمد شكرى سالم من بين الأشخاص الذين اذن النائب العام بتفتيشهم بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٠ فقد انتدب رئيس نيابة شمال

القاهرة وكيل النيابة الأستاذ محمد محمد محفوظ لاتخاذ هذا الاجراء الذى تم فى الساعة الثانية من صباح يوم ١٩٤٦/٧/١١ ولم يعثر بمسكنه على شيء له صلة بهذا التحقيق ، وعاد وكيل النيابة بصحبة المتهم الى نيابة شمال القاهرة حيث شرع فى التحقيق معه الساعة السادسة والنصف صباحاً .

وواجهه بالاتهام المنسوب اليه بأنه متهم مع آخرين بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية للمملكة المصرية . فأجاب - بأن هذا الاتهام ليس له أى أساس على الاطلاق وانه أول من يحترم الدستور ويحافظ عليه . فقرر وكيل النيابة المحقق القبض عليه وحبسه أربعة أيام على ذمة القضية تبدأ من يوم ١٩٤٦/٧/١١ .

وفى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ بدأ أحد وكلاء النيابة الآخرين وهو الأستاذ أحمد موافى التحقيق مع الأستاذ أحمد شكرى سالم ، فطلب منه أن يذكر خلاصة عن تاريخ حياته ، فذكر انه ولد بالقاهرة سنة ١٩٢٢ وبعد حصوله على شهادة التوجيهية من مدرسة فؤاد الأول الثانوية التحق بكلية العلوم حيث تخصص فى الكيمياء وحصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٤٢ فعيِّن معيداً وما زال حتى الآن يقوم بأبحاث للحصول على الماجستير فى الكيمياء والطبيعة وانه مرشح لبعثة للخارج للحصول على شهادة الدكتوراه . وانه لم يكن له أى نشاط سياسى وهو طالب ، وليس له مبدأ اقتصادى .

ولما سئُل عما يعرفه عن الشيوعية كمذهب اقتصادى ، أجاب بأنه يعرف أنها موجودة فى روسيا وان معلوماته لا تتجاوز معلومات أى شخص عادى ، كما انه لم يدرس أى دراسة فيها وليس لديه سوى المعلومات العامة . فسأله المحقق وما هى هذه المعلومات العامة ، فأجاب بأن معلوماته عنها ان روسيا ليس بها نظام رأسمالى وان النظام الشيوعى يختلف اختلافاً أساسياً عن النظام الرأسمالى وعندما سئل

عن أوجه الخلاف الموجودة بين النظامين ، أجاب انه لا يستطيع أن يحددها علمياً لأنه لم يدرس هذه النواحى ، ويخيّل لى ان البلد هناك هى بلد العمال كما يقولون ومعنى هذا ان العمال هناك هم الذين يحكمون وقد أصبح هذا النظام حقيقة واقعة بعد الثورة التى حدثت فى روسيا سنة ١٩١٧ .

ثم واجهه وكيل النيابة المحقق بما ورد بالتقرير السرى المقدم من القلم السياسى بوزارة الداخلية من أنه يعتنق المبادئ الشيوعية عن عقيدة ، فرد بقوله هذه النقطة خاطئة من أساسها إذ اننى قلت انى لم أدرسها وهذا يعنى اننى لا أعتنقها .

وسُئل عن دار الأبحاث العلمية فأقر انه عضو فيها منذ حوالى سنة ونصف تقريباً ، وانها قد أسست قبل التحاقه بها بسنة تقريباً ، وان هذه الدار قد أسست بغرض أن يتبادل اعضاؤها معلوماتهم فيستفيدون جميعاً بدل من تضييع الشباب لوقتهم فيما لا ينفع ، وان للدار لائحة مطبوعة اطلع عليها قبل الالتحاق بها ، واما عن رئاستها فليست ثابتةويظن ان رئيسها الآن هو أنور عبد الملك . والدار علمية بمعنى انها ليست تبحث فى العلوم الأكاديمية فقط ولكن لها نشاط اجتماعى مثل حفلات ورحلات فهى نادى وجماعة علمية فى وقت واحد . ولا يشترط فى الأعضاء ثقافة معينة ، فترى من أعضائها خريجى كلية العلوم مع خريجى الكليات المختلفة ، ويشترط أن يكون العضو من خريجى الجامعات أو طالب بالجامعة أو ما يعادل ذلك ، وعدد أعضائها حوالى المائة وخمسين .

وعندما سُئل عن الأغراض التى تهدف اليها هذه الجماعة ، ذكر انها تهدف الى دراسة الأحوال القائمة فى مصر وفى العالم حتى يكمل كل فرد منهم ثقافته من النواحى المختلفة بدلاً من الثقافة المحددة التى يتخرج بها من الجامعة .

وعندما سُئل عن الأبحاث التى كتبها فى نشرة دار الأبحاث العلمية

قرر انه كتب مقالة فى العدد رقم (٥) عن الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب الماضية ، وقلت فى هذا البحث ان هذه الحرب كان الغرض منها القضاء على الفاشية وتحالفت الدول الديمقراطية فى القضاء عليها، وانه يجب ألا ننخدع فنظن انها قد قضى عليها نهائياً بل يجب أن نستمر فى القضاء على الفاشية فلا تقوم المانيا بعدوان مطلقاً ، وقد حققت النيابة معى فى جزء من نفس هذا المقال كنت قد قلت فيه ان الفكرة التى كانت معطاة لنا عن الاتحاد السوفيتى من أنه بلد فاشيستى فكرة خاطئة لأنه دخل هذه الحرب ضد الفاشيستية ولا أعرف ما تم فى هذا التحقيق حتى الان .

كما سُئل عن اتصاله باتحاد خريجى الجامعة فقرر انه كان قد قدم استمارة للاتحاد منذ حوالى أربعة أو خمسة أشهر وبعث له الاتحاد بخطاب يفيد قبوله عضواً فيه ، إلا انه نظراً لمشغولياته لم يذهب هناك إلا لماماً ولم يقم بأى عمل هناك مطلقاً ، كما ذكر انه لم يكتب اى شىء بمجلة خريجى اتحاد الجامعة .

وسُئل ايضاً عن صلته بالجامعة الشعبية الأهلية ، فذكر ان زميله فى الجامعة محمد عبد المعبود الجبيلى وهو معيد فى كلية العلوم ويدير هذه الجامعة الشعبية كان يطلب منه فى بعض الأوقات بعض خدمات فى هذه الجامعة كاعطاء حصة فى العلوم أو فى الانجليزى ، فكان يؤدى هذه الخدمات والغرض منها الغاء الأمية ونشر الثقافة العامة.

فواجهه المحقق بما جاء بالتقرير السرى للقلم السياسى ان الجامعة الشعبية الأهلية تعمل على نشر المبادئ الشيوعية بين العمال تحت ستار محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية ، فنفى ذلك بشدة وقال ان هذا الادعاء غير صحيح .

وفى مساء يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ أعيد سؤال الأستاذ أحمد شكرى سالم فى المقال التى حقق معه فيه فى شهر ديسمبر سنة

١٩٤٥ بعد اطلاع وكيل النيابة المحقق على هذا التحقيق الأخير فسئل الأستاذ أحمد شكرى سالم عن الهدف التى قصده من كتابة هذا المقال، فأجاب بأنه من واقع دراسته العملية فى كلية العلوم انه بعد انتهاء أى تجربة من التجارب لا بد من استخلاص بعض نتائج لهذه التجربة . وقد قصدت من هذه المقالة محاولة تطبيق هذه النظرية العلمية بالنسبة الى الحرب العالمية الماضية .

فواجهه المحقق بما ورد فى هذا المثال ما نصه : « لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية لها وزنها فى الموقف العالمى كقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية حيثما كانت وفى أى وقت تكون ، كقوة ترمى بكل ما فى وسعها الى تدعيم سليم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسانية يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك . واعتبر المحقق انه بهذه العبارات يكون قد روج نظاماً يقوم على أساس عبّر عنه بأنه ليس فيه مالك ولا مملوك وهو النظام الشيوعى كان بصدد الكلام عنه عن روسيا والتى أصبح حقيقة واقعة بالقوة والثورة .

وقد رد عليه الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله : عندما ننظر الى هذه الفقرة ونحاول أن نحللها فيجب أن نأخذ فى اعتبارنا نقطتين أولهما ان هذه الفقرة جاءت فى مقالة عنوانها – ماذا علمتنا هذه الحرب وهذا يعنى اننى أربط نظرتى الى الاتحاد السوفيتى بالدور الذى قام به فى هذه الحرب بالذات فالمقالة كانت أساساً عن الحرب والدروس التى تعلمناها منها ولم تبيّن مطلقاً عن الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى ، والنقطة الثانية هى ان هذه الفقرة ما هى إلا جزء من مقالى يجب أن تربط ببقية المقال بأكملها فهى درس واحد من عدد دروس أوردت ذكرها فى المقال وسآخذ كل جزء على حدة ، عندما قلت قد أظهرت لنا هذه

الحرب الاتحاد السوفيتي بشكله الحقيقي قصدت ان الدعاية التي كانت تقوم بها الدول الأخرى عنه كبلد فاشيستي قد زالت إذ أنه قد أصبح في زمرة البلاد الديمقراطية التي تحارب الفاشيستية وهذا طبيعي جداً فإنه كان وما زال عضواً بمجلس الأمن الذي يتزعم العالم الآن ، وعندما قلت كقوة شعبية كبيرة لها وزنها في الموقف العالمي وكقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية قصدت ان أقول انها قد قامت بمجهود كبير لا يمكن انكاره مطلقاً كما قال زعماء العالم أنفسهم في الكفاح ضد الفاشستية وفي القضاء عليها ، وعندما قلت كقوة ترمي بكل ما في وسعها الى تدعيم سلمي يقوم على أساس ارتفاع مستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز قصدت انها كأحد الدول الخمس الكبرى أو كأحد الدول الثلاث الكبرى التي اجتمعت في المؤتمرات المختلفة كمؤتمر يالتا وطهران والقرم وبوتسدام التي أعلنوا جميعاً بعدها يرمون الى تخليص الانسان من الاستبعاد بمعنى تخليصه من الاستعمار الفاشيستي والارتفاع بمستوى معيشتهم . وفي هذا ما يفسّر لنا الكلمة التي أتت بعد ذلك وهي كقوة ترمي الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان أي من الاستعباد الفاشستي سواء كان المانياً أو ايطالياً أو يابانياً . وأما عن الفقرة التالية وهي كقوة ترمي الى ايجاد عائلة من بني الانسان يعيشون على قدم المساواة في عالم حر ، فقد جاءت على ما أتذكر في قرارات الزعماء العالميين في مؤتمر سان فرنسيسكو ، وهنا قلت في عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، وأحب هنا أن أقول أن عدم وجود مالك ولا مملوك لم أقصد بها مطلقاً الترويج لمذهب سوفيتي كما جاء بالسؤال وإنما أردت بها صفة العالم بأجمعه الذي تحارب كل الدول الديمقراطية وكل الشعوب من أجل ايجاده وقصدت هنا من مالك ومملوك كما هو ظاهر جداً من سياق الحديث دولة مالكة ودولة مملوكة . فالحرب كانت بين دول ولم تكن بين أفراد ، فقد حاربت الديمقراطيات حتى تقضي على الاستعمار الفاشيستي ، وقد يلفت النظر انني قد قلت هذه الصفات السابقة بالنسبة للاتحاد

السوفيتى مثلاً ولم اقلها بالنسبة لأى دولة اخرى من الدول ، وهذا لأن الدرس التى أخدناه من هذه الحرب هو اظهار الاتحاد السوفيتى كحليف للدول الأخرى الديمقراطية الرأسمالية . انما الدول الأخرى فلم تكن هناك دعاية ما ضدها تكشف لنا الحرب عن عكسها .

إلا ان المحقق أصر على ما يؤيد تحبيد شكرى سالم للشيوعية ما قاله عقب العبارة السابقة ونصه : « فنظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيّناً عما كانت عليه قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل تقف عند طليعة القوى المنتصرة » . واعتبر المحقق ان قول ذلك يعتبر اشادة بالشيوعية وتحبيذاً وترويجاً لها .

وقد رد الأستاذ احمد شكرى سالم على ذلك بقوله : اننى أعتقد ان هذا الجزء يؤكد ويظهر بكل جلاء النقطة الأساسية التى قلتها سابقاً وهى ان الاتحاد السوفيتى كبلد اشتراكى أو كبلد شيوعى أصبح أحد الدول الكبرى التى ينبنى العالم على أكتافها الآن إذ أنها عضو دائم بمجلس الأمن . فعندما قلت ان نظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيّناً عما كانت عليه قبل الحرب قصدت من ذلك ان العالم بدلاً من أن ينظر الى الاتحاد السوفيتى كدولة فاشيستية معادية للديمقراطية يراها الان كدولة ديمقراطية تتحد مع الدول الديمقراطية الأربع الأخرى فى القضاء على الفاشية . وعندما قلت فالشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة قصدت ان الاتحاد السوفيتى الذى كنى عنه هنا بالشيوعية قوة أو بلد من البلدان التى انتصرت فى الحرب وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . وعندما قلت بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة قصدت انها إحدى الدول الدائمة فى مجلس الأمن الذى يقف فى طليعة الديمقراطيات .

ولكن المحقق ذكر له – رأيناك تتحدث عن الدول باسمها وقلت فى هذا المقال بالذات : فكم أخدنا من دروس كفاح يوغسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا ، ثم بدأت الكلام عن الاتحاد السوفيتى

فأطلقت عليه اسم الاتحاد السوفيتى كما هو معروف كدولة ولما أخذت تشيد به غيّرت التعبير وعبّرت بكلمة الشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة ، وفرّق فى التعبير بين الاتحاد السوفيتى وبين الشيوعية فالأول هو الدولة والثانى هو النظام القائم فى هذه الدولة وأنت إذا أشدت إنما تشيد بالنظام لا بالدولة.

وقد رد على ذلك الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله: بالنسبة الى الجزء الأول من السؤال وهو عن الدروس التى أخذناها فى كفاح يوغسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا وغيرها فاننى رميت الى أن هذه البلدان قد قامت الشيوعية فيها ضد الاحتلال الفاشستى فناضلته بكل ما فيها من قوة ، وقد تكلمت بعد هذا مباشرة عن الاتحاد السوفيتى كدولة من مثل هذه الدول السابقة الذكر التى قام الشعب فيها بدور أيضاً فى الكفاح ضد الفاشية . أما عن الملاحظة باننى قصدت الترويج للنظام فهذا غير صحيح مطلقاً بدليل اننى قلت أولا ان الاتحاد السوفيتى كبلد هو أحد الشعوب التى انتصرت فى الحرب ثم قلت بعد هذا ان الدعاية كانت قبل الحرب تتهم الاتحاد السوفيتى بالفاشية ثم تغيّرت هذه النظرة الى الشيوعية ، بمعنى انها أحد النظم الموجودة فى بلد من البلدان المنتصرة فى هذه الحرب . فالمقال لم يتضمن ترويجاً للنظام الشيوعى ، وانما كما قلت قبل ذلك كان مقال درس أخذناه من هذه الحرب وان الاتحاد السوفيتى لم يعد فى نظر العالم أجمع بلداً فاشيستياً إنما أصبح أحد البلدان التى تحارب الفاشية .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية نسب الى الأستاذ أحمد شكرى سالم انه ألّف مقالاً بعنوان « ماذا علمتنا الحرب» بالنشرة رقم ٥ من نشرات دار الأبحاث العلمية التى تم نشرها وتوزيعها على الجمهور بغير تمييز خلال عام ١٩٤٥ ضمنها تحبيذاً وترويجاً للشيوعية بأن قال

ان نظرة العالم للشيوعية والاشتراكية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب فالشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل انها فى طليعة القوى المنتصرة وانها ترمى الى ايجاد مجتمع ليس فيه مالك ولا مملوك .

الباب السابع

أهداف الاشتراكية

فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بوزارة الداخلية مذكرة بخصوص مؤلفات الأستاذ محمود فتحى الرملى جاء فيها انه دأب على اصدار مؤلفات تتضمن تحبيذاً للشيوعية وتروج لها آخرها ذلك الكتيب الذى أخرجه تحت عنوان « أهداف الاشتراكية» وقد أوضحت مذكرة القلم السياسى ان المؤلف قد أشار فى الباب الأول الى أن أهداف الاشتراكية والشيوعية واحدة والى ان الشيوعيين يقولون انهم يريدون أن يضعوا حداً لآلام البشرية فى أسرع وقت ويمثلون أنفسهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتريحه مدى الحياة ، وليست الثورة أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض .

وفى الباب الثانى أشار الى فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى يد طبقات ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقات كثيرة هى الشعب كله ولا يسع الشعب لكى يعيش إلا ان يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة فيتحوّل المجتمع الى عشرات من السادة يغرقون فى البذخ وملايين من العبيد يغرقون فى الفقر والجهل والمرض ، يصنعون الحياة ويسلبونها ، يبنون العمارات لينامو اعلى الأرض ، ينسجون الصوف والحرير ليعيشوا عرايا ، يزرعون القمح ليتضوروا جوعاً ، يصنعون السيارات ليدهسوا تحت عجلاتها ، وهكذا لا يستطيع العامل مطلقاً أن يحب الرأسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه .

وفى الباب الثالث نادى بأنه لا طريق الى الاصلاح غير الغاء الملكية الفردية توطئة لالغاء الطبقات فى المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبى ديمقراطى ، وندد بفكرة تحديد الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة فى البرلمانات وماداموا يملكون وحدهم حق التشريع فلا يمكن أن يقيدوا أنفسهم بهذه الالتزامات .

وأنهى مؤلفه تحت عنوان « انتصار لا بد منه» مؤكداً بأن التطور يجرف كل العصابات الانتهازية ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل فرض نفسه والويل للغبى الأحمق الذى يتوهم أنه يستطيع أن يوقف عجلة التطور وان لا عبرة مطلقاً بما يقال من ان الاشتراكية لها انصار هناك وليس لها أنصار هنا ، فالعالم كل لا يتجزأ ومادام هناك تيار عالمى فى أغلبية دول العالم فمما لا شك فيه ان الدول الباقية ستتأثر بهذا التيار فى الوقت المناسب .

وأضافت مذكرة القلم السياسى ان محمود فتحى الرملى كان قد أخرج قبل ذلك مؤلفاً بعنوان « هل انحرفت روسيا» ورد فيه تقدير للمذهب اللينينى وأشار فيه الى عدم تطلع روسيا الى الاستعمار ، وان لينين عرض المساعدة على سعد زغلول باشا فى عام ١٩٩ فرفض ، وان روسيا مازالت مستعدة لمعاونة الدول التى تقع فريسة الأعداء .

كما أكدت مذكرة القلم السياسى ان تمادى محمود فتحى الرملى وشيعته ممن تمذهبوا بالمبادئ الشيوعية فى انتهاك حرمة القانون على تلك الصورة أمر يستلفت النظر ويتطلب كفاحاً عاجلاً قبل أن يستفحل شرها إذ ان قانون العقوبات قد كفل فى المادة (١٧٤) سبل مقاومة هذه التيارات حين قرر عقوبة الجناية لكل من حبّذ أو روج بإحدى طرق العلانية المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة ، ومن البديهى ان عبارة بالقوة أو الارهاب أو بأية وسيلة أخرى غير مشروعة إنما تنصب على المذهب لا على التحبيذ والترويج إذ لا يمكن أن يستقيم

أى تفسير مخالف مع قصد الشارع . وليس أقطع فى الدلالة على صحة هذا النظر من ان المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٣١ الذى عدل تلك المادة قد أشارت الى ان صيغة المادة لا تقتصر على من يحبذ بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل تتناول من ينشر أو يحبّذ المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ، فمن يحبذ مثلاً نظريات الشيوعية كما تطبق فى روسيا أى البلشفية ومن يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشيد باستعمال القوة لأن هذه المذاهب تنطوى على استيلاء العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام فى الدولة .

واختتم القلم السياسى مذكرته بقوله « وبما ان ما نشره محمود فتحى الرملى فى مؤلفيه المذكورين لم يتضمن تحبيذاً أو ترويجاً للنظم الشيوعية فحسب بل فيه اشادة بالثورة باعتبارها الوسيلة الموصلة الى قيام تلك النظم لذلك اقترح احالة المؤلفين الى النيابة العامة مع ارسال جميع مؤلفاته السابقة والمؤلفات الشيوعية المماثلة الموجودة لدى البوليس اليها . فإذا صادف رأيى هذا قبولاً فأرجو الموافقة على حصر اسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم أسماءهم للنيابة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد ».

ورغم ان القلم السياسى بوزارة الداخلية قد طلب الموافقة على حصر أسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم أسمائهم للنيابة العامة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا ان الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ وهى حكومة النقراشى باشا لم توافق على ذلك ، وتأجلت الاستجابة الى طلب القلم السياسى الى أن جاءت حكومة اسماعيل صدقى فنفذه فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ ، وكما سبق أن أوضحنا فقد أمر النائب العام باجراء تفتيش جميع المأذون بتفتيشهم فى وقت واحد بعد منتصف ليلة ١٩٤٦/٧/١٠ .

نعود بعد ذلك الى محضر التفتيش المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمحرر بمعرفة وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين الساعة التاسعة و ٢٠ دقيقة مساء بمنزل فتحى الرملى حيث وجد به خمس نشرات بدار الأبحاث العلمية وهى النشرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ، وعدة نسخ من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمال البريطانى والطريق الى الاستقلال وكتاب عنوانه آراء مضطهدة ونسخة واحدة من كتاب معنوّن « قضية المرأة »والعديد من الكتب الماركسية .

وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٢ استجوبت النيابة محمود فتحى الرملى فقرر انه مؤلف كتاب أهداف الاشتراكية وكذلك كتاب هل انحرفت روسيا ، وانه وزع حوالى ألف نسخة من كل كتاب ، كما قرر انه اشتراكى ويدين بالمبادئ الاشتراكية وان رشح نفسه على المبادئ الاشتراكى فى الانتخابات الأخيرة التى أجريت لانتخاب أعضاء مجلس النواب .

وعندما سُئل عما يقصده من كلمة اشتراكى ، قرر ان الاشتراكية فى نظره هى الغاء الملكية الفردية وتعبئة وسائل الانتاج ليعمل كل انسان ويأخذ بقدر عمله ، وانه يؤمن بتحقيق ذلك بالوسائل الديمقراطية القانونية البرلمانية من نشر وخطابة ومحاولة دخول البرلمان .

وقد سأله المحقق هى يؤخذ من ذلك انك تنادى بالغاء الرأسمالية ، فأجاب – أيوه .

فأعاد سؤاله وهل يؤخذ من ذلك أيضاً انك تحبّذ المبدأ الشيوعى (مبدأ لينين) فأجاب : ليس هناك أى فرق بين الاشتراكية والشيوعية إلا فى الوسيلة ، فالاشتراكيون يؤمنون بالكفاح السلمى الذى ذكرته والشيوعية ينادون بالثورة ،وأنا مبادئى ماركسية ووسائلى ديمقراطية.

فاستفسر منه المحقق عما يفعله إذا أبى أولو الأمر تحقيق المبادئ التى تنادى بها وهى الغاء الراسمالية ، فأجاب : نظام الحكم فى مصر ديمقراطى بحكم الدستور وأولو الأمر فيه غير خالدين ، فسنظل ندعو لمبادئنا حتى يتغيّر أولو الأمر هؤلاء ويكون لنا الأغلبية فى البرلمان فنحقق مبادئنا ، وعلى ذلك فأنا لا أدعو الى الثورة لتحقيق مبادئى .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما يقصده فى كتابه أهداف الاشتراكية من أن الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض ، فأجاب بأنه : قال هذه العبارة كصحفى فى معرض عرض وجهتىّ النظر بين الاشتراكية والشيوعية بدليل انه لا يحبّذ المبدأ الشيوعى فيما يختص بتحقيق مبادئه عن طريق القوة . وأضاف : اننى أعود فأكرر ما قلته من اننى أؤمن بالوسائل الديمقراطية والذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاة الأمور فى مصر من العناصر الرجعية الفاشية التى تطارد الديمقراطيين والاشتراكيين بالارهاب والاضطهاد .

ثم سأله المحقق عما يقصده من قوله فى الباب الثانى من كتابه «أهداف الاشتراكية » حيث أرجعت فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى طبقات ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وانتهيت الى ان العامل لا يستطيع مطلقاً أن يحب الراسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه ، فأجاب : لقد قلت ما يقوله الكتاب فى كل يوم بل ما يقوله بعض الوزراء المسئولين السابقين واللاحقين من ان تركيز الثروات فى يد أقلية ضئيلة وحرمان الأغلبية الكبرى ، وهذه هى الدعوة الاشتراكية التى تنتشر اليوم فى العالم بأسره والتى يضطر حتى الوزراء وحتى أشد الناس رجعية الى المناداة بتنفيذ ولو قسط ضئيل منها ، وفى بيانات رسمية لمعالى وزير المالية الحالى عبارات أشد وأقوى من عبارتى هذه .

وواجهه المحقق بما جاء فى الباب الثالث من هذا الكتاب من انه لا طريق الى الاصلاح غير الغاء الملكية الفردية توطئة لالغاء الطبقات فى

المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبي ديمقراطي ، كما ندد بفكرة الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة في البرلمانات ، وقد أجاب الأستاذ فتحي الرملي على ذلك بقوله : أما انني أدعو الى الغاء الملكية الفردية فهذه هي مبادئي فعلاً ، وأما انني قلت ان تحديد الملكية لا يمكن أن يصلح فساداً فليس هذا رأيي وحدي ولكن رأى أعضاء مجلس الشيوخ الحالي جميعاً، فقد ذكر بعضهم عند نظر هذا المشروع نفس ما ذكرت وهو ان هذا المشروع من شأنه أن يفتت الأرض دون أن تكون من ورائه أي فائدة اصلاحية ، وانني حين أنتقد الضرائب التصاعدية بحجة ان أكثر الذين يمثلون في البرلمان هم من كبار الملاك انما أحفز الطبقات العاملة الى ضرورة تصويتها لممثلين من طبقتها في الانتخابات البرلمانية ، وقد رددت كثير من الصحف نفس هذه المعاني في مقالات احتفظ بها .

ولكن المحقق عاد وذكر في التحقيق ان هذه المبادئ التي تنادي بها وأخصها الغاء الرأسمالية معناها انك تروج المبادئ الشيوعية التي لا تتم إلا بالثورة ، فرد فتحي الرملي بأنه قال : انه يدعو الى مبادئ بالوسائل الديمقراطية وانه نادى بهذه المبادئ ولا يزال منذ أكثر من خمس سنين وحقق معه أكثر من مرة وفتش بيته عشرات المرات فما ظهر مطلقاً من تصرفاته انه يدعو الى هذه المبادئ بغير الكفاح السلمي الذي عرف به طوال هذه المدة .

ثم بدأ المحقق في استجوابه بخصوص كتابه « هل انحرفت روسيا» وسأله عما قصده من قوله في هذا الكتاب انه عندما نشبت ثورة مصطفى كمال لتحرير تركيا كانت روسيا هي الدولة الوحيدة التي وقفت الى جانبها واعانتها بالمال والسلاح ، كما أعانتها مالياً حين فضحت المعاهدة السرية التي أبرمتها القيصرية مع الحلفاء للتآمر على استغلال الشعوب ومنها تركيا ، وعندما نشبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطاني ابرق لينين الى سعد زغلول

يعرض عليه المساعدة ولكن سعد زغلول رفض ، وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بأن قرر - أقصد ان روسيا الحديثة هى صديقة الشعوب وتعينها فى التحرير من الاستعمار ، وقد ضربت مثلاً بالثورة الوطنية فى تركيا ، كما ضربت مثلاً بما فعله لينين حين أراد مساعدة سعد زغلول على التحرر من الاستعمار البريطانى وهى واقعة تاريخية معروفة ، وقد أظهرت الأيام ان روسيا هى صديقة الشعوب فعلاً وصديقة الحرية فعلاً بدليل ان روسيا هى التى قامت بالعبء الأكبر فى تحرير العالم من الفاشية ومن الاستعمار اليابانى .

وقد سأله المحقق أيضاً عما قصده فيما جاء بهذه الكتاب من أنه ثبت من تجربة الحرب الماضية ان حركات التحرير الفردية تفشل دائماً لأنها تثير الدول الراسمالية وتدعوها للتدخل السريع لقمعها ، وأن حركة التحرير فى العالم كله ينبغى أن تكون واحدة وأن تبدأ فى وقت واحد مناسب . وقد أجاب على ذلك بقوله : أقصد ان الدول المستعمرة تستفرد بالشعوب الصغيرة إذا نهضت لتحرير نفسها من الاستعمار كما تستفرد انجلترا اليوم باندونسيا لتقمع حركتها الوطنية ، ولو أن الحركة الوطنية فى بلاد الشرق كله مثلاً قامت فى وقت واحد لاستحال على انجلترا أو على أية قوة استعمارية أخرى أن تقمعها .

فسُئل : هى ترمى من ذلك الى مساعدة الدولة الشيوعية لتحقيق مبادئك ، فرد على ذلك بأننى سبق أن قلت ان روسيا هى التى تمد يدها لأى شعب يطلب التحرر من الاستعمار وهذا كلام واضح بالطبع ، وأنا لا أطلب المعونة من روسيا وحدها ولكنى أطلب المعونة فى الكفاح الوطنى من كل الدول وقد ذكرت فى كتابى الطريق الى الاستقلال اننا يجب أن نخرج بالقضية المصرية من نطاقها الضيق بين مصر وانجلترا الى نطاق دولى واسع حتى تساعدنا الدول الكبرى ضد الاستعمار .

وعقب ذلك واجهته النيابة بأنه متهم بالترويج والتحبيذ علناً للشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للقطر المصرى .

فرد على ذلك بقوله : هذه التهمة توجه اليّ اليوم كما وجهت اليّ جملة مرات من قبل دون أن تثبت عليّ اطلاقاً ، والبوليس السياسى الذى يُقدمنى دائماً الى النيابة يعرف قبل غيره أسلوبى الديمقراطى فى نشر دعوتى ولكنه يأمل كقوة رجعية فى يد الاستعمار أن يحبسنى بعض أيام تحت التحقيق تشفى غله وتبرر ما يأخذه من أموال باهظة هى أموال الشعب لمحاربة الشبان الوطنيين الذين يكافحون ضد الاستعمار ولذلك فاننى أرجو من النيابة أن تفرغ من التحقيق معى فى أسرع وقت ممكن حتى تضيع على القلم السياسى هذه الفرصة أو تقدمنى للمحاكمة بأسرع وقت إذا رأت ذلك .

وعقب ذلك قرر وكيل النيابة القبض على المتهم وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام .

وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ أضرب فتحى الرملى عن الطعام احتجاجاً على حبسه ، فانتقل وكيل النيابة الى سجن الأجانب لسؤاله عن سبب اصراره على الاضراب عن الطعام ، فأجاب بأنه مصرّ على ذلك لأنه على غير استعداد لأن يدفع كل سنة أو كل بضعة شهور أسابيع أو شهور من حريته فى السجون بلا مبرر فتكرار التحقيق فى موضوع واحدوفى حدود أسئلة واحدة واجابات واحدة كذلك ثم ينتهى الأمر بحفظ القضية ، يتضح منه ان الغاية من حبسه احتياطياً ليس سوى التنكيل به تنفيذاً للأوامر التى يتلقاها القلم السياسى من السلطات البريطانية الاستعمارية وأضاف انه يعتبر ان تكرار التحقيق معه فى هذه الحدود يشبه تماماً التحقيق مع متهم واحد بشأن مقال واحد مرة كل سنة وحبسه احتياطياً على ذمة هذا المقال نفسه . وأوضح الأستاذ فتحى الرملى بعد ذلك انه يرى كمتهم فى قضية نشر لا يطلب من النيابة أن تحفظ القضية ولكنه على العكس يلح فى تقديمه للمحاكمة حتى يضع حداً لاستغلال هذا السلاح ضده ولكنه يطلب فقط الافراج عنه الى أن تعرض هذه القضية إن شاءت النيابة ذلك ، وأضاف ان الافراج عنه لن

يؤدى الى ضياع معالم الجريمة إن كانت ثمة جريمة كما انه ليس بالشخص الذى يمكن أن يهرب وأضاف : انه بهذه المناسبة يبلغ النيابة انه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ عندما رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية على المبادئ الاشتراكية نشر له حديث فى مجلة آخر ساعة عرض فيه برنامجه ونادى بالغاء الملكية الفردية وهى النقطة الرئيسية التى تعتبرها النيابة دليل ادانة ضده فى التحقيق الحالى ، وانه إذا كان الأمر كذلك فإنه يبلغ النيابة عن هذا الحديث ونشره ويطلب ادخال الأستاذ محمد التابعى بصفته رئيساً لتحرير مجلة آخر ساعة شريكاً معه فى نفس التهمة الموجهة اليه .

وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قيّد رئيس النيابة الحادثة جناية بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد محمود فتحى الرملى لأنه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال تلك السنة بمدينة القاهرة روج وحبّذ علناً المذاهب الشيوعية وهى المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر كتابين طبعا ووزعا على الجمهور عنوانهما « أهداف اشتراكية» و « هل انحرفت روسيا» وقد حبّذ فيما كتب ونشر الغاء الملكية الفردية المقررة فى الدستور ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم الأستاذ محمود فتحى الرملى من بين الأسماء التى وردت باذن النائب العام الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ لاجراء تفتيش مساكنها ، فقد قامت النيابة العامة بذلك فى يوم الخميس ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ ، وأعيد استجواب فتحى الرملى بمعرفة النيابة .

فسُئل عن الكتب التى أصدرها ، فذكر انه أصدر كتاباً عن الشاعر عبد الحميد الديب ، كما أصدر ديوان شعر ، وكتاباً عن ذكرياته فى السجن بعنوان « وحى الزنزانة» ، وكتاباً عن الفاشية ، ومجموعة قصص اسماها من تحت الأنقاض ، كما أصدر كتاب « أهداف

الاشتراكية » وكتاب « هل انحرفت روسيا » ، وكتاب الطريق الى الاستقلال ، وكتاب آراء مضطهدة . وشرح ظروف ومحتويات كل مؤلف .

وقد أثبت وكيل النيابة المحقق انه بالرجوع الى التحقيق الذى أجرى مع المتهم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وجدنا انه كان قائماً على مناقشة محمود الرملى فى كتابى هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية . وقد رجعنا الى محضر التفتيش فوجدنا ان وكيل النيابة الذى قام بالتفتيش قد ضبط نسخاً من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمل البريطانى والطريق الى الاستقلال وأراء مضطهدة وغير ذلك غير أن التحقيق مع محمود الرملى قد قام على كتابى أهداف اشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرها استناداً الى ما ورد بالكتاب السرى الوارد لنيابة شمال القاهرة من ادارة عموم الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٥ ، وقد واجهنا المتهم بأن التحقيق القديم لم يتناول باقى الكتب لأنه تناول كتابى أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرهما استناداً الى أن هذين الكتابين هما اللذان تبلغ عنهما فقط من ادارة عموم الأمن العام . وقد أحضرنا من كتب الأستاذ محمود فتحى الرملى كتاب الطريق الى الاستقلال فوجدنا انه كتيب من ١٦ صحيفة مكتوب على غلافة دار الثقافة الحرة فتحى الرملى - الطريق الى الاستقلال - الاستعمار لا ينتحر وكل حديث عن المفاوضات والمباحثات جريمة وطنية .

وقد بدأ استجواب الأستاذ فتحى الرملى بأن واجهه المحقق بأنه قد مهد فى كتابه الطريق الى الاستقلال بالحملة على طائفة الرأسمالية وجعلهم عنصر الخيانة فى الوطن ، وهذا معناه انه يحبذ القضاء على النظام الرأسمالى تمهيداً لنظام غيره ، ونقل اليه ما قاله بالنص فى صحيفة (٣) « ودارت الأيام وإذا بالمصالح الشخصية التى جعلت الاقطاعيين يحاربون الثورة الوطنية فى فرنسا ويكونون عنصر الخيانة

للوطن ، إذا بهذه المصالح الشخصية نفسها تجعل الرأسماليين اليوم يحاربون الحركات الوطنية فى العالم ويكونون عنصر الخيانة للوطن .

وقد رد الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بأن الاتهام الذى وجه اليه فى شهر يناير سنة ١٩٤٦ بناء على التحقيقات التى أجريت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو الاتهام بالترويج للشيوعية يعتبر شاملاً لكافة تصرفاته السابقة لتاريخ توجيه ذلك الاتهام ، ولذلك ، فلا محل للمناقشة من جديد فى هذه الأمور. وأضاف « وانا على غير الاستعداد لمناقشة هذا الكتاب بتهمة الشيوعية لأن تاريخ صدوره سابق لتوجيه هذه التهمة التى لم يفصل فيها بعد ، ولذلك فإن كل تصرفاتى السابقة لتاريخ توجيه الاتهام المذكور لا محل لمناقشتها ، أما إذا كانت هناك تهم جديدة فأنا على استعداد لمناقشتها .

وقد حاول وكيل النيابة المحقق أن يفهمه ان كتاب الطريق الى الاستقلال لم يتناوله التحقيق من قبل ومن حق النيابة أن تحقق على ضوء ما جاء فيه وتخلص من التهم ما ترى ان القانون ينطبق عليها ، فأجاب فتحى الرملى بأنه لازال متمسكاً بقراره الخاص بعدم الاجابة على اى سؤال خاص بالاتهام السابق ، وان كانت هناك تهم جديدة فهو على استعداد للاجابة .

فواجهه المحقق بأنه متهم بتحبيذ المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية وهذه المذاهب التى تحبذها لا تتحقق فى نظرك إلا بالقوة أياً كان الاسم الذى ينطبق عليها فأنت مثلاً تحبّذ وتروج لالغاء النظام الرأسمالى وترى ان هذا لا يتحقق إلا بالكفاح والقوة وننقل اليك ما قلته بالنص صفحة(٩) هذه هى الخطوة الأولى التى لا بد منها للسير قدماً فى طريق الاستقلال أن تكسر الحركة الوطنية الرأسماليين المصريين فى هذه المرحلة التاريخية وان ننفض أيدينا منهم تماماً بأن نعتمد على انفسنا فقط نحن الطبقة العاملة فى تنظيم حركة الكفاح الوطنى، بل

وليس ذلك فحسب بل ينبغى علينا أيضاً أن نفضح تعاون الراسمالية المصرية مع الراسمالية الانجليزية ضد الشعب المصرى وأن نجعل هذا نصب أعيننا دائماً إذ لا يكفى الموقف السلبى ازاء المستغلين المصريين بل ان الموقف الايجابى هو الوسيلة الوحيدة للوصول رأساً الى أهدافنا إذ لا مناص من هذه الحرب ....

وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بقوله : هذا الاتهام ليس شيئاً جديداً ، فهو اتهام مؤسس على نص المادة ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ، وقد وجهت اليه التهمة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ على هذا الأساس ومازال اتهامى هذا قائماً لم يفصل فيه بعد ، فأى تصرف من تصرفاتى السابقة على توجيه هذا الاتهام فأنا على غير استعداد لمناقشته ، أما إذا كانت هناك تهمة جديدة فأنا متمسك بمعرفتها أولاً . أما أن يدور الاتهام حول الأفعال المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات فهذا ما لا أجيب عليه لا عن هذا الكتاب ولا عن غيره من الكتب مادام قد صدر قبل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وإذا كان الأمر يستدعى مناقشتى فيما سبق أن سئلت عنه فى القضية السابقة فليكن هذا بمعرفة المحكمة لا بمعرفة النيابة إذ سبق أن تولت التحقيق ووجهت الاتهام وقيدت الواقعة جناية وأحب أن أضيف أنه لم تصدر لى أى كتب بعد ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وبتاريخ ١٠ اغسطس سنة ١٩٤٦ أعيد سؤال الأستاذ فتحى الرملى فواجهه المحقق بما ورد فى الصحيفة ١٠ من كتاب الطريق الى الاستقلال – والخطوة الثانية فى طريق الاستقلال هى أن يجنّد المثقفون الأحرار لنشر الوعى الطبقى والوطنى معاً ، وطلب المحقق من فتحى الرملى ان يشرح له عبارة الوعى الطبقى وعبارة الوعى الوطنى واذكر لنا الفرق بينهما – فأعاد الأستاذ فتحى الرملى امتناعه عن الاجابة للأسباب التى سبق أن ذكرها .

ورغم اصرار فتحى الرملى على الامتناع عن الاجابة على أى سؤال

يتناول أى أفعال أو كتابات سابقة على شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا أن المحقق أصرّ هو الآخر على استعراض بعض الفقرات الواردة فى بعض مؤلفات المتهم ، فواجهه بما جاء بالصحيفة ١١ من هذا الكتاب – ولعل شيئاً لا يقف أمام هذه العقبة إلا خوف الرأسمالية المصرية الضعيفة من هذه الساعة التى تواجه فيها الشعب بمفردها فى معركة قريبة هى فى غنى عن خوض غمارها على الأقل فى الوقت الحاضر فهل لك أن تفسّر لنا تفصيلاً هذه العبارة .

كما واجهه بما ورد فى صحيفة ١٤ من انه : لا شك ان سبيل التنفيذ هو تنظيم حركة وطنية لا تعترف بالمفاوضات ولا بالمساومات وان يكون قوام هذه الحركة الطبقة العاملة التى تصنع الحياة وفى وسعها وحدها أن تعطل هذه الحياة فى أى لحظة بل فى وسعها إن شاءت أن تكون هذه الحياة لها لا لسواها ، واعتبر المحقق ان تقرير أن الطبقة العاملة دون سواها الحياة بمثابة ترويج لنظام اجتماعى غير النظام الاجتماعى القائم – نظام يقوم كما يستفاد من عبارات المتهم على القوة إذ قال : ان الطبقة العاملة فى وسعها أن تصنع الحياةوأن تعطل هذه الحياة وأن تكون لها دون غيرها الحياة .

كما ورد فى صحيفة ١٥ : وفى فرنسا اليوم اتجاه يسارى يظفر بتأييد أغلبية الشعب الفرنسى ، وقد حبّذ المتهم هذا الاتجاه اليسارى بما قاله تعقيباً على العبارة السابقة – ومن طبيعة هذا الاتجاه أن يقف مع الحركات التحريرية التقدمية ضد أى عدوان رجعى استعمارى .

وعندما أصرّ فتحى الرملى على عدم الاجابة واجهه المحقق باتهام تحبيذ النظام الذى أسسه لينين بما قاله فى صحيفة ١٥ من هذا الكتاب – وفى وسعنا أن ندعو الى قضيتنا بين هؤلاء وهؤلاء وأن نطلب اليهم المعونة وليس فى هذا أى سذاجة أو خيال فقد اعتمد لينين على مثل هذه المعونة يوم جندت الرأسماليات الكبرى جيوشها للقضاء على

ثورته ضد القيصرية فوجه نداء الى عمال وجنود هذه الدول الرأسمالية وكانت نتيجته اضراب عمالها عن العمل احتجاجاً على هذه الحملة .

ثم انتقل المحقق الى سؤال الأستاذ فتحى الرملى عما ورد بكتاب أهداف الاشتراكية بأنه لا فرق بين الاشتراكية والشيوعية ، وطلب منه شرح معنى كل من اللفظين ووجه عدم التفرقة بينهما فى نظره ، فرد فتحى الرملى على ذلك بقوله ان هذا الكتاب وكتاب هل انحرفت روسيا تناولهما التحقيق الذى أجرى معه فى شهر ديسمبر ١٩٤٥ بمعرفة الأستاذ الامام الخريبى وانتهى بتوجيه تهمة الترويج للشيوعية فلا محل مطلقاً لتوجيه اى سؤال بخصوصه خاصة وان قاضى المعارضات قد أفرج عنه بعد شهرين من حبسه احتياطياً وبعد قيد الحادثة جناية ضده .

وبتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة المحقق بافتتاح المحضر الخاص بالتحقيق مع فتحى الرملى وأثبت انه بالاطلاع على كتاب أهداف الاشتراكية وجد انه يشمل على العبارات الآتية :

صحيفة ٢ : ويظن كثيرون ان ثمة فروقاً بين الاشتراكية والشيوعية وهذا خطأ فقد استعمل كارل ماركس الاشتراكية والشيوعية ككلمتين مترادفتين .

ليس هناك مبدأ ان اذن اشتراكية وشيوعية وليست الأولى كما يظن الناس تحقيقاً للثانية كلا فكلاهما له أهداف واحدة وفلسفة واحدة هى التى سنعرضها فيما يلى بايجاز ، ولكن الخلاف الوحيد بين الاثنين فى الوسيلة فالاشتراكيون يقولون اننا نؤمن بمبادئ انسانية فيجب أن نكون انسانيين فى طريقة تنفيذها ، والشيوعيون يقولون انهم أكثر انسانية لأنهم يريدون أن يضعوا حداً لآلام البشرية فى أسرع وقت وانهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتسعده وتريحه مدى الحياة وليست الثورة أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض.

صحيفة ٣ : ولكنى أردت بهذه الرسالة ان اقرب الى اذهان الناس فكرة أولية عن أهداف الاشتراكية أرجو أن نتبعها بعد قليل برسائل أخرى تكمل هذه الدراسة التى ظل الناس محرومين منها زمناً طويلاً بسبب تحكم السياسة الرجعية فى مصر والتى كانت تظن انها تستطيع أن تحمى نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب اضطراراً الى التخلى عن ذلك .

صحيفة ٤ : ومن هنا يرى الاشتراكيون ان ظهور الملكية الفردية قد شطر المجتمع الواحد الى طبقات وأن انقسام الناس الى ملاك وعبيد أى راسماليين وعمال قد خلق فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما نشكو منه من آلام ومشكلات وان هذا التناقض وهذا الصراع أصبح شيئاً لا مفر منه نتيجة لتعارض المصالح بين هذه الطبقات ، وقد كانت النتيجة الطبيعية لنظام الملكية الفردية ما نراه اليوم من تركيز الثروة فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه حتى يعيش الآن أن يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة .

صحيفة ٥ : والزنا هو الآخر له أسبابه المادية البحتة فإما أن الدافع اليه الحاجة والحرمان ، هو نتيجة عدم حرية الاختيار ، اختيار الرجل والمراة كل منهما للآخر حيث تحول التقاليد الرأسمالية دون زواج كل انسان بما يناسبه . الى أن قال فلا يشعر كلاهما انه يميل الى الآخر ومن ثم يروح يعوض هذا النقص بأساليب غير طبيعية أو أن يكتم عواطفه ويعيش مع شريكه مرغماً تحت ضغط ظروف مادية أيضاً كأن تعرف الزوجة ان زوجها هو عائلها الوحيد ، ومثل هذه العلاقة هى الزنا بعينه - الى أن قال - وما يقال عن السرقة والزنا يقال عن القتل وعن كل جريمة خلقية أخرى فالأسباب دائماً مادية وثيقة الصلة بنظام الطبقات .

صحيفة ٨ : ليس ثمة طريق للاصلاح اذن سوى الغاء الملكية الفردية لنلغى وجود الطبقات فى المجتمع .

صحيفة ١٠ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بتحديد الملكيات الكبيرة .

صحيفة ١١ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل ، والأرباح لأن الأغنياء وحدهم هم الذين يمثلون عادة فى البرلمانات وهم الذين يملكون وحدهم حق التشريع ومن هنا فهم لا يقبلون طبعاً أن يفرضوا على أنفسهم التزامات مادية .

صحيفة ١٢ : فالعلاج الوحيد الذى تعرفه الاشتراكية لكل مشكلات المجتمع المتداخلة المتشابكة المعقدة هو الغاء الطبقة المستغلة بالغاء سبب وجودها وهو الملكية الفردية حتى يستطيع الشعب أن يعيش حراً سعيداً لا تستعبده قيود ولا يشقيه حرمان .

صحيفة ١٦ : فالتطور يجرف كل هؤلاء أمامه ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل أن يفرض نفسه والويل للغبى الأحمق الذى يخيل اليه انه يستطيع أن يوقف عجلة التطور أو يؤخر دورانها دقيقة واحدة .

وبتاريخ ١٧ اغسطس ١٩٤٦ استدعى المحقق الأستاذ فتحى الرملى وواجهه بما سبق أن اطلع عليه فى محضره السابق من أنه اعتبر الاشتراكية والشيوعية فى كتابه أهداف الاشتراكية لفظين مترادفين وانه أخذ يروج ويحبذ فى هذا الكتاب النظام الاشتراكى وإنما على أساس من القوة الأمر الذى حرمه القانون وذلك بما قاله ان الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض وانه كان صريحاً فى التحبيذ والترويج بأنه نعى على النظام الرأسمالى ما فيه من جرائم وارتأى ان هذه الجرائم تنمحى فى ظل النظام الاشتراكى . وقام المحقق بقراءه العبارات التى أثبتها فى محضره السابق واعتبر أن هذه العبارات دالة على التحبيذ والترويج لنظام يرمى الى تغيير المبادئ الأساسية للدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة .

وقد رفض فتحى الرملى الاجابة على ما ذكره المحقق .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية أسند الى فتحى الرملى انه ألّف ونشر كتاب « أهداف الاشتراكية » الذى تم طبعه ونشره فى خلال عام ١٩٤٥ حبّذ فيه الشيوعية وكفاحها الثورى وروج لها قائلاً انه ليس ثمة فرق بين الشيوعية والاشتراكية فالكلمتان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتهما واحدة والخلاف الوحيد بين الاثنين حسب دعواه فى الوسيلة فهو يرى ان الاشتراكيين يقولون انهم يؤمنون بمبادئ انسانية فيجب أن يكونوا انسانيين والشيوعيون يقولون انهم أكثر انسانية لأنهم يريدون وضع حد لآلام البشرية فى أسرع وقت وهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتأذى منها المريض ولكنها تنقذ حياته وتسعده ما بقى - وهى حسب ما يرى المؤلف ليست أكثر من عملية جراحية لمجتمع مريض ثم عقّب على ذلك بقوله انه أراد أن يقرب الى اذهان الناس فكرة أولى عن أهداف الاشتراكية بسبب حرمانهم من ذلك زمناً طويلاً نتيجة لتحكم السياسة الرجعية فى مصر تلك السياسة التى كانت تظن انها تستطيع حماية نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب الى التخلى عن ذلك ، ثم اشار بروح الاعجاب الى رأى الاشتراكية فى أن الملكية الفردية تؤدى الى شطر المجتمع الواحد الى طبقات والى انقسام الناس الى ملاك وعبيد أو رأسماليين وعمال وقد خلق هذا فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما يشكو منه الناس من آلام ومشكلات ثم رأى ان الملكية الفردية تنتهى الى تركيز الثروات فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة من الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه لكى يعيش إلا أن يبيع جهده بأرخص سعر للطبقة المالكة ونعى على المجتمع نظام الطبقات ونظام الملكية الفردية .



الباب الثامن

لا طبقات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قدم القلم السياسى بادارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء فيها انه بالاطلاع على كتاب « لا طبقات» لأنور كامل تلاحظ انه أورد فيه العبارات التالية :

فى الصحيفة السادسة : ان مليونا من المصريين أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بالغنى والصحة والعلم وان أغلبية ساحقة يربو عددها على ستة عشر مليوناً من المصريين هى التى تشقى بحياة الفقر والمرض والجهل والسر فى هذا هو نظام الطبقات .

وفى الصفحة السابعة : ان توزيع وسائل الانتاج على أفراد الشعب فى مصر لا تختلف عن كيفية توزيعها على أفراد الشعوب فى بلاد العالم الرأسمالى كله .

وفى الصفحة السابعة : وسبع مجموع السكان تصوروا أيها العبيد يمتلكون الأراضى الزراعية .

وفى الصفحة الثامنة : ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة من عشرين مليوناً الى مائة وعشرين مليوناً فى سنة ١٩٤٣ ، واجمالى أرباح هذه الشركات قد بلغ فى السنة نفسها أكثر من مليونين وربع مليون جنيه امتصت من دماء العمال بطبيعة الحال .

وفى الصحيفة التاسعة : ان حفنة تعد على أصابع اليد من كبار حملة الأسهم فى هذه الشركات هى التى تسيطر على ادارتها .

فى الصحيفة التاسعة : عمال وفلاحون يعيشون كالانعام ...

فى الصحيفة العاشرة : هل يمكن أن ترتفع حياة مثل هذا القطيع فوق المستوى الذى تعيش فيه دواب الأرض ؟ كلا بطبيعة الحال .

فى الصحيفة العاشرة : مليوناً أو أقل يحظى وحده بحياة النعيم وستة ملايين أو أكثر يحيون حياة الجوع أو ولائم الديدان .

ان أمة يدفعها الحرمان نحو الجريمة بل ونحو الاتجار فى حوانيت الأعراض .

رجال الشعب آباؤنا واخوتنا وأبناؤنا يرتكبون الجرائم ... يسرقون ينهبون بل ويقتلون تحت ضغط الحاجة والعوز .

نساء الشعب زوجاتنا وأمهاتنا واخواتنا وبناتنا ينحدرن الى الحضيض يبعن أجسادهن لمن يطلب اللحم الرخيص من ذئاب المجتمع الجائعة تحت ضغط الحاجة والعوز .

أليس هذا هو الوضع الحاضر فى مصر ؟ أجل انه هو ...

فى الصحيفة الثالثة عشر – نظام الطبقات هو العلة الوحيدة .

فى الصحيفة الرابعة عشر : طبقات مستغلة تستأثر وحدها بوسائل الانتاج وتحصل نتيجة لهذا على الجزء الأكبر من المنتجات ، وطبقات مستغلة يحرمها المستغلون من ملكية هذه الوسائل فتضطر لكى تعيش الى أن تبيع قوة عملها الى هؤلاء المستغلين نظير جزء تافه من المنتجات على شكل أجر ضئيل لا يتخطى حد الكفاف .

وليمت بعد هذا أفراد من الجوع أو فليصبهم الانحلال مع الزمن فإن الأغنياء الذين يعلفون مواشيهم لن يحركوا لهذا ساكناً لأنهم يعرفون جيداً ان سوق العبيد مليئة بالعبيد ... وصرخات الاصلاح ترتفع هنا وهناك زائفة مضللة .

وبعض هذا التضليل يخرج من أفواه الدعاة من غير وعى وبعضه تنطلق به ألسنتهم عن وعى كامل بل وتعمد مرسوم .

فى الصحيفة الخامسة عشر : وهل أدل على هذا الزيف ان أحداً لم يجرؤ على أكثر من مطالبة الحكومة - حكومة الأغنياء لا الفقراء - السادة لا العبيد - الملاك والراسماليين لا العمال والفلاحين - بالعمل على زيادة الدخل الأهلى والعناية بالصحة العامة ونشر التعليم .

فى الصفحة السادسة عشر : انا لا نريد احساناً من أحد وإنما نريد الحق المغتصب - نريد القمح الذى زرعناه والحرير الذى نسجناه والقصور التى شيدناها ، ولسوف يأتى يوم نلغى فيه كلمة الاحسان لتحل محلها كلمة أخرى هى كلمة الحق (من لا يعمل لا يأكل) وويل للطغاة من ارادة الشعب إذا لم يخففوا من غلوائهم .

فى الصحيفة السابعة عشر : القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً وأخيراً بالقضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقية وعلى السيطرة الاقتصادية التى تباشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد مجموعة أخرى .

فى الصحيفة الثامنة عشر : وسيتحوّل اليأس القاتل أملاً يعقد العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب - القلوب الظامئة .

فى الصحيفة التاسعة عشر : ونحن صوت الجماهير الكادحة ينادى بالغاء الطبقات ، بالغاء الاستغلال الراسمالى وتحقيق التعاون الاخائى الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص للدماء ...

نحن صوت الجماهير ينادى بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية العامة لوسائل الانتاج (من كل حسب قوته ولكل حسب عمله) ، هذا الخبز الأسود لن نأكله ، هذه الأسمال البالية لن نلبسها .

قد نطوّق بالاغلال وقد يوضع الحديد فى أقدامنا ، ولكنا هنا وسنبقى هنا والنصر سيكون لنا - وأضافت مذكرة القسم المخصوص بادارة الأمن العام- والظاهر من مجموع ما تقدم ان المؤلف قد صوّر

الحالة الاجتماعية فى المملكة المصرية فى أحط صورة ونسب اليها دون وجه حق جرائم القتل والنهب والسلب والسرقة وما اليها ... كما أرجع اليها أحوال الاتجار بالأعراض وانحدار الزوجات والأمهات والأخوات والبنات الى الحضيض ببيع أجسادهن فى سوق اللحم الرخيص ، وحرّض العمال والزراع على أصحاب المصانع والملاك ، ونادى جموع الشعب بكلمة العبيد ، كل هذا بقصد تأليب الطوائف على بعضها ، وما كان قصده من كل ما سبق إلا تحبيذ وترويج النظم الشيوعية حين أشار الى اصطلاحاتها - من يعمل لا يأكل - ومن كل حسب قوته - ولكل حسب عمله - وهى أمور تعاقب عليها المادتان ٢/١٧٤ عقوبات ، ١٧٦ عقوبات ، واقترحت المذكرة احالة الأمر الى النيابة العامة .

وقد قبض على أنور كامل عثمان وحقق معه بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فأقر بأن كتاب لا طبقات من تأليفه وانه قام بطبعه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وانه قصد من نشره اعطاء فكرة للرأى العام على مشاكل المجتمع المصرى كالفقر والمرض والجهل والبغاء تتصل جميعاً بسوء توزيع الثروات واننا لكى نعالج هذه المشاكل لا بد لنا من أن نعيد النظر فى هذه الثروات ، وهذه الفكرة فى الواقع هى فكرة كتب فيها أكثر من كاتب واحد وتحدث فيها أكثر من نائب واحد فى البرلمان بل وأكثر من وزير فى الوزارة فمثلاً تحدث خطاب بك فى البرلمان عن سوء توزيع الثروة الزراعية وطالب بتحديد الملكية ، وقد تحدث أيضاً حفنى بك محمود على ما أذكر فى هذه الموضوعات بل وأعلن فى أخبار اليوم انه يدين بالمبادئ الاشتراكية ، وأنا أعتقد انه ليس فى هذا الكتاب الذى أصدرته أى فقرة أو أى جملة تتعارض مع قوانين الدولة مادمت لا أدعو الى تغيير أى شيء من أنظمة الدولة بطريق العنف ومادمت لم أتعرض للمواد الرئيسية فى الدستور التى لا يجوز التعرّض لها بنص الدستور نفسه .

وعندما سأله المحقق هل يعمل على ترويج مبدأ اجتماعى معيّن ،

أجاب الأستاذ أنور كامل - انه كان له فى السنوات الماضية نواحى نشاط متعددة فقد أصدر فى سنة ١٩٤٠ مجلة التطور وكان يضمنها أرائه الاجتماعية ثم ألف فى سنة ١٩٤١ جمعية « الخبز والحرية» ومن مبادئها الأصلية الدفاع عن الطبقات العاملة فى مصر ، وفى سنة ١٩٤٢ ألقى القبض عليه واتهم بالاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم بالقوة ثم عدل وصف التهمة الى نشر المبادئ الاشتراكية فى القضية رقم ١٨٥٣ لسنة ١٩٤٣ وما زالت منظورة أمام محكمة الجنايات ، ثم اعتقل بضعة شهور فى معتقل المنيا ، ثم أفرج عنه منذ سنة تقريباً ، وانحصر نشاطه بعد ذلك فى اصدار بعض المؤلفات ومن بينها كتاب الصهيونية الذى عالج فيه موضوع مشكلة فلسطين ثم أصدر كتاب لا طبقات الذى يحقق معه فيه .

وعندما سئُل هل يروج للمبدأ الشيوعى ، أجاب - أنا اشتراكى .

فسأله المحقق عما يقصده من كلمة اشتراكى ، فأجاب : الذى أقصده من كلمة اشتراكى هو ضرورة تدخل الدولة لحماية الطبقات العاملة وذلك عن طريق سن التشريعات التى تضمن هذه الحماية مثل نقل المرافق العامة الى ملكية الدولة وهذا الاتجاه تسير فى سبيله كافة الدول مثل فرنسا وانجلترا بعد تولى حزب العمال لمهام الحكم .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما إذا كان من مبدئه الغاء الملكية الفردية، فأجاب ، بأن الملكية الفردية أنواع فهناك مثلاً ملكية وسائل الاستهلاك وهناك أيضاً ملكية وسائل الانتاج والذى أنادى به هو الغاء الملكية الخاصة فيما يتصل بوسائل الانتاج الكبير التى تمس مساساً مباشراً حياة الشعب وهذا هو ما عنيته عندما قلت المرافق العامة ، فشركات الاحتكار فى رأيى يجب أن تنتقل الى ملكية الدولة والبنوك يجب أن تنتقل أيضاً الى ملكية الدولة وهو عين ما حدث فى بلاد كفرنسا وانجلترا . أما الملكية الصغيرة فينظر فيها فيما بعد بمعرفة الحكومة التى تتولى حكم البلاد عن طريق البرلمان ، وفى ظل هذا النظام يجوز أن يكون للشخص ثروة خاصة .

وعندما سُئل عن الوسائل التى يتذرع بها لتحقيق مبادئه ، أجاب بأن نشاطه محصور فى نشر الأفكار التى يكتبها فى مؤلفاته ، وأضاف : أنا لم أؤلف حزباً حتى أضع فى برنامج هذا الحزب الوسائل العملية التى يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأفكار ، على اننى أقرر بأننى لم أدع قط الى أكثر من الوسائل السلمية .

وعندما تطرق المحقق فى مناقشات سياسية ومبدئية عن أفكاره ومبادئه التى ينادى بها . طلب الأستاذ أنور كامل من ممثل النيابة أن توجه اليه تهماً عن عمل ايجابى قام به إن كان قد قام بهذا العمل وسلك فيه سلوكاً خارجاً عن القانون ، فسأله المحقق ان كان قد اتهم بترويج الشيوعية فى القضية رقم ١٨٥٢ جنايات عابدين سنة ١٩٤٣ ، فأجاب بأنه فعلاً اتهم فى هذه القضية التى مازالت معروضة أمام القضاء وانه لا يرى الحكمة من سؤاله فى قضية معروضة الآن على محكمة الجنايات ، وطلب من النيابة أن توجه اليه تهماً عن أعمال اقترفها فى فترة تالية للقضية السابقة .

وسأله المحقق عن مدى علمه بالمادة التاسعة من الدستور تنص على ان للملكية حرمة ولا يجوز أن تمس إلا بسبب المنفعة العامة ومقابل تعويض ، فرد أنور كامل على ذلك بقوله انه يعلم ما جاء بهذه المادة وما يدعو اليه لا يتعارض مع هذه المادة لأنها تجيز نزع الملكية للمنفعة العامة ، فإذا رأت الدولة مثلاً أن من المنفعة العامة أن تنتقل البنوك الى ملكيتها فما الذى يمنع فى الدستور من نقل هذه الملكية اليها، وأما عن ضرورة التعويض فهذه مسألة ليست من المبادئ الأساسية فى الاشتراكية لأن الحكومة الاشتراكية يمكنها أن تقرر تعويض أصحاب وسائل الانتاج الكبير عن ممتلكاتهم عند انتزاعها .

وعقب ذلك بدأ المحقق مناقشته فى كتاب لا طبقات ، فواجهه بما جاء فى الصفحة السادسة من هذا الكتاب من أن مليوناً من المصريين أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بالغنى والصحة والعلم وان أغلبية ساحقة

يربو عددها على الستة عشر مليوناً من المصريين هى التى تشقى بحياة الفقر والمرض والجهل والسر فى هذا هو نظام الطبقات ، وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب أنور كامل ان هذا هو تقرير الواقع والمقصود بنظام الطبقات هو الاشارة الى سوء توزيع الثروة فى البلاد .

فاستفسر منه المحقق عما إذا كان يستنتج من ذلك أنه يدعو الى الغاء نظام الطبقات أو بالأولى الغاء الملكية الفردية ، فرد بالايجاب فى حدود ما ذكره فى اجاباته السابقة وهو انتقال وسائل الانتاج الكبير الى ملكية الدولة . وهذا معناه التخلص الى حدٍ كبير جداً من نظام الطبقات، أما بقية آثاره فهذه ينظر فيها فيما بعد .

ثم سُئل بعد ذلك عما يقصده بما جاء بالصحيفة التاسعة من كتاب لا طبقات « عمال وفلاحون يعيشون كالأنعام» وفى الصحيفة العاشرة « هل يمكن ان ترتفع حياة مثل هذا الفلاح فوق المستوى الذى تعيش فيه دواب الأرض بطبيعة الحال . فأجاب : بأن هذا التساؤل مرتبط بما جاء بالفقرة التى سبقته من الكتاب وهى عبارة عن وصف مستوى الأجور الضئيل الذى يحصل عليه العامل والفلاح والتساؤل طبيعى جداً لأن العامل الذى يعيش بأجر متوسطه سبعة قروش فى اليوم والفلاح الذى يعيش بأجر متوسطه قرشان أو ثلاث قروش لا يمكن أن ترتفع حياته عن حياة البهائم ، واذكر اننى قرأت احصائية لوزارة الزراعة جاء فيها ما يثبت بالأرقام ان الحمارُ الواحد يتكلف أكثر مما يتكلفه الفلاح .

واستفسر منه المحقق عما ورد فى الصحيفة السابعة عشر «القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً وأخيراً بالقضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقية وعلى السيطرة الاقتصادية التى تباشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد مجموعة أخرى . وما جاء فى الصحيفة الثامنة عشر « وسيستحيل اليأس القاتل أملاً يعقد العزائم

ويحرك النفوس ويشعل القلوب الضامئة ، وعما يقصده من هذه العبارات .

وقد رد الأستاذ أنور كامل على ذلك بقوله أنه فيما يتصل بالجملة الأولى وهى القضاء النهائى الكامل على الفوارق الطبقية ، فهناك اصلاح اقتصادى فى الزمن القصير والزمن الطويل . فالاشتراكية تهدف فى الزمن الطويل الى التخلص النهائى الكامل من الفوارق الطبقية وأما فى الزمن القصير فهدفنا ينحصر فيما ذكرته من ضرورة نقل وسائل الانتاج الكبير الى ملكية الدولة وهو ما ننادى به الآن ولا ننادى بغيره ومسألة تصفية الفوارق الطبقية فهذه نتركها للتشريعات التى تضعها الحكومة عن طريق البرلمان . وأما مسألة استحالة اليأس أملاً يعقد العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب الظامئة ، فهو يعتبر تعبير عاطفى المقصود منه ايقاظ القارئ وحثه على التطلع الى آفاق أوسع من الآفاق التى يعيش فيها الآن .

ولكن المحقق اعتبر ان هذا التعبير العاطفى فيه تحريض على الثورة، فرد أنور كامل على ذلك بقوله ان معنى الثورة لا يشتم من هذا التعبير وكل ما قصدته منه هو ايقاظ ذهن القارئ الى التطلع الى سبل الاصلاح .

وعاد المحقق فذكر ان مما يؤيد تحريض أنور كامل على الثورة وعلى ترويجه للمبدأ الشيوعى ما جاء بالصحيفة التاسعة عشر من كتاب لا طبقات « نحن صوت الجماهير الكادحة ينادى بالغاء الطبقات بالغاء الاستغلال الرأسمالى بتحقيق التعاون الاخائى الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص للدماء . نحن صوت الجماهير ينادى بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية العامة لوسائل الانتاج – من كل حسب قوته – ولكل حسب عمله – هذا الخبز الأسود لن نأكله . هذه الأسمال البالية لن نلبسها . هذه القبور المظلمة لن نسكنها .

وقد رد أنور كامل على ذلك بقوله : انه ليس فى هذه الأقوال تحريض على الثورة إنما هى ألفاظ قصد بها ايقاظ الرأى العام الى ضرورة رفض الحالة القائمة التى ضج منها معظم الكتاب بل والنواب والشيوخ بل وبعض الوزراء ، ثم ان هذه العبارات ليس فيها أكثر من المطالبة بالاصلاحات الاشتراكية التى يتجه اليها العالم أجمع الآن .

وعقب ذلك ووجه أنور كامل بأنه متهم بالترويج علناً للمذهب الشيوعى وهو من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى القطر المصرى ورد أنور كامل على ذلك بأنه : يتضح للنيابة من أقوالى السابقة اننى لم أتخط فى كتاباتى حدود الاشتراكية وعلى هذا فهذا الاتهام يفتقر الى الأدلة ، وطلب حفظ القضية أو الافراج عنه على ان النيابة العامة لم تستجب لطلباته وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ قيّد رئيس النيابة هذه الحادثة جناية بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان لأنه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روّج وحبّذ علناً المذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى ، بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن طبع ونشر ووزع على الجمهور كتاباً عنوانه « لا طبقات » وقد حبّذ فيما كتب ونشر الغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولةونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم أنور كامل عثمان قد ورد ضمن القائمة التى أذن النائب العام بتفتيشها بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ فقد ندب رئيس نيابة الجيزة الأستاذ انور خلف وكيل نيابة الجيزة للقيام بذلك ، الذى قرر فى ذات التاريخ الانتقال لاجراء تفتيش منزل ومكتب أنور كامل عثمان المحرر بجريدة الوفد المصرى ، وقد فتش منزله فجر يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ فلم يعثر به على شىء ، وحقق معه وكيل النيابة فى الساعة

الخامسة صباحاً بسراى نيابة الاستئناف بباب الخلق وواجهه بالاتهام المنسوب اليه من أنه يعمل على ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية ، فقرر أنور كامل ان هذا الاتهام غير صحيح ولا دليل على صحته فقرر المحقق القبض عليه .

وأحال رئيس نيابة الصحافة بعد ذلك دوسيه المتهم أنور كامل عثمان الى وكيل النيابة محمد أمين حماد لاستجوابه والذى تبيّن من مطالعته لتحريات البوليس السياسى عنه انه قد سبق اتهامه فى قضيتين، الأولى هى الجناية رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٤٢ عابدين وهى مقيّدة بالمادتين ١٧١ و ٢/١٧ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- سعد حبيب جرجس . ٤- محمد سعيد عبد الله . ٥- حبيب صليب رزق ، لأنهم فى خلال الستة شهور السابقة على تاريخ البلاغ المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ بدائرة قسم عابدين روجوا وحبّذوا للشيوعية والاشتراكيةوهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بتشكيل جمعية تسمى جمعية الخبز والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال والدعوة لحضور وعقد اجتماعات وكان من أغراض هذه الجمعية الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبداله بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة ، وقد قيدت هذه القضية فى بادئ الأمر برقم جناية عسكرية هى ٤٤٩ لسنة ١٩٤٢ عسكرية عليا وكانت مقيّدة بالمادة الأولى من المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ والمواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والمواد ٨٠ مكررة ، ٢/٨٠ ، ١/٨٥ ، ٤-٥ ، ٨٧ ، ٩٦ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- اسعد حليم جرجس . ٤- فايق سعد الله نصيرى . ٥- محمد عبد المطلب جعفر . ٦- محمد لطفى . ٧- حبيب صليب رزق الله . ٨- محمد سعيد عبد

الله . ٩- فوزى اسحق قلينى . ١٠- حسن عبد الرحمن التلمسانى . ١١- مصطفى اسماعيل السويفى . ١٢- محمد رشا شمس . ١٣- أحمد محمد أحمد شفيق . ١٤- ابراهيم عبد السيد . ١٥ حسن زغلول حسن لأنهم خلال الستة شهور السابقة على البلاغ المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ بدائرة مدينة القاهرة **أولاً** : اشتركوا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون العقوبات وهى الشروع بالقوة فى قلب نظام الدولة المصرية وشكل الحكومة فيها باستعمال السلاح وذلك بأن كون المتهمون الثمانية الأول لهذا الغرض جمعية وأطلقوا عليها اسم الخبز والحرية وجعلوا لها مقراً وأداروا حركتها ونادوا بمبادئها وأذاعوها بين الناس ووالوا عقد الاجتماعات فى مقرها حيث كانوا وباقى المتهمين ينشرون بين الوافدين الأفكار الثورية ، وقد اتفق معهم باقى المتهمين من التاسع الى الأخير على اعتناق مذاهبها بالانتظام فى سلكها وحضور اجتماعاتها والعمل على تحقيق أغراضها التى ترمى الى الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد بغير الطرق المشروعة واستبداله بنظام أخر وذلك بطريق الثورة والقوة واستعمال السلاح وقلب نظام الحكومة .

وثانياً : عمد المتهمون جميعاً الى دعاية مثيرة من شأنها القاء الرعب بين الناس واضعاف الجلد فى الأمة وذلك بأن نشروا مبادئ الجماعة التى كونها الثمانية الأول واشترك فيها الباقون والتى ترمى الى كراهية دستور الدولة وطريقة الحكم فيها وكان ذلك أثناء قطع العلاقات السياسية بين مصر وبعض الدول وأثناء قيام الحرب بين بريطانيا العظمى حليفة مصر وبين هذه الدول .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة العسكرية العليا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وقرر قاضى الاحالة بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٩٤٣ بتعديل التهمة الموجهة لكل من المتهمين : ١-أنور كامل

عثمان ، ٢- عبد العزيز حسن سالم ، ٣- أسعد حبيب جرجس ، ٣- سعيد عبد الله ، ٥- حبيب صليب رزق على الوجه المشار اليه فيما تقدم واحالتهم الى محكمة الجنايات كما قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبل المتهمين : فائق سعد الله نصيرى ، محمد عبد المطلب جعفر ، ومحمد لطفى ، يوسف اسحق قلينى ، حسن عبد الرحمن التلمسانى ، ومصطفى اسماعيل سويفى ، محمد رشاد شمس ، وأحمد محمد أحمد شفيق ، افرام ميخائيل عبد السيد ، وأحمد زغلول حسن .

أما القضية الثانية فهى التحقيقات التى أجرتها نيابة شمال القاهرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ضد المتهم أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى ، وقد أشّر رئيس النيابة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ بقيد الحادثة جناية بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٦٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى لأنهما فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روجا وحبّذا علناً المذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية للقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر أولهما كتاباً طبع ووزع على الجمهور عنوانه «لا طبقات » ونشر ثانيهما كتابين طبعا ووزعا على الجمهور عنوانهما «أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام أخر به » ، وقد أثبت المحقق أنه لم يتم التصرف بعد فى هذه القضيةوأمر بارفاقها بدوسيه المتهم .

ثم شرع المحقق فى سؤال أنور كامل الذى قرر ان الماركسية تعارض نظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وأنه لا يرد فيها ما يتعارض مع نظام الحكم النيابى المقرر فى الدستور المصرى . وأشار الى أنه قد تعرض فى كتاب لا طبقات لنظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وان مآل قال هذه الملكية الى الزوال بالتدريج ، ولكن هذا الكتاب موضوع قضية لا تزال بين يدىّ النيابة فكيف يحقق معه فى قضية

أخرى لذات العمل لا سيما وانه لم يصدر عنه بعد التحقيق السابق معه ما يمكن أن يشتم منه أنه يروج للمبادئ التى اتهم من قبل بسببها .

وعندما واجهه المحقق بأنه ذكر فى التحقيق السابق معه انه اشتراكى وان من رأيه الغاء ملكية وسائل الانتاج الكبير ، فرد على ذلك بقوله انه : ذكر فى هذا التحقيق انه اشتراكى ولم يقل انه شيوعى كما ان نقل ملكية وسائل الانتاج الكبير الى الدولة لا يمكن أن يسمى شيوعية وإلا لكانت الحكومة المصرية حكومة شيوعية لأنها وضعت يدها بالفعل على السكة الحديد وانه يظن ان النية متجهة ايضاً فى الحكومة المصرى الى تملك الدولة لغير السكة الحديد مثل الترام وقد يمتد ذلك الى شركات المياه والنور ، وأضاف ان القلم السياسى لم يقدم ضده أى دليل تالى لتاريخ التحقيق معه يثبت أنه دعا الى هذه الأفكار .

وسأله المحقق عن الفارق بين الشيوعية والاشتراكية – فأجاب – بأن الاشتراكية قانونها الأساسى هو أن يؤخذ من كل فرد فى الدول حسب قوته وان يعطى لكل فرد حسب عمله ، أما الشيوعية فقانونها الأساسى هو ان يؤخذ من كل فرد حسب قوته وأن يعطى لكل فرد حسب حاجته ، كما ان هناك فرقاً آخر وهو ان الاشتراكيين يؤمنون بالتدرج والاصلاح عن طريق النظم الدستورية المتبعة أى عن طريق البرلمان ، أما الشيوعيين فقد قيل عنهم انهم يؤمنون بالطفرة .

وواجهه المحقق بما جاء بتحريات القلم السياسى من انه حارب نظام الطبقات بقصد اثارة الطبقات الفقيرة ضد أصحاب الأموال وهى وسيلة تتفق مع وسائل المذهب الشيوعى لانها تنطوى على الطفرة ، وقد رد أنور كامل على ذلك بأنه اكد انه لم يدعِ الى شىء من الطفرة أو العنف ، واكرر ان هذا الكتاب موضوع قضية سابقة .

وسُئل عما إذا كان قد اتهم فى قضية سابقة عام ١٩٤٣ ، فأجاب بالايجاب وان موضوعها انه دعى الى الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج.

وسُئل عن تعليله لاتهامه فى هذه القضية ثم عن التحقيق معه فى قضية كتاب لا طبقات إذا كان كما ذكر لا يروج للشيوعية ، فأجاب - بأنه لا يوجد فى كتاب لا طبقات ،ولا فى جمعية الخبز والحرية دعوة الى الشيوعية وإنما هى دعوة الى الاشتراكية السلمية البرلمانية ، وانه فى فترة وجود جمعية الخبز والحرية وفى الفترة التى كتب فيها كتاب لا طبقات يدعو بالفعل الى الاشتراكية كما هو ثابت من أقواله فى التحقيق الذى أجرى معه فى شهر ديسمبر ١٩٤٥ وان هذه الدعوة تنصب على الماضى البعيد ولا تمتل الصلة الى الحاضر إذ أن موضوع الخبز والحرية وموضوع لا طبقات لا يزالان معروضين على القضاء .

وسُئل عما إذا كان عضواً فى جماعة مركز الثقافة الشعبية ، فأجاب بالنفى ، فووجه بما ورد تحريات البوليس السياسى من انه عضو فى هذه الجماعة التى يرأسها الشيوعى رمسيس يونان وانه انقطع عنها فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان ، فأصرّ أنور كامل انه لم يكن عضواً فى هذه الجماعة ، وكل علاقته بها انها أصدرت له كتاباً عنوانه « الصهيونية» الذى لا يزال معروضاً بالمكتبات العامةوليس فيه ما يتعارض مع القانون كما انه لا يعتبر دليلاً على انه كان مرتبطاً بهذه الجماعة إذ ان علاقته بها كدار للنشر ، وانه اختارها لأنه على علاقة قديمة بالأستاذ رمسيس يونان الذى كان يكتب فى مجلة التطور التى كان يصدرها فى سنة ١٩٤٠ ثم انقطعت صلته به بعد تعطيل هذه المجلة .

وعندما ووجه بما ورد بتحريات البوليس السياسى ان لطف الله سليمان حرر تقريراً باللغة الفرنسية يتهم فيها أنور كامل بارتكاب مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذلك باتصاله بالدكتور محمد مندور وان البوليس السياسى حصل على صورة فوتوغرافية لهذا التقرير ، أجاب : بأنه لا يذكر شيئاً عن هذا الموضوع وطلب الاطلاع على هذه الصورة .

وعندما صدر قرار الاتهام في هذه القضية نسب الى أنور كامل عثمان انه ألّف ونشر كتاباً سماه « لا طبقات» ثم نشره وطبعه ووزعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٥ جرى فيه على اثارة النفوس ومخاطبة الفقراء في مواضع كثيرة منه بعبارة أيها العبيد داعياً الى الغاء نظام الطبقات والغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الانتاج مملوكة للدولة.



الباب التاسع

"وطنيتنا"

فى الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ قام ضابط مباحث قسم عابدين بناء على الأمر الصادر من النائب العام بتفتيش سكن الصحفى عمر رشدى وأثبت فى محضره انه قام بضبط بعض الأوراق الخاصة بالشيوعية وهى : كتاب عن تاريخ الثورة الروسية باللغة الفرنسية ونشرة شبح المجاعة ونشرة أهدافنا : الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وورقات مدوّن عليها مواضيع فى الاشتراكية والشيوعية .

وقد قام الضابط المذكور باستجواب عمر رشدى فسأله عما إذا كان له ميول سياسية أو متطرفة ، فأجابه بأنه اشتراكى ، فاتهمه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية ، فأجاب - بأنه هذا غير صحيح لأن وسيلته سلمية ودستورية ويضع نصب عينيه دائماً احترام رأى الشعب المصرى الذى هو مصدر السلطات كما نص على ذلك الدستور نفسه .

وعندما سُئل عمن يساعده فى نشر هذا المبدأ ، قرر انه ليس هناك هيئة منظمة بالمعنى الذى تعبّر عنه هذه الكلمة .

وبعد ظهر ١١ يوليه ١٩٤٦ عرض الأمر على وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب الذى قرر له ان تحريات رجال البوليس قد دلت على انه يعمل على ترويج المذاهب التى تؤدى الى تغيير المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب - بأن هذا غير صحيح إذ ان ما يهتم به هو عرض الاشتراكية بأسلوب سلمى دستورى يضع نصب عينيه دائماً احترام دستور سنة ١٩٢٣ ويضع ايضاً رغبة

الشعب المصرى فى المقام الأول إذ أنه هو مصدر السلطات كما ينص الدستور .

وعندما سُئل عن أهداف الاشتراكية ، قرر ان هدف الاشتراكية الذى أجمع عليه هو ان تكون وسائل الانتاج مملوكة للدولة ، وان هذا الأمر ليس بمستحدث ففى انجلترا يملك الشعب وسائل الانتاج والوزارة البريطانية حالياً وزارة اشتراكية ، وليس فى هذا ما يناقض الدستور المصرى فطبقاً لنص الدستور يجوز نزع الملكية الفردية للمنفعة العامة، ووسائل تحقيق ذلك هى الوسائل السلمية بالتعبير الحر عن الرأى ومحاولة اقناع غالبية الشعب المصرى بوجاهة الفلسفة الاشتراكية، وإذا اعتنقت الأغلبية جاز لها أن تعدل الدستور نفسه إذا شاءت طبقاً للدستور .

وعقب هذا الاستجواب أمر المحقق بالقبض عليه وحبسه احتياطياً .

وكان القلم السياسى بوزارة الداخلية قد قدم للنيابة العامة مذكرة مؤرخة ١٠ يوليه ١٩٤٦ جاء بها ان عمر رشدى صحفى درس بجامعة السربون بفرنسا ولم يتم دراسته لظروف عائلية ، ومعروف بميوله الشيوعية وكان يتردد على لجنة نشر الثقافة الحديثة والقى بها محاضرة بتاريخ ١٩٤٦/١/١٠ بعنوان (الحركات القومية) .

كما وقع على بيان الجبهة الاشتراكية الى الشعب المصرى الذى أصدره فتحى الرملى بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٦ ، كما اشترك مع المذكور فى انشاء ما يسمى بدار الثقافة الحرة . وقد ألّف كتاباً بعنوان (وطنيتنا) حبّذ فيه المبادئ الشيوعية .

وبتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٦أعيد استجوابه بمعرفة النيابة فسئل عن علاقته بلجنة نشر الثقافة الحديثة فأجاب بأنه كان عضواً بهامن صيف عام ١٩٤٥ حتى مارس سنة ١٩٤٦ ، وانه ألقى محاضرتين بها الأولى عن الفكر الحر عالج فيها حرية التفكير واقتبس آراء لفولتير

وجان جاك روسو ومكسيم جوركي وغيرهم من الكتاب الأحرار ، والمحاضرة الثانية عن الحركات القومية وهو تحليل علمي بيّنت فيه تعرض الدول الرأسمالية لهذه الحركات وطريقة تدخلها فيه بدافع مصلحتها الخاصة.

وسُئل عن عضويته فى الجبهة الاشتراكية التى كونها فتحى الرملى فأقر بأنه عضو فيها وأوضح ان اهدافها وطنية ديمقراطية أى انها تسعى لاجلاء الانجليز اجلاء لا رجعة فيه ولامساومة وديمقراطية أى انها تعمل ما وسعت لتوطيد دعائم الدستور المصرى .

وكان قد وجد عند تفتيش منزله مظروف بداخله ثلاث ورقات محررة بالقلم الكوبيا تحت عنوان برنامج الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، سئُل عنها بمعرفة النيابة فأنكر انها بخطه وعلل وجودها بمنزله بأن مجهولاً قد ارسلها تبرع بأن يضع برنامجاً للحزب الاشتراكى ، ولاحظ المحقق ان فى هذه الأوراق ما يشير الى أن من ضمن الأهداف نقل ملكية المصانع والمزارع الواسعة الى أيدى الشعب ، ولما سُئل عن سبب احتفاظه بهذا الأوراق ، أجاب - بأنهم كانوا يفكرون فى انشاء حزب علنى شرعى اشتراكى تتفق مبادؤه مع الدستور المصرى والقانون القائم وأضاف : « ولعل هذه الورقة الهابطة من مجهول كانت إحدى الدوافع التى دفعتنا الى أن نخطو هذه الخطوة الواجبة هذا مع تسفيهنا لكثير من الآراء الواردة فيها لأنه يبدو لى ان كاتبها فى الوقت الذى فيه مجهول فهو جاهل ايضاً » .

وعندما لاحظ المحقق ان بهذه الورقة بعض التصليحات المبيّنة بالقلم الحبر على ذات الورقة، سأله هل اظهرت هذا التسفيه الذى تدعيه فى هذه الاصلاحات الموجودة بالورقة ؟ أجاب - ليست هذه اصلاحات وأنا لم أهتم بقراءتها لأنى أدركت تفاهتها وتفاهة كاتبها من السطور الأولى ، ولعلى اكون قد عرضتها على بعض اخوانى فى الجبهة أو أصدقائى فوضعوا عليها ملاحظاتهم التى لم أقرؤها هى الأخرى !!

ولكن المحقق لفت نظره الى أن الاصلاحات التى وردت بالورقة لا

تتصل بالملكية بل ظلت الآراء الخاصة بالملكية دون تصليح ، فسأله عما إذا كان يشير ذلك الى اقرار ما ورد خاصاً بالملكية من زملائه . فأجاب بأنه لا يظن ذلك .

فاستفسر المحقق عن وجه اهتمامهم بتصليح هذا البرنامج ثم احتفاظه هو به مع انه يدعى ان كاتبه مجهول اهتم بأمر لا يعنيه ، فأجاب بأن : الفكرة اختمرت فى أذهانهم هو وزملائه لانشاء الحزب الاشتراكى الدستورى الشرعى العلنى القانونى ، ويبدو ان وضع برنامج لمثل هذه الحركات أمر متعب ، وهذه الورقة على تفاهتها قد ترشد فى بعض الأحيان الى الخطوط الأساسية التى يجب أن توضع وضعاً صحيحاً سليماً دستورياً قانونياً .

فواجهه المحقق بما ذكره عقب تفتيش منزله من أنه يعتنق الاشتراكية وهى جعل ملكية وسائل الانتاج للدولة ، وان هذا هو عين ما ورد بالبرنامج الذى تسنده الى مجهول ، فأجاب بأن هذا مجرد توارد خواطر بين شخصين رغم عدم الدقة فى تشابههما . وأضاف ان رأيه الخاص الذى سبق ان قاله والذى مازال يصرّ عليه والذى تبرّع به من عندياته دون أن يجبر على ذلك هو الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وان هذا لا يعنى المساس بملكية التمتع ، كما لا يعنى تحقيق ذلك بطريق غير دستورى ، وان هذا النهج هو المطبق فى انجلترا وفى فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية الأخرى وليس بضاعة خاصة بالاتحاد السوفيتى ، وأضاف - ان هذا هو رأيه الخاص ، وليس معنى هذا ان الجبهة الاشتراكية أو الحزب الاشتراكى المزمع انشاؤه يجب أن يتقيّد بتفكيره الخاص فما هو إلا عضو فى وسط مجموعة اشتهرت بالحصافة والشرعية والقانونية .

وعندما سأله المحقق عن وسائل عرضه للمذهب الاشتراكى الذى اقّر بأن يعمل على غرضه ، اجاب أنه إذا صادف شخصاً يسأله عن رأيه فى حل مشاكل الفقر والمرض والجهل فإنه يجيبه حسب ما قرأ أنه يرى

ان هذا غير ممكن بل متعذر إلا إذا ألغيت الملكية الفردية لوسائل الانتاج ، وأضاف - انه ليست هناك طرقاً أخرى يتبعها للمناداة بهذا فى الوقت الحاضر لأنه يعتقد ان مثل هذه المسائل يجب أن تؤجل حتى نتخلص من الاستعمار الانجليزى وحتى نوطد دعائم دستورنا الممتهن .

وقد سأله المحقق عن سبب مصادرة كتاب «وطنيتنا» الذى ألّفه ، فقرر بأن هذا الكتاب هو تحليل علمى للمشكلة الوطنية والحلول المجدية للتخلص من الاستعمار فى الشعوب المغلوبة على أمرها ، أما عن سبب مصادرته فيسأل فى ذلك ادارة الأمن العام ، وأضاف انه لم يحقق معه فى هذا الصدد .

وسأله المحقق عن المدى الذى يرى الوصول اليه فى نزع ملكية وسائل الانتاج ، فأجاب بأن رأيه فى هذا الأمر هو من آرائه الخاصة الذى له حق اعتقاد بها ويحتفظ بها لنفسه .

وعندما استفسر منه المحقق عن مدى تطبيق تملك الدولة لوسائل الانتاج فى روسيا ، أجاب : ان هذا الأمر يطبق تمام التطبيق فى روسيا ، كما يطبق أيضاً فى الحليفة بريطانيا وفى فرنسا وفى غيرها من الدول الديمقراطية وان هذا الأمر لا صلة له بالمبادئ الشيوعية فالخلط بين الاشتراكية والشيوعية جهل فاضح ، فهناك فوارق شاسعة بينهما ، فالشيوعية مرحلة لا يمكن أن تتحقق فى المجتمع إلا بعد أن تصبح الأرض كلها من قطبها الشمالى الى قطبها الجنوبى فى نظام اشتراكى ولن يطول العهد بهذا النظام الاشتراكى حتى ينضج ويكتمل ويصبح هناك فائض انتاج يربو على حاجات الناس جميعاً ، وهنا تتحقق للناس حاجاتهم كما يشتهون . والنظام الموجود فى روسيا حالياً هو نظام اشتراكى حيث يملك الشعوب وسائل الانتاج إلا أن ملكية التمتع قائمة والتفاوت فى الدخل موجود فهناك اختلاف فى موارد الناس المالية ولكن ليس بالصورة البشعة الموجودة فى بعض البلاد والتى تمتهن فيها الديمقراطية .

وسُئل عن اشتراكه مع فتحي الرملي في انشاء دار الثقافة الحرة ، فأجاب بأن غرض هذه الدار ثقافي صرف عن طريق المحاضرات وتبادل الأفكار والمناقشات الفكرية والثقافية والأدبية إلا أن هذه الدار لم تستمر إلا حوالي شهر ثم قامت الحكومة باغلاقها ، وكان كل مجهودنا في هذه الفترة هو الإعداد لافتتاحها وكنا بسبيل انشاء مكتبة .

وعندما ووجه بما ورد بتقرير البوليس السياسي من انه معروف بميوله الشيوعية ، أجاب - شرف لم أحظ به بعد .

وعندما سُئل عن أعضاء الجبهة الاشتراكية ذكر انهم : فتحي الرملي وعمر رشدي ومحمد أبو الخير وسعاد الرملي .

وفي يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩٤٦ عاودت النيابة التحقيق مع عمر رشدي وكان التحقيق منصباً على كتاب « وطنيتنا» الذي اثبتت النيابة أنه يتكوّن من ١٣ صفحة والذي لم يخصص منه لمصر سوى صفحتين وبقية الصفحات استعراض للآراء الماركسية في الوطنية والنضال القومي وقد أقر الكاتب ان هذا حق إلا أن بقية الصفحات تعالج مسائل شعوب مغلوبة على أمرها مثل مصر تماماً . وقرر انه ذكر في هذه الصفحات اسم مصر وثورة ١٩١٩ الخالدة ، أما القول بأنها آراء ماركسية فهذا تعبير خاطئ لأنها آراء علمية دقيقة صادقة توضح الطرق التي يمكن أن تنتهجها الشعوب المستعبدة لوضع حد للاستعمار الذي تحاول التخلص منه .

ولكن المحقق قرر له أنه يفهم من اقتصارك في العرض على الطريقة الماركسية وانهاء كتابك بجملة لستالين انك تؤيد التفكير الماركسي ، وأشرت بعد أن تكلمت عن مصر أنك ترى أفضلية لهذه الطريقة دون غيرها من الطرق التي لم تستعرضها ، فأجاب على ذلك بأنه من غير المنتظر أن يتحدث تشرشل وبيفن وكرومر عن كيفية التخلص من الاستعمار . أما فيما يتعلق بخاتمة الكتاب فقد قرر عمر رشدي أنه يظن انها نتيجة للطابع الفكري الذي يأبى إلا أن يلاحقه حتى وهو يتحدث عن

وطنه المسكين ومفهوم النظرية الماركسية عن التحرر الوطني أنه يفرق بين الطبقات وينصح العمال بالحذر من البرجوازية التي قد تستغلها في هذه الحركات وقد يدعوها ذلك الى اغفال مطلبها الأصلي وهو الاتحاد التام بين عمال الأرض كلها - وأضاف ان النظرية الماركسية حسب استعراضه لها لا تفرق بين الطبقات في المسألة الوطنية ولكنها تقسّم البرجوازية الى قسمين برجوازية تتواطئ مع الاستعمار وهناك برجوازية أخرى صادقة وثائرة تعادي الاستعمار عداء لا هوادة فيه ، وهذه البرجوازية الأخيرة تنصرها الماركسية وتأخذ بيدها وتعضدها . والماركسية ترى دائماً أن يكون كفاح الشعوب المستعمرة في دائرة وطنية صرفه وان حرب الطبقات يجب أن يؤجل حتى يمكن التخلص من الغول الأكبر . وأوضح بعد ذلك ان هذه هي وجهة النظر الماركسية وليست وجهة نظره فالباحث العلمي الأمين لا يمكن أن ينتقص منها شيئاً .

وقد اقتبس المحقق بعض العبارات التي وردت في الصفحتين الثالثة والرابعة من كتاب - وطنيتنا والتي نصها : « دون شك يجب على البروليتاريا أن تقاوم الاستعباد القومي الذي يلجأ اليه الغاصبون ، فوسائل القمع التي يلجأ اليها الغاصبون الأجانب تضرّ مصالحها اكثر مما تضرّ صوالح البرجوازية وتؤخر تقدمها الفكري رغم أن انغمارها في هذا الكفاح القومي يصرفها عن كفاحها الطبقي ويتيح للبرجوازية اللئيمة أن تردد أناشيد المصالح المشتركة بين أبناء الشعب الواحد ، هذا إلا انه يقيم الحوائل دون توحيد العمال من مختلف القوميات ... ولم يعالج كارل ماركس وفردريك انجلز المسألة الوطنية في البيان الشيوعي الذي أقرته العصبة الشيوعية أولى جمعيات العمال الدولية في مؤتمرها المنعقد بلندن في نوفمبر سنة ١٨٤٧ بتفكير وطني مغلق ولكن بتفكير عالمي رحب يضع مصالح البروليتاريا العالمية في المقام الأول . » واعتبر المحقق أن مفهوم هذه العبارات ان وجهة نظر الماركسية تخصص

للعمال جانباً ذهنياً هو الصراع الطبقى العام بجانب التحرر القومى .

وقد أجاب عمر رشدى عن هذه الملاحظة بقوله - ان هذه هى النظرية الماركسية وانه غير مسئول عنها ، وان ما دعاه للافاضة فى شرح هذا الأمر أنها أفاضت فى الحديث عن وسائل القضاء على الاستعمار العالمى ولها وجهة نظرها الخاصة التى لا يتقيّد بها .

فأشار المحقق الى ما ذكره فى الصفحة (١٤) ما نصه : « هكذا يجب أن تلقن الجموع الكادحة فى الشعوب المغلوبة على أمرها تلقينا يتفق مع روح الدولية الثورة » . وقد برر الكاتب ذلك بأن طبيعة الاستطراد تستوجب ذلك فهذا الرأى ليس رأيى ولكنه رأى لينين .

وسأله المحقق عمن يعنيهم بما ورد فى نهاية الكتاب من نفيه لوجود من يسمون بأصحاب المبادئ الهدامة داخل البرلمان ، فرد على ذلك بقوله أنه يعنى الديمقراطيين الحقيقيين الذين تسرف الحكومات الرجعية فى تسميتهم خطأ وافتئاتاً باسم أصحاب المبادئ الهدامة ، وأوضح ان هذا التعبير ليس من تعبيراته إنما هو من تعبيرهم الذى لا ينسجم بأى حال من الأحوال مع دعوات الأحرار الصادقين المعادين لسياسة التعسف التى تتبع ازائهم وهى سياسة الهدم وهى سياسة تقويض الدستور القائم والعبث به ، وقد برز صدقى باشا فى هذه الناحية بروزاً عجيباً فهو الهادم الأكبرد ون شك ويكفى ذكر سنة ١٩٣٠ حينما الغى دستور الأمة بجرة قلم وطالعنا بدستوره البغيض .

واخيراً واجهه المحقق بما ورد فى نهاية الكتيب من اقتباسه جملة لستالين بعد استعراض للنضال الوطنى المصرى نصها : « ان مصير الحركات القومية التى هى فى أصلها حركات برجوازية مرتبط ارتباطاً طبيعياً بمصير البرجوازية ولا يستطاع زوال الحركات القومية نهائياً إلا

بزوال البرجوازية . فالسلام الدائم لا يمكن اقامته إلا فى ظل الاشتراكية» . واعتبر ان هذا يتضمن تحبيذاً وترويجاً .

وقد رد على ذلك بقوله ان طبيعة البحث العلمى أن يستخلص الباحث الأمين من هذه العبارات أرضاً صالحة ، وقد راعيت هذا الأمر بصورة دقيقة ، ولو أردت أن احبّذ أو أروج لنهجت نهجاً آخر .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية نسب الى عمر رشدى أنه ألّف ونشر كتاباً اسمه « وطنيتنا» تم نشره وتوزيعه على الجمهور خلال شهر يوليو سنة ١٩٤٦ حبّذ فيه وروّج للشيوعية وكفاحها الثورى . بأن عالج فى كتابه المسائل الوطنية والحركات التحريرية فى مختلف بلدان العالم وفى مصر على ضوء المذاهب الماركسية والشيوعية مشيراً الى قيام ترابط تام بين القضاء على نظام الطبقات والنظام الرأسمالى فى الدول وبين نجاح الحركات الاستقلالية ثم أوضح الدور الذى يجب على العمال القيام به فى الحركات التحريرية ووجوب مراعاة واجباتها فى الكفاح الطبقى العالمى ثم يستمر محبذاً هذا الأسلوب فى مصر .



الباب العاشر

الاتفاق الجنائى

كان الأستاذ أنور عبد الملك من بين الأشخاص الذين اذن النائب العام فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ بتفتيشهم ، وقد نفذ هذا الأمر صباح يوم ١٩٤٦/٧/١١ وحقق معه وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب ، وقد نفى أنور عبد الملك انه يعمل على ترويج المذاهب الشيوعية التى من شأنها الاخلال بالنظم الأساسية فى الدستور المصرى ورفض الاجابة عن السؤال الخاص باعتناقه مذهباً اقتصادياً فأمر المحقق بحبسه احتياطياً . وفى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٤٦ أعاد المحقق سؤاله حيث ووجه بالتقرير السرى للقلم السياسى من انه يعتنق المبادئ الشيوعية عن عقيدة فنفى ذلك وقال انه كلام لا أساس له من الصحة وان البوليس السياسى يطارد كل وطنى معارض لسياسة الحكومة فى المرحلة الحالية مهما كانت ميولهم وأحزابهم وان ميوله وطنى ديمقراطى وأنه يعنى بالوطنية التخلص التام من الاستعمار البريطانى عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وانه يعنى بالديمقراطية رفع مستوى معيشة الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه وتجاره وموظفيه ورجاله ونسائه وذلك بطريق التشريع . وعن علاقته بدار الأبحاث العلمية ذكر انه مقرر لجنة الادارة لدار الأبحاث العلمية والمسئول الأول والوحيد عن كل ما يتعلق بهذه الدار ، وان الأغراض التى تهدف اليها هذه الدار هى بحث جميع المشاكل بحثاً علمياً صحيحاً وهى مشاكل متنوعة منها الاقتصادى والاجتماعى والأدبى والفلسفى والنفسانى . وقد واجهه المحقق بما ورد بالتقرير السرى للبوليس السياسى بأنه ألقى بدار الأبحاث محاضرة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ عن الديمقراطية امتدح فيها النظام السوفيتى فى روسيا فأجاب بأنه لا يذكر هذا .

وفى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٦ أرسل أنور عبد الملك الى المحقق طلباً لسماع أقواله ، فاستدعاه من السجن لسؤال عما يريد أن يبديه فى اليوم التالى فذكر انه قال فى التحقيق السابق انه مقرر لجنة الادارة والمسئول عن دار الأبحاث ، وفاته ان يذكر ان ذلك كان من أول يوليه سنة ١٩٤٦ ، وأنه قبل ذلك كان عضو أعادياً منذ سنتين . وعندما سأله المحقق عن المطبوعات التى تصدرها دار الأبحاث ذكر ان للدار نشرة غير دورية صدر منها ستة أعداد . فسئل عما إذا كان قد كتب فى هذه النشرات فنفى ذلك . فأحضر المحقق التقرير الذى قدمه البوليس السياسى والخاص بدار الأبحاث العلمية واطلع على الكشف الخاص بالمحاضرات فوجد ان أنور عبد الملك ألقى محاضرة فى ١٩٤٦/١/٢١ عنوانها « الديمقراطية » ، وقد أشار كاتب التقرير الى ما سمعه من المحاضرة ونصه : « بدأ هؤلاء العمال المطالبة بحقوق ديمقراطية مما أدى الى تنازع هذه الطبقة مع طبقة أصحاب المصانع الرأسمالية ثم تطور هذا النزاع واستقر فى الاتحاد السوفيتى الى الحالة الحاضرة التى تساوى فيها الشعب فى حقوقه الديمقراطية» . وجاء فى نهاية التقرير العبارة التالية : « ثم تبيّن ان الديمقراطية الصحيحة ونشرها بين أفراد الشعب لزيادة الوعى هى السبب فى انشاء هذه الدار وهى الأمل الذى يجب أن يسعى لتحقيقه كل مصرى ويجب على البلاد أن تطالب الى جانب الجلاء والاستقلال بالحقوق الديمقراطية المسلوبة » .

وقد سأله المحقق عما إذا كان قد ألقى هذه المحاضرة ، فأجاب بالنفى وانه غير مسئول عن الأكاذيب التى أوردها القلم السياسى فى تقريره .

وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة بالافراج عن أنور عبد الملك ....

كما كان كمال محمد عبد الحليم الطالب بكلية الحقوق من بين الأشخاص الذين أذن النائب العام فى ١٠ يوليه ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ، وقد قام بتنفيذ هذا الأمر ضابط بندر الجيزة فوجد كتاب روح

الاشتراكية تأليف جوستاف ليبون وتعريب محمد عادل رعيتر ، كما وجد كتاب تعاليم كارل ماركس باللغة العربية ، وبعض مذكرات تتصل بروسيا والشيوعية مكتوبة بالقلم الرصاص فى كراسة ، وبعض كتابات أخرى تتصل بالتعاليم الشيوعية والاشتراكية ، وبعض الكتب باللغة الانجليزية من بينها كتاب الطريق الى السلطة . وقد ووجه بالتهمة المنسوبة اليه فأنكرها ، فاستدعته النيابة فى يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ وسألته عن الكتب التى ضبطت بمنزله فأجاب بأنها من الكتب التى لا يستغنى عنها شخص يريد أن يكون مثقفاً ، فأمرت النيابة بحبسه احتياطياً .

وقد تقدمت مباحث أمن الدولة بتقرير سرى عن كمال عبد الحليم ورد به انه طالب بكلية الحقوق وأنه سودانى الأصل ، وانه كتب بمجلة أم درمان بعددها الصادر فى أول يناير سنة ١٩٤٦ الافتتاحية المعنْونة «المدينة الجامعية» وهى تتضمن تعريضاً بالحكومة ، كما نشر بالمجلة المذكورة شعراً بعنوان « قصور وقبور» وهو من المتصلين بعبده ذهب رئيس تحرير مجلة أم درمان وكذلك من المتصلين بأحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد .

وبتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى باستجواب كمال عبد الحليم فسأله عن علاقته بعبده ذهب حسانين فأفاد بأنه يعرفه من حوالى نصف سنة تقريباً ، وسبب هذه المعرفة ان بعض زملائه من السودانيين أفهموه انهم يريدون عدداً جامعياً فاتصل به وكتب بالمجلة التى يرأس تحريرها بعض القصائد ومقال خاص عن الفن المعاصر ومقال عن المدينة الجامعية .

وسُئل عن علاقته بأحمد رشدى صالح ، فقال انه يعرفه منذ نصف سنة تقريباً وسبب هذه المعرفة انه نشر له قصيدة أخذها عن مجلة أم درمان فاتصل به وطلب منه أن يوالى النشر لديه بمجلة الفجر الجديد

وسُئل عن المذكرات المكتوبة بالقلم الرصاص فقرر انها ترجمة من كتاب الاشتراكية فى المحاكمة وسبب ترجمته ان المتهم كان بارعاً فى الردود القانونية وفى التخلص من الاجابة على الأسئلة .

وسُئل عن كتاب الطريق الى القوة لستالين الذى وجد بمنزله ، فأجاب بأن هذا الكتاب يباع فى السوق وانه لم يقرأه ولا يعرف ما جاء به واضاف انه ليس فى اقتنائه هذه الكتب أى حرج يعاقب عليه القانون .

وبتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة الافراج عن كمال عبد الحليم ....

كما كان عبد اللطيف ذهب حسانين مدير ادارة مجلة أم درمان ومدير دار النشر السودانية أحد الذين أمر النائب العام فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ومحال عملهم ، وقام بتنفيذ هذا الأمر وكيل النيابة الأستاذ أحمد عتيق ، وقد قام بتفتيش منزله فوجد به أربعة كتب هى : - خطاب ستالين فى انتخابات ١٩٤٦/٢/٩ ، وكتاب الاستعمار على مراحل الرأسمالية تأليف لينين ، وكتاب مصر فى مجلس الأمن ، وبحوث سياسية واقتصادية علمية . كما فتش مكتبه فوجد به ٦ نسخ من كتاب ذكريات مكسيم جورجى . ٢٠ نسخة من كتاب مصر بعد اعلان الحرب بقلم أسعد حليم ، ونسخة من كتاب الثقافة السوفيتية . ٤ نسخ من كتاب الماركسية والحرب ترجمة مصطفى كامل منيب . ٤ نسخ من كتاب برنامج لجنة العمال لتحرير القوانين ، ٣ نسخ من كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى ، وورقة بها العبارات الآتية (اخوانى صدر اليوم قانون من القوانين التى تحرم الطلبة المصريين الاشتراك فى المؤتمرات الدولية وبمقتضى هذا القانون سيحرم على طلبتنا الذين يتلقون العلم فى مصر السفر الى براغ ، فاعملوا كل جهدكم لارسال الطلبة ممّن يتلقون دروسهم فى السودان وتحياتى) وموقعة بامضاء غير متيسّر قراءتها وقرر عبده ذهب انها محررة بخط شخص لا يعرفه أرسلها لنشرها بمجلة أم درمان.

وكانت ادارة الأمن العام قد أرسلت الى النيابة تقريراً مؤرخاً ١٩٤٦/٦/٢٧ عن عبد اللطيف ذهب حسانين الشهير بعبده ذهب مدير ادارة مجلة أم درمان وكذلك مدير دار النشر السودانية بشارع ابراهيم باشا ، شيوعى المبدأ وله نشاط ستالينى ، اتصل بدار الفجر وحصل منها على مجموعة من الكتب الشيوعية لتصديرها للسودان وقد دأب على عقد اجتماعات بدار النشر السودانية بدون تصريح بذلك . وبتاريخ ١٩٤٦/٤/١٤ حضر الاجتماع الذى أقامه مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى واللجنة الوطنية للطلبة والعمال لتكريم الوفد السودانى بنادى الشرقية . وقد دعت الآنسة انچى أفلاطون الشيوعية لاجتماع بدار النشر السودانية يحضره بعض الفتيات السودانيات وبعض عضوات رابطة فتيات الجامعة ، وقد منع هذا الاجتماع بناء على أمر ادارة عموم الأمن العام حيث لم يقدم اخطار عنه . وأضاف التقرير ان عبده ذهب أيّد فكرة دار الأبحاث العلمية فى اصدار كتاب الاخوان المسلمين فى الميزان ، كما كان ضمن الداعين لعقد اجتماع بشأن يوم فلسطين بدار الأبحاث العلمية فى ١٩٤٦/٦/١ ، وهو من المنتمين لهنرى كورييل الشيوعى الذى يقوم بتوجيه عبده ذهب فى ادارة مجلة أم درمان لنشر الوعى الشيوعى

وقد استجوب عبده ذهب بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٦ بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى ، فقرر انه عمل كمدير ادارة لمجلة حرية الشعوب فى خلال عام ١٩٤١ والتى كان يصدرها عصام عبد المعطى ورئيس تحريرها أنور ماهر فراج ويعمل معهما هنرى كورييل، وفى مارس سنة ١٩٤٥ طلب منه محمد أمين حسين المحامى وهو سودانى ورئيس تحرير مجلة أم درمان أن يعمل معه كمدير ادارة لها .

وسُئل عن هنرى كورييل فقرر انه صاحب مكتبة الميدان وانه يقوم بتوزيع أعداد مجلة أم درمان بهذه المكتبة .

كما سئل عن محررى مجلة أم درمان فقرر انهم محمد أمين حسين وعبد الماجد حسبو ومحمد خليل قاسم وعدد كبير من الطلبة السودانيين .

وأما عن سياسة المجلة فذكر انها تدافع عن وجهة نظر حزب المؤتمر بالسودان وهو حزب يمثل الأغلبية ومبادئ هذا الحزب تتلخص فى قيام حكومة سودانية ديمقراطية فى اتحاد مع مصر تحت التاج المصرى وهذا الحزب ضد حزب الأمة الانفصالى والذى تدعو مبادئه الى فصل السودان عن مصر .

وسئل عبده ذهب عما ورد بتقرير القلم السياسى من انه كان من ضمن الداعين لعقد اجتماع بدار الأبحاث العلمية بشأن يوم فلسطين ، فأيّد ذلك وقال انه من ضمن الداعين فعلاً إذ انه علم من أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ان هناك اجتماع بدار الأبحاث العلمية لعمل يوم يسمى يوم فلسطين وان رشدى صالح طلب منه أن يحضر هذا الاجتماع ليلقى تحية الشعب السودانى لشعب فلسطين فقبل الدعوة وتوجه فى الميعاد المحدد فوجد ان البوليس قد صادر الاجتماع .

وسئل عن الكتاب المعنوّن خطاب الرفيق ستالين فى اجتماع الناخبين فقرر انه وصله بالبريد .

كما سئل عن النسخ الأربع من برنامج لجنة العمال للتحرير القومى فقال ان هذه النشرات توزعها لجنة العمال للتحرير القومى لرفع مستوى العمال وقد وردت أيضاً بالبريد . أما عن نشرة دار الأبحاث العلمية . ونشرة عن مصر فى مجلس الأمن وهى من بحوث دار الأبحاث أيضاً فقد قرر انه اشتراهما من دار الأبحاث .

وقد صدر قرار بعد ذلك بالافراج عن عبد اللطيف ذهب حسانين....

وفى يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وأثناء مرور الموكب الملكى من قصر عابدين الى شارع القصر العينى لافتتاح البرلمان اشتبه أحد أفراد البوليس الملكى بالقسم السياسى فى شخص كان يحمل محفظة سوداء وتبيّن أنه أسعد حليم وكان ذلك أمام محل استرا أمام عمارة عزيز بحرى فى ميدان الخديوى اسماعيل ، وكانت الأوامر الصادرة الى البوليس الملكى بالقبض على أى شخص يعتنق المبادئ الشيوعية ويكون متواجداً فى الجهة التى يمر بها الموكب الملكى وذلك خوفاً من قيامهم بتوزيع منشورات أو إحداث هياج ، فتوجه البوليس الملكى وزميل له الى أسعد حليم وعرفه بأنه بوليس ملكى بالقسم السياسى وطلب منه مصاحبته الى قسم عابدين فسار معهما من شارع القاصد الى محطة باب اللوق وعندما وصلوا الى هذه المحطة ذكر أسعد حليم للبوليس السياسى انه سيقابل زوجته بالمحطة ويأخذ منها فلوس وقابل زوجته بالمحطة وطلب منها فلوس فأعطته وأعطاها الشنطة ، فطلب أفراد البوليس الملكى منه أن يسترد الشنطة منها فرفض وقال لهما ان القبض ده غير قانونى ومش رايح أمشى معاكم فما كان من أفراد البوليس الملكى إلا أن نادى عسكرى الدورية التابع لمحطة باب اللوق وأدخلاهما مكتب ناظر المحطة واتصلا بريباستهما حيث حضر الأميرالاى أحمد حمدى وكيل القلم السياسى ومعه اليوزباشى مراد عفت الضابط بالقسم السياسى والذى شاهد أسعد حليم جالساً على إحدى الكراسى ومعه محفظته السوداء وزوجته السيدة أسما حليم التى كانت تضع حافظة يدها على حجرها تحاول اخراج شيئاً منها وشاهد أسفل الكرسى الجالسة عليه أوراقاً من بينها منشوراً مثيراً للخواطر كان قد وزع أمس وكذلك أوراقاً بها موضوعات تتعلق بالحركة الشيوعية . كما قدم اليهما أسعد حليم المحفظة التى كانت معه واخرجت السيدة / أسما حليم جميع الأوراق التى بحافظتها ، وقرر أسعد حليم ان جميع هذه الأوراق كانت فى حافظته السوداء وانه كان قد أعطاها لزوجته بعد ضبطه وقام بتحرير اقراراً بذلك ووقع عليه ، كما

أقـرت زوجـتـه اقـرار بذات المـعـنى حـررت أربع كـشـوف . بكافة الأوراق المضبوطة بمعرفة اليوزباشي مراد رفعت .

وفى مسـاء ذات اليـوم عـرض الأمـر علـى وكـيل نـيابة الاسـتـئناف الأسـتـاذ أحمد مختار قطب الذى قام بـاثبات الواقعة بمحضره كمـا اطلع على الأوراق المضـبـوطة حـسـب ترتـيـبـهـا المبـيّن فى الكشـف المبلغ مـن البوليس فتبيّن الآتى :

أولاً: الكشف (أ) وهـو مـا ضبط اسـفل قدميّ السـيدة / أسـمـا حليم وهو عبارة عن :

أ- مذكرات من ست ورقات حـررت فى عشـر صـفحات وهى عـبارة عن مذكرات أحد الذين سجنوا فى قضية الشيوعية الماضيـة ويبين منها ان كاتبها طـالب بكلية الحـقوق وفيهـا كيف تم القبض عليه وكيف تم تفـتـيشـه وكيف تمكن مـن اخفـاء بعـض الكتب عند تـفتيشـه كمـا ذكـر لزمـلائه فى السـجن كيف تعرض لمصطفى كـامل منيب ووصف وهو شـيوعى قديم ما كـان يجب أن يظهر مـيولاً عدائية فى السـجن لهنرى كورييل وتعرّض للبيب حنا الذى كان مـعه فى السـجن وقال انه شيوعى بحق .

ب- ورقة مكتوبة بالقلم الرصاص بها بعـض بيانات سياسية مهمة عن موقف مصر الدولى .

جـ - منشور عنوانه « ١٣ نوفمـبر سنة ١٩١٨» - و ١٣« نوفمبر سنة ١٩٤٦» وفـيه حـديث عـن المفـاوضـات والجـلاء مـوجـه الـى العـمـال والفـلاحين والـطلبة وصـغار الـتجـار والموظـفين والنـساء ورجـال الجـيش والبوليس .

ثانياً : الـكـشـف (ب) وهـو خـاص بـالأوراق الـتـى وجـدت فـى يـد السـيدة / أسـمـا حـليـم أثنـاء وجـودهـا بمـكـتب نـاظر مـحـطة بـاب اللـوق وتتلخص فيما يلى :

أ- مذكرة من سبعة عشر ورقة ، وهذه المذكرة تتضمن حاجة مصر الملحة لتأليف حزب شيوعي بدونه لا تجدى كل الحركات الأخرى مع استعراض لمختلف التيارات التي تسيطر على مثل هذه المحاولة في انشاء الحزب ، وكيفية التوفيق بين هذه التيارات المختلفة للوصول الى النتيجة المقصودة وبه بعض ايماءات عن الحركات الشيوعية في سوريا وفلسطين .

ب- تقرير مكوّن من ثمانية صفحات عنوانه تقرير عن المدة التي قضيتها في السجن وهذا التقرير مقسّم الى الأبواب الآتية :

١- الغرض من وضع هذا التقرير وقد أبان الكاتب ان المقصود هو استفادة الرفاق فيما سوف يلاقونه في المستقبل من اضطهاد .

٢- التفتيش الذى وقع له والقبض عليه .

٣- المرحلة الأولى من مراحل كفاح المسجونين في قضية الشيوعية ، وفى هذه المرحلة ذكر الكاتب ان المسجونين كانوا يؤلفون الرؤوس الأصلية للحركات الشيوعية فمنهم التروتسكيون واللجنة وأنصار فتحى الرملي والوفديين وكانوا يعملون على تقوية روحهم المعنوية في السجن وكانوا ينشدون في الصباح بصوت خافت نشيد شعوب الشرق ونشيد بنديدا روسيا ونشيد الدولية وكان عبد المعبود الجبيلي يمثل في هذه المرحلة دور الزعيم .

٤- والمرحلة الثانية من كفاح المسجونين في قضية الشيوعية تتلخص في ضرورة مهاجمة النيابة للحصول على حقوق في السجن خاصة بالطعام وغيره والانتقال الى سجن الأجانب وحدث فعلاً ان نقلوه الى سجن الأجانب ، وعلق كاتب المذكرات على هذا النصر بأنه يشير الى كفاءتهم كمكافحين ماركسيين .

٥-مرحلة التحقيق والاتهامات وقال انه أجرى معه التحقيق والتزم جانب الإنكار.

٦- ثم شرح موقفه أمام المعارضات .

٧- شرح موقف المنظمات المختلفة فى السجون فقال عن هنرى كورييل انه كان يلعب دائماً دور القيادة الديماجوجية وهو يجمع حوله الوفديين والتروتسكيين ورجال الجبهة الاشتراكية بينما تقف الدار واللجنة والفجر فى جانب المعارضة ، ثم عقب بعد ذلك على الفجر الجديد باعتبارها منظمة وقال ان أعضاءها عندهم روح الكفاح ثم لجنة نشر الثقافة التى يمثلها الأستاذ مصطفى كامل منيب ، وعرج بعد ذلك على جماعة الجبهة الاشتراكية ونعى عليهم أنهم فى طريقهم ليكونوا فاشيين ، ووصف التروتسكيين بأنهم يلعبون دور المخرب ، ثم ذكر الوفديين وقال ان ممثلهم كان مصطفى موسى الذى أظهر روحاً كفاحية قوية وان قيادته كانت تتجه الى اليمين ، ثم ذكر مصر الفتاةوكان مسجوناً من أعضائها سعد زغلول فؤاد وقال انهم توصلوا الى اقناعه بأن حزب مصر الفتاة حزب فاشى .

والقسم الأخير من التقرير يتكلم عن الدروس التى يجب أن تستخلص مما وقع من تفتيش وقبض وسجن ، فذكر انه عند التفتيش يجب على الشخص الذى يجرى تفتيشه أن يسجل جميع ظروف هذا التفتيش وكافة احتجاجاته وان على المسجونين أن يطالبوا بسجن الأجانب ليسر الاتصال والاقامة فيه . وأردف قوله هذا بما قاله لينين ان اعمال الشيوعيين عبارة عن دراسة ودعاية وتهييج وتنظيم ، وان لم تطبق هذه القاعدة فى السجن ينتج عن ذلك انخفاض الروح المعنوية ، ومن ضمن هذا انه يجب شرح القضية الوطنية ومطالبنا الديمقراطية لكل من نستطيع الاتصال بهم من مساجين وجنود . وختم تقريره بأنه يجب أن تحول القضية الى قضية وطنية كما فعل ديمتروف وغيره من الشيوعيين فى مقاومة الفاشية .

جـ - خمس ورقات تتضمن صورة محضر أجرى مع أحد الشيوعيين ، ويستفاد من هذا المحضر أن كاتبه متخرج من كلية العلوم

وأنه عضو بالجامعة الشعبية الأهلية . وانه سبق أن حقق معه فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وان من أسانيد التهمة الموجهة اليه انه كتب مقالاً عن الحرب والدروس التى استخلصت منها

د- ورقتان عبارة عن محضر تفتيش الشخص الذى حرر صورة المحضر المنوه عنه فى البند السابق وفيه اعتراف أنه هو الذى حرر هذا المحضر

هـ- ست ورقات عبارة عن تقرير كتبه أحد الذين كانوا فى السجن فى قضية الشيوعية وفيه يشرح كيف قبض عليه وكيف فتش وذكر فى الصفحة الثالثة منه انهم حين كانوا فى السجن كانت جماعة دار الأبحاث يرد اليهم الطعام من مصدر واحد وكأنهم فى إحدى لوكاندات القاهرة . وذكر ان الروح المعنوية كانت مرتفعة جداً بين المسجونين فيما عدا التروتسكيين وان بخور منشا ورمسيس يونان كانا منهارين وعمر رشدى مثال الانحلال الخلقى ويتضمن التقرير مذكرات عن المسجونين وأراءهم .

و- ست ورقات معنونة بما يأتى : لمحة تاريخية عن شخصه - مراحله وأدواره - المرحلة الحاضرة - مدى خطورته . وهذا التقرير يحوى فحص حالة شخص رمز له كاتب التقرير بحرف أ . وأنه ولد بالمنيا وحضر الى مصر وانضم لجماعة مصر الفتاة ثم دخل جماعة الخبز والحرية وجماعة نحن أنفسنا ثم ألّف الجبهة الاشتراكية ورشّح نفسه فى مجلس النواب ثم بدأ نشاطاً حربياً مستقلاً ووصف هذا الشخص بأنه انتهازى خطر

ز- ورقتان عنوانهما « دروس عملية» ويتضمن النصح مع افراز الكتب التى يصح أن يحتفظ بها الشخص فى منزله وكذلك الأوراق وما يجب أن يكون عليه موقف المسجونين وتكتلهم

ح- عشرة ورقات بالآلة الكاتبة عبارة عن تقرير باللغة الانجليزية عنوانه تقرير الى عصبة الدفاع عن حقوق الانسان . يحتوى على نقد

لسياسة دولة صدقى باشا وللمفاوضات الدائرة بين مصر وبريطانيا وشرح لما لاقاه الذين قبض عليهم فى قضية الشيوعية وأوضح أن الحركة كانت حركة سياسية .

ثالثاً : الكشف (جـ) وهو خاص بالأوراق التى ضبطت بداخل الحافظة السوداء التى وجدت مع أسعد حليم وهى :

أ- ورقتان تضمنتا موقف الشيوعيين من الأحزاب القائمة .

ب- كتاب عنوانه « العرب والحرب الأهلية فى أسبانيا » ألفه خالد بكداش .

وثابت على جميع هذه الأوراق المضبوطة توقيعات للأستاذ أسعد حليم تفيد ان هذه الأوراق ضبطت معه وانها له ، كما قدم ضابط القلم السياسى اقرارين أحدهما موقعاً من اسعد حليم بأن جميع الأوراق خاصة به ، والثانى من السيدة أسما حليم فيه اعتراف بأن جميع الأوراق المضبوطة خاصة بزوجها .

وقد سُئل أسعد حليم بمعرفة النيابة مساء يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فاعترض على الأسلوب الشاذ والمنافى للقانون الذى تعرّض له واعتبر ان ما حدث اعتداء على حريته الشخصية إذ لم يكن هناك أمر قبض واحضار ولا أمر تفتيش وليس هناك مبرر ولا مسوغ قانونى لتفتيشه والاعتداء عليه ولا يمكن الاعتذار بالتحرى أو الاشتباه أو التشرد وعلى ذلك يكون هذا القبض غير قانونى وهذا التفتيش باطل .

وعندما سُئل عن الأوراق التى ضبطت معه أجاب أنها أصول ومراجع وتقارير جميعها من أصدقاء مختلفين ليعد منها ريبورتاج صحفى عن مسألة الشيوعية وقضيتها الأخيرة ورفض ذكر أسماء الأشخاص الذين سلموه هذه التقارير ، إذ أنه كما قال ان المتهمين فى القضية الشيوعية كانوا يزيدون على السبعين أو الثمانين وهذه الأوراق متعددة ومتفاوتة بحيث لا يستطيع أن يحدد أو يذكر كاتبيها . فأمر المحقق بحبسه احتياطياً

وقد رأت النيابة بعد ذلك الاطلاع على ملفات قضية الشيوعية لمحاولة معرفة محررى هذه المذكرات المضبوطة مع أسعد حليم ونسبتها ان أمكن الى أصحابها المتهمين ، وبعد فحص دوسيهات المتهمين ومقارنتها بالبيانات الواردة بهذه التقارير توصلت النيابة الى ما يلى :

أولاً: بالنسبة للمذكرة المكوّنة من عشر صفحات لاحظت النيابة ان كاتبها طالب بكلية الحقوق حيث ان الثابت بالصفحة العاشرة من هذه المذكرة انه من بين طلبة كلية الحقوق ، وان الذى قام بتفتيشه هو أحد الضباط ولم يكن من وكلاء النيابة طبقاً لما هو ثابت بالصفحة الأولى من هذه المذكرة ، كما هو ثابت من هذه المذكرة أن من بين المضبوطات كتاب روح الاشتراكية لجوستان ليبون .

وقد تبيّن من الاطلاع على ملف التحقيق الخاص بكمال عبد الحليم ، انطباق هذه المعلومات عليه .

ثانياً : بالنسبة للتقرير المعنوَن (تقرير عن المدة التى قضيتها فى السجن) فقد تبيّن من هذه المذكرة ان الذى قام بتفتيش محررها أحد الضباط وان الضابط بعد أن فتشه نقله الى سجن الأزبكية ثم بعد ذلك نقل الى سجن الاستئناف وان استجوابه وقع أولاً بمعرفة الأستاذ مختار قطب ثم تولى التحقيق معه الأستاذ أحمد موافى على مرحلتين . وبالاطلاع على محاضر التحقيق الخاصة بالمتهمين تبيّن للنيابة ان الأستاذ أنور اسكندر عبد الملك قد فتشه أحد الضباط وانه بعد أن فتشه أودعه قسم الأزبكيةوانه بعد أن استجوب بمعرفة الأستاذ أحمد مختار قطب استجوب على مرحلتين بمعرفة الأستاذ أحمد موافى وانه أودع فعلاً سجن الاستئناف ، وقد أورد كاتب التقرير انه فى التحقيق الأول الذى أجراه معه الأستاذ أحمد موافى سأله عن تاريخ حياته واطلاعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ورأيه فى الاتحاد السوفيتى والاشتراكية والشيوعية وقد تبيّن فعلاً من الاطلاع على التحقيق الذى

اجراه الأستاذ أحمد موافى مع أنور اسكندر عبد الملك انه سأله فعلاً عن تاريخ حياته وعن اطلاعه وعن المذهب الشيوعى. وقد أثبت كاتب التقرير انه فى هذه المرحلة من التحقيق سأله وكيل النيابة عن ميوله فأجاب بتعبير وطنى ديمقراطى وثبت من تحقيق النيابة أن أنور اسكندر عبد الملك قد أجاب بهذا التعبير - وأضافت النيابة ان كاتب التقرير قد ذكر فيه انه أفرج عنه فى اليوم التالى للتحقيق الثانى معه ، وقد ثبت من ملف التحقيق أن أنور اسكندر عبد الملك قد سُئل بمعرفة النيابة فى ١٩٤٦/٧/٣١ وأفرج عنه فى ٤٦/٨/١ وأضافت النيابة فى محضرها انه من كل هذا يبين ان كاتب التقرير المنوّه عنه هو أنور اسكندر عبد الملك .

ثالثاً : فيما يتعلق بالمذكرات التى أرفق بها صورة من محضر التحقيق الذى أجرى مع كاتبها فقد تبيّن من الاطلاع على هذه المذكرات ان كاتبها معيد بكلية العلوم وان وكيل النيابة الذى قام بتفتيشه لم يعثر على شيئ وانه لم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة وانه انصرف وتركه بالمنزل ثم عاد وأرسل ضابطاً للقبض عليه حوالى الساعة الخامسة صباحاً وانه سجن بسجن مصر ، وقد تبيّن للنيابة من الاطلاع على ملفات القضايا التى تتصل بالمتهمين الذين لهم اتصال بالدراسة بكلية العلوم سواء كانوا معيدين بها أم طلبة ان الذى قام بتفتيش أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم هو وكيل النيابة الأستاذ محمد محفوظ الذى أثبت بالمحضر انه لم يعثر على شىء ولم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة ، وأثبت بعد ذلك فى محضر استجوابه الساعة السادسة والنصف صباحاً انه أرسل أحد الضباط لاستدعاء أحمد شكرى سالم ثم استجوبه وألقى القبض عليه .

وأثبت كاتب المذكرة انه بقى فى السجن مدة عشرة أيام بعد القبض عليه تقريباً ثم استدعته النيابة وحقق معه الأستاذ أحمد موافى. وتبيّن من التحقيقات ان أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم

حقق معه الأستاذ أحمد موافى فى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ وكان قد قبض عليه فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ .

كما اثبت كاتب المذكرة أن أرفق ٤ صور من الأسئلة التى وجهها اليه الأستاذ أحمد موافى فى التحقيق وقد قامت النيابة بمضاهات هذه الأسئلة التى اثبتها كاتب المذكرة بالأسئلة التى وجهتها النيابة الى أحمد شكرى سالم بالتحقيقات فتبيّن انها صورة طبق الأصل مع اختلاف طفيف . ثم انتهت النيابة الى أنه من كل هذا يتبيّن ان كاتب هذه المذكرات هو الأستاذ أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم .

رابعاً : فيما يتعلق بالمذكرات المكوّنة من ست ورقات فقد تبينت النيابة من مطالعتها ان محررها ذكر ان الكتب التى ضبط من بينها كتاب الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية وان وكيل النيابة الذى استجوبه هو الذى استجوب الأستاذ رمسيس يونان وان رمسيس يونان أجاب انه بعد عن السياسة من زمن بعيد ويعمل بالفن فقط وانه سجن بسجن الاستئناف وان وكيل النيابة الذى حقق معه سأله عن مقالات كتبت فى أم درمان وعن عمله فى السودان ووصف الهيئات السودانية وعضويته فى دار الأبحاث ولجنة نشر الثقافة وعلاقته بكوريل وانه أجاب انه تعرف بكوربيل بواسطة عصام عبد المعطى واشترك معه فى مجلة حرية الشعوب وانه يوزع مجلة أم درمان فى مكتبة هنرى كورييل .

وقد تبيّن للنيابة من الاطلاع على القضية الخاصة بالأستاذ رمسيس يونان ان الذى استجوبه هو وكيل النيابة الأستاذ أحمد العتيق وان رمسيس يونان أجاب فعلاً انه لم يعد يتصل بالسياسة ، وتبيّن ان الأستاذ أحمد العتيق استجوب عبد اللطيف ذهب حسانين وان هذا الأخير حبس بسجن الاستئناف كما تبيّن من تقرير البوليس السياسى انه مدير دار النشر السودانية ، وتبيّن من التحقيق الذى أجرى معه انه سُئل فعلاً عن علاقته بمجلة حرية الشعوب فأجاب بأنه اشترك فى تحريرها ، وعن علاقته بهنرى كورييل فذكر انه تعرف به فعلاً

وورد ذكر اسم عصام عبد المعطى فى كيفية نشأة هذا التعارف وان علاقته بهنرى كورييل الآن قاصرة على ان مكتبة الميدان توزع مجلة أم درمان .

وانتهت النيابة الى انه من كل هذا يتبيّن من الاطلاع على المذكرات ومقارنتها بأوراق التحقيقات الخاصة بقضية الشيوعية ان كاتب هذه المذكرات هو عبد اللطيف ذهب حسانين .

وقد طلبت النيابة احضار كمال محمد عبد الحليم فلم يحضر فى الميعاد المحدد ، فأصدرت النيابة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمر ضبط كل من : أحمد شكرى سالم . وكمال محمد عبد الحليم وعبد اللطيف ذهب حسانين ، وانور اسكندر عبد الملك .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ورد للنيابة خطابان من البوليس السياسى ومعهما ثلاث محاضر أولهما يفيد ان عبد اللطيف ذهب حسانين متغيّب عن منزله من خمسة عشر يوماً وان أنور عبد الملك غير موجود ومسافر بجهة غير معلومة من مدة شهر ، والمحضر الثانى يفيد ان أحمد شكرى سالم غير موجود بالمنزل ولا يعلم محل اقامته ، والمحضر الثالث يفيد ان كمال محمد عبد الحليم متغيّب من أربعة أيام بمنيا القمح طرف أحد أصدقائه ولا يعرف عنوانه .

وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ قام المحقق باستجواب أنور اسكندر عبد الملك حيث قبض عليه بتاريخ ١٩٤٦/١١/٣٠ وأثبت محرر محضر الضبط انه قد ضبط معه تقرير من عشرة صفحات باللغة العربية مؤرخ ١٩٤٦/١١/٣ عنوانه « تقرير اللجنة المركزية للكادر الخامس » وهذا التقرير يعالج الحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط والحركة الشيوعية بصفة خاصة فى مصر وموقف المنظمات المختلفة وطرق التنسيق بينها ومدى تدخل الشيوعيين المصريين فى الحركات الوطنية .

وقد عرضت عليه المذكرات التى ضبطت مع أسعد حليم وسُئل عما إذا كانت بخطه فأجاب بأنها ليست بخطه ولا يعلم عنها شيئاً . وعندما ووجه بأن البيانات التى وجدت بهذه المذكرات تنطبق عليه فأصرّ على انكاره أو أنه قام بتحريرها ، وعدد عشرة أسباب للتدليل على ان هذا التقرير كتب بخطه أو يمكن نسبته اليه .

وعندما سُئل عن التقرير الذى ضبط معه عند القبض عليه مؤخراً وهو تقرير اللجنة المركزية لمؤتمر الكادر الخامس ، أجاب بأن القانون ينص كما جرت العادة على ان أى تفتيش يصحبه محضر يذكر فيه ميعاد وكيفية التفتيش ويحرر هذا المحضر القائم بالتفتيش ويوقع عليه المتهم . وفيما يتعلق بضبط هذا التقرير المزعوم فإنى اقرر ان هذا محض افتراء إذ اننى لم أشاهد أى تفتيش كما انى لست مسئولاً أن ابرر ادعاءات أى رجل من رجال البوليس السياسى .

وقد أحيلت الأوراق الى الطب الشرعى وثبت من أوراق المضاهاة ان التقرير المضبوط مع أسعد حليم والمنسوب صدوره الى أنور اسكندر عبد الملك قد كتب بخط الأخير . فاستدعته النيابة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لمناقشته فى هذا التقرير ، فقرر انه يطعن فى هذا التقرير لأنه وجد عند اسعد حليم الذى قبض عليه بطريقة غير قانونية مما يؤدى الى بطلان أية تهمة مبنية على هذه الأوراق ، كما انه غيرمستعد لمناقشة تقرير الطب الشرعى ويرفض الاجابة .

وبتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣١ قررت النيابة اخلاء سبيل أنور اسكندر عبد الملك بالضمان الشخصى وذلك بعد أن أصدر وكيل محكمة مصر الأهلية قراراً بالافراج عن اسعد حليم بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠ وكانت جلسة سماع أقوال قد عقدت تحت رئاسة وكيل محكمة مصر الأستاذ محمد صبحى بهجت لنظر المعارضة فى أمر حبس أسعد حليم الذى كان مضرباً عن الطعام بالسجن وقرر وكيل النيابة أحمد مختار قطب ان المسجون رفض الحضور لأن حالته الصحية لا تسمح وان

طبيب السجن كشف على أسعد حليم بسجن الأجانب فوجد عنده اضطراب قلبى ونبض سريع وان حالته الصحية قد ساءت بسبب الاضراب عن تناول الطعام . ثم أضاف وكيل النيابة ان القضية باقية على ضبط احمد شكرى سالم وكمال عبد الحليم الذى استنتج ان تقريرن من التقارير المضبوطة مع أسعد حليم لهما .. وقال وكيل النيابة ان التهمة الموجهة لأسعد حليم الترويج للمذهب الشيوعى بالمادة ٢/١٧٤ عقوبات ثم شرح الأدلة التى تؤيد هذا الاتهام ضده .

ثم ترافع الدكتور رياض شمس المحامى وقال انه طلب من المحكمة من أول الأمر اعتبار القبض على أسعد حليم باطلاً مخالفاً لصريح نص المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن بحال أن يقع تحت نص المادة ١٥ من ذلك القانون ويبدو لنا انه قد ثبت لوكيل النيابة من استجواب المخبر انه أقر انه لم يشهد المقبوض عليه يوزع منشورات أو واقفاً فى مكان مزدحم ، لكنه كان يتلقى أوامر من رؤسائه بالقبض على من يجدهم من الأشخاص المنتمين الى هيئات معيّنة فى منطقة خاصة ،وانه قبض على أسعد حليم بناء على هذه التعليمات . ونحن مازلنا على رأينا فى بطلان هذا القبض لأنه لم تكن هناك جريمة من غير المتهم حتى يستفاد ان المتهم شريك فيها ، ولم يكن هناك شروع فى جريمة النشر تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات التى تراها النيابة منطبقة على الأستاذ أسعد حليم ، ولأنه لا يمكن أن تكون شروع فى جريمة نشر طبقاً لأحكام محكمة النقض التى برأت متهم معه منشورات كثيرة قبل أن يوزع شيئاً منها فبرئ لانعدام الركن الأساسى للجريمة وهو النشر وكانت جريمته تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ ، ونحن مصرون على ان هذا القبض باطل وان جميع الاجراءات التى اتبعتها النيابة بناء على هذا القبض اجراءات باطلة، كما تعتبر ان بقاء المتهم فى السجن يوماً واحداً بعد الآن وبعد أن وجهت المحكمة الموقرة نظر النيابة حين نظرت فى المرة الماضية طلب تجديد الحبس وجوب استكمال التحقيق قبل أن يحين موعد

المعارضة . مما فهمنا منه ان هذه آخر معارضة ، ومع ذلك تجيئ النيابة الآن بعد ١٤ يوماً وتقول ان هناك شخصين يراد القبض عليهما وان القبض على أسعد حليم يجب أن يستمر حتى يهتدوا الى هؤلاء الأشخاص لمجرد ان التقرير الذى ضبط يشمل هذين الشخصين لا سيما ان أحدهما متهرب وقد يكون انتحر أو خرج من القطر المصرى، أما ضبط المنشور الشيوعى والزعم بأن شخصاً مضى عليه فى السجن ٥٦ يوماً قد كتب هذا المنشور بخطه مع ان كل القرائن تدحض هذا لا سيما ان عبارة المنشور نفسها تدل على ان كاتبه شخص غير متعلم بدليل ما جاء فيه من قوله نحن الشيوعيين . فكل ما تتكئ عليه النيابة الآن عدم الافراج عن المتهم فوراً ولا سيما بعد أن تلقت من الطبيب اشارة تشير الى انه مصاب باضطراب فى القلب وسرعة فى النبض مما يحتمل معه أن يقضى هذا البرئ نحبه فى السجن بناء على قبض باطل وتفتيش باطل واجراءات باطلة مما يدعو الى الأسف الشديد ومما لا نظن ان المحكمة تؤيد النيابة فيه لا سيما وان الأستاذ أسعد حليم شخص مستقيم ومخلص وهو إذا قرر الاضراب يضرب حتى يموت ولا يتحايل بهذا على استجلاب عطف النيابة أو الفرار من القانون . والدفاع يحتفظ بحق الأستاذ أسعد حليم كاملاً فى استخدام كل ما يخوّله له القانون بالاحتفاظ بحقه فى التعويض بسبب حبسه بناء على قبض باطل بطلاناً جوهرياً اصلياً بما فى ذلك المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات . ونحن نرجو من عدالة المحكمة وقد عرفت المتهم ولمست ان النيابة تستند الى أسباب غير جدية قائمة على مجرد اشتباه لا أساس له أن تأمر بالافراج عن هذا المتهم البرئ .

...

وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ قبض على عبد اللطيف ذهب حسانين وقام وكيل النيابة بسؤاله عن التقرير المنسوب اليه والذى ضبط مع اسعد حليم . فأجاب بأنه قرأ فى الجرائد قبل ثلاثة أيام انه

مشترك فى اشتراك جنائى لقلب نظام الحكم وذلك بأن كتب تقريراً سلمه لأسعد حليم .

وأضاف انه لما كان اجراء تفتيش أسعد حليم يعد باطلاً كما جاء فى دفاع الأستاذ رياض شمس فأى شىء يترتب عليه يعد باطلاً ولذلك امتنع عن الاجابة ، فأمر المحقق بحبسه .

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ أمرت النيابة باخلاء سبيل عبد اللطيف ذهب حسانين ....

ولم يتوصل البوليس السياسى الى القبض على أحمد شكرى سالم وكمال محمد عبد الحليم وأفاد النيابة بأنهما متهربان .

وعندما صدر قرار الاتهام الخاص بهذه القضية وجه الاتهام الى كل من أسعد حليم وأحمد شكرى سالم وأنور اسكندر عبد الملك وعبده ذهب حسانين وكمال محمد عبد الحليم بأنهم كونوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب الجناية المنصوص عنها بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية عقوبات وعلى الأعمال المجهزة المسهلة لارتكابها وذلك بأن اتفقوا على نشر المبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم السياسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والارهاب وذلك بأن عقدوا العزم على نشر هذه المبادئ فى مصر وأعدوا لذلك عدتهم ودونوا خلاصة تجاربهم فى سبيل تلك الدعوة فى تقارير عهدوا بها الى أحدهم وهو أسعد حليم أوضحوا فيها أسلوبهم فى الكفاح ومبلغ اخلاص كل منهم فى العمل على بث هذه الدعوة المحرمة .

الباب الحادى عشر

هنرى كورييل والحركة الشيوعية فى مصر

بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٧ حرر البوليس السياسى بالقسم المخصوص بادارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة بشأن هنرى دانيل نسيم كورييل ذكر فيها ان والده ايطالى الجنسية ولكن هنرى حصل على الجنسية المصرية بتاريخ ١٩٣٩/١٠/١٩ وهو شيوعى خطر ويغذى الحركة الشيوعية بالقاهرة ، ففى شهر يونيه سنة ١٩٤١ استأجر جريدة حرية الشعوب من صاحبها رجب أحمد عمر وأسند رئاسة تحريرها الى أنور ماهر حسن فراج لاستغلالها فى الدعاية للمبدأ الشيوعى . وقد ألّف جمعيات تحت ستار الثقافة ضم اليها بعض الأشخاص المعروفين بميولهم الشيوعية وهى (جميعة الثقافة والفراغ) و (جمعية الخبز والحرية) و (المركز الثقافى والاجتماعى) وكان هنرى كوربيل يحركها من وراء الستار حتى قبض على زعماء الجمعية الأولى وهى الثقافة والفراغ بتاريخ ١٩٤١/١٠/١٥ واعتقل رئيسها اسرائيل مارشيللو ماريو الايطالى الجنسية وتولت النيابة التحقيق الذى حفظ ادارياً بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٧ . كما قبض على أعضاء جمعية الخبز والحرية بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١ وهى برئاسة الشيوعى أنور كامل عثمان وأخطرت النيابة بالحادث وقيّدت برقم ٤٤٩ جنايات عسكرية سنة ١٩٤٢ ولم يتم نظرها بعد حيث أحيلت لدور مقبل لم يحدد حتى الآن . كما قبض على زعماء المركز الثقافى والاجتماعى وهم : سلامون سليم سيدنى ، توماس بلاموتس ، عزرا هرارى بتاريخ ١٩٤٣/١/١٣ وصدر أمر الحاكم العسكرى العام باعتقالهم فى ١٩٤٣/١/١٦ وأفرج عن سلامون سليم سيدنى فى ٤٣/٩/١٣ وأفرج عن توماس بلاموتس

وعزرا هرارى بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٣ مع مراقبتهم لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد وقد انتهت مراقبة سلامون سيدنى فى ١٨/١١/١٩٤٥ وانتهت مراقبة توماس بلاموتس وعزرا هرارى فى ٥/٧/١٩٤٥ ، وقد قبض على هنرى كوربيل فى ٤/٨/١٩٤٢ بناء على أمر الحاكم العسكرى العام واعتقل بدار معتقل الزيتون حتى أفرج عنه فى ١١/١٠/٤٢ ووضع تحت المراقبة العسكرية بمنزله لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد حتى رفعت عنه الرقابة فى ٥/٧/١٩٤٥ بناء على قرار وزير الداخلية . وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أوعز هنرى كوربيل الى أحد أذنابه الشيوعى محمود فتحى الرملى بأن يتقدم لترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة السيدة زينب وأمده بالمال اللازم وعاونه معاونة صادقة بالاشتراك مع أتباعه رغم علمه باستحالة نجاحه ، وكان غرضه من ذلك نشر المبدأ الشيوعى .

ويعمل هنرى كوربيل جهد استطاعته على نشرالوعى الشيوعى يتبعه فى ذلك بضعة شبان أنشطهم كمال أحمد شعبان الطالب بمدرسة الفنون الجميلة ، وحسين كاظم ، وعبده ذهب ، وعبد الماجد أبو حسبو ، ومحمود العسكرى ، وابراهيم حافظ العطار .

والحق البوليس السياسى مذكرته هذه بمذكرة أخرى رفعها الى حسن فهمى رفعت باشا الوكيل الدائم لوزارة الداخلية بشأن هنرى كوربيل وتغذيته الحركة الشيوعية جاء بها ، ان هنرى كوربيل ألّف أخيراً جماعة أطلق عليها اسم الجبهة الاشتراكية من بين أعضائها كل من : محمود فتحى الرملى ، محمد فتحى الرملى ، مصطفى محرم الرملى ، رمسيس يونان ، ولطف الله سليمان ، چورچ حنين ، عبد العزيز سالم هيكل ، موسى عبد الحميد الشهير بالكاظمى ، محمد ناهيد أبو زهرة ، أنور كامل عثمان ، فؤاد كامل عثمان ، حسين صالح دهب، عبد الوهاب محمد ، ابراهيم ايليا مسعود ، محمد فتحى البكرى، خضر محمود خضر ، سلامونى سليم سيدنى ، توماس بلاموتس ،

عزرا هرارى ، عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، مصطفى كامل منيب ، مختار توفيق العطار ، ابراهيم توفيق العطار ، كامل التلمسانى ، حسن عبد الرحمن التلمسانى ، بخور مناحم منشه .

وأضافت المذكرة ان هؤلاء جميعاً معلومين للبوليس السياسى بميولهم الشيوعية وسبق أن اتهم بعضهم فى قضايا شيوعية . والغرض من تكوين هذه الجبهة هو نشر الدعوة الشيوعية بين طبقات الشعب تحت ستار الاشتراكية ولم يتخذ لها مقراً وإنما جعل من مكتبة الميدان بميدان مصفى كامل ومكتب رمسيس يونان بشارع علوى رقم ١٠ محلاً للتقابل . وبمناسبة اجراء الانتخابات الحالية لعضوية مجلس النواب أراد هنرى كوربيل انتهاز هذه الفرصة لنشر الدعوة الشيوعية فأوعز الى محمود فتحى الرملى أن يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة محكمة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية ومده بالمال اللازم وسيان نجح محمود فتحلى الرملى أو لم ينجح فى الانتخابات لأن غرض هنرى كوربيل الأساسى أن يتخذ من ترشيح فتحى الرملى ذريعة لاثارة حرب الطبقات بايغار صدور الفقراء ضد الأغنياء ولنشر الدعوة الشيوعية بأوسع مدى بين أهالى الحى لا سيما الطبقات الفقيرة بدعوى أنه يدعو أهل الحى لتأييده فى الانتخابات ليمثل العمال . ولم يكتفِ هنرى كوربيل بالمعونة المالية التى قدمها لمحمود فتحى الرملى بل اعتاد أن يوفد اليه بمقره الانتخابى بشارع مجلس النواب موظفى مكتبته وبعض أعضاد هذه الجبهة السالفة ذكرها للدعوة لتأييده ومرافقته فى المرور بأحياء الدائرة الانتخابية وتوزيع النشرات لصالحه وقد حدث بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ان ضبط المدعو بخور مناحم منشه احد أعضاء الجبهة المذكورة يكتب على جدران المبانى بدائرة قسم عابدين والوايلى عبارات للدعاية الشيوعية باللغة الفرنسية (عاشت الشيوعية) وبالعربية - الاشتراكية ستقود العالم - الاشتراكية ضد الاستعمار .

وبتفتيش منزل بخور منشه ومكتبه وجدت أوراق ومذكرات وكتب تدل على انه من معتنقى المبدأ الشيوعى وتتضمن تعريضاً بنظام الحكم القائم كما تدل على انه يتصل بمحمود فتحى الرملى ورمسيس يونان وأخرين ، وقد اعترف المذكور شفاهة بكتابة الجمل المذكورة لأنه من اتباع محمود فتحى الرملى ويروج لانتخابه ويدعو للاشتراكية .

وقد تمادى محمود فتحى الرملى بطبع جملة منشورات تحت ستار الدعاية الانتخابية تتضمن الاشتراكية والدعوة لها .

كما قدم البوليس السياسى مذكرة ثالثة عن هنرى دانيل كورييل ، جاء به انه يشتغل منذ عام ١٩٣٨ بتغذية الحركة الشيوعية فقد ألّف جماعة الاتحاد الديمقراطى واتخذ المنزل رقم ١ شاع سكة الفضل مقراً لها وقام هو بأعمال الوكالة فيها وكان من بين اعضائها : ريمون أجيون، مدموازيل استر ستون ، هنريت أربى المدرسة بمدرسة الظاهر الفرنسية ، وعزرا هرارى المهندس بشركة موصيرى .

وفى عام ١٩٣٩ ألّف جماعة الفن والحرية بالاشتراك مع چورچ حنين وأنور كامل عثمان وقد اتهم الأخير بالعيب فى الذات الملكية ، كما أصدر بياناً مقارناً عن حالة العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة الملاك وأصحاب الصناعات وكبار الملاك ومن جهة أخرى . وفى يونيه ١٩٣٩ أحيل الى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه . وفى يناير سنة ١٩٤٠ أصدر أنور كامل ومحمود فتحى الرملى مجلة التطور الشهرية لتكون لسان حال جماعة الفن والحرية ومن بين ما ورد فى بعض أعدادها : الشعب يموت جوعاً فى ظل الحياة النيابية ، يا عمال العالم اتحدوا . وقد قررت ادارة المطبوعات شطب المجلة المذكورة من عداد الصحف وذلك فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لعدم قيام صاحبها بدفع التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ من قانون المطبوعات .

وفى عام ١٩٤٠ أنشأ المذكورون نادى الثقافة والفراغ بشارع الفلكى ثم بشارع أبو السباع وكان يهيمن على النادى مارسيلو ماريو وزوجته

جانيت وكانا على صلة بهيئة شيوعية فلسطينية كما كانا يمدان أنور كامل عثمان بالمال وكان ظاهر النادى الرياضة والثقافة وحقيقته الدعاية للشيوعية الى أن أغلق فى أغسطس سنة ١٩٤١ .

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ألّفوا جماعة الخبز والحرية وكان معهم عبد العزيز هيكل الطالب وأسعد حليم وعبد الرحيم صالح عرابى الصحفيان وكان هذا الأخير مع فتحى الرملى يكوّنان جمعية (نحن أنفسنا)وأغراضها متفقة مع جماعة الخبر والحرية. ولما سُئل أنور كامل عن مغزى الخبز والحرية قال ان ذلك اختيار طبيعى فى بلد يعيش معظم سكانه فى جوع وفى عبوديةوظلم . وكان مقر جماعة الخبز والحرية حجرتين فوق سطح المنزل رقم ١٥٨ شارع محمد على وأغراضها الظاهرة تحسين حالة الطبقات العاملة ونشر الثقافة الحرة بينهم غير ان حقيقتها كانت الترويج للشيوعية .

أما جماعة نحن انفسنا فكان مقرها شارع المدابغ رقم ٢٨ ولكنها ما لبثت أن اندثرت . وفى شهر يونيه سنة ١٩٤٢ أبلغ بعض طلبة مدرسة النسيج بالعباسية بأن محمد سعيد عبد الله الطالب بمدرسة الصناعات استدرجهم الى حجرة فوق سطح العمارة رقم ٦٠ بشارع القصر العينى حيث كان يسكن أنور كامل عثمان وقتذاك ولخص لهم مبادئ الخبز والحرية فى الآتى : ان طبقة الأغنياء تستغل الطبقة الفقيرة والأحزاب تعمل لصالح أعضائها ،ولا بد من حصول ثورة فى مصر كما حصل فى أسبانيا وستقوم الجمعية بتدبير ذلك وباعطاء كل عضو مسدس لقلب نظام الحكم وتسليمه للعمال كذلك أوجز لهم أنور كامل عثمان سلام الجماعة فى انه يتكوّن من ضم اليد وثنى الذراع ، وقد أجرت النيابة تحقيقاً وتفتيشاً اسفر عن ضبط ما يأتى :

أولاً : لدى عبد اللطيف ذهب حسانين ، الذى قام فيما بعد برئاسة تحرير مجلة أم درمان :

أ- عقد استئجار هنرى كوربيل لحجرة فى الطابق الأول رقم ١٨ فى ٨٢ شارع المدابغ .

ب- برنامج جماعة نحن انفسنا وهو يشير الى الغاء الرتب والنياشين واعادة الصلات التجارية بحكومة السوفيت والغاء القيود المالية بالنسبة للناخب والمرشح .

ثانياً : ولدى اسرائيل مارسيلو :

أ- مؤلف عن الاشتراكية بقلم عصام الدين حفنى ناصف .

ب- مذكرات بخط اليد تفيد أن الشيوعية إنما تدخل الى مصر عن طريق العمال وانه يجب على الشعب والعمال القيام بثورة للتخلص من السيطرة الأجنبية ومن أصحاب الأموال المصريين والأجانب ولنشر المذهب الشيوعى .

جـ - مذكرات عن كيفية قيام الثورة وقلب نظام الحكم .

ثالثاً : ولدى خضر محمود خضر المهندس المعمارى المقيم بشارع السلمانية رقم ١٦ ببولاق أوراقاً عنوانها جماعة « تحرير الشعب» المؤسسة فى القاهرة وفى باريس سنة ١٩٤١ لتحرير الشعب من الاستغلال الرأسمالى والاستعمار على أساس برنامج الدولية الثالثةوذلك بانشاء الخلايا والجماعات السرية بأسماء مستعارة .

رابعاً : ولدى مارك ليون مارسيل الموظف بشركة شل :

أ- ملفات لاخبار السراى الملكية والشخصيات البارزة والأحزاب والجماعات وزعماء العمال والخلافات بين الرأسماليين والعمال وبين الملاك والفلاحين وعمال الزراعة .

ب- ورقة بالفرنسية عنوانها اعادة التنظيم بدأت بعبارة نحن لا نريد شيوعية استعراضية يجب أن يكسب الحزب مجاهدين جدد من العمال البسطاء . وفى روسيا يرتبط الصراع اليومى بالخط الثورى العام .

جـ - تعليمات عن كيفية تكوين الخلايا وتدريس المسائل الاقتصادية والسياسية لأعضائها وربط الخلايا المحلية بالكتلة المحلية ، ووجوب وعى العمال بما يحصل فى مصنعهم وقراءة الجريدة لهم وتمرينهم على التحرير فيها .

د- تعليمات خاصة بالعمل النقابى وتحرير الجريدة والأعمال الاتحادية والاتصال بالعاملات والارتباط مع العمال والفلاحين العاطلين والمساعدة الحمراء والتى يوصى بها النظام الشيوعى لمساعدة المطرودين من المصانع ، ونشر الأدب الثورى .

هـ - تعليمات عن خلية مكان العمل وخلية الورشة وخلية الشارع ولجنة المنطقة ولجنة المدينة واللجنة المركزية المحلية .

وقد قيّدت القضية المذكورة جناية تحت رقن ١٨٥٣ سنة ١٩٤٣ جنايات عابدين .

ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم طالب بكلية التجارة . ٣- أسعد حليم جرجس مترجم بالدعاية البريطانية . ٤- محمد سعيد عبد الله طالب بمدرسة الصناعات الميكانيكية جوى .

لأنهم فى أوائل سنة ١٩٤٢ روجوا الشيوعية والاشتراكية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بتشكيلهم جمعية الخبز والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال وكان من أغراضها الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبدالها بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة .

وفى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤١ بدأ رمسيس يونان بالقاء محاضراته بدار الاتحاد الديمقراطى الذى سمى بالمركز الثقافى الاجتماعى وكانت هذه المحاضرات عن روسيا والدستور الروسى .

وفى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٢ طلب توماس بلاموتس سكرتير المركز الثقافى الاجتماعى بسكة الفضل رقم ١ عقد اجتماع ولكنه طلبه رفض لأنه هو وزميله سلمون سليم يروجون للشيوعية حيث أصدر

الأخير منشوراً مذيلاً بعبارة (اللجنة الشيوعية بالقطر المصرى) وقد ورد فيه : « ان قانون الاعتراف بالنقابات هو سُم زعاف قدمه الراسماليون . الويل ثم الويل لكم يا من تحكمون بغير ضمائركم سوف تحين الساعة وتذهب هذه القوانين وتحل محلها القوانين العمالية الشريفة التى تضمن حقوقنا من مخالبكم .

وفى شهر سبتبمر سنة ١٩٤٢ اتصل توماس بلاموتس بعلى أبو النيل سكرتير نقابة عمال الأحذية بالاسكندرية . وقد ضبط لدى على أبو النيل جملة أعداد من منشور بعنوان (لتسقط الرجعية الارهابية) ورد به « لا الى عابدين تتوجهون بل الى الطبقة الكادحة » . وهذا المنشور هو الذى ألقيت منه عدة نسخ فى جامعة فؤاد الأول فى ١٠ فبريار سنة ١٩٤٦ بواسطة سعد زغلول فؤاد الطالب المفصول من كلية الحقوق ، وقد ضبطت بذلك واقعة بالاسكندرية وقدمت للمحكمة ضد على أبو النيل .

وقد ظهر ان سالمون سليم كان يتردد فى سنة ١٩٤٢ على ادارة جريدة اليراع وان على أبو النيل كان معتمداً كمراسل بالاسكندرية لجريدة اليراع . وقد عطلت هذه الجريدة بقرار من مجلس الوزراء فى شهر يوليه الجارى لنشرها عبارات تحض على قلب النظام الاجتماعى فى البلاد .

وكان توماس بلاموتس يعمل فى عام ١٩٤٢ على تأليف خلايا شيوعية بالقاهرة والاسكندرية كل خلية من ثلاثة أشخاص وذلك لحساب الحزب الشيوعى الفلسطينى حيث ضبط لديه فى الحجرة التى كان يتردد عليها هو وسالمون سليم فوق سطح المنزل رقم ١٦ شارع أمين باشا سامى ما يلى :

أ- (٧٠٠) نسخة من منشور بأعمال عمال العالم اتحدوا.

ب- أربعة أعداد لمجلة المثل العليا الشيوعية

جـ- عدد من مجلة الطريق الشيوعية

د- عدد من جريدة صوت الشعب الشيوعية التى تصدر فى بيروت.

هـ - مذكرات عن صراع الطبقات ودراسة عن الأحزاب المصرية وعلاقتها بالعمال وتقارير عن مدى النشاط الخاص بتكوين الخلايا وأسماء أعضائها وفيها ان الخلية الثالثة مؤلفة من طلعت چوچو الطالب بالجامعة وأحمد معروف المقرئ وزينب چوچو الطالبة بمدرسة الأشراف ، وان الخلية الرابعة مؤلفة من محمد الهندى المقاول وعلى أبو النيل العامل ومحمد محمود العامل ، وان الخلايا قررت الأخذ بنظام الدولية الثالثة والقيام بثورة عمالية .

د- آلة رونيو .

وقد علم ان عزرا هرارى على اتصال بتوماس ويلاموتس وسالمون سليم وكان يتردد معها على الحجرة سالفة الذكر .

وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ أنشأ رمسيس يونان الصحفى ومدير ادارة المجلة الجديدة دار مركز الثقافة الشعبية بشارع علوى رقم ١٠ بقصد نشر الدعاية الشيوعية وكان يعاونه فى ذلك مصطفى كامل منيب المحامى وچورچ حنين واقبال العلايلى الشهيرة ببولا العلايلى وهنرى كوربيل ، وكان من أعضاء الدار : لطف الله حنا سليمان وحسن التلمسانى وأنور كامل وابراهيم عبد السلام مدير جريدة العهد الجديد بالاسكندرية وحسن عواد وفؤاد كامل عثمان وعبد الحميد الحديدى المذيع بمحطة الاذاعة اللاسلكية وزوج شقيقة أنور كامل .

وهؤلاء جميعاً أيدوا محمود فتحى الرملى عندما رشح نفسه لانتخابات مجلس النواب فى أواخرعام ١٩٤٤ إلا انه اختلفوا معه بعد ذلك لأنهم يدينون بالمبادئ التروتسكية ويطلقون على أنفسهم جماعة مركز الثقافة الشعبية .

وأخيراً وقع نزاع بين لطف الله حنا سليمان وبين أنور كامل لاتصال الأخير بالدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد

المصرى مما أدى الى انقطاع أنور كامل عن التردد على مركز الثقافة الشعبية .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أصدرت الجبهة الاشتراكية بياناً لتأييد مرشحها محمود فتحى الرملى طلبت فيه اشتراك الطبقات الشعبية الكادحة فى التشريع والحكم وذلك بتكوين لجنة تنتخب انتخاباً شعبياً من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمنتخبين للاشتراك مع الحكومة فى وضع خطط الاصلاح الاجتماعى والاشراف على تنفيذها ، وتكوين لجنة من ممثلى جميع نقابات العمال للاشتراك فى وضع القوانين العمالية والعمل على تطبيقها ، وقد انتهى هذا البيان بعبارة (نريد أن نتولى نحن مصيرنا فلنبدأ يا رفاق بالجهاد) . أما مؤلف الجبهة الاشتراكية فهو هنرى كورييل يعاونه محمود فتحى الرملى ورمسيس يونان ولطف الله سليمان وعبد العزيز سالم هيكل وموسى عبد الحفيظ الشهير بحسين كاظم وأنور كامل عثمان وخضر محمود خضر وسالمون سليم وعبد الفتاح الشرقاوى ومصطفى كامل منيب وابراهيم توفيق العطار وحسن عبد الرحمن التلمسانى وبخور مناحم منشه . وكان الغرض من تكوين تلك الجبهة هو نشر الدعاية الشيوعية فقد رؤى ان ترشيح محمود فتحى الرملى لانتخابات مجلس النواب من أحسن الفرص المواتية لذلك حيث يمكن تحت ستار الدعاية الانتخابية القيام بعقد اجتماعات ونشر العبارات والشعارات التى قد تؤلف الطوائف على بعض وقد تم كل ذلك بفضل المساعدة المالية التى قدمها هنرى كورييل وبفضل من أوفدهم من أفراد الجبهة لطبع المنشورات المثيرة وتوزيعها حتى ان أحدهم وهو بخور منشه قام فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكتابة العبارات التالية على جدران بعض المبانى بدائرة قسم عابدين والوايلى وهى : عاشت الشيوعية – الاشتراكية ستقود العالم – الاشتراكية ضد الاستعمار . وقد تمكن البوليس من ضبطه وبتفتيش منزله عثر على مذكرات تتضمن تعريضاً لنظام الحكم وتحبيذاً للمبادئ الشيوعية .

وخلال الحملة الانتخابية التى رشح فيها محمود فتحى الرملى أعد لافتات كتب عليها :

يجب علينا نحن الاشتراكيون أن نقضى القضاء المبرم على الرأسمالية . وكانت الهتافات تتخلص فى العبارات الآتية : نريد حكومة اشتراكية - المصانع للعمال والأطيان للفلاحين - تحيا الاشتراكية رغم أنف الجميع .

وفى إحدى الحفلات الانتخابية قال رمسيس يونان ان سبب الثورة فى اليونان الرأسمالية فالملك والحكومة يجمعون الأموال والشعب اليونانى فى جوع شديد . وقال محمود فتحى الرملى ان فى مصر مائة عائلة تحكم سبعة عشر مليوناً وان الزعماء والأغنياء يستغلون العامل البسيط لمطامعهم الشخصية . وكان المجتمعون يرتلون النشيد الشيوعى ومن بين ما ورد فيه :

يا ضحايا مزقوا ثوب الخضوع	وانشروا السخط معاً بين الجموع
يا جموع الشعب هيا	حطموا كل القيود
واشعلوا النار سوياً	وابدأوا زحف الخلود

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال - ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على أن يصدروا نداء الى الشعب لا الى الملك ولا الى الحكومة . والفكرة نفسها قد ظهرت بعد ذلك فى منشور (لتسقط الرجعية الارهابية) وقد ورد فيه « لا الى عابدين تتوجهون ولا الى الوزارة تحتجون انما الى الشعب يجب ان تلجأوا الى الطبقة العاملة الى شبرا الخيمة الى كرموز الى العمال والفلاحين . وقد ألقيت ١٠٠٠ نسخة من ذلك المنشور يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ فى حرم جامعة فؤاد الأول بمعرفة سعد زغلول فؤاد ، كما ضبطت ٣٦٣ نسخة من ذلك المنشور بمحل على أبو النيل صاحب محل أحذية بالاسكندرية وقد

سبق القول بأنه من أعضاء الخلايا الشيوعية وعلى اتصال بتوماس بلاموتس .

وفى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ المذكور تجمع طلبة كلية الحقوق بالاسكندرية وتسلحوا بفروع الأشجار وقطع الطوب والأحجار وبعض أعمدة حديدية انتزعوها من سور الجامعة وساروا قاصدين شركة الغزل الأهلية بكرموز لاخراج العمال والتكاتف معهم ولكن البوليس حاول منعهم فقاوموه مقاومة عنيفة بما لديهم من فروع الأشجار وقضبان الحديد والأحجار .

وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وزع بجامعة فؤاد الأول المنشور الثانى وقد ورد فيه : أيها الشباب لقد طالبناكم فى منشورنا السابق بالنزول الى الطبقة الكادحة فلبيتم النداء ونزلتم الى الأحياء الشعبية (كرموز) ولمستم بأيديكم هناك مدى الثورة الطاغية فى الكتل الشعبية الكادحة المناضلة . لقد بدأ الكفاح بطرد الانجليز وتحطيم الطبقة الحاكمة التى الهاها المستعمر بفتات مائدته . أن الملايين تصرف لاقامة أقواس النصر والاحتفالات ولاستقبال الملوك وللانفاق على الشعلة . اننا نتهم الملك لأنه هو الممثل للرجعية البشعة ولبقايا الاقطاع .

وعلقت مذكرة القلم السياسى على هذا بقولها : ولعل الأفكار الوارد فى هذا المنشور تكشف عن مدى الخرافات الثورية التى وجهت بعض طلبة جامعة فؤاد الى اتلاف الشعلة وزينات الجامعة فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ أى يوم عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك أثناء هياج تزعمه أبو شادى الكيلانى وعبد الرؤوف أبو علم عضو لجنةالطلبة التنفيذية وعبد المحسن حمودة وأخرين .

وقد قام هنرى كورييل بتأثيث مقر لجنة مجلة أم درمان لامكان عقد اجتماعات شيوعية بها فى الدار رقم ٥٣ شارع ابراهيم باشا ويمثله فى الاجتماعات كل من عز الدين عامر وعبد الرحيم صالح عرابى وكلاهما عضو فى جماعة كورييل الرئيسية وجماعة أم درمان الفرعية

وكذلك يشترك معهم أسعد حليم وعلى رأس جماعة هيئة تحرير أم درمان عبد اللطيف ذهب حسانين مدير ادارة المجلة وعلاقته بهنرى كوربيل تبين من عقد الايجار المضبوط لديه باسم هنرى كوربيل والسابق الاشارة اليه فى صدر هذه المذكرة ، وعز الدين على عامر طالب بكلية الطب . وعبد الماجد حسبو وكمال عبد الحليم ومحمد يوسف وعادل أمين وزكى مراد وعمر محمد الطاهر من كلية الحقوق ، وحامد حمدان الطالب بمعهد التربية . وفى إحدى الاجتماعات المذكورة قال عبد الماجد حسبو بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ان نظام الحياة فى أوائل اشكاله كان شيوعى وانه لا بد فى مصر من ايجاد حزب تكون مهمته قيادة الناس الى نظام جديد فى المجتمع . ولتلك الهيئة مجلة باسم مجلة أم درمان كانت تدعو دعاية سافرة الى المبادئ الهدامة وقد عطلت نهائياً بقرار من مجلس الوزراء فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ . ومن بين ما ورد بها :

أولاً : أخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان

وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان

سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران

إذا كنا شرارات فنحن اليوم بركان

ثانياً : تُرصف الطرقات فى الجامعة وتنظم الممرات لا لأن هناك قوماً يجب أن تُرصف لهم بل لأن زائراً عزيزاً سوف يشرفنا بزيارته (نقصد حلالة الملك عبد العزيز آل سعود) .

ثالثاً . وقرر مؤتمر الهند القيام بثورة مسلحة – الحاج سودان : أنتم السابقون ونحن .... وكان هنرى كوربيل يبيع فى مكتبته الكتب التى تحبذ المبادئ الهدامة وتروج لها وجد بها مؤلفات محمود فتحى الرملى مثل أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا والطريق الى الاستقلال وقد سبق احالتها الى النيابة العامة فى ديسمبر ١٩٤٥ . كما كان يستخدم محمد مدبولى سليمان العامل المفصول من شركة أنجلو أميركان بشبرا فى توزيع تلك المطبوعات وهو عضو لجنة العمال

للتحرير القومى التى يرأسها محمد يوسف المدرك ومن أعضائها محمود العسكرى وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ومحمود حمزه وقد سبق تقديم الأول والثانى منهم لمحكمة الجنايات بسبب مقالات صحفية نشروها فى مجلة الضمير

وبعد ذلك قام أنور كامل بالعمل على توحيد النشاط الشيوعى تحت لواء حزب يسمى الحزب الاشتراكى فاتصل بزعماء الكتل المختلفة وفاتحهم فى أمر ذلك الاتحاد وهيأ لهم اجتماعاً فى منزله حضره كل من : چورچ حنين رئيس المذهب التروتسكى . وحسين كاظم هنرى كورييل . وريمون أچيون . ريمون دويك وغيرهم وشكلت لجنة من چورچ حنين وحسين كاظم وأنور كامل وريمون دويك لوضع مشروع للاتحاد غير أن الحركة فشلت لإصرار هنرى كورييل على أن هيئته هى الوحيدة المعتمدة رسمياً من الكومنترن بباريس .

وقد قام هنرى كورييل فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ بترشيح مصطفى موسى الطالب المفصول من كلية الهندسة وعباس حلمى وفؤاد السيد لتولى تنظيم الخلايا الموجودة بالجامعة كما قام بتكليف الأستاذ محمد زكى عبد القادر لمقابلة الشيخ ابراهيم أبو خشب وبعض اخوانه لترشيح من يتولى خلايا الأزهر

وبتاريخ ديسمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع عبد اللطيف ذهب مع عز الدين على عامر الطالب بكلية الطب ومندوب هنرى كورييل فى شعبة أم درمان بخمسة آخرين من رفاقهم منهم الدكتور عبد الفتاح العاطى وعصام سليمان وعصام ناصف وعبد الرحيم صالح وعبد المعين الملوحى وأحمد مرداش وحامد أحمد حمدان . وقال هذا الأخير باحتمال قيام ثورة بالشرق الأوسط وانقلاب الحكم فى مصر من ملكى الى جمورى يعطى للشعب حرية التعبير عن الآراء . ومما عرف من اجتماعات الهيئة المذكورة انها تضع بذور الثورة حيث ينادى عبد اللطيف ذهب بينهم بأن روسيا على استعداد لمساعدة الدول المقهورة مادياً

وأدبياً إذا أظهرت رغبة واستعداداً وخطت الخطوات الأولى نحو الهدف المقصود .

ويبدو ان حسين كاظم صنيعة هنرى كورييل وسكرتير مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية استنجد فيها بدولة أخرى للتدخل في شئون مصر الداخلية على أساس تلك التوصيات .

وفى شهر يناير سنة ١٩٤٦ عقد اجتماع حضره عز الدين على عامر مندوب هنرى كورييل فى شعبة أم درمان وعبد الماجد حسبو والأستاذ سلامة موسى وقرروا انشاء رابطة للكفاح المشترك ، ثم عقدوا اجتماعاً بعد الظهر قرروا فيه البدء بكتابة منشورات على الآلة الكاتبة بعنوان (الملك يعبث بأموال الشعب) .

وكان من نشاط هنرى كورييل بين العمال أن قام محمد مدبولى عضواً فى لجنة العمال للتحرير القومى المنشأة على هدى تلك اللجنة التى قامت فى دولة أجنبية مغايرة نظمها لنظمنا وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد نشرت لجنة العمال للتحرير القومى بياناً تطلب فيه جعل حق اقالة الوزارة من حق مجلس النواب وحدة وأخذت تحرّض العمال على بغض أصحاب الأعمال . وألّفت تلك الهيئة لجنة فرعية لتنظيم حركات الاضراب للعمال وتوفير المبالغ التى تخصص للانفاق على المضربين ، وتم لتلك اللجنة الاتصال بعبد الحميد شيحه رئيس نقابة شركة سيارات فورد بالاسكندرية وابراهيم عبد السلام عن نقابة الأحذية . وقد تمخض تأليف تلك اللجنة عن وقوع ما يزيد عن ٥٧ اضراباً فى شبرا الخيمة من عمال النسيج فى المدة من يوليه سنة ١٩٤٥ الى نهاية يناير سنة ١٩٤٦ . حيث حدث الاعتصام العام جملة مرات . وعندما قبض على بعض اعضاء لجنة التحرير القومى للعمال لدعاياتهم الخطيرة فى مجلة الضمير وزع منشور ورد فيه بأن الحكومة تتآمر على العمال وعلى حقوقهم وظهر ان الذى كان يوزع هذا المنشور هو محمد مدبولى سليمان صنيعة هنرى كورييل.

وفى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ تلقت بعض نقابات عمال الاسكندرية منشوراً بأن حكومة كبار الراسماليين تريد بالعمال شراً وضبطت صورتان من ذلك المنشور مع محمد مدبولى سليمان صنيعة هنرى كورييل ، كما ضبطت بيده أوراق مشروع تأليف مؤتمر لنقابات العمال مع أن مثل هذا الاتحاد غير جائز قانوناً ويحرّمه القانون .

واخيراً انضم حسين كاظم صنيعة كورييل الى لجنة الطلبة والعمال التى كانت تحرّض على الاعتصامات فى كل مناسبة وفى غير مناسبة وكانت تجد من بعض الصحف لساناً لها مع علمها بأن الاعتصامات محرّمة فى المدارس والمصانع طبقاً للمرسومين بقانونين رقم ١٠١ ، ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ . وقد نسب مؤتمر نقابات العمال الى الحكومة التعسف والاضطهاد مع العمال .

وقد صدر أمر النائب العام بتاريخ ١٠ يوليه ١٩٤٦ بتفتيش هنرى كورييل صاحب مكتبة الميدان بميدان مصطفى كامل رقم ٣ ومقيم بشارع حسن صبرى رقم ٣٦ بالزمالك ، وله مكتب بشارع الشواربى رقم ٦ ، وتفتيش منزله ومكتب ومحل عمله ، وقد تم ذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ وسُئل هنرى كورييل فى صباح هذا اليوم بمعرفة النيابة ووجه بالمضبوطات ، ثم سئُل هل لك مبدأ سياسى معيّن ، فأجاب – انا أرى عدم الرد على هذا السؤال ، وأرى انه لا مسئولية عن أفكارى ، وهذا هو سبب رفضى الاجابة . فسئُل الا تنتمى لجمعية من الجمعيات ، فأجاب – أنا مشترك فى جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع وكذلك عضو فى الجمعية الملكية للقانون الدولى واتحاد المزارعين فى مصر . فووجه بأنه قد وصلت للبوليس تحريات تفيد أنه يسعى لترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية ، فأجاب – بأن هذا غير صحيح . فأمر المحقق بحبسه احتياطياً ، كما أمر بغلق مكتبة الميدان وقد نفذ ذلك ظهر يوم ١٢ يولية سنة ١٩٤٦ .

وفى يوم ١٣ يولية سنة ١٩٤٦ استجوب هنرى كورييل بمعرفة رئيس نيابة الصحافة الأستاذ مصطفى حسن الذى استفسر منه عما سبق أن قرره بالتحقيق السابق عندما سُئل عما إذا كان له مبدأ سياسى أو اجتماعى معيّن فقال انه يرى عدم الرد على هذا السؤال ورفض الاجابة ، فما سبب ذلك ؟ فقال انه يعتقد ان له الحق فى ألا يجاوب ومع ذلك فأنا تقدمى . فسُئل عما إذا كان يعتنق الشيوعية . فأجاب – بالنفى – فسئل عما إذا كان متصلاً بأحد من الشيوعيين فأجاب – بحسب ما أعرف لا يوجد شيوعيين فى مصر وأقصد انه لا يوجد حزب شيوعى فى مصر . فسُئل عن معنى الشيوعية ، فأجاب – الشيوعية ان الانسان يكون عضو فى حركة أو حزب لتحقيق برنامج أو أهداف معيّنة . فسئل عن هذا البرنامج أو الأهداف ، فأجاب – على الشيوعيين انفسهم أن يبيّنوه أما أنا فلا يمكننى ، لأن من ينشئ حزب شيوعى لازم يكون دارس كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما استفسر منه المحقق عما إذا كان قد درس الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فى مصر ، أجاب بأنه يشتغل بدراستها ولكنه لم يستكمل دراسته ، وان معلوماته فى هذا الخصوص معلومات عامة وانه كعضو فى جمعية الاقتصاد السياسى قد ألقى بعض المحاضرات بها عن العلاقة بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين وقد نُشرت هذه المحاضرة فى مجلة الاقتصاد والتشريع ، كما ألقى محاضرة أخرى عن مشاكل ما بعد الحرب ونُشرت أيضاً بذات المجلة . وعندما سُئل عن رأيه فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين والملاك الزراعيين ، اجاب بأن المحاضرة التى ألقاها لم يكن فيها رأى بمعنى انه لم يبد رأياً وإنما بيّن العلاقة بين الملاك وبين المستأجرين والعلاقة بين المستأجرين والعمال الزراعيين ، كما بيّن المساحة المزروعة وعدد الملاك وعدد المزارعين وبسبب تأخر تربية الماشية فى مصر . فسأله المحقق عن وجهة نظره فى هذا الخصوص ، فأجاب بأن المنافسة كبيرة بين المستأجرين وهذا سبب ارتفاع ايجار الأراضى الزراعية وذلك ناتج عن ازدحام السكان وتأخر

الصناعة ، والحل سبيله التقدم العلمى فى الزراعة والصناعة لأن انتشار الصناعة يخفف الضغط على الزراعة ويؤدى الى زيادة الانتاج العام ، كما ان استعمال الوسائل العلمية فى الزراعة يؤدى الى زيادة الانتاج . كما ان الثابت ان نسبة توزيع المزارعين على الأرض الزراعية فى مصر أكبر بكثير عن نفس النسبة فى أمريكا ، الأمر الذى يدل على انه توجد فى مصر قوة معطلة يمكن أن تعمل وتجد عملاً . وعندما سُئل عن رأيه فى الملكية الزراعية فى مصر ، أجاب بأنه لا بد من تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بقانون لأن منافسة المزارعين تؤدى الى مطالبتهم بايجار مرتفع ، فالمالك فى مصر يأخذ حوالى نصف المحصول الذى ينتج من الأرض أو نصف قيمته وفى بعض الأحيان أكثر من ذلك ، أما فى فرنسا فالمالك لا يأخذ أكثر من عشرين فى المائة أى خمس المحصول ، أما عن الملكية الزراعية فى مصر فيصح تحديدها . فسأله المحقق عن امكان تطبيق النظام الروسى فى الأراضى الزراعية على مصر، فأجاب بأن هذا الأمر غير ممكن لأن النظام الروسى مبنى على ظروف مختلفة لأن المزارع التعاونية فى روسيا متسعة جداً وهذه المزارع هى أساس النظام الروسى الحالى ، وهذا غير ممكن التطبيق فى مصر لأن نظام الملكية الحالى لا يسمح ، لأن الفلاح الصغير الذى يمتلك مساحة صغيرة من الأرض لا يقبل أن يتركها ليدخل فى جمعية تعاونية ويصبح مالكاً على المشاع فى المزرعة كلها ، وفى اعتقاده ان الفلاح المصرى لا يقبل هذا مطلقاً وإذا افترضنا قبوله هذا النظام فإن مصيره الفشل لأن الفلاح المصرى بحالته الصحية لا يستطيع أن يشترك فى ادارة مزرعة واسعة بسبب تعليمه وتجاربه .

وسُئل هنرى كورييل عن علاقته بمجلة حرية الشعوب . فأجاب بأنه كان يشترك فى اصدارها وكان رئيس التحرير حسن ماهر فراج وكان يشترك معه بعض المثقفين . ثم اعتقل سنة ١٩٤٢ وأفرج عنه بعد شهرين على أساس ألا يشترك فى هذه المجلة فواجهه المحقق بما

ورد فى تقارير البوليس السياسى من انه كان يستغل هذه الجريدة فى الدعاية للشيوعية . فأجاب بأن الرد على هذه التقرير سهل جداً لأن اعداد المجلة موجودة وليس فيها أى شيوعية . فسئل عن علاقته بماهر حسن فراج فذكر انه عرفه بواسطة أستاذ فى الجامعة هو لويس عوض الذى كان زميلاً له فى كمبريدج وكان ذلك سنة ١٩٤١ ، وكان الغرض من اصدار مجلة حرية الشعوب معارضة الفاشية .

فسأله المحقق عما إذا كان قد ألّف جمعيات أخرى ، فأجاب بالنفى إلا انه كان عضواً فى نوادى مثل النادى الديمقراطى بسكة الفضل رقم ١ وقد أغلق هذا النادى وكان يضم مجموعة من الايطاليين واليونانيين المعارضين للفاشية وكان ذلك سنة ١٩٣٨ .

وسُئل عما إذا كان عضواً بجمعية الثقافة والفراغ أو جمعية الخبز والحرية أو المركز الثقافى والاجتماعى ، فأجاب بالنفى ، فواجهه المحقق بحريات البوليس السياسى فى هذا الخصوص ، فأكد هنرى كورييل انه لم ينضم لهذه الجمعيات وانه يرى ان القائمين على أمرها هم أشخاص غير مثقفين وغير جادين فى أهدافهم التى يدعون انهم يرمون الى تحقيقتها وان « ده لعب عيال» . فسُئل عمن يقصد بهؤلاء القائمين بهذه الجمعيات ، فأجاب - مثل أنور كامل وچورج حنين وفتحى الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان . فسُئل عن علاقته بهؤلاء الأشخاص ، فأجاب بأنه تعرّف بچورج حنين فى سنة ١٩٣٨ وان هذا الأخير هو الذى عرّفه بالباقين ، وأنه تعرّف به عند مدام ممدوح بك رياض واستمرت علاقته به بعض الوقت إلا انه اكتشف انه لا يوجد انسجام بينهما اى لا يوجد تفاهم . وعندما سأله المحقق عن سبب عدم التفاهم هذا ، أجاب بأن چورج حنين تفكيره حر الى درجة سيصل فيها بدون تفكير بمعنى ان تفكيره لا أساس له ، ففى أوقات يقول انه شيوعى وفى أوقات أخرى يكون ضد الشيوعية ، وفى أوقات يكون ضد تروتسكى وفى أوقات أخرى يصبح تروتسكياً ، أما عن أنور كامل

وفتحى الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان فكلهم ينتمون الى المذهب المسمى بالسورياليست .

وسُئل هنرى كورييل عن علاقته بفتحى الرملى ، فأجاب بأن فتحى الرملى يقوم بعرض كتبه فى مكتبته ، وان تفكيره ملخبط يعنى مضطرب وان تفكيره لا أساس به وليس له كفاح لغرض معيّن وانه شخصياً لا يقبله وانه قد رشح نفسه فى الانتخابات على أنه مرشح الاشتراكية وان نتيجة هذا الترشيح كانت ضد الاشتراكية لأنه شخصياً لا يفهم ما هى الاشتراكية ، كما ان الجبهة الاشتراكية هذه خيالية وليس لها وجود ، كما انه ادعى انه اشتراكى ولم يقدم أى برنامج أو طريق عملى . فسئل عما إذا كان يمده بالمال ، فأجاب بالنفى وأضاف انه سمع أيام الانتخابات ان البوليس يقول عنه انه دفع له تأمين الترشيح وهذا غير صحيح لأنه كان ضد هذا الترشيح ولا نتيجة له ، وانه لا يعرف بالضبط من الذى قام بدفع تأمين الترشيح له وانما هو كان أيام الترشيح مختلط بچورچ حنين وبولا العلايلى . وعندما سُئل عن بولا العلايلى اجاب بأنها بنت حامد بك العلايلى وأنها مشهورة بأفكارها التقدمية .

وقد اثبت المحقق اطلاعه على المفكرة الخضراء التى ضبطت لدى هنرى كورييل وهى تتضمن نبذاً ومعلومات عن بعض الشخصيات وخصوصاً فيما يتعلق بمراكزهم الاجتماعية ونزواتهم الشخصية وسُئل عن هذه المفكرة ، فأجاب بأنه يجمع فيها معلومات عن اعضاء مجلس النواب والشيوخ وانه قد بدأ جمع هذه المعلومات باعداد كشف بالأسماء ثم يقوم بسؤال الأشخاص الذين يعرفونهم ، وانه كتب هذه المعلومات بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ وان غرضه من ذلك فهم التطورات السياسية ، لأنه لا يمكن فهم السياسة فهماً صحيحاً إلا بمعرفة معلومات عن الأحزاب وعن الرجال المنتمين لهذه الأحزاب ، فمعرفة المعلومات عن شخص ما يمكن عن طريقها معرفة موقفه

السياسى . فمثلاً رئيس الوزراء الحالى اسماعيل صدقى باشا ، إذا علمنا عنه انه رئيس اتحاد الصناعات فيمكن أن نفهم من ذلك ماذا تكون مصالحه وسياسته . وعندما سُئل عن سبب اهتمامه بثروة الأشخاص الواردة أسماءهم فى هذه المذكرة ، أجاب بأن الثروة هى مفتاح شخصية الانسان وأساس تفكيرهم ، لأن الشخص الذى يمتلك خمسين فداناً له تفكير يختلف عن تفكير الشخص الذى يمتلك خمسة آلاف فدان والشخص الذى يمتلك مصنعاً يختلف تفكيره عن الشخص الذى لا يمتلك مصنعاً . ولما سُئل هنرى كورييل عن سبب ذكره أمام بعض الأسماء فى هذه المذكرة بأنهم موالين للملكية ، اجاب بأن هذه الأمور تدخل فى بند المعلومات التى يجمعها عن مسائل واقعية عن الشخص الذى يكتب عنه ولكن ليس معنى ذلك انه لا ينتمى الى حزب معيّن إنما هو موالى للسراى وانه يثبت ذلك ولا يقصد منه غير بيان ميوله ، فقد نقول عن شخص انه سعدى أو وفدى أو دستورى وأنهم ليسوا من الموالين للملك انما لهم أحزاب ينتمون اليها ، أما الأشخاص المبيّن أمامهم انهم موالين للملك فصحيح انه بعضهم فى أحزاب ولكن صفتهم الحزبية ثانوية والمعروف عنهم أنهم موالين للسراى . وأضاف انه يستعمل للتعبير عن ذلك لفظ موالى للملك وليس ملكياً ، لأن نظام البلاد نظام ملكى وكلهم ملكيون ، وانما أقصد باستعمال هذا التعبير انهم متصلين بالسراى وليس لهم صبغة سياسية حزبية وان كان بعضهم أعضاء فى أحزاب انما حزبيتهم أقل أهمية .

ثم سُئل هنرى كورييل عن الكشف الذى ضبط لديه والخاص بأعضاء مجالس ادارة الشركات فى مصر ، وعن سبب احتفاظه بهذا الكشف ، فأجاب بأن هذا الكشف منقول من كتاب لمصلحة الاحصاء لأن شركات مصر هى قوام الصناعة المصرية ، ويمكن أن يُقال ان هؤلاء الأعضاء يمثلون تياراً سياسياً معيّناً ، كما يمثلون مصلحة الصناعة المصرية ضد منافسة البضائع الأجنبية أى ان لهم مصلحة فى استقلال البلاد أكثر من أعضاء مجالس ادارة الشركات الأجنبية . وأنا شخصياً

أؤيد وجود رؤوس الأموال المصرية بشرط ألا يكون ستاراً للاستعمار الانجليزى وهذا لا يتحقق إلا إذا كانوا يمثلون مصلحة مصرية خالصة

ثم سُئل عن النشرة التى ضبطت عنده الخاصة بمؤتمر الطلبة العالمى لسنة ١٩٤٦ المنعقد فى براغ هذا العام . فأجاب بأن هذا المؤتمر خاص بالطلبة . وقد وردت فى هذه النشرة بالبريد من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذى سينعقد من ١٨ الى ٣١ أغسطس الحالى لأنه لا توجد هيئة رسمية للطلبة فى مصر فأرسلوا هذه النشرة للمكتبات . وهى تتضمن برنامج المؤتمر .

وقد سُئل هنرى كوريل ايضاً عن المنشور الذى ضبط عنده بعنوان « بيان الى العمال» والذى ينتهى بعبارة « تحيا مطالب العمال العادلة - ليسقط الاستعمار الانجليزى - لتسقط الفاشية المصرية» . فأجاب بأن هذا المنشور قد وصل اليه بطريق البريد وهو بيان خاص بالعمال ولم يقرأه وأما عن العبارة الخاصة بالفاشية المصرية فلا تعبّر عن رأيى لأنى أعتقد انه لا توجد فاشية مصرية . فسُئل عن المقصود من عبارة الفاشية المصرية الواردة بالمنشور . فأجاب بأن قصدهم الاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات التى تنتمى الى هذا النوع لأنها شكلاً تشبه الفاشية إذ لها جوالة وقمصان خضر ويستعملون عبارة الزعيم والمرشد العام - وأنا لا أعتبر هذه المنظمات فاشية لأن الفاشية الصحيحة هى التى تقوم على نظام اقتصادى معيَن وتقوم على ديكتاتورية شركات الاحتكار .

وسُئل عما إذا كان يهتم بنوع خاص بالنظام القائم فى الاتحاد السوفيتى . فأجاب بالايجاب لأنه درس وقرأ عن هذا النظام وتبيّن له ان أفكار الناس فى مصر مضللة عنه ولأن هذا النظام كان تجربة اجتماعية فريدة فلا بد من دراستها خاصة وانها قد عادت بالفائدة على هذا البلد ويجب معرفة الأسباب التى أدت الى هذه الفائدة وليس معنى هذا اننى أطالب بتطبيق هذا النظام فى مصر

ثم ووجه بما لاحظه المحقق من اطلاعه على المفكرة الخضراء بخصوص أحد نواب الحزب الوطني من ذكر انه طلب من الحكومة عدة مرات فى البرلمان انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى وانه حاول كذلك انشاء علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٦ فأجاب انه ذكر ذلك لأنها مسألة عجيبة لأن هذا النائب من الملاك الكبار ويطلب انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، ولا شك ان هذا اتجاه تقدمى بدليل ان الحكومة المصرية أنشأت هذه العلاقات مع روسيا مؤخراً .

وسُئل كذلك عن اعداد المجلة الجديدة التى ضبطت لديه ، فأجاب بأن هذه المجلة يصدرها سلامة موسى وكان تصله أيام أن كان يصدر مجلة حرية الشعوب وان هذه الأعداد صدرت فى مايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٢ .

وقد اطلع المحقق على تقرير مقدم من حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٣ بشأن النادى الذى كان يطلق عليه اسم «المركز الثقافى الاجتماعى» ومقره بسكة الفضل رقم ١ والذى كان يتولى ادارته توماس بلاموتس ، وان هذا النادى يقوم بنشاط سياسى ظاهر وهو الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية واثارة الخواطر ضد النظم الرأسمالية ، وقد قدم بلاغ الى النيابة بخصوص هذا الأمر فى ١٩٤٢/١٢/٢٠ سُئل فيه مفتش الضبط أحمد حمدى بك وقد جاء فى أقواله عن المركز الثقافى الاجتماعى أنه تألف أولاً تحت اسم الاتحاد الديمقراطى بمعرفة هنرى كورييل الذى كان يقوم بالاشراف على النادى ، ثم تغيّر اسم هذا النادى الى اسم المركز الثقافى الاجتماعى وكان هنرى كورييل المشرف عليه كذلك ، وقد اعتقل هنرى كورييل فترة من الزمن وأخلى سبيله بشرط الابتعاد عن التدخل فى الشئون السياسية والاجتماعية .

وقد سُئل هنرى كورييل بعد ذلك عن علاقته بالنادى الديمقراطى

أو نادى الاتحاد الديمقراطى فأجاب بأن أخيه راؤول كوريبيل من ضمن مؤسسى هذا النادى وانه كان عضواً فيه . فسئُل عما إذا كان هو مستأجر مقر النادى ، فأجاب بالنفى انما كان المستأجر أخيه راؤول بصفته أمين صندوق هذا النادى وان العقد موقع منه ومن ساندرو روكه. وعندما سئُل عن بلاغ البوليس ضد هذا النادى فى أوائل عام ١٩٤٣ من انه يقوم بنشاط سياسى فى ظاهره الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية واثارة الخواطر ضد النظام الراسمالى ، أجاب بأنه اعتقل عام ١٩٤٢ وأفرج عنه بعد شهرين وأخذ عليه تعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وان يكون بعيداً عن النوادى السياسية .

وقد قرر هنرى كوريبيل ان سبب اصدار جريدة حرية الشعوب كان الكفاح ضد الفاشية فى حين قرر عبد الرحيم صالح عرابى فى التحقيقات الخاصة بقضية الخبز والحرية ان كوريبيل كان يرمى الى أن تساهم الجريدة فى الاصلاح الاجتماعى ، وقد سئُل هنرى كوريبيل عن ذلك ، فأجاب بأنه كان يقصد من اصدارها الكفاح ضد الفاشية وانما لم يكن لديه مانع من أن تلعب دور فى الاصلاح الاجتماعى إذا كان ذلك ممكناً .

وقد قامت النيابة بالاطلاع على أعداد مجلة حرية الشعوب وقد تبيّن ان هذه المجلة ظهرت أسبوعية ابتداء من ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وظلت تصدر حتى يوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٥ حيث تسمت باسم المستقبل بدلاً من اسم حرية الشعوب ورئيس تحرير هذه المجلة من وقت صدورها الأستاذ أنور ماهر فراج وصاحب امتيازها رجب أحمد عمر . وقد أوضحت المجلة منذ صدورها الأغراض التى تهدف بها وتعمل على نشرها فأوضحت ان غايتها نصرة الطبقات الكادحة والدفاع عنها ضد الرجعية وبحث مشاكل العمال ثم تعرّضت للنظام الراسمالى بالنقد وذلك طبقاً لما ورد فى مقال للأستاذ سعيد عبد المطعى خيال

بالعدد الثالث الصادر فى ١٩٤٢/٣/٥ - ووضحت ميول هذه المجلة بالاضافة الى ما تقدم عن طريق تخصيص صفحة للعمال تبحث شكاواهم ومشاكلهم ، ويمكن أن نلاحظ على نشاط هذه المجلة بعض ميول أخرى ترمى الى الاشارة الى نظام جديد لم تحدده ، فقد ورد فى مقال نُشر بالعدد الثالث عشر فى ٢٣ مايو سنة ١٩٤٢ فى الصفحة الرابعة عشر بعنوان « التطور المادى » ان البؤس وقلة الأجور ستؤدى الى تطور اقتصادى يرقبه العالم بأسره ، وفى المقال المنشور بالعدد السابع عشر الصادر فى ١٩٤٢/٦/٢٠ فى الصحيفة ١٨ دفاع شديد عن طبقة الكادحين وتلقيبهم بأنهم أسياد المخدمين وقد اشترك فى تحرير هذه المجلة كل من مصطفى منيب وقد عمل كسكرتير تحرير لها ومحمود فتحى الرملى وأحمد رشدى صالح والسيدة اسما البقلى زوجة أسعد حليم .

وفى ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ أمرت النيابة العامة باحالة هذه القضية الى المحكمة العسكرية العليا للفصل فيها ، وكان الاتهام الذى وجه الى هنرى كورييل انه فى خلال السنوات السابقة على ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حبّذ وروّج علناً المبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة بأن أنشأ مكتبةواستخدمها فى ذلك الغرض واستورد وعرض فيها للبيع للجمهور الكتب والمؤلفات والنشرات المبيّنة بمحاضر الضبط والاطلاع المرافقة للأوراق وهى تدعو الى مجتمع بلا طبقات تنزع فيه الملكية ورؤوس الأموال عن أصحابها وتسوده عن طريق القوة والعنف ديكتاتورية الطبقة العاملة طبقاً للتعاليم الشيوعية القائمة على ذلك .



الباب الثانى عشر

اتفاق جنائى آخر

فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ اثناء مرور احد كونستبلات بوليس القاهرة بشارع سليمان باشا شاهد خمسة أشخاص يجلسون على منضدة واحدة بداخل بار « بيج بن » فاشتبه فى أمرهم وعندما حاول دخول البار ارتبكوا وحاولوا الهرب لكنه تمكن من ضبطهم واصطحابهم الى نقطة كوتسيكا ووجد مع أحدهم منشور بعنوان « نظرة الى السياسة الداخلية» على ورقة فولسكاب يحض على الشيوعية وبعض أوراق أخرى ، وقد رفضوا ذكر اسمائهم وتبيّن من الأوراق الموجودة معهم انهم يدعون : ١- الأول السيد سليمان رفاعى مدفعجى جوى بوزارة الدفاع ومنقول نقلاً مؤقتاً الى وزارة الداخلية وملحق بادارة الأسلحة والمهمات . ٢- والثانى يدعى شحاته هارون . ٣- والثالث شخص أجنبى رفض ذكر اسمه وهو الذى عثر معه على المنشور المكوّن من فرخين من الورق . ٤- والرابع محمود صبحى زغلول طالب بكلية الحقوق . ٥- شخص سودانى الجنسيةويدعى حامد حمدان .

وقد استدعى وكيل النيابة الأستاذ حسن أنور حبيب الذى افتتح محضره بنقطة بوليس كوتسيكا يوم الخميس ١٩٤٦/١٢/٥ الساعة السادسة والنصف مساء وأثبت مقابلته للقائمقام ابراهيم أمام من البوليس السياسى ومأمور قسم عابدين وبعض ضباط القسم السياسى الذين أبلغوه ان الشخص الأجنبى الذى رفض ذكر اسمه هو هنرى دانييل كورييل وان حامد حمدان السودانى من الأشخاص المطلوب القبض عليهم فى قضايا الشيوعية . وقد قدم مأمور القسم لوكيل

على ورقتين وتشمل ثلاثة وجوه وهذا المنشور يتعرض للحالة السياسية فى مصر وكيفية بدء المفاوضات وكيف ان الحكومة الحالية حكومة راسمالية وانها تعاون الاستعمار . ثم تحدث عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ولقبها بمعاهدة الخيانة المشئومة للشعبين المصرى والسودانى . ثم تحدث عن الوفد وعن رغبته فى الوصول الى الحكم ووضح الأسباب التى يظن انها أدت الى رجوع صدقى باشا ممثل الرجعية والاستعمارية وجاء ليحطم أى تسوية ثورية بالعنف المباشر . وانتهى المنشور الى بيان ماذا نفعل ويعنى الشيوعيين ويستطرد تحت هذا العنوان الى ان خيانة الأحزاب الراسمالية واضحة فى القضية الوطنية وان هذه الخيانة استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٣٠ ، وأصبح واضحاً انه على الشيوعيين لتخلص الكتلة الشعبية نهائياً من القيادة البرجوازية أن تنزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعى المصرى حزب العمال والفلاحين حزب يضم أصلح عناصر الطبقة العاملة متحرراً من سيطرة غير عمالية ، حزب يعمل على :

أ- تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمثقفين لتكافح ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية الممالئة .

ب- تأكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وان الحزب الشيوعى وحده هو الذى يمكنه القضاء على الاستعمار وأذنابه من البرجوازية الداخلية .

وينتهى المنشور بالعبارة التالية : « أيها الرفاق ان الكتل الشعبية المضطهدة المستقلة تطالب بحزبها حزب الطبقة العاملة » .

وقد بادر المحقق بسؤال المتهمين شفوياً عن التهمة المنسوبة اليهم وهى الترويج للشيوعية والحض على الثورة والقيام بأعمال التخريب ، وابتدأ بسيد سليمان رفاعى الذى أنكر التهمة وقرر انه كان يجلس ببار بيج بن مع هنرى كورييل الذى تعرّف به حديثاً ثم تصادف مروره فدعاه للجلوس معه ليوسطه فى ايجاد عمل وان باقى الأشخاص

حضـروا بعد ذلك بفترة وجلسـوا قريبـاً منهـما ثم حـضر الكـونستـابل وفاجأه بالقبض عليه ، وسئل السـيد سليمـان رفاعى عن المنشـور الذى ضبط مع هنرى كورييل فقال انه لا يعرف شيئاً عن هذا المنشـور . كما سُئل حـامد حـمدان عن ذات الـتهـمة فـأنكرها وقـرر انه كـان يجلس بـبار بيج بـن مع طالب لا يذكـر اسمـه كان يعـرفه من أيام الدراسة ثم فـوجئ بالـبوليس ، وسُئل عن المنشور المضـبـوط فقـرر انه لا يعـرف شيـئاً عن هذا المنشـور . ثم سُئل هنرى كورييل ووجه بالتهمة المذكورة فأنكرها ، فسُئـل عن تواجده بـبار بيج بـن فقال انـه كان موجـوداً بمفرده ولـم يكن معه أحد ، وسُئل عمـا إذا كان المنشور قد ضبط معه فـقال انه أحضر الى نقـطة البـوليس وبـعد ذلك حضـر أحد الأشخـاص ومعـه المنـشور وقـال المنشـور ده وجدناه فـى الشارع ثم قـال له انت رمـيت الورقة ده ، ثـم قال انه لا يعرف أحداً من باقى المضبوطين . ثم سُئل شـحاته هارون عن هذه الـتهـمـة فـأنكرهـا وقـال انه كـان مـاراً من أمـام بـيـج بن وشـاهـد هـنرى كـورييل الـذى يعـرفه شـخصـياً وسلـم عليه وجلـس معـه حوالـى عشـر دقـائق وكـان معـهم بـقية المضـبوطـين الذين أحـضـروا الى النـقطة وانـهم كانـوا يتكلمـون فى السـياسة والحـالة الحاضـرة وحوالى السـاعة الرابـعة مـسـاء اقـتـرب مـيـعـاد ذهابـى الى المكـتب فـاسـتـأذن منـهم وعـندمـا هـمّ بالخـروج تعـرّض له مـخـبر وأحـضره الـى نقطـة البـوليس ، وسُئـل عن مـعلومـاته عن المنـشور المضـبـوط مع هنرى كـورييـل فقـال ان البولـيس فتـش المضبوطـين فعثـر مع أحدهـم لا يـعرفه علـى هذا المنشـور . وعـقب ذلك حـضـر رئيس نـيابة الـصحـافـة والنشـر الى نـقطة كـوتسـيكا وتـولى التحقيق فى السـاعة التاسـعة مساء ، كما حضـر معه وكـيل النيابة مـحمد مـحمـود أبو العلا الذى انتدب لتفتيش منزل هنرى كورييل .

وقد قام رئيس النيابة بسؤال من قاموا بالقبض على المتهمين ، ثم أمر فى السـاعة الحـادية عشر مساء بالقبض على المتهمين وهـم : هـنرى كـورييـل والسـيد سـليمـان رفـاعى ومـحـمود صـبـحى زغـلول وشـحـاته هـارون وحـامد أحمد حمدان وحبسـهم على ذمة القضية .

وفى يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ سأل رئيس نيابة الصحافة والنشر جرسون بار بيج بن الذى شهد بأن المتهمين الخمسة توافدوا تباعاً وانهم جلسوا فى النهاية على منضدة واحدة ثم حضر كونستابل ومعه مخبر وتوجه الى مكان هؤلاء الأشخاص وقال لهم ارفعوا أيديكم فوق وقام بتفتيشهم أثناء تواجدهم بجوار الترابيزة وأخذهم ومشى والمخبر الذى كان مع الكونستابل رجع ثانى وقعد يفتش تحت الترابيزة ووجد ورق صغير مقطع تحت الترابيزة أخذه.

كما سُئل هنرى كورييل فقرر انه بعد وصولهم لنقطة بوليس كوتسيكا حضر احد المخبرين وكان معه أوراق وقال للضابط أنا وجدت الورق ده فى الشارع والضابط أخذ المنشور منه والمخبر قال انت اللى رميت المنشور ده . وادعى الضابط بعد ذلك عندما ناقشه وكيل النيابة انه وجد هذا المنشور فى الجيب اليمين لبنطلونى وهذا غير صحيح وأضاف ان ما ورد فى هذا المنشور لا يعبّر عن أفكارى السياسية لأنى لا أدعو الى الثورة أو الى شىء من ذلك ، وليس من أفكارى الكلام الوارد فى المنشور من أن الأحزاب كلها خائنة ، انما رأيى قد أثبته فى القضية السابقة من ان الشعب المصرى يجب أن يتكتل كله بما فيه البرجوازية للحصول على استقلال البلاد ، فالظاهر من الرأى المكتوب فى المنشور انه مطلوب من الكتل الشعبية التخلص من البرجوازية ، فى حين ان رأيى ان الشعب يجب أن يتكتل كله كتلة واحدة بصرف النظر عن البرجوازى وغير البرجوازى ، وأقصد بالبرجوازى أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضى ، ويمكن أن يكون معنى البرجوازية هم الأغنياء بمقارنتهم بالفقراء .

وقد سأل رئيس النيابة الضابط محمد حسين الذى قام بتفتيش هنرى كورييل فى نقطة بوليس كوتسيكا فقرر انه هو الذى قام بتفتيشه واستخرج المنشور من جيب بنطلونه . فووجه بما ذكره هنرى كورييل من انه أثناء تواجده بالنقطة حضر أحد المخبرين وقال

انه وجد المنشور في الطريق ، فنفى الضابط حدوث ذلك وذكر ان المخبر والكونستابل كانا متواجدين معه بعد احضار المضبوطين وذلك بحضور باقى المتهمين وكذلك الكونستابل النوباتجى وكلهم شافونى وأنا أفتشهم . وقد قام المحقق بمواجهة الضابط بهنرى كوربيل فأصرّ كل منهما على رأيه وقال كوربيل ان المخبر هو الذى أحضر المنشور وان الضابط اعترف بذلك أمام زوجتى . وقد سُئلت السيدة / روزيت كوربيل زوجة هنرى كوربيل فقررت ان الضابط المذكور قد قرر لها انه لم يقم بتفتيش زوجها وان الكونستابل هو الذى قرر ذلك .

كما سُئل شحاته هارون عن الأوراق التى ضُبطت بمسكنه ومن بينها ورقتان مكتوبتان بالحبر عنوانهما النقابات والحركة الوطنية والحوادث الأخيرة أشير فيها الى ضرورة مساهمة الطبقات العاملة فى الحركة الوطنية ، وعندما سُئل بمعرفة رئيس النيابة إن كانت هاتان الورقتان قد كتبت بخطه ، أجاب بأنه لا يتذكر ، فواجهه المحقق بأن هاتين الورقتين تحثان على وجوب العمل على مساهمة الطبقات العاملة مساهمة فعالة فى الحركات الوطنية وتنتهى بوجوب العمل داخل النقابات على بناء النظرية الماركسية - النظرية الثورية - نظرية الطبقة العاملة ونص فيهما على ان هذا يكون بتكوين أداة سرية نظراً للظروف الحاضرة لقيادة العمال ، فأجاب : بأنه يحتمل أن يكون قد نقل هذه العبارات من مقال أو شيء من هذا القبيل . وقد ورد فى هاتين الورقتين المطالبة بتكوين أداة سرية لتقود العمال نحو التحرر الوطنى وهو أول مرحلة للوصول الى إلغاء العمل المأجور واستغلال بنى الانسان لبنى الانسان ، ثم لخصت الواجبات اللازمة لذلك بما يأتى : تكوين كادر شيوعى داخل النقابات، وقد شطبت كلمة شيوعى وكتب بدلاً منها واعى . وتوحيد وجود هذا الكادر فمعناه تكوين مذهب شيوعى. وقد شطبت كلمة شيوعى ووضع بدلها عمالى قوى . واختتمت هذه العبارات بعبارة موجهة للرفاق تقول: ان أوامر الحظر

التى فرضها صدقى باشا على الصحف بمنع نشر الأخبار يجب رفع هذه الرقابة.

وسُئل السيد سليمان رفاعى عن سبق اتهامه فى القضية التى اتهم فيها بعض قوات الجيش المصرى سنة ١٩٤٥ بالترويج للمذهب الشيوعى ، فأجاب بالايجاب وانه لا يعلم ما تم فيها .

وسُئل محمود صبحى زغلول عن الأوراق المضبوطة بمنزله ومن بينها المذكرة المطبوعة بالرونيو والمكوّنة من ست ورقات تضمنت بحث عوامل الانحلال والفوضى التى يعانيها المجتمع المصرى وارجاع ذلك الى استغلال العمال والحصول على ثمرات مجهوداتهم . كما سُئل عن الأوراق التى تضمنت القرارات الخاصة بمؤتمر الطلبة وتلك الخاصة بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية .

وقد أفردت النيابة محضراً خاصاً لاثبات فحوى المنشور الذى ضبط مع هنرى كورييل وعنوانه « نظرة الى السياسة الداخلية » .

لمحة تاريخية :

انتهت الحرب وتخللت سنيها الستة مؤتمرات ومواثيق (ميثاق الأطلنطى ...) وعود صريحة واضحة تعبّر عن رغبة الشعوب المستغلة لرفع الظلم والعبودية عنها وما تخللها من مناوشات داخلية فى البلاد التى كانت تحت الاستعمار النازى (المقاومة فى فرنسا ، يوجوسلافيا ، اليونان) وجاء عقب كل ذلك تحرير بعض الشعوب من الراسمالية البغيضة ... وقيام حركات وطنية ثورية فى المستعمرات تنشد الحرية والتحرر الوطنى الكامل ... اندونسيا ، اليونان ، مصر ...) .

بدأت الحركة الوطنية فى مصر حيث كانت الجماهير لا تزال تحت تأثير الأحزاب البرجوازية وحيث اتضح خيانتها (فى اكتوبر سنة ١٩٤٥) أثبت المد الثورى تحت ضغط الكتل الشعبية أولاً والتناقض بين الأحزاب البرجوازية . ثانياً ... أوضح المد الثورى ... ووضعت الرجعية المصرية فى موقف لا تُحسد عليه ... فتقرر الاستغناء عن النقراشى

والالتجاء الى صدقى عميد الرجعية المصرية الأكثر وعياً للضغط على الكتل الشعبية ، فبدأ بمناوراته المكشوفة (السماح بالمظاهرات) لكسب تأييد شعبى ثم لجأ الى القوة السافرة لاخماد الحركة الوطنية .

كيف بدأت المفاوضات :

ابتدأت الرجعية بتكوين هيئة المفاوضات فحشدت فيها كل عناصرها الأكثر رجعية ، كل شخصياتها الكبيرة ذات النفوذ - أمثال على الشمسى (مدير البنك الأهلى) وحافظ عفيفى (مدير شركات بنك مصر) وحسين سرى ، عبد الفتاح يحى... الخ وعلى راسهم جميعاً خادم الاستعمار (رقم ١) صدقى رئيس اتحاد الصناعات ثم بدأت بعروض شكلية على الوفد للاشتراك فى الهيئة ... وكانت متأكدة من رفض الوفد لهذه العروض وهكذا أبعد الوفد عن الهيئة بعد دعايات الصحافة البرجوازية الأكثر رجعية (أخبار اليوم - أخر ساعة) ضد الوفد وحملاتها العنيفة عليه ... ويظهر حتى انه كان لا بد للاستعمار من تكوين مثل هذه الهيئة القوية بعد ابعاد الوفد ليستطيع إمضاء المعاهدة الجديدة ... وهكذا تشكلت اللجنة وبدأت المفاوضات وكان لا بد من خلق جو مناسب للاتفاق فى تضليل الكتل الشعبية فبدأت البرجوازية والاستعمار بحملاتها الديماجوجية العقيمة :

أ- امتلأت صحف الرجعية بصور المفاوضين الوطنيين وابتدأت تسبح بحمدهم وتشيد بوطنيتهم الجارفة وقوتهم السياسية التى لا تُجارى ... وانهم خير ندٍ للمفاوضين الانجليز .

ب- تكون الوفد البريطانى ثم فوجىء العالم برئاسة بيفن له ...!!!

وحضوره شخصياً وبنفسه الى الاسكندرية لامضاء المعاهدة المباركة .

جـ - أعلن الاستعمار مبدأ الجلاء عن مصر رغم خطورته وجلاءه عن القلعة فعلاً وما أحاط به من دعايات مصروفة كل ذلك لتقوية مركز اللجنة وإمكان امضاء المعاهدة بواسطتها .

ولكن نمو الوعى الشعبى المتزايد وشدته وفشل صدقى فى حملته الارهابية الواسعة ضد الشيوعية والأحرار ، التى لم يتوقعها الاستعمار والرجعية جعل امضاء المعاهدة على علتها مستحيلاً . فضلاً عن موقف الوفد وصحافته الذى قوى بعد فشل الحملة ... وموقف الكشف الذى اتخده مكرم داخل هيئة المفاوضات نتيجة خسرانه لتأييد السراى له ، وتأكده من استحالة توقيع المعاهدة – فلم يجد أى سند له سوى الالتجاء الى الكتل الشعبية عن طريق دعاياته الواسعة .

وهكذا تبيّن للرجعية المصرية التى كانت متأكدة من نجاحها ان المفاوضات تسير من سيء الى أسوأ وان مركز اللجنة آخذ فى الانهيار فكان من الطبيعى فى حالة فشل المحاولة الصدقية لامضاء المعاهدة أن تنتقل القيادة الى الوفد وذلك ما يهدد الاستعمار والرجعية للقاعدة الشعبية التى يستند عليها الوفد – اذن يجب أن تحاول الرجعية من جديد تهيئة الظروف لبعض العناصر من داخل اللجنة نفسها (حيث جمعت اللجنة كما ذكر فى أول المقال جميع العناصر الأكثر رجعية) لتكون منها احتياطياً يقوم بمحاولته التالية دون اللجوء الى الوفد كلية . وانتهت المهزلة المسرحية بانقسام هيئة المفاوضات وظهور شريف صبرى خال الملك ورئيس مجلس البلاط الملكى وعلى الشمسى مدير البنك الأهلى وحسين سرى رئيس مجلس الوزراء السابق وقريب السراى بمظهر الوطنى الغيور . والثلاثة أعضاء فى لجنة مكافحة الشيوعية التى كونتها السراى منذ سنين .

وقد اتجهت سياسة الرجعية لهذه العناصر لسببين :

انهم أشخاص فقط غير مقيّدين بأى سياسة حزبية كتلة (هيكل والنقراشى) وامكان تغيير موقفهم بسهولة والخوف من ايجاد جهة حزبية كتلية تضم الأحزاب البرجوازية ضد المعاهدة فيما لو أخذ ذلك الموقف أمثال هيكل والنقراشي وهم مقيّدين بأحزاب يصعب تغيير موقفها بسهولة وهكذا انقسمت اللجنة وباءت بالفشل ... وظهر

للاستعمار استحالة امضاء المعاهدة بجزء من البرجوازية .

محاولة تكوين لجنة وطنية :

بدأت محاولات الاستعمار فى تكوين جبهة برجوازية وطنية مماثلة لجبهة سنة ١٩٣٦ التى أمكن حينئذ نتيجة :

ان البرجوازية طبقة كانت لها مطالب اقتصادية قوية من الاستعمار.

ان التناقض الداخلى فى قضية البرجوازية المصرية كان أقل ظهوراً من تناقضها مع البرجوازية الانجليزية التى كانت تستأثر هى والبرجوازية الأجنبية بالاقتصاد الوطنى .

ابتعاد اغلبية البرجوازية المصرية عن الحكم الفعلى للبلاد .

استعداد الاستعمار لمساومة البرجوازية على حساب البرجوازية الأجنبية فى مقابل تأييد استعمار البلاد .

ولذلك نجحت الجبهة فى سنة ١٩٣٦ وأمضيت معاهدة الخيانة المشئومة للشعبين المصرى والسودانى ، وقد فشلت المحاولات الأولى لتكوين الجبهة البرجوازية سنة ١٩٤٦ ونتيجة الأسباب الآتية :

أن يصبح هناك مطالب اقتصادية جديدة للبرجوازية المصرية التى تلقتها من الاستعمار .

اشتداد التناقض الداخلى داخل الطبقة البرجوازية التى تتخذ صورة الصراع على السلطة السياسية .

نمو الوعى الشعبى المتزايد القوة بالنسبة لسنة ١٩٣٦ والضغط المستمر على الوفد مما أدى الى عنف المعارضة الوفدية .

خطاب ستالين الذى حطم الاستعمار أقوى أسلحة فى الضغط على الرجعية المصرى لكى تتكتل تحت جناحه (سلاح التخويف من الاتحاد السوفيتى والمبادئ الشيوعية وبقرب وقوع حرب ثالثة) مما أدى الى

تجرد العناصر الأقل رجعية من خضوعها الكامل للاستعمار فلم يكن فشل الجبهة اذن لسبب وطنى او لخلاف جوهرى حول بنود المعاهدة بل كان الواضح جداً ان أسباب الخلاف الرئيسية تركزت حول الحكم وحل البرلمان أو ابقائه ، هكذا يتبيّن دور الوفد فى التلاعب بالشعور الوطنى للوصول الى الحكم .

تحليل موقف الوفد :

فى بدء قرب تكوين هيئة المفاوضات :

لم تكن الرجعية جادة حين تكوين الهيئة على اشتراك الأمة معها كما بيّنا سابقاً - وقد كان هدف الوفد فى هذه الفترة متذبذباً - وقد حرص كل الحرص على الا يربط نفسه بسياسة رسمية محددة مع ملاحظة ان جميع ما كتب بالصحف الوفدية فى هذه الفترة جاء على لسان غير مسئولين.

ومما يؤيد ذلك خطاب النحاس فى ذكرى سعد الذى لم يحتوِ على أى اشارة الى المفاوضات وكذلك اجتماعات الوفد العديدة التى لم يعقبها أى تعليق أو بيان .

عند تكوين الجبهة :

حين رأى الوفد امكان وصوله الى الحكم ولو عن طريق جبهة رجعية ابتدأ يتقرّب الى السراى ويضغطه فى نفس الوقت يهدد باصدار بيان وطبعه باللغات الأجنبية واحتفظ بالبيان كسلاح معطل طول وقت الأزمة .

بعد فشل الجبهة :

وحين تأكد الوفد بفشل الجبهة أصدر بيانه الثورى تحت تأثير .

تحرره من الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفيتى (تأثير خطاب ستالين) .

رغبته فى تقوية سنده الشعبى وتأييد الكتل الشعبية الثورة الداعية لها .

لماذا رجع صدقى ؟

يتبيّن من كل ما سبق انه قد انحصر حتى الآن اهتمام الرجعية والاستعمار فى خطتين : وجود صدقى ممثل الرجعية الأول فى الحكم لتحطيم أى موجة ثورية بالعنف المباشر وهو غير مقيّد بأى سياسة حزبية وخادم أمين للاستعمار والأجانب .

جبهة وطنية برئاسة الرجعية والتى فشلت أول محاولة لتكوينها للأسباب السابقة حيث لا يضمن الاستعمار ضماناً كافياً بموقف الوفد إذا ما قلد زمام الحكم ... وخصوصاً بعد أن ارتبط ببيانه الثورى الذى وضح فيه تأثره بخطبة ستالين حيث أعلن عدم خوفه من الاتحاد السوفيتى ... مع ملاحظة مبلغ ما يهدد الاستعمار ومصالحه فى الشرق الأوسط تهديداً خطيراً إذا ما عرضت المشكلة المصرية على مجلس الأمن .

ماذا يجب أن نفعل ؟

واضح جداً خيانة الأحزاب البرجوازية للقضية الوطنية وان هذه الخيانة ما هى إلا استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٣٠ وممالأتهم للاستعمار سندهم الوحيد الذى يصّرون على التمسك به للابقاء على سيطرتهم على الكتل الشعبية التى تزداد وعياً وثورية وواضح جداً انه اصبح على عاتقنا نحن الشيوعيين أن نخلص الكتل الشعبية نهائياً من قيادة البرجوازية ... ان ننتزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعى المصرى حزب العمال والفلاحين حزباً يضم أصلح عناصر الطبقة العاملة - متحررة من كل سيطرة غير عمالية حزب يعمل على :

تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمثقفين تكافح ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية المماثلة.

تاكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وان الحزب الشيوعى وحده هو الذى يمكنه القضاء على الاستعمار وأذنابه من البرجوازية الداخلية .

أيها الرفاق - ان الكتل الشعبية المضطهدة المستغلة تطالب بحزبها.
حزب الطبقة العاملة .

وبتاريخ ١٩٤٧/١/١١ امر رئيس نيابة الصحافة والنشر بتقديم القضية لقاضى الاحالة طبقاً لتقرير الاتهام المرفق الذى ورد به توجيه تهمة الاتفاق الجنائى الى كل من هنرى كورييل والسيد سليمان رفاعى ومحمود صبحى زغلول وحامد أحمد حمدان وشحاته هارون لأنهم كوّنوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب جناية تحبيذ وترويج المذاهب الشيوعية الثورية والأعمال المجهزة والمؤهلة لارتكابها وهى مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والارهاب الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ /٢ عقوبات وكوّنوا من انفسهم جماعة تعمل على نشر تلك المبادئ المحرّمة بوسائل النشر والاذاعة .

على أن النيابة العامة لم تكتف بتوجيه الاتفاق الجنائى الى مجموعتين هما مجموعة أسعد حليم وأحمد شكرى سالم وأنور عبد الملك وعبده ذهب وكمال عبد الحليم ومجموعة هنرى كورييل المشار اليها ، فأضافت الى المتهمين جميعاً فى قضية الجناية رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٧ انهمْ اشتركوا مع مجهولين فى اتفاق جنائى على تحبيذ وترويج المبادئ المغايرة للدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وذلك بطريق النشر بأن اتحدت ارادتهم على ارتكاب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٢/١٧٤ عقوبات وارتكاب الأعمال المجهزة والمسهّلة لارتكابها بتكوين المنظمات والهيئات وتأليف الكتب وعقد اللقاءات لخدمة هذه الدعوة الثورية على ما سبق بيانه .

فهرس بمحتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
	٢٦٩

رقم الايداع ٥٦٨٤ / ٩٦
الترقيم الدولى
I.S.B.N.
977-03-9856-X

الكرنك للكمبيوتر
ت : ٤٨٣٢٧١١ اسكندرية

مطبعة الإنتصار لطباعة الأوفست
١٠ شارع الوردى كوم الدكة
تليفون ٤٩١٦٠٩٧ / ٤٩٢٥٢٩٣

مع تحيات محمد صبرى





غلاف
مطبعة الانتصار
ELENtSAr PRESS
١٠ ش الوردى كوم الدكة – ت : ٤٩١٦٥٩٧